

الوقائع الاقتصادية

العولمة الاقتصادية - التنمية المستدامة

د. خبابة عبد الله د. بوقرة رابح

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

جامعة محمد بوضياف المسيلة

الجزائر



مؤسسة شباب الجامعة

40 ش د / مصطفى مشرفة

تليفاكس : 4839496 الاسكندرية

Email: shabab.elgamaa@yahoo.com

الوقائع الاقتصادية

العولة الاقتصادية – التنمية المستدامة

من إعداد

دكتور: بوقرة رابح

دكتور: خبابه عبدالله

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
-جامعة محمد بوضيف-المسيلة.

الجزائر

٢٠٠٩

الناشر

مؤسسة شباب الجامعة

٤٠ ش د / مصطفى مشرفة

الاسكندرية تليفاكس : ٤٨٢٩٤٩٦

E-mail.:Shabab-Elgamaa@yahoo.com



وقل ربي زدني علما

صدق الله العظيم

إهداء

نشكرك ونحمدك ربي، حمدا كثيرا يليق بجلال وجهك
وعظيم سلطتك، يا خير معين يا من استجاب لدعواتنا
نثني عليك الشكر كله ونحمدك يا الله.

نهدي ثمرة جهدنا هذا:

إلى من جعل حبه من الإيمان

جزائرننا الغالية

المقدمة العامة

المقدمة العامة

دراسة علم الاقتصاد تهدف أساساً لمسايرة وتصدى الإنسان لمعرفة واستنباط أسس أو بالأحرى نظم اقتصادية سواء في رفع مستواه المعيشي أو مواجهة الظروف السياسية والاجتماعية المفروضة في إطار مسايرة العصر من جهة، ومن جهة أخرى استنباط أو وضع حلول للمشاكل الاقتصادية حديثة الماضي، الحاضر أو المستقبل والمتمثلة في الندرة النسبية للموارد. سنتناول في هذه المقدمة النقاط التالية:

- ١- ماهية الوقائع الاقتصادية.
- ٢- وسائل ومناهج تحليل الوقائع الاقتصادية.
- ٣- القوانين الاقتصادية.
- ٤- علاقات الوقائع الاقتصادية بالظروف التاريخية.
- ٥- علاقات الوقائع الاقتصادية بالأفكار الاقتصادية في التشكيلات الاجتماعية المختلفة.

أولاً: ماهية الوقائع الاقتصادية

نعني دراستنا التاريخية الاقتصادية بدراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية خلال فترات تطور المجتمعات من وجهة نظر تاريخية، وعلى هذا فكنيزر ما يطلق على علم التاريخ الاقتصادي اصطلاح التطور الاقتصادي أو تاريخ الأحداث والوقائع الاقتصادية .

أهمية تاريخ الوقائع الاقتصادية: تكمن في:

- ١- ضرورة التعرف على الوقائع المتعلقة بوفرة الموارد وتحديد الحاجات واختيار ما ينتج لإشباعها من سلع وخدمات، متمثلة في :
 - أ- الكمية المنتجة.
 - ب- الطريقة الفنية المستعملة لإنتاجها.

ج- المكان الذي يمكن أن يتم إنتاجها فيه.

د- أي الموارد يمكن أن تستخدم.

هـ- وفي ظل أي نمط للعلاقات بين القوى المنتجة.

٢- تتبع حركة المتغيرات التي تمر بها المجتمعات الإنسانية، من وقوف على علاقات الإنتاج Production Relations التي سادت فيها، على مستوى تقسيم العمل Division of Work ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية.

من خلال الملاحظة، يعتقد أن دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية ليست أكثر من مجرد مرد لأحداث اقتصادية وحقائق علمية متباينة انبثقت خلال تطور المجتمعات الإنسانية، بينما يعتقد آخرون أنها عبارة عن دراسة النظم الاقتصادية ics SystemsomeEcon أو النظريات الاقتصادية éoriesThEconomics التي ظهرت في المجتمعات المختلفة وعبر الأزمنة المتوالية لبيان الكيفية والاتجاهات التي اتخذها نشاط الإنسان الاقتصادي في علاجه للمشكلة الاقتصادية من واقع التجارب المختلفة.

فدراسة التاريخ الاقتصادي أبعاد وأفاق أكبر من ذلك وهكذا أمكن لدراسة التطور الاقتصادي أو تاريخ الوقائع الاقتصادية أن ترصد حركة التغيير التي تمر بها المجتمعات المختلفة من حيث مسيرتها في سبيل التقدم الاقتصادي، إذ أنه كلما ظهرت علاقات إنتاج جديدة وتم نضجها في إطار نظام قديم وحيث يبلغ النمو الاقتصادي حده النهائي في ظرف زمني معين لوجب عليه مزاحمة النظام القديم لأنه أصبح يعكس حالة اقتصادية تم تخطيها مثلاً "النظام الإقطاعي والنظام الرأسمالي".

و للملاحظة هذا يرجع أيضاً إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة في أي فترة من فترات تطور الأنظمة وأيضاً للطبقة الحاكمة ومدى استجابتها مع الظروف الراهنة في تلك الفترة لمزيد من المعلومات راجع كتاب "صراع الطبقات لريمون أرون ترجمة عبد الحميد الكاتب".

ثانياً: وسائل ومناهج تحليل الوقائع الاقتصادية.

كما لاحظنا سابقاً أن لدراسة الوقائع الاقتصادية أبعاد وأفاق أكبر من مجرد سرد لأحداث اقتصادية وحقائق علمية متباعدة، من أهم هذه الأبعاد والأفاق ما يلي:

I - تنمية القدرة على البحث والبحث العلمي والتحليل: كثيراً ما نتيج معرفة الأساليب والطرائق العلمية التي يملكها الباحثون الاقتصاديون لدى دراسة المشاكل المطروحة والطرق العلمية على غرار الدراسة والتحليل، ثم إنماء قدراتنا بهذا المجال، كما أن معرفة الأفكار والنظريات الاقتصادية التي سادت خلال فترات التاريخ تمكننا من التعرف على نتائج عقول رجال الفكر والفلاسفة وما توصلوا إليه من أفكار وأساليب لعلاج تلك المشاكل من جهة، ومن جهة أخرى الاستفادة من معرفة مشاكل وأخطاء الماضي لمعالجة مشاكل الحاضر وظروف المستقبل إثر انتقاء أحسن الطرق الموجهة.

II - استيعاب النظريات المعاصرة: إن دراسة النظريات والأحداث الاقتصادية التي تواجدت خلال فترات التاريخ الإنساني يساعدنا، ولحد كبير على فهم واستيعاب النظريات الحديثة، إذ لا بد قبل الإحاطة بسير الظواهر الاقتصادية المعاصرة الحديثة، من العودة إلى التاريخ الاقتصادي والإلمام بتطورات الوقائع الاقتصادية الماضية، فالنظرية الاقتصادية⁽¹⁾ كسائر النظريات العلمية الأخرى تساهم في تفسير حقائق معينة وتقدم الحلول للمشاكل القائمة.

(1) تعتمد النظرية فروض أساسية عامة، في بداية البحث، ثم تصل بالتسلسل المنطقي لنتيجة تطبق لوصف السلوك الاقتصادي للإنسان، أو لحل مشكلة معينة أو تقرير سياسة ما كأن نفترض مثلاً، أن الإنسان يستلهم في سلوكه الاقتصادي Economic Behavior وجه المصلحة الذاتية، وأن حرية السلوك هذه تتيح الخير لكل الناس.

إن استيعاب النظريات الاقتصادية الراهنة سيكون متعذرا علينا دون الرجوع إلى أصولها العلمية ومنطقاتها الأساسية، وظروف نشأتها الأولى إذ من المعروف أن لكل نظرية علمية نقطة ابتداء تنمو بعدها بشكل حلقات تسلسل، وتترابط حتى تصل في النهاية إلى الحقيقة العلمية، وقد يتراءى لنا أننا نفهم للنظرية بمجرد الإطلاع عليها ودراستها، إلا أن الواقع، فهذا الفهم لها ليس استيعابا كاملا وإنما إقرارا عقليا، حيث نلاحظ في الوقت الحالي أن كثيرا من النظريات إن لم نقل نظم لم يتمكن تحقيقها لأن العقل فقط هو الذي أقرها دون مراعاة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الظروف الداخلية البيئية، الطرف الزمني المستوحاة فيه والجماعة الاجتماعية المقررة عليها. فلهذا دراسة الوقائع الاقتصادية له أهمية بمكان في معرفة التسلسل التاريخي للأحداث الاقتصادية والاستفادة منها في إقرار مناهج جديدة متكيفة مع ظروف العصر والواقع.

III - استبطان العلاج للمشكلة الاقتصادية: يختلف علاج المشكلة الاقتصادية تبعا لتطور المجتمع الفني والتكنولوجي حسب تنظيمه الاقتصادي، لهذا كانت دراسة التاريخ الاقتصادي عوناً للباحثين الاقتصاديين للتعرف على الأساليب المختلفة التي طبقت في علاج المشكلة^(١) خلال العصور التاريخية.

(١) تلك المشكلة التي عمادها ندرة الموارد وتعدد الحاجات والتي لولا ذلك لما دعت الحاجة لدراسة علم الاقتصاد ولا التطور الاقتصادي، فالإنسان على وجه الأرض ومن العصور الأولى للتاريخ يسعى جاهدا في تبييد هذه الموارد مستغلا إياها لأقصى الحدود، مما جعلها متخلفة عن إشباع رغباته المتزايدة الأمر الذي سبب نشوء هذه المشكلة والتي ستبقى قائمة طالما كان من المتعذر إشباع الحاجيات والرغبات الإنسانية.

IV - تدبير ظروف المستقبل: تبين لنا دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية. تحديد الروابط التي نشأت بين الأحداث الاجتماعية المختلفة، لنتمكن بواسطتها من الاستفادة من تجارب الإنسانية لتدبير ظروف ورسم آفاق المستقبل .

V - استلزام السياسة الاقتصادية الناجعة: تستدعي دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية استلزام الأفكار الجديدة لرسم السياسة الاقتصادية التي قد ينجم عنها نقل سكان مجتمع متخلف من الفقر والجمود إلى الغنى والتقدم والازدهار.

وهذه الأهمية تبرز بشكل واضح أمام الدول النامية بشكل خاص، إذ أن النظرية الاقتصادية التي تلامس مجتمع معين قد لا تلائم مجتمعا آخر، لهذا لابد من استنباط النظرية التي تتفق مع ظروف ومشاعر الأمة ونفسياتها وتاريخها في إطار يمجع الأمة ضمنه ويتفاعل معها خلاله كل أفرادها. وتعتبر أكثر الدول نجاحا في رسم السياسة الاقتصادية المثلى، وهذا نادرا ما يكون، تلك التي هي أكثرها اطلاعا على تاريخ الوقائع الاقتصادية وأسلوب تحليل الظواهر المائدة والتدابير المتخذة حيالها.

ولخير دليل على ذلك السياسة الاقتصادية التي سلكتها يوغسلافيا سابقا حيث استطاعت بفضل أسلوبها الاقتصادي المتبع أن تخرج نوعا ما، من ركب التخلف الاقتصادي.

وفي ضوء تحديد الوقائع والظواهر محور الاهتمام في تحليل التطور الاقتصادي للمجتمعات المختلفة، يثار تساؤل التالي :

- هل يشكل التاريخ في مسيرته وتطوره، مجرد مجموعة من الحوادث المنفصلة غير المترابطة التي تحكمها اعتبارات الصدفة والعشوائية أما أنه يتكون من مجموعة من الوقائع المنطقية والمترابطة ؟

يشكل هذا التساؤل نوعين من الاختلافات في وجهات النظر:

أ- مشكلات الندرة التي نشأ من علاقة الأفراد بالأشياء النادرة وهو اتجاه المدرسة الحدية الذي يعني أساسا بالأمور الكمية في التحليل.

ب- مشكلات العلاقات الاجتماعية الناتجة عن الإنتاج والتوزيع بين أفراد وأفراد حيث تكون الأشياء مجرد واسطة بين هؤلاء الأفراد وهو اتجاه المدرسة الماركسية^(١).

فإذا عدنا للنقطتين السابقتين (أ، ب) هناك سؤال يطرح نفسه، هل هناك حتمية تحكم تاريخ الوقائع الاقتصادية في اتجاهات معينة؟ ثم مدى الأهمية النسبية لطريقة الإنتاج السائدة في تحديد مرحلة تطور النظام الاقتصادي لأي مجتمع؟

للرد على الشرط الأول من السؤال، هناك فريقين أو مذهبين من المفكرين، الفريق الأول يرفض الحتمية التاريخية مثل الاقتصادي الألماني "Schmolle" و المؤرخ الإنجليزي "Fisher" حيث يقران أنه لا حتمية وأن الحدث التاريخي عشوائي وليس حتمي مطلق، أما الفريق الثاني فيؤمن بالحتمية التاريخية مثل الفيلسوف الألماني "Hegel" والمفكر الاشتراكي "Engels" حيث يقران أن الحتمية في التطور والقوانين الاجتماعية والاقتصادية كبقية القوانين الرياضية والطبيعية وهي مطلقة وليست نسبية وأن الحتمية حسب رأي "Engels" هي ارتباط الحوادث التاريخية.

(١) إن الندرة النسبية (ندرة الموارد بالنسبة للحاجات) وفقا للفكر الاشتراكي الماركسي هي ظاهرة اجتماعية، فإذا نظر إليها كأساس للمشكلة الاقتصادية فيكون ذلك بوصفها ظاهرة من وجهة نظر المجتمع وليس باعتبارها ندرة لدى الفرد.

أما الرأي العام السائد في هذا الصدد، فيعتبر كموقف الفيلسوف الاجتماعي الفرنسي "كونت" لأن القوانين الحاكمة للتطور التاريخي موجودة ولكنها نسبية وليست حتمية مطلقة فما انطبق في أوروبا لا ينطبق بالضرورة على دول المغرب العربي عموماً والجزائر خصوصاً، وما انطبق في أوروبا كذلك لم ينطبق بالضرورة في روسيا أو الدول الآسيوية وهنا تظهر مدى أهمية للطبقة الحاكمة وسياساتها المتبعة ومدى تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي اتجاه الأمة فلاحظ أن الاتجاه الديكتاتوري العادل الذي نهجته اليابان "في القرن السابع والثامن عشر" استطاع أن يكيف الفرد الياباني ويجعله رجل يتحلى بالروح المتلى للعمل. و نخلص من هذا إلى أن قوانين التطور الاقتصادي نسبية وأنها تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة. أما فيما يخص الشطر الثاني من السؤال، فهي نظرية تطور النظام الاقتصادي بحسب طريقة الإنتاج، وما أقامه ماركس من بناء نظري شامل لنشأة النظم الاقتصادية وتطورها في إطار التكوينات الاجتماعية المختلفة، حيث اعتمدت على أفكار أساسية هي :

قوى الإنتاج	أدوات الإنتاج-قوة العمل- المعرفة الفنية السائدة
علاقات الإنتاج	نوع ملكية الإنتاج "و سائل الإنتاج"-تحديد نوع وشكل علاقات الإنتاج السائدة في مجتمع ما-قيمة وشكل الإنتاج فيه.
أسلوب الإنتاج	قوى الإنتاج- علاقات الإنتاج -نوع شكل الملكية

" سوف نعود إلى هذه النقطة في مواضيع قادمة"

ثالث القوانين الاقتصادية

تدل كلمة قانون على ثلاثة معان يمكن توضيحها في:

أ- الأحكام القانونية المفروضة: أحكام الزواج، قوانين البيع، تأمين الصناعة، فعندما تمنع الدولة مثلا تصدير الرساميل أو تحدد الأجور فإنها تصدر قانونا أو حكاما يسن قاعدة حقوقية.

ب- القاعدة: كالقوانين الأخلاقية، كأن نقول مثلا أجره العامل يجب أن تضمن له العيش الملائم مع متطلبات السوق.

ج- الصلات القائمة بين الظواهر الكونية: كالقوانين المجردة والمنطقية في الرياضيات أو الصلات القائمة بين العرض والطلب في السوق الحرة دون أي تدخل أو قيود "إذا زاد الطلب وقل العرض ارتفعت الأسعار وإذا قل الطلب وزاد العرض انخفضت الأسعار".

و تنقسم القوانين إلى طبيعية وعلمية واقتصادية، فأما الطبيعية فهي قوانين خالدة ثابتة تعمل بمعزل عن الإنسان كقانون الجاذبية العام مثلا، وإما القوانين الاقتصادية فهي بنظر الاقتصاديين الاشتراكيين قوانين موضوعية نشأت مع نشوء المجتمع الإنساني، وتتبدل بتبدله فبعضها يظهر وبعضها يختفي تبعا لظهور أو زوال العلاقات المعبرة عنها، وأما الاقتصاديين الرأسماليين فيعتبرونها كالقوانين الطبيعية ثابتة حتمية لا تقبل الاستثناء فإذا اجتمعت لها نفس المقدمات تحققت لها نفس النتائج، فالأسعار مثلا تتعين في السوق التي تسودها المنافسة الحرة Free Concurrence في مستوى معين وفق قانون اقتصادي معين فإذا اختلف شرط توفرها كأن يحدث احتكار Monopoly مثلا فإن الأسعار تتغير وهذا لا يعتبر خروجاً عن القانون كالماء الذي لا يتجمد في درجة الصفر إلا إذا كان نقياً".

ويعني القانون الاقتصادي إيجاد علاقة معينة بين ظاهرتين أو أكثر من الظواهر الاقتصادية، وتتمثل هذه العلاقة في ربط السبب بالنتيجة كقانون الطلب والعرض أو أن انخفاض السعر هو السبب الذي يقضى إلى نتيجة معينة هي زيادة الكمية المطلوبة.

ويلاحظ أن التنبؤات الاقتصادية وتوقعات نتائج ارتفاع السعار وتشمي البطالة وغيرها يدلان على حقيقة سريان القوانين الاقتصادية في المجتمعات وفي الواقع، فإن هذه القوانين تتيح لنا توقع الخطط والمسارات اللازمة لتوجيه السياسة الاقتصادية وهي ذات صلة مباشرة بالإنسان مما دعا الاقتصادي الأمريكي " فونميريس " أن يصف الحياة الاقتصادية بقوله: إنها تخضع للقانون المحدود بالإرادة الإنسانية، حيث يضع الإنسان أهدافه نصب عينه ويسعى إليها، وقد وصف مفكر اقتصادي إيطالي أن الاعتراف بالقوانين الاقتصادية يساوي في طبيعته الاعتراف بطبيعة الإنسان الاقتصادية.

و تختلف القوانين الاقتصادية حسب طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي، ففي النظام الاشتراكي تسود القوانين التالية:

- التطور المنهجي للاقتصاد القومي.
- القانون المخطط للإنتاج.
- التوزيع حسب العمل.
- من لا يعمل لا يأكل.
- وهناك قوانين اقتصادية تسود في النظام الرأسمالي ومنها:
- قانون العرض والطلب في نظرية الأسعار.
- قانون الغلة.
- القانون الحديدي للأجور.

- قانون المنافسة الحرة.

- قانون التراكم الرأسمالي.

- قانون غريشام Gresham في التداول النقدي.

- قانون الناتج المتزايد في الصناعة .

وقد ذهب رجال الفكر الاقتصادي من تفسير القوانين الاقتصادية من نواحي شتى، فالفيزيوقراطيون ورواد المذهب التقليدي اعتقدوا بالقوانين الأزلية الحتمية وأطلقوا عليها النظام الطبيعي واعتبروا أن الاستسلام لهذا النظام يعني السعادة والرفاهية، وأخذ الاقتصاديون الرياضيون بفكرة السببية، فكل حادث تسبب في حادث آخر - أو نتيجة لغيره - وأن هذا التأثير متبادل ويعبر عن ذلك بمعادلة جبرية أو بخط بياني فمثلا التغير في أسعار البضائع يتبع كمية العرض، أما أصحاب المفهوم الآلي للقانون الاقتصادي فقد استعملوا مصطلحات فيزيائية في الاقتصاد (كالتوازن الثام، التوازن الثابت، السكون) واعتبروا أن الإنسان خاضع لقوانين الطبيعية بشكل جبري.

واعتقد رواد المدرسة التاريخية بفكرة النسبية في الحياة، وبمفهوم القانون الاقتصادي المؤقت، وأنكروا القانون الطبيعي الأبدى الذي سنّه المدرسيون التقليديون والذي يسري على كل المجتمعات وفي كل الأوقات وبشكل واحد، وذلك نظرا لأن الإنسان يتغير ويتبدل بتبدل المؤسسات الاجتماعية والحوادث الاقتصادية هي أحداث متغيرة، فالملكية الفردية لم يكن معترف بها في كل العصور فهي إذن لا تشكل سنة طبيعية مطلقة، لهذا كان في رأي التاريخيين الألمان أنه من الضروري الاعتماد على التحليل التاريخي للحوادث الاقتصادية أكثر من الاعتماد على التحليلات الفردية. وفي هذا الصدد يشير "هبلر" أن الإنسان نتاج التاريخ وحاجاته مع غيره من الناس في تطور مستمر .

ولقد حاول التاريخيون الاقتصاديون في النصف الثاني من القرن التاسع عشر دراسة تاريخ الأحداث الاقتصادية والوقائع الاجتماعية للعصور المختلفة من جوانب شتى.

ففي إنجلترا حاول "Rogers" و"Lesley" دراسة تاريخ الصناعة والأسعار في العصور القديمة، بينما في فرنسا اهتم "Leplay" بتاريخ الطبقات الاجتماعية و"Levasseur" بتاريخ الطبقات العاملة (من أيام يوليوس قيصر حتى الثورة الفرنسية). أما من بلجيكا درس "Lave Laye" تطور أشكال الملكية .

وعموما فإن أنصار المدرسة التاريخية نحو نفس المنحنى الذي سلكه المفكر العربي ابن خلدون في أبحاثه عن القوانين الاجتماعية التي تسيّر وفقها المجتمعات وأكدوا أهمية الوقائع الاقتصادية التي يمكن استخلاصها من التاريخ الاقتصادي بناء العلم الاقتصادي على أسس متينة وكان لهم تأثير كبير في توجيه هذا العلم نحو الأبحاث التاريخية.

رابعاً: علاقات الوقائع الاقتصادية بالظروف التاريخية:

نعتبر الأحداث الاقتصادية الماضية هيكل التاريخ الاقتصادي، كما أن الأحداث الاقتصادية الجارية ستكون تاريخاً اقتصادياً للأجيال القادمة، ولقد تطورت الفكرة الاقتصادية خلال مراحل تاريخ الإنسانى تطورا بليغا، وتحولت من مجرد تأملات حكمية أو فلسفية حتى صارت كيانا علميا مستقلا له أصوله وقواعده، ففي ظل المجتمعات البدائية القديمة كان الهدف الأساسي لكل فرد هو إشباع حاجاته مباشرة أي القيام بإنتاج ما يكفي لاستهلاكه واستهلاك كل ما ينتجه، وكان الناتج القومي هو كل ما لدى الأفراد من منتج حيث أن المجتمع لا يسوده أي طابع طبقي.

و مع تطور الثروة في أيدي البعض، اخذ يظهر نظام الرق الذي اعتبر أول تشكل من أشكال الاستغلال في التاريخ، ففي هذا العصر التاريخي،

امتلك الإنسانُ الإنسانَ، وأخضعه لنفوذه واعتبر الرقيق من ممتلكات السيد المنقولة، كالحيوانات، وأدوات العمل، ووجد العبيد من كافة الحقوق السياسية والمدنية. وتميزت هذه الحقبة التاريخية بظهور تخصص العمال وتقسيم العمل وساد تناقض اجتماعي حاد تفجرت من خلاله ثورات العبيد ضد المالكين، حيث نلاحظ هنا أنه ظهرت أول معارضة إنسانية للاستغلال، وقد مفكرو الإغريق في ذلك العصر لمواضيع منها:

- المبادلات السلعية والنقدية.

- قضايا النقود والأسعار.

- الاحتكار وملكية الأراضي.

حيث أن تلك المواضيع لصطبغت بالصبغة الأخلاقية دون الحقائق الاقتصادية، كما أن إنتاجهم الفكري لم يتسم بالطبيعة العلمية لأنه لم يعتمد على الطرق المنظمة في البحث والتحليل.

بينما تناول باحثو العصور الوسطى قضايا منها:

- الثمن العادل.

- شرعية الملكية الخاصة.

- والنظر إلى الربا والإبقاء على الأوضاع الراهنة وإضفاء عليها الطابع الديني المحض.

حيث ساد في تلك العصور نظام الاقتصاد المغلق الذي مس القطاع الزراعي دون غيره من القطاعات، إذ تشكل فيه الأسرة وحدة اقتصادية مستقلة تعيش على الاكتفاء الذاتي، حيث ينتج أفرادها جميع السلع الضرورية لمعيشتهم ويستهلكون كل ما ينتجون، لأن الأسواق، التجارة، النقود والمبادلات لم تكن معروفة آنذاك.

وفي تلك الفترة كانت وسائل الإنتاج والتقنية بدائية حيث استخدمت "La Brouette" والمطاحن المائية والمجرفة وبعض الآليات البدائية الأخرى. وبمرور الزمن بدأت تظهر الملكية الخاصة للأرض القابلة للبيع والشراء ومعظمها ملكية إقطاعية احتكارية، وتميز الإنتاج بالركود وانخفاض مستوى تطور القوى المنتجة وكانت المبادلات التجارية ضعيفة لعدم وجود النقود والمواصلات مما سبب جمود اقتصادي لعدم وجود الاستثمار ولضيق الأسواق، وكان توزيع العمل في حدوده البسيطة.

كل ذلك تخض عنه نزوح ريفي أي هجرة الفلاحين من ظلم الإقطاع، فامتنعوا الصناعة اليدوية، وظهر نظام السوق، ثم ازدهرت التجارة وارتفعت مستويات المعيشية وسادت فكرة أن رضي كل فرد بطبقته الاجتماعية المنتمي لها، حيث بدأ الاقتصاد المعروض (في نطاق المدنية) يظهر وتوسعت الحرف (تجارة، حدادة، حياكة، خياطة) حتى استخدم بعض العمال في شكل مشاريع صغيرة عائلية.

ومنذ القرن الخامس عشر ظهر نظام الطوائف والجماعات الحرفية بسبب ظهور المدن وتطورها وكثرة أصحاب الحرف مما دفعهم لتجميع صفوفهم في جمعيات حرفية منظمة لحماية مصالحهم المشتركة، وكان هذا النظام حكر قانوني للمهن الصناعية والتجارية تفرض على من يود الإنضمام إليهم أن يمر بمرحلة عامل مبتدئ، مساعد ثم صاحب حرفة حيث يجتاز بعدها امتحانا عسيرا (يطلب فيه تقديم عمل أو صنعة شخصية) أمام لجنة محلفة من معلمي الطائفة مما سبب استغلال واحتكار الحرف في يدي فئة قليلة.

ومع بداية القرن السادس عشر أخذ وضع التطور الاقتصادي حذا فاصلا بين الجمود والنشاط نظرا لظهور الاكتشافات العلمية والجغرافية، فعلى الصعيد الجغرافي تم اكتشاف القارة الأمريكية ١٤٩٢ على يد كريستوف

كولومبس" وفي ١٤٩٧ وصل "قاسكو دي جاما" إلى الهند، وفي ١٥٠٠ أبحر "كابرال" في البرازيل وفي ١٥١٩ دار ماجلان حول الأرض.

أما على الصعيد الإصلاح الديني والعلوم فقد قامت ثورة "مارتن لوثر" و"كالقن" على السلطة للكنسية وانقسم المجتمع الأوروبي على نفسه وعلى الصعيد العلمي تم اكتشاف البوصلة والمطبعة ثم نشأت الروح القومية وتم فصل الدين على الدولة مما مهد إلى ظهور الدولة الحديثة.

أما على الصعيد الحياة الاقتصادية فقد أخذت تزدهر وتنمو المبادلات التجارية، وبرز دور الأساطير البحرية كوسائل النقل وتدفق المعدن الثمين من أمريكا إلى أوروبا عن طريق إسبانيا^(١).

خامسا: علاقات الوقائع الاقتصادية بالأفكار الاقتصادية في التشكيلات الاجتماعية المختلفة:

بعد الاكتشافات الجغرافية والإصلاحات الدينية " أي انفصال الدين عن الدولة " ثم النمو الاقتصادي بعد جلب الأموال من القارات المكتشفة كان من جراء ذلك ارتفاع الأسعار بشكل هائل حيث تعرفت أوروبا مبكرا على ظاهرة التضخم النقدي مما جعل رجال الفكر الاقتصادي يعكفون على معالجة تلك الظاهرة. وكان أول من لاحظها الاقتصادي الماركانتلي "Jean Bodin" ووضع النظرية الكمية بالنقد (ويتلخص بأنه كلما ارتفعت كمية النقد كلما انخفضت قيمته، وترتفع القيمة بنقلص الكمية أي أن قيمة النقد رهن بكميته)، هذا أدى إلى:

- ارتفاع دخول التجار.
- نشاط حركة المعدن.

(١) لقد قدر ما أدخل من ذهب وفضة منذ ١٥٠٢ إلى ١٦٦٠ ما وزنه ١٨٠ طنا من الذهب و ١٧ ألف طن من الفضة.

- تنكس الثروات في يد فئة قليلة.

- تطور العمل المصرفي.

مما دعى الاقتصاديين التجاريين إلى تدوين كثير من الأفكار الاقتصادية مثل:

- قضايا التجارة الدولية.

- الميزان التجاري.

- الضريبة الجمركية.

- ميزان المدفوعات.

ثم أولوا اهتماما خاصا بسلطة الدولة وأهمية تدخلها في الشؤون الاقتصادية حتى أخذ علم الاقتصاد مصطلح الاقتصاد السياسي نظرا لارتباط الاقتصاد بنفوذ الدولة، ولكنهم لم يلتزموا أيضا بأسس التحليل العلمي والأدوات المنطقية حيث كان الاقتصاد آنذاك متقما كفن وليس كعلم.

ومن المفيد أن ننوه أن دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية وطرق البحث العلمي في الاقتصاد لم تظهر في أوروبا إلا في القرن السابع عشر، ومن الاقتصاديين من عزى ذلك إلى المفكر الإنجليزي "W. Petty" في كتابه المشهور "الضرائب" ١٦٦٢ حيث أعتمد في تحليله على الإحصاء وأشار إلى أول نظرية له وهي "قيمة العمل" التي كانت موضوع دراسة فيما بعده عن طريق " آدم سميث"، "ديكارت" و"ماركس" وتناولت أبحاثه مبادئ قيمة عن: الربح، النقود والمالية العامة ونادى بالحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية حيث سيطر التجاريون عن الاقتصاد

والسياسة^(١) وقد اعتبر بعض المفكرين الآخرين أن الفيزيوقراطيين " Physiocrates " هم الذين وضعوا حجر الأساس في طرق البحث الاقتصادي حيث كان الفرنسي الطبيب " فرانسوا كيمناوى " هو زعيم مدرسة الطبيعيين حيث وضع عدة مؤلفات أهمها "الجدول الاقتصادي" ١٧٥٨ واعتبرت معطياته أسلوبا جديدا ومتقدما في البحث والتحليل ، كما اعتبر آخرون أن "آدم سميث" في كتابه " ثروة الأمم " ١٧٧٦ هو واضع أول دراسة علمية متعمقة في علم الاقتصاد.

ولكن الحق يقتضي أن نقول ونؤكد أن العلامة الاقتصادي والمفكر الاجتماعي "ابن خلدون" سبق هؤلاء بأكثر من ثلاثة قرون وكان وراء أكثر النظريات الحديثة الكلاسيكية منها والتاريخية، فلقد جمع في بحثه العلمي بين الطريقة الإستنتاجية والطريقة الاستقرائية .

إذا كان أرسطو وأفلاطون مرنكز الانبعاث الغربي فإن ابن خلدون يشكل دائرة معارف إنسانية استفاد منها الغرب والعرب حيث كتب عنه الاقتصادي الفرنسي "لويس بودا- Lewis Bodin " ، " من المدهش حقا الوقوف على دقة طريقة ابن خلدون العلمية القائمة على قانون السببية، وعلى غزارة الأفكار الجديدة في عصره التي أوردها وجعلها قبل آدم سميث الملقب بابي الاقتصاد السياسي بأربعمئة عام، فقد شرح تقسيم العمل والتخصص المهني والنقود والقيمة والسكان وغير ذلك من النظريات الاقتصادية وليس من المبالغة في شيء اعتباره من أعظم الاقتصاديين الأول " .

(١) حاول "بتي" دراسة الاقتصاد بشكل علمي على نهج العلوم الطبيعية وذلك في كتابه الحساب السياسي Political Arithmetic بالتعبير بالأرقام والأوزان والمقاييس عن الظواهر الاقتصادية.

لقد وردت تقديرات مختلفة للنظم الاقتصادية التي سادت عصور التاريخ، فبينما اعتمد كارل ماركس التقسيم الآتي:

- نظام الرق.

- نظام إقطاعي.

- نظام رأسمالي.

- نظام اشتراكي.

أخذ "فرانسوا بيرو" بالتقسيم على أساس:

- نظام مغلق.

- نظام طوائف.

- نظام رأسمالي.

- نظام جماعي.

وقد قسم الألماني "هيلد يراند" التاريخ الاقتصادي من حيث التداول إلى ثلاثة عصور:

- عصر المقايضة.

- عصر التداول النقدي.

- عصر التداول الائتماني.

وذهب الاقتصادي الأسترالي "Colin Clark" إلى تقسيم التطور الاقتصادي إلى عهود ثلاثة:

- عهد الإنتاج البدائي ويقوم على الصيد والقتل ورعي المواشي والزراعة.

- عهد الإنتاج الحرفي والصناعي.

- عهد الخدمات ويشمل التجارة وجميع أنواع الخدمات.

كما أثار الاقتصادي الألماني بوشر - Bisher " إلى التقسيم التالي:

- الاقتصاد العائلي المغلق.

- الاقتصاد الحرفي المهني (في نطاق المدنية).

- الاقتصاد القومي.

ويشير فرانسوا بيرو أن الخصائص المميزة للنظم الاقتصادية المختلفة هي:

١- الأهداف التي يسعى إليها النظام (سواء تحقيق الأرباح أو إشباع الرغبات).

٢- مستوى تطور وسائل الإنتاج وأساليب الإنتاج الفنية.

٣- التنظيم الاجتماعي والسياسي والقانوني (نظام الملكية، الحريات الاقتصادية، علاقات العمل برأس المال).

و في تحليل التطور الاقتصادي يصادف أحيانا تحيز عالم أو مفكر اقتصادي لوجهة نظر سياسية معينة تؤثر على فكره الاقتصادي، فالمدرسون التقليديون مثلا تبنوا الأفكار الليبرالية السياسية لحزب التحرير في بريطانيا من ١٨٤٢ إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث دافعوا عن أفكار الحزب في مجال الاقتصاد وكيفوا نظرياتهم الاقتصادية وفق متطلبات ذلك العصر بعيدا عن المطامع الشخصية، بينما كان التجاريون في وضع آخر، بغية التوصل إلى السياسة ورجال الحكم فيها، توافقت آراؤهم مع منهج الدولة.

و جدير بنا أن ننوه إلى الحضارة الإسلامية التي بدأ ظهورها ٦١٠م حدثا تاريخيا عظيما مما دعى احد المفكرين الأوربيين بوصفها "بأنها كانت العصر الفضي للشرق الأوسط كما وصفها " أميل درمنجهام" في كتابه "القيم الخالدة في الإسلام" بأنها " نظام اجتماعي اقتصادي يقوم على أسرة متماسكة، المال فيها وسيلة لا غاية، والملكية الفردية حق محترم من غير استغلال ولا احتكار" كما كتب " جواهر لال نهرو" في كتابه " لمحات من

تاريخ العالم " يعتبر العلماء العرب في العصر الإسلامي، بحق، آباء العالم الحديث، وإن بغداد تفوقت على كل العواصم الأوربية" عدا قرطبة عاصمة اسبانيا في العهد الأموي".

كما عالج الخليفة الثاني "عمر بن الخطاب" ظاهرة اقتصادية يطلق عليها في الوقت الراهن " الانكماش النقدي" وذلك بزيادة النقود ووفرته، وقد سبق " ابن نزي الغفاري" ما أتى به الاقتصادي الإنجليزي المشهور " J. M. Keynes" عندما أشار إلى أن نقل المال من الغني إلى الفقير يزيد من سرعة دوران النقود مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي والنشاط التجاري.

كما أن " القامي أبو يوسف" في كتابه "الخراج" يعتبر مؤسس علم المالية الذي لا يزال دستوراً حتى في عصرنا هذا، كما أضاف مرجعاً اقتصادياً العالم الإسلامي " المقرئ" في كتابه " الميزانية العامة " ومن المفيد أن نفق هنا للإشارة إلى أن النظام الإسلامي سعى لإقامة مجتمع متوازن يضمن لأفراده الكفاية والعدل والمساواة والحرية ويعتمد على الأسس الدينية التالية:

١- الملكية المتعددة (الجماعية)، فالملكية الخاصة مصانة كوسيلة للعمل والكسب وليست للاستغلال أما الملكية العامة للمجتمع يعني حق التضامن الاجتماعي إذ أن هناك ثروات ليس للأفراد في إنتاجها فتستغل من قبل المجتمع.

٢- الحرية الاقتصادية للفرد في ظل القيم والمثل الإسلامية خشية الاحتكار والاستغلال.

٣- عوامل الإنتاج هي " الطبيعة والعمل" ويعتبر رأس المال عنصر غير أصيل ولكنه كضرورة فنية حيث لا ريع ولا فائدة والكسب للعمل وحده الذي هو مصدر الملكية، والإنتاج لا يمثل غاية في ذاته، ولكنه وسيلة لتحقيق غاية هي رفاهية الفرد والجماعة.

٤- مبدأ العدالة الاجتماعية، القائم على أساس التكافل العام والتوازن الاجتماعي حيث يعزز عدالة توزيع عوامل الإنتاج نظام الوراثة حتى لا تكون حكرًا في يدي أفراد قليلة.

كما شرعت الزكاة كعدالة توزيع الثروة، مما يهيء للمجموع، ارتباط قائم على البر والتعاون والإحسان، يأخذ الانسجام مكانه بنيل الصراع الطبقي وصراع المتناقضات ويجعل الحياة صحية خير لتفاعل مبدع من العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك ولخير دليل على ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم " إن الأشعرين إذا رحلوا من الغزو وقل طعامهم في المدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم قسموا بينهم في إناء واحد بالسوية".

بناءً على ما سبق جاءت مساهمتنا في عرض أهم الوقائع الاقتصادية من القرون القديمة إلى بداية العقد الأول من القرن العشرين، كمحاولة لتحقيق جملة من الأهداف:

- ١- تغطية العجز السائد في هذا المجال بالنسبة لطلبة العلوم الاقتصادية والتسيير على مستوى الجامعة الجزائرية وخاصة النظام الجديد ل.م.د.
 - ٢- تمكين الطالب الإمام بالمواضيع الاقتصادية الكبرى.
 - ٣- تدعيم المكتسبات القبلية .
 - ٤- تهيئة الطالب لدراسة المقاييس في مرحلة التخصص.
 - ٥- إثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من الدراسات.
- لقد نرغبنا في إعداد هذه الدراسة من الجزء إلى الكل وفق منهجية مبسطة مستعينين بجملة من المراجع الحديثة باللغتين العربية والأجنبية، حيث أنجز الدكتور بوقرة رايح القسم الأول : بعنوان الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن العشرين بجملة من الفصول الفصل الأول : الأحداث الاقتصادية في التاريخ القديم، والفصل الثاني الوقائع الاقتصادية في البلاد الإسلامية قبل الاستعمار الرأسمالي، الفصل الثالث:

الاقتصاد الإقطاعي في أوروبا، الفصل الرابع : النهضة الاقتصادية وبناء النظام الرأسمالي، الفصل الخامس: الوقائع الاقتصادية المعاصرة.

أما الدكتور خبايه عبدالله فتكفل بانجاز القسم الثاني بعنوان العولمة حيث تطرق في الفصل الأول لماهية العولمة من حيث نشأتها، تعاريفها المختلفة، تحدياتها، حقيقتها، والفصل الثاني بعنوان العولمة الاقتصادية حيث تم التطرق لمفهوم العولمة الاقتصادية وأنواعها، أدائها المختلفة، علاقتها باستراتيجيات التنمية، أما الفصل الثالث بعنوان آثار العولمة الاقتصادية حيث تطرق إلى تأثير العولمة الاقتصادية على الاقتصاد العالمي بصورة عامة، والاقتصاديات الناشئة خاصة مع تحليل أزمة كل من المكسيك وجنوب شرق آسيا.

و القسم الثالث بعنوان التنمية المستدامة حيث تطرق في الفصل الأول لمفهوم التنمية المستدامة وفي الفصل الثاني المؤتمرات المختلفة للتنمية المستدامة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠٧ وفي الفصل الثالث لواقع التنمية المستدامة في الجزائر.

وفي الأخير يرحب المؤلفان بكل نقد بناء يساعد على تطوير هذا الكتاب في الطباعات القادمة بإذن الله، والذي يأمل أن يكون وسيلة تساعد الطالب على تعميق المفاهيم ويجد فيه الغاية التي ينشدها لنفسه، كما يتقدمان بالشكر لكل من أمدهما بالعون من قريب أو بعيد.
نرجو من الله أن يجعله عملاً صالحاً مقبولاً، والله هو الموفق والهادي إلى سبيل الرشاد.

دكتور. خبايه عبدالله - دكتور. بوقرة رابح

كلية الاقتصاد والتجارة والتسيير

جامعة محمد بوضياف - المسيلة - الجزائر

ALGERIA

القسم الأول

**الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم
إلى بداية القرن العشرين**

الفصل الأول

الأحداث الاقتصادية في التاريخ القديم

الفصل الأول

الأحداث الاقتصادية في التاريخ القديم

تمهيد: الحياة الاقتصادية في التشكيلات الاجتماعية البدائية من خلال المقدمة عرفنا أن تاريخ الوقائع الاقتصادية ينقسم إلى قسمين أساسيين:

١- النظام البدائي أي ما قبل التاريخ: ويطلق عليه أيضا عصر المشاعة البدائية أو عصر ما قبل التاريخ وقد أمتد ما يقارب ١٩ ألف سنة، كما انقسم هذا النظام بدوره إلى ثلاثة مراحل:

١- مرحلة الوحشية: تبعا لفنون الإنتاج المستخدمة تنقسم هذه المرحلة إلى ثلاثة أطوار:

- الطور الأول اعتمد على الجمع والنقاط للثمار والنباتات الطبيعية الغابية أي انه في ذلك الطور لم يفرق بين الإنسان والحيوان الوحشي إلا في التصرفات الإنسانية. أما الأدوات المستخدمة فكانت العصي والحجارة.

- ينما تميز الطور الثاني باحتراف الصيد للسماك وباستخدام النار المتولدة عن الاحتكاك.

- أما الطور الثالث فقد اتمم بالتوسع النسبي في الصيد والرقي في صنع القوس والسهم في الصيد وخاصة بعد اكتشاف النار ومعرفة أهميتها.

٢- مرحلة البربرية: لقد تطور الفن الإنتاجي في هذه المرحلة نسبيا حيث لجأ الإنسان لتربية الماشية وزراعة النباتات ثم تطور بعد ذلك لتربية الحيوانات المنزلية وري الزراعة ثم استخدام الأجر والحجارة في البناء، واتسمت نهاية تلك المرحلة باستخدام المحراث والتوسع في الزراعة.

٣- مرحلة التمهيد الحضاري: وتعتبر هذه المرحلة هي الحد الفاصل بين النظام البدائي والنظام المدني أي نظام الرق كنظام أولي من النظم المدنية.

(١) عناصر النظام البدائي : وتتمثل في النقاط التالية:

أولاً: القوى المنتجة وتشمل:

أدوات الإنتاج: تتمثل أدوات الإنتاج في الحصى والحجارة واتسمت أي تميزت بالبدائية والبساطة وظلت لمدة طويلة حتى سميت تلك الفترة الزمنية " بالعصر الحجري" ومع التطور لكشف الإنسان المعادن واستطاع تشكيلها في صنع الأدوات المعدنية مما انعكست نتيجته في الزراعة وذلك باستخدام المحراث، وبحرث مساحات واسعة توصل الإنسان إلى طريقة ري تلك المساحات.

بدفنون الإنتاج : كان لنقدم أدوات الإنتاج تأثيره على مبدأ تقسيم العمال حيث كان في بادئ الأمر قائما على أساس الجنس، الرجل في شؤون الصيد والحرب والمرأة في شؤون البيت والأمره، وبظهور مبدأ تقسيم العمل، زادت إنتاجية العمل ثم ظهر التقسيم الاجتماعي الأول للعمل حيث تخصصت بعض القبائل في الزراعة والآخر في تربية الماشية ثم بمرور الزمن وازدهار صناعة المعادن تخصصت بعض القبائل الأخرى في صناعة أدوات الإنتاج كالمحراث وغيرها.

ثانياً: الإطار التنظيمي (العلاقات الاجتماعية والقانونية والسياسية):

أ- التنظيم الاجتماعي: بتزايد التكاثر السكاني انتظم الإنسان البدائي في تنظيم العشيرة على رباط الدم، ثم بتطور الزمن حلت الأسرة محل نظام العشائر وخاصة بعد معرفة الانتماء الأبوي.

ب- العمل: مع قسوة الطبيعة وبساطة أدوات الإنتاج اضطر الإنسان إلى العمل الجماعي والجهد المشترك وذلك للتغلب على مصاعب الحياة.

ج. التوزيع: نظرا لقلة الإنتاج وبساطة أدوات الإنتاج كان توزيع الناتج على أساس مبدأ التساوي بين أفراد العشيرة ثم الأسرة.

د. الملكية: كانت هي الأخرى قائمة على أساس الجنس كفنون الإنتاج إذ كان الرجل يملك أدوات الصيد والمرأة تملك الأدوات المنزلية.

أما فيما يخص أدوات الإنتاج التي تستخدم استخداما جماعيا فكانت ملكا جماعيا عدا الأدوات الحربية التي كانت تملك ملكية شخصية، إلا أنه في أواخر تلك النظام بدأت الملكية الخاصة في الظهور تدريجيا وذلك بحلول الزواج الفردي محل زواج الجماعة مع الإيثار وباعتبار الأسرة الزوجية هي الوحدة الإنتاجية (الاقتصادية).

ثالثا: هدف النظام: يتمثل الهدف الأساسي للنظام البدائي في الإشباع المباشر للحاجيات فلم تكن المبادلة ونظام الأسواق أهدافا لهذا النظام، حيث أن نظام السوق ظل تقريبا مجهولا في هذه الفترة، أما نظام المبادلة فقد ظهر بعد مبدأ تقسيم العمل إلا أنه كان مبادلة جماعية تتم بين القبائل ويتطور نظام المبادلة ظهر نظام النقود السلعية كعامل ثاني في المبادلة.

٢) اضمحلال النظام البدائي : هناك عدة عوامل أدت إلى نهاية النظام البدائي وظهور نظام اجتماعي اقتصادي جديد:

- (أ) تقدم الفن الإنتاجي وخاصة بعد اكتشاف المعادن وتطور أدوات الإنتاج.
 - (ب) اتساع نطاق المبادلة، مما خلق فرص عمل جديدة وأدى ارتفاع قيمة العمل البشري وضرورة الحاجة إلى قوة عمل جديدة.
 - (ج) ظهور فئة جديدة لا تمارس الأعمال المتعارف عليها كالزراعة وتربية الماشية والحرف، هذه الحرفة تخصصت في المبادلات وهي فئة التجار مما جعل بواكر ظهور نظام جديد.
 - (د) الحروب بين العشائر أو القبائل، حيث تواجبت أسرى الحرب الذين كانوا يكفون بالعمل الإنتاجي وخاصة أن قيمة العمل البشري كانت في حاجة ضرورية لزيادة الإنتاج.
- كل تلك العوامل أدت إلى تدهور النظام البدائي وظهور نظام الرق.

II - نظم الحضارة يبدأ بنظام الرق حتى العصر العالي

(أ) الحياة الاقتصادية المائدة في عهد الرق: لقد بينا سابقا العوامل التي أدت إلى انهيار النظام البدائي، حيث أن تلك العوامل هي نفسها أسباب ظهور نظام الرق من ذلك لقد شكلت الحروب المصدر الرئيسي بمد المجتمعات بالعبيد إذ كان للرق أهمية كبيرة في النظام الاجتماعي والاقتصادي لتلك الفترة ومن هذا يقرر " أنجلز " انه بدون نظام الرق، ما قامت دولة اليونان، ولما بلغت من الفن والعلم ما بلغت، ولما قامت الإمبراطورية الرومانية، وبالتالي لما قامت أوروبا الحديثة سوف نبحث في هذا الموضوع أنظمة الرق في المجتمع البابلي، اليوناني والروماني.

١-١) المجتمع البابلي: سوف نتطرق في هذا المجتمع إلى النقاط التالية:

(أ) علاقات الإنتاج: انحصرت في ملكية مالكي العبيد التامة لجميع وسائل الإنتاج وتشغيله الإنتاج أنفسهم.

(ب) قوى الإنتاج: تطورت بشكل ملحوظ حيث استخدم في الزراعة وعلى نطاق واسع الأدوات المعدنية (البرونزية ثم الحديد).

(ج) العرف: أخذت أدوات الحرفيين تزداد اتقانا وتعددت أنواع التخصصات الحرفية، فانتشرت الحياكة بشكل واسع، حيث كان المواطنون الأحرار هم الذين يزاولون الحرفة بينما العبيد استخدموا في أعمال البناء والأشغال الشاقة الأخرى.

(د) التجارة والصناعة: مع تطور التجارة البحرية أخذ الاهتمام في صناعة السفن لنقل وتبادل المنتجات ولهذا اخذ الإنتاج يكتسب طابع التبادل البضاعي بعد أن كان إنتاجا يهدف لسد الحاجات.

(هـ) المصارف المالية والفقود: لقد تعرف المجتمع البابلي على المصارف ٢٢٠٠ ق.م. وكان للعمليات المصرفية أهمية بالغة مما دفع المملكة

أن تشرع قانونها الشهير بتحديد الفائدة القصوى على المحصولات الزراعية بنسبة ٣٠ % وحددت فائدة النقود بنسبة ١٢ إلى ٢٠ %، كما اعتبرت بابل من أهم الأسواق الرئيسية لملئقى القوافل المحملة بالسلع والذهب والأحجار الكريمة.

٢-١) المجتمع اليوناني: وجد هذا المجتمع خلال القرنين الرابع والخامس قبل الميلاد، أما النشاط الاقتصادي فكان قائما على الزراعة واستخراج المعادن وتصنيعها، وعلى التجارة الخارجية وقد شغلت الزراعة مساحة قدرها ٢٠ % من إقليم الدولة وظهرت الوحدات الإنتاجية مثل:

أ- وحدات كبار الملاك: وتشغل نسبة ضئيلة من إجمالي المساحات المزروعة إلا أنها أحسن الأراضي خصوبة، تزرع بالحبوب وتتربى عليها الماشية وبالطبع العبيد والعمال الأجراء هم الذين يقومون بالعمل الإنتاجي.

ب- وحدات المالكين الصغار: تشمل معظم الأراضي الزراعية ذات جودة منخفضة يملكها أكثر من نصف السكان يقوم بالعمل الإنتاجي الأسرة وما تملكه من عبيد مستعملين أبسط أدوات الإنتاج.

ج- الوحدات التي يستخدم فيها عبيد الدولة لقاء الحصول على جزء عين من الإنتاج.

كما اهتم المجتمع اليوناني بصناعة الأسلحة والأواني المنزلية، وقامت وحدات حرفية تجمع أفراد عائلاتهم وعبيدهم وبعض العمال الأجراء، وكان محرك الإنتاج الطلبات المسبقة من التجار وغيرهم. كما منحت المعادن لمن يستطيع العمل بها.

أما بالنسبة للتجارة: فقد عرفت التجارة الخارجية رواجاً نسبياً وخاصة بعد صنع السفن التجارية وقامت لتعوض عجز القطاع الزراعي في سد

احتياجات السكان من المواد الغذائية. كما انتشرت النقود ونشطت المبادلات النقدية وعمليات البيع والشراء. أما حق التعامل بالفضة فكان حكرًا على الدولة فقط.

بالنسبة للتنظيم الاجتماعي، كان المجتمع مجتمع رق وعبودية، ساد فيه نظام الطبقات ففي قمة الهرم الاجتماعي يتصدر طبقة الملاك الأرستقراطيين التي تنتظر للعمل اليدوي نظرة سخرية، تحصل على الربح العقاري دون أن تساهم في الإنتاج، وتلي هذه الطبقة طبقة متوسطة من صغار الملاك والحرفيين ثم طبقة الأجانب المحرومين من الحقوق السياسية وفي أسفل الهرم تقع طبقة العبيد الذين يقع على عاتقهم، وحدهم، العمل الإنتاجي " زراعي، صناعي، تعديني" والأعمال المنزلية وخدمة المحاربين في الحروب. لهذا كانت تجارة العبيد من النشاطات الاقتصادية المربحة.

٣-١) المجتمع الروماني: إذ يعتبر النظام الروماني أوضح مثال على النظام الاقتصادي الزراعي، القائم على الرق، ففيه الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي، وملكية الأرض الزراعية هي الاستثمار الوحيد المأمون، ثم الرقيق هم أساسي النشاط الاقتصادي.

بالنسبة للزراعة بدأت بشكل المزرعة العائلية الصغيرة ما لبثت أن أخذت تتوسع بالتدريج ويتوسع بتوسعها ملكية فئات قليلة من الأراضي الزراعية أما علاقات الإنتاج فقد كانت قائمة على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وزادها توسعا عمل العبيد الاستثماري دون مقابل، حيث تخصصت منتجات المزارع الكبرى بصورة رئيسية للبيع في السوق، ولهذا اعتبر أن ما يميز النشاط الاقتصادي آنذاك تطور الإنتاج المثير من هدف إشباع الحاجات الاستهلاكية إلى الإنتاج بهدف المبادلة وتكوين الثروات من قبل التجار وأصحاب رؤوس الأموال.

أما فيما يخص التجارة فقد انحصر النشاط التجاري في البداية بتبادل منتجات القرية الغذائية بمنتجات المدينة الحرفية، وبعد الفتوحات الرومانية نشطت الحركة التجارية وتكونت طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الجديدة، واخذ التحول ينتقل تدريجياً من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد التجاري وأخذت تختفي معه الطبقة المتوسطة من الزراع.

و أدى نمو التجارة والتداول النقدي إلى تطور الرأسمال النقدي الربوي وأخذت تنشأ شركة الملتزمين الذين كانوا يقومون بالعمليات التسليفية ويلتزمون بجبي الضرائب وانتشرت بصورة واسعة مكاتب الصرافة حيث كانت عملية حفظ النقود وتحويلها تتم هناك. أما الأشخاص الذين كانوا يمارسون مهنة التجارة والربا وتقديم القروض بفائدة، بدأوا ينفصلون تدريجياً وشكلوا طبقة اجتماعية مميزة سميت طبقة الفرسان.

و سادت التجارة الخارجية فيما بعد فكانت تستورد روما من الولايات التابعة إليها المنتجات الزراعية وتصدر إليها المصنوعات المجدنية.

أما بالنسبة للتنظيم الاجتماعي فقد أباح القانون الروماني استيلاء المواطنين الأحرار على العبيد الأجانب كما كانت الدولة تبيع للمواطنين أسرى الحروب حيث كان البنيان الطبقي يتألف من:

أ- طبقة النبلاء (الأشراف) وطبقة الفرسان.

ب- طبقة العامة وطبقة العبيد.

العوامل التي أدت إلى سقوط نظام الرق:

أ- نتيجة للفائض الاقتصادي والتوسع التجاري وتدفق الفضة من مناجم اسبانيا ونتيجة لحجم وجود أسواق جديدة للتعامل الخارجي عدا الولايات المجاورة، حدثت الأزمة الاقتصادية في القرن الثالث الميلادي وأدت إلى تفاقم التناقضات الاجتماعية تفاقمًا حاداً حيث أخذ المستأجرون والفلاحون الأحرار وفقراء المدن يناضلون معاً ضد

مالكي العبيد، مما أشعل كثيرا من الانتفاضات والثورات كان على رأسها ثورة - سبارتاكوس -.

ب- حرب القبائل الجرمانية ضد الإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع والخامس الميلادي وذلك نتيجة سخطهم عن النظام الاستبدادي الحاكم في روما ونتيجة للصراع بين الملاكين الكبار والفلاحين الأحرار.

ج- الفتح الإسلامي الذي نتف حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط والذي كان فاصلا لنظام الرق وهكذا فإن سقوط روما كإمبراطورية سجل في الوقت نفسه انهيار النظام العبودي بشكل كلي.

بنهاية العهد الروماني كان من المفروض أن تنتهي تلك الطبقات أو تمحي أثار تلك النظام، إلا أنه حدث العكس، حيث أن النظام الطبقي قد مد جذوره أكثر في الفترة التي تلت العهد الروماني، فترة تكون العلاقات الإقطاعية أي بداية تطور النظام الإقطاعي.

III - العوامل التي أدت إلى نشأة التقسيم الاجتماعي وتعميقه : كانت هناك عدة عوامل أدت إلى تعميق النظام الإقطاعي من أهمها:

أ- القضاء على العهد الروماني، وبانتهائه لم تكن هناك قوة ملكية أو عسكرية تفرض نفسها على الإقطاعي أو النبيل مما زاد في طغيانه.

ب- القضاء على ثورة العبيد مما شجع الفرسان والنبلاء وصفاء الجو السياسي لهم.

ج- الحضارة الإسلامية فتوحاتها كانت السبب في محاصرة أروبا اقتصاديا مما أتاح للطبقة الأولى التوسع أكثر وزيادة تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية للطبقة الثانية.

د- التحول الديني في القرون الوسطى وسيطرة الكنيسة على كل الأفكار السياسية، الاجتماعية والاقتصادية وهذا طبعا تحت إشراف الطبقة الأولى أي طبقة النبلاء.

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تميز بها التقسيم الاجتماعي الأول تمثلت في:

- كان الهيكل الاقتصادي زراعيا ولحد بعيدة واعتبرت الزراعة كمصدر الثروة الأساس ورغم ما خلفه من سلبيات حول النظام الإقطاعي إلا أنه كان نعمة على المجتمع الأوروبي من حيث تطوره الزراعي وتمسكه بأحد الدعائم الاقتصادية الدائمة التي لا تتبعض، وكان على جانبها بعض الصناعات كالنسيج والتطريز وغيرها مع قدر بسيط من التجارة الخارجية.

- سيطرة الإقطاع بديل سلطة الملوك والحكومة، فالأرض ملك النبلاء ورجال الدين، مما دعا المزارعين الصغار لطلب حماية هؤلاء مقابل تنازلهم عن الأرض. وساد النظام الطبقي الذي يبدأ برقيق الأرض (الفلاح) ثم طبقة التجار والصناع ثم الأشراف والكهنة ورجال الكنيسة وأخيرا الحاكم.

- قيام النظام الحرفي في المدن، لم تكن المدينة تلعب دورها الرئيسي في الاقتصاد. لكن مع الزمن أخذت تنمو العلاقات الاقتصادية بين الولايات مما زاد في توسع السوق وزيادة الطلب على خدمات أصحاب المهن والحرف.

- أما عن النقود فكان ينظر إليها على أنها أداة قانونية لتبادل الثروات بين الناس وأن الحاكم أو الأمير بصفته ممثلا للجماعة يمكن له سك العملة دون التلاعب في وزنها أو تخفيض قيمتها أثناء عملية سكها وذلك حدا للنوضى التي يمكن أن تحدث وتؤثر على الطبقة الأساسية.

IV- الفترة التمهيدية لنشأة النظام الإقطاعي: وتسمى بعصر الاقتصاد الملق الذي امتد من القرن الخامس الميلادي حتى نهاية القرن العاشر.

أدى توسع الفتوحات الإسلامية إلى عزل أوروبا والتأثير على تجارتها وتفكيكها وخاصة بعد سقوط العهد الروماني إلى أجزاء بشكل ممالك صغيرة حكم كل منها أحد الأمراء (النبلاء) مما استطاعوا فيما بعد الحصول على سلطات واسعة ساعدت على استقلالهم عن السلطة المركزية، وفي داخل تلك الممالك الصغيرة، بدأ الفلاحون الصغار يتنازلون عن أراضيهم للنبلاء وكبار الملاك تخلصا من أعباء الديون والضرائب، الأمر الذي سهل لأمراء الإقطاع سيطرة أشد في مقاطعاتهم، وهذا بدوره أعزاهم ودفعهم للتنازل فيما بينهم عن النفوذ والسلطة فشببت الحروب الأهلية بين المقاطعات وانقطعت العلاقات التجارية فيما بينهم.

لهذا أخذت كل مقاطعة تأخذ بسياسة الاقتصاد الاكتفائي (مما أطلق عليه الاقتصاد المغلق) وكانت تتشكل من:

١- السيد (أو النبيل) الذي يملك الأرض وما عليها من وسائل إنتاج ومن الفلاحين الأبقان.

٢- طبقة الفلاحين الأبقان^(١) وهي فئة نشأت في تلك الفترة تمثل حالة وسط بين الرق والحرية. وقد ارتبط القن بالسيد الإقطاعي ارتباطا إلزاميا خاضعا لبعض مظاهر العبودية. أما العلاقات الاجتماعية

(١) ظهر نظام القنالة مع توسع نفوذ كبار الملاك في الأرض على حساب طبقة صغار المزارعين فتنزلوا عن الأرض وعن جانب من حريتهم بغية حمايتهم من الغزو الجرمني وتخلصا من أعباء الضرائب ووطأة الديون واعتبر القن غير مملوك بخصه لسيدته ولكنه مرتبط بسيدته وبالأرض التي يستثمرها تحت إشرافه، ولم يكن لهذه العلاقة الارتباطية أي صفة قانونية وكان من التزامات القن مثلا نحو سيده أداء واجبات معينة كالخدمة في أرضه (بالسخرة) وتقديم جزء من محصوله واستعمال أدوات السيد دون غيره لما انتقله من الأرض التي يزرعها والزواج فيكون بإذن وموافقة السيد.

للإنتاج الزراعي فكانت قائمة على أساس الفصل بين حق ملكية الأرض الذي يحتفظ به السادة وبين حق استعمالها وحيازتها الذي يباشره المنتجون، وأما نظام حيازة الأرض وأدوات الإنتاج فكانت إلى قسمين:

- القسم الأول: ويختص به السيد ويزرع لحسابه ويسمى أرض الدومين.

- القسم الثاني: يقسم على الفلاحين الاقنان لاستعمالهم الخاص.

أما من حيث طرق وأساليب الإنتاج فقد تطورت نتيجة استخدام القوى المحركة للمياه الجارية في إدارة الطواحن ثم استخدام قوة الجر الحيواني واستخدام المحراث الثقيل ذي العجلات وغيرها من الأدوات المعدنية الأخرى.

الخلاصة

و خلاصة القول فإن تلك الفترة التاريخية كانت قائمة على فلسفة تعتمد الزراعة مرتكزا والمقايضة أساسا للتبادل (نظرا لقلة الذهب)، واتخذت التجارة والصناعة كعاملين مساعدين ثانويين.

كما تميز التنظيم السياسي لتلك الفترة أن الدولة موجودة بشكل غير مركزي، نظرا للصلاحيات الكبيرة التي يتمتع بها النبلاء في ممارسة السلطة. فالسيد الأكبر يحكم على تابعة من السادة، والشریف يحكم على فلاحيه، وتجد طريقة الإنتاج هذه جذورها في المجتمع القديم منذ أن بدأ كبار الملاك من الطبقة الارستقراطية يقامون سلطة روما ويوسعون ملكياتهم على حساب الملكيات الأصغر.

وكل هذا كان لفائدة الملاك الكبار لأنه أكثر ربحا لهم عن إنتاج العبيد الذين لم يمكن لهم أي دافع للإنتاج.

الفصل الثاني

الوقائع الاقتصادية في البلاد الإسلامية قبل الاستعمار الرأسمالي

الفصل الثاني

الوقائع الاقتصادية في البلاد الإسلامية قبل الاستعمار الرأسمالي

تمهيد : ينظر المؤرخون إلى فترة العصور الوسطى الطويلة التي مرت بها أوروبا كفترة ظلام فكري وتأخر اقتصادي، وكان من أبرز الإشاعات الحضارية التي بزغت منذ القرن السابع الميلادي، إشعاع الحضارة الإسلامية التي قامت على قوة العقيدة وانتشرت مع الفتوحات الإسلامية حتى وصلت إلى أجزاء عديدة من أوروبا.

١) الشريعة الإسلامية وأثرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية :

جاءت الشريعة الإسلامية، وظهر معها أول تشريع جعل حقا للفقراء في أموال الأغنياء، بحيث لم يعد إشراك أفراد المجتمع في الثروة الوطنية العامة مسألة ضمير أخلاقي، بل أصبح قانونا وتشريعا يلتزم به كل فرد، توفرت فيه شروطه، بأدائه (كالزكاة مثلا) لقوله تعالى " خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها". وعندما وصلت الخلافة عمر بن عبد العزيز كانت هذه المشكلة أول ما أثاره في خطبته، فقال " أيها الناس إني قد خلعت ما في أعناقكم من بيعتي فاختراروا لأنفسكم ... ثم نثي بزوجته فاطمة بنت عبد الملك بن مروان وقال لها: اختاري إما أن تردي حليكِ إلى بيت المال وإما أن تأنني لي في فراقك، فإني أكره أن أكون وهو في بيت واحد، فقالت لا بل أختارك يا أمير المؤمنين عليه وعلى أضعافه لو كان لي". وكان بسبب تلك الإدارة الحكيمة أن ازدهرت الحالة المالية والاقتصادية للشعب لم تعرفه قبله ولا عرفته بعده خلافة إلى يومنا هذا، حيث قال يحيى بن سعد " بعثني عمر بن عبد العزيز على صدقات افریقیة فاقتضيتها، وطلبت فقراء نعطيها لهم فلم نجد فقيرا، ولم نجد من يأخذها مني لقد أغنى عمر بن عبد العزيز الناس، فاشتريت بها رقابا فأعتقهم".
يتضح لنا من ذلك أن:

أ) الإسلام كما برهنت على تلك الآيات والأحاديث وسلوك الرسول صلى الله عليه وسلم وبعض خلفائه كان يمكن أن يستخرج منه نظام اقتصادي عام وشامل لكل فترات التطور الاجتماعي .

ب) مبدأ التطبيق العادل يمكن أن يرى في أي نظام وفي أي فترة كما توصل إليه عمر بن عبد العزيز .

ج) التوسع والابتكار على ضوء الشريعة الإسلامية مع تطورها حتى تصبح قوانين وتدخل في عادات الحكومات وتصرفاتهم الاقتصادية .

٢. الطبقات والمجتمع الإسلامي: إن الأطماع والصراعات كانت وما زالت قائمة في مختلف الحضارات من أجل الاستيلاء على الأرض والموارد الاقتصادية. ولخير دليل على ذلك الولايات المتحدة وغزوها للعراق وأفغانستان، وهذه الصراعات أو بالأحرى التطاحن من شأنه أن يخلف أو يخلق طبقات اجتماعية واقتصادية، حيث أن الصور العالقة في أذهاننا أن في العالم الإسلامي عمرانيين متناقضين هما البدو والحضر وهذه حقيقة تظهر في نفوذ الإقطاعية السلطانية وفي التبادل، حيث أن البدو كمنتج مرغى على القيام ببعض التبادلات وحيث أنه لا يسيطر على السوق وما دام مرغى على ذلك، فإن مستهلكي الحضر يستقصون ويعطون ألباح الأثمان للمنتجات البدوية بدعوى أنها من صنع الطبيعة، وهذا يعتبر وجها من أوجه الاستغلال الطبقي، حيث يظهر فيه تحديد ظالم لقيمة الأشياء وطمس العمل الذي أدى إلى إنتاجها، وخوفا من عدم توفر الأمن الغذائي تقطعت الكثير من الدول للتدخل من أجل حماية المنتج وفي نفس الوقت المنتج وذلك بتقديم الدعم الكافي لمواصلة العمل الإنتاجي .

٣. تصنيف الطبقات الاجتماعية في المجتمع الإسلامي

تصنف الطبقات في المجتمع الإسلامي حسب تواجها السكاني ونشاطها الاقتصادي:

١) طبقات العمران البدوي حسب الإنتاج والمعيش وهذه تتمثل في:

- رحل القفاز الذين يعيشون على تربية الإبل مثل صنهاجة الصحراء (المرابطون) في العصور الوسطى والطوارق والرقيبات في العصر الحالي.
- رحل الهضاب والسهوب والمناطق نصف الصحراوية من السكان الذين يعيشون على تربية الماشية مثل زنانة وبنو هلال في العصور الوسطى والأرباع في الوقت الحاضر.
- أنصاف الرحل من السكان الذين يعتمدون على تربية الماشية مع قليل من الزراعة مثل بنو مرين وبنو عبد الواد في العصور الوسطى والشاوية الجنوبيون في الوقت الحالي.
- المزارعون وينقسمون بحسب نوع إنتاجهم، ولكنهم في الجملة يكونون طبقة واحدة تعيش على زراعة الحبوب وغرس الأشجار، وزراعة الخضر وتربية عدد قليل من الماشية ولكنهم مستقرون بالقرى أو ضواحي المدن مثل كتامة الفاطميون ومصمودة الموحدون في شمال إفريقيا.

ب) طبقات العمران الحضري وتتمثل هذه الطبقات في:

- الطبقات التي لا صلة لها بالإقطاعية السلطانية وهي طبقات فقيرة كالصناع أي أصحاب الحرف البسيطة وصغار التجار المحليون الذين يقومون ببيع المنتجات الصناعية أو الزراعية المحلية.
- الطبقات التي لها صلة بالإقطاعية السلطانية وهي طبقات غنية مثل:
١) كبار التجار والممولون الذين يعتمدون على البيع بالجملة وعلى البحر والقوافل والذين يملكون مساحات واسعة من الأراضي الزراعية ويعيشون في المدينة.

٢) البيروقراطيون ذوو الوظائف السلطانية العالية مثل الوزراء، كبار الكتاب، الفقهاء والقضاة.

٣) أهل السلطان وهم كل من لهم صلة دم أو قرابة بالسلطان وأعوانه من كبار الإقطاعيين المتحالفين مع الدولة، الأمراء والولاة وقادة الجيش.

٤) الإقطاعية والمجتمع الإسلامي

يؤخذ من التاريخ أن القرى الزراعية في المجتمع العربي قبل الإسلام كانت قرى نصف لسترقاقية أي السادة أنفسهم يعملون في حقولهم كما أن تربية الماشية كانت هي الأخرى من أشغال السادة والعبيد معا، وبمجيئ الإسلام سن بشأن نظام الأرض التشريع الأول. الذي كان يتعلق بالزكاة والخراج، ويعد توسع المجتمع الإسلامي وقع تنقيح هذا النظام في زمن عمر بن الخطاب بعد الاستيلاء على الأراضي الواسعة بالعراق والشام ومصر، حيث اهتدى إلى فكرة المورد الثابت الدائم الذي هو الخراج، ليوزع على جماعة المسلمين المحتاجين، وبمرور الزمن أصبحت فكرة الملكية تتطور تطورا سريعا وخاصة بعد اعتقاد بعض الجماعة الإسلامية أنه كان من الواجب توزيع الأراضي المحتلة على أفراد الجماعة حسب الأسبقيات في الإسلام وهذا ما يميز به العهد الأموي.

لكن هذا التوزيع ما لبث إلا يسيرا حتى تحول إلى إقطاعية، كانت في زمن ظهورها الأول تتصف بمظهرين:

المظهر الأول: هو تملك بعض الأفراد، أراضي بالعراق والشام، وتركوا عليها عمالها وأخذوا لأنفسهم خراجها فتضخمت بذلك ثرواتهم وانتقلت من بعدهم إلى أبنائهم مما أدى إلى تكوين طبقة من أثرياء العقار مما يمكن تسميتهم إقطاعيين.

المظهر الثاني: ويتمثل في إقطاعية الدولة التي كانت تستغل بيت مال الجماعة الإسلامية، لخلق طبقة مستغلة لعمال الأرض وللأمة جمعاء في نفس الوقت، هذا هو المظهر للإقطاعية عند المسلمين.

في حقيقة الأمر كانت هذه الإقطاعية في بادئ الأمر قائمة على أساس خدمة الجماعة الإسلامية لكن التطور الزمني، وخاصة في العهد الأموي والعباسي ثم من بعده العهد العثماني، تحولت الإقطاعية عمليا إلى الأخذ بالنظم والسلوكيات الإقطاعية الجارية، حيث اتسمت بالخصائص التالية:

(أ) استيلاء أرباب السلطة ومساعدتهم على الأراضي الخصبة وبحكم الحاجيات المتزايدة والتبذير المترف انقلبت الأوضاع وأصبح الفلاحون الصغار يعانون عبئا ثقيلا من الإتاوات والخراج .

(ب) تحول بيت مال المسلمين في جميع معانيه ووظائفه، إذ أصبح شبه خزانة خاصة برجال السلطة يتصرفون في أموال الدولة حسب رغباتهم.

(ج) قد خلف هذا التصرف علاقات جديدة بين المالكين والفلاحين الذين كانوا يعتبرون بمثابة للأرض، مما أدى إلى توضيح معالم الطبقة وبروز الإقطاعية بروزا واضحا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وحتى سلوكيا.

نلاحظ انه يجب على الباحث في المجتمعات الإسلامية أن ينتبه إلى تاريخيتها وقوة ثباتها، وسرعة حركتها بسبب تناقضاتها الداخلية وإن القبليّة والأعراق التي تنطمس معالمها في هذه التناقضات لا تفسر الأحداث والصراعات بقدر ما يفسرها التباين الاقتصادي والتطرف في التناقض الذي يفرضه الحكم الإقطاعي. النوعي الذي كانت عليه الدولة الإسلامية فمثلا لا نحكم على الإقطاعية بأنها من نفس العرق والأمر كما كان بالنسبة للإقطاعية الأوروبية، بل نجد في المجتمع الإسلامي أن ابن أمير

بصبح مسؤولا في مجموعة من المتشردين وإن البدوي يصبح أميراً
بحارب من أجل الدفاع عن الحضارة.

٥) العمل والإنتاج وعلاقات الإنتاج : بدأ الإسلام في فتوته محاربة ظاهرة
اجتماعية إذ أولى لها اهتماما كبيرا حيث كان في دعوته ومبندته وبعض
قوانينه وسيرة جماعته الأولى معاديا للرق، داعيا إلى استئصاله من الأمة
التي كان الأولون يبنون قواعدها كما كان الاتجاه العام في الأخلاق
الإسلامية تحرريا، يكره الطبقات والعرقيات ويدعو إلى المساواة الجزرية
بين جميع الناس.

أما فيما يخص الإنتاج حسب الفكر الخلدوني قسم إلى نوعين :

أ) الإنتاج البدوي والصعراوي: وهذا لا يمكن أن يؤدي إلى فائض من المردود
لأنه إنتاج بطبيعته مربوط بالأرض والمناخ بكيفية مباشرة لا يمكن
الانفصال عنها إلا بالتحول السكاني (وهذا لا يتم طبعا إلا بالهجرة أو
الحرب) ويتمثل هذا في الإنتاج الرعوي بالدرجة الأولى وفي بعض
الإنتاجات الفلاحية الموسمية.

ب) الإنتاج الحضري وينقسم بدوره إلى:

١- الزراعة: بدأت تنتشر مع انتشار اقتناء العرب للأراضي الزراعية،
واستقرارهم في زراعتهم في ظل الدولة الأموية، إذ استعمل بعض خبراء
الزراعة كالري مثلا مما كان عاملا في خصوبة الأرض، حتى أواخر
ازدهار الحضارة الإسلامية (القرن الرابع عشر)، كانت للزراعة هي
النشاط الإنتاجي الغالب في مصر وبلاد الشام وشمال إفريقيا، وكان
الإنتاج السائد هو إنتاج المبادلة الصغير حيث يتولى الإنتاج صغار الزراع
الذين يملكون وسائل الإنتاج دون الأرض إذ كانت الأرض الزراعية في
الغالب تحت هيمنة السلطان كما ذكرنا سابقا، كما أن أدوات الإنتاج
الفلاحي ظلت بسيطة حتى أواخر العهد العثماني حيث تمثلت في المحراث
الحشبي والمنجل البدائي والفرشاة البسيطة (الجزائر كمثال).

٢- التجارة: أصابها الكساد في العهد الأموي بسبب الغارات الجرمانية في الغرب وتنازع السيطرة على موانئ البحر المتوسط بين المسيحيين في الشمال والمسلمين في الجنوب. إلا أنها بدأت في الراج أخيرا حيث امتدت خطوط الملاحة لسفن المسلمين سنة ٨٥٠م إلى شواطئ الصين شرقا ومدغشقر جنوبا كما وصلت إلى الجزر البريطانية وبحر الشمال في الفترات الأخيرة كما كان الحال بالنسبة للأسطول الجزائري إبان العهد العثماني، وبحكم موقعها الجغرافي كان للنشاط التجاري أهمية كبيرة في الحضارة الإسلامية لا من حيث الجانب الاقتصادي فقط بل من حيث التبادل الفكري والعلمي والديني، إذ بفضل التجارة اكتسب المسلمون خبرات كبيرة وخاصة الحرفية منها، لكن مع الأسف التطاحنات الداخلية السياسية تركت الفكر العلمي العربي جامدا، أما فيما يخص التبادل التجاري الخارجي فكان قائما بين الدولة الإسلامية والدول الشرقية ثم الأوروبية.

٣- الصناعة: كانت صناعة الأسلحة والسفن تنصدر الطليعة لأن ظروف التوسع الإسلامي تطلبت ذلك، كما كانت هناك منتجات صناعية مختلفة اشتهرت بها بغداد والقاهرة ثم دمشق وقرطبة ثم صناعة الأخشاب والمنسوجات الصوفية والجلدية بالجزائر وخاصة في العهد العثماني . وكان استخدام المعادن أهمية كبرى وخاصة الحديد في صناعة الآلات والأدوات اللازمة للزراعة وصناعة الملابس وتشييد المباني وأسلحة الحرب والدفاع

الخلاصة

بالرغم من أن الدين الإسلامي جاء بالمعدل الأخلاقية العليا وبالقوانين الاجتماعية وحتى الاقتصادية منها موضحاً بذلك مكانتها في إطار النهوض بالمجتمع ، إلا أن التراث الفكري الإسلامي من الناحية الاقتصادية عامة ، كان من أفقر المواد التي ظهرت فيها ضحالة الفكر من ناحية وانعدام الروح الايجابية من ناحية أخرى ، وفقدان روح التنظيم في العلم والنظر وفي التنفيذ والتطبيق في النهاية . وبذلك ذابت كنوز المبادئ الإنسانية الثورية التي جاء بها الإسلام في بحر الترف الزاخر الذي هجم على المجتمع الإسلامي فجأة بواسطة الفتوحات ، فاعرق الدولة في الشهوات المبتذلة والطغيان الأعمى مع أمية فكرية وحضارية مستحكمة وتقاليد تخريبية لا تقهر ، فعاش مجتمعنا الإسلامي عبر التاريخ فيه الحكام يتصارعون من أجل المال والسلطة ، والشعب في دوامة لا يجد ملجأ يفر إليه حيث أن كل الاتجاهات أمامه لا ترحم.

الفصل الثالث

الاقتصاد الإقطاعي في أوروبا

الفصل الثالث

الاقتصاد الإقطاعي في أوروبا

تمهيد: في الحقيقة المؤشرات التاريخية لم تربط نشأة الإقطاع^(١) أبداً معينة أو بفواصل زمني محدد، لكن معظم المفكرين أعزى ذلك إلى نظام الإمبراطورية الرومانية حيث أن نظام القرية كان في حاجة إلى توفير الأمن والحماية والاستقرار نظراً للبعد عن الحكومة المركزية هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تنازل صغار الفلاحين، الذين حطمهم كبار الملاك، عن أرضهم إلى السادة من هؤلاء النبلاء مقابل قيام هذا الأخير بحمايتهم وضمان أمنهم أو رغبة في التخلص من دفع الضرائب، على أن يكون لهم حق الانتفاع بالأرض، وبذلك فقد صغار الفلاحين حريتهم واستقلالهم وخضعوا لسلطة سادة الإقطاع ولقد تم نمو الإقطاع في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين.

أولاً: العوامل التي أدت إلى قيام النظام الإقطاعي: هناك مجموعة من العوامل أدت إلى قيام النظام الإقطاعي وهذه العوامل تتمثل في:

- أ- الفتح الإسلامي وآثاره في عزل أوروبا عن بقية العالم، مع قطع طرق التجارة الخارجية بين الشرق والغرب.
- ب- سقوط الإمبراطورية الرومانية واعتماد الملوك الجرمانية على سادة الإقطاع في إدارة شؤون الممالك.

ت- الحروب الأهلية في الإقطاعيات المختلفة مما أدى إلى قطع العلاقات التجارية بينهما، وهذا أدى إلى انفلاق كل قطاع على نفسه، بحيث

(١) ترجيحاً، ترجع نشأة الإقطاع تاريخياً إلى القرن الثالث الميلادي بالصين، ثم بالقرن الرابع بكوريا واليابان بعدها انتقلت تلك العلاقات على الهند الصينية في القرن الخامس، ثم إلى الهند حتى القرن السادس، وظهر بعدها في أوروبا، ثم انتقل إلى البلاد العربية في القرن السابع الميلادي.

أصبحت كل إقطاعية تكون وحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية مستقلة تقوم على أسس الاكتفاء الذاتي حيث الفلاحين الاقنان يقومون بالإنتاج الفلاحي في الضيعة المملوكة للسيد، كما أن الأشغال الصناعية اللازمة تتم في ورش السيد أيضا.

ثانيا: الزراعة الإقطاعية : كما أشرنا في الفصل الأول أن الزراعة كانت هي المركز الأول بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في أوروبا في العصور الوسطى، في الفترة بين سقوط العهد الروماني وحتى ظهور الثورة الصناعية وقد تمثلت تلك الفترة بظاهرتين أساسيتين:

أ- أن ناتج الأرض قد ظل في تلك الفترة المصدر الوحيد تقريبا لإشباع الحاجيات السكانية.

ب- أن الأعمال الزراعية قد استوعبت النسبة الغالبية من السكان (الفلاحين الاقنان).

وتمثلت خصائص الزراعة في الآتي:

١- تنظيم الحيازة الزراعية: كما أشرنا في الفصل الأول أن الأرض الزراعية كانت تنقسم إلى قسمين الدومين وهو يخص السيد صاحب الأرض، ثم القسم الآخر الذي يوزع على الفلاحين الاقنان حيث تبلغ مساحة القسم ١٠ فدان وأن الفلاح يقوم بحيازة وزراعة عدد من الأقسام بين مختلف القطاعات دون أن يختص بزراعة قطعة واحدة متماسكة، ولهذا كان تنظيم الحيازة الزراعية يتم على أساس إنتاج الوحدات الصغيرة (Micro Units) دون ظهور أي اتجاه نحو الاهتمام بالتجمع الزراعي (Agriculture Aggregation) وكان من آثار هذا التنظيم ما يلي:

الآثار الإيجابية: ويتمثل في تعاون الفلاحين المزارعين في عمليات البذر والحرق والري والحصاد كما كانت وبقيت آثارها سائدة عند الفلاح الجزائري وهي تعرف عند الوسط الجزائري "بالتويضة".

بد الأثر السلبي: ويتمثل في:

- صعوبة انتقال المزارع من قسم إلى آخر بحيواناته وأدواته.
- ضياع الوقت والجهد في نفس الوقت نظرا للبعد بين الأقسام.
- وجود مساحات زراعية ضائعة لاستخدامها كطرف للانتقال.
- ظهور المشاحنات بين الفلاحين والنزاعات على الحدود بين الأقسام.
- إعاقة تقدم الزراعة حيث يصعب إدخال محاصيل زراعية جديدة نظرا لكثرة الأقسام وتباعدها.

II- طرق الزراعة: انقسمت طرق الزراعة الإقطاعية عموما إلى ثلاثة أنظمة وهذا بعد ظهور الإصلاحات الزراعية وبوادر الفكر العلمي للإصلاح الزراعي والذي تمثل في رواد الفكر للمدرسة الطبيعية ولمزيد من المعلومات حول هذه المدرسة يمكن مراجعة تاريخ الفكر الاقتصادي.

١- نظام الحقل الواحد (One Field System) : تزرع جميع المحاصيل في الحقل الواحد ويستمر المزارع في تكرار هذه العملية حتى نقل خصوبة الأرض وتخفض جودتها تبعا لقانون تناقص الغلة حينذاك يضطر الفلاحون إلى الهجرة إلى حقل آخر.

٢- نظام الحقليين (Two Field System) : حيث يتم تقسيم الأرض إلى حقليين، يزرع أحدهما ويترك الآخر دون زراعة حيث يتم زراعته في العام التالي وهكذا يتم التبادل بين الحقليين وبذلك تتجدد خصوبة الأرض ولا يضطر الفلاحون إلى هجرة الأرض، وتعرف بالجزائر بعملية " التناوب".

٣- نظام الثلاثة حقول (Three Field System): ويقوم هذا النظام على الصورة التالية :

- تقسم الأرض إلى ثلاثة حقول، يزرع اثنان منها سنويا ويترك الثالث للراحة بدون زراعة.

- زراعة المحصول الواحد في الحقل الواحد لا يتم إلا مرة واحدة كل ثلاثة سنوات، كما هو مبين في جدول التالي:

السنوات	الحقل الأول	الحقل الثاني	الحقل الثالث
الأولى	قمح	شعير	بدون زراعة
الثانية	شعير	بدون زراعة	قمح
الثالثة	بدون زراعة	قمح	شعير

ومن مزايا هذا النظام أنه يحافظ على خصوبة الأرض، كما أنه يستغل الأرض الزراعية استغلالاً أفضل حيث يترك ثلث ($1/3$) الأرض فقط سنويا دون زراعة وليس النصف ($1/2$) كما هو الحال في نظام الحقلين.

III الأساليب إخصاب الأرض الزراعية: اتباع الفلاحون نظاما معيناً للمحافظة على خصوبة الأرض تتمثل في البنود التالية:

- ترك جزء من الأرض الزراعية دون زراعة (كما نظام الثلاثة حقول) .

- تنفيذ نظام الدورة الزراعية (تغيير المحاصيل الزراعية).

- استعمال السماد الطبيعي.

ونلاحظ أن الأسلوب الثالث هو أحسن الأساليب الذي اتبعه الفلاحون حيث أن الأرض تستعمل كلية دون ترك جزء منها بدون زراعة وخاصة تأثير النمو الديمغرافي الذي أدى إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية والنمو

السريع، مما ابرز إلى الوجود ضرورة العمل على استغلال الموارد الزراعية أفضل استغلال ممكن، وخاصة في وقتنا الحالي الذي تميز بالغلاء الفاحش لأسعار المواد الغذائية وما زالت في تزايد، ولم يتأتى ذلك إلا في القرن الثامن عشر حينما ساعد على إدخال النباتات الجذرية الشتوية وعلى رأسها البنجر، ثم التوسع في تربية الثروة الحيوانية كمصدر للغذاء وهذا النظام بدأت ملامحه الأولى في إنجلترا واسكتلندا ورغم هذا التطور بدأ نظام الزراعة الإقطاعية في الانهيار.

ثالثاً : العوامل التي أدت إلى انهيار الزراعة الإقطاعية

لقد بدأت عوامل النظام الزراعي الإقطاعي في القرن الثاني عشر ممهدة الطريق لظهور نظام إقطاعي آخر وهو نظام أو انتشار الحرف وكان من عوامل التي أدت إلى انهياره ما يلي :

أ) ظهور الاقتصاد النقدي: ظهر النظام النقدي توسعا لظاهرة المبادلات والتخلي عن سياسة الاكتفاء الذاتي والمقايضة العينية. حيث تحولت الزراعة إلى زراعة المحاصيل النقدية التي تنتج أساسا بقصد الاتجار والبيع في الأسواق بديل الاستهلاك المحلي، وبظهور الاقتصاد النقدي تمكن الفلاحون الاقنان من تخليص أنفسهم من الأعمال السخرة من قبل الشريف، إذ أصبح يدفع له كمية من النقود بدل الريع وبدأت العلاقة بينهما (الفلاحون الاقنان والنبلاء) تتغير باستمرار حيث بدأت تشبه إلى حد بعيد العلاقة بين المالك والمستأجر، وهو ما أدى إلى وضع حد إلى انهيار النظام الزراعي الإقطاعي.

ب) انتعاش المدن وظهور النشاط الحرفي، كان احد العوامل الأساسية لظهور نظام الحرف كإطار للنشاط الصناعي الذي اخذ ينمو في القرن الثالث عشر واستمر نموه قرنين من الزمان، فانتعشت الحرف الصناعية في المدن وازدهرت معها الحركة التجارية وأصبحت المدن تستهوي سكان

الريف ، على رأسهم أفراد الإقطاع (البنية)، إذ أصبحوا يفضلون تأجير أراضيهم الزراعية الواسعة بإيجار نقدي ليعشوا في المدينة عيشة ترف ورفاهية.

ج) ظهور الدول القومية. حيث ظهر تنظيم الدول القومية في كل من إنجلترا البرتغال وإسبانيا وفرنسا والسويد وهولندا ثم بقية دول أوروبا الأخرى تناعاً، إذ شكلت هذه الأخيرة ثورة ضد سلطة أمراء الإقطاع وإثارة رد فعل على نفوذ الكنيسة ومن هذا حلت الضرائب القومية بدليل الضرائب الإقطاعية كما استبدلت سلطة الأفراد الإقطاعية بسلطة الملوك القوميين.

وخلاصة القول إن تلك العوامل السابقة متضافرة كانت سببا في حل النظام الزراعي الإقطاعي وهي نفسها أدت إلى خلق اقتصادي آخر وهو ما يعرف بالنظام الحرفي أو انتشار الحرفة .

رابعا. انتشار الحرفة أو النظام الحرفي : كما تمت الإشارة إليه سابقا، فإن العوامل التي أدت إلى انهيار النظام الزراعي الإقطاعي هي نفسها التي مهدت لنظام الاقتصادي جديد وهو النظام الحرفي، إذ أخذت في الظهور ابتداء من القرن الثالث عشر، واكتمل نموه في القرنين الرابع والخامس عشر.

أ) عوامل نشأة النظام الحرفي : بالإضافة إلى العوامل التي ذكرت سابقا هناك عوامل أخرى لها أهمية كبرى في ظهور النظام الحرفي وتتمثل هذه العوامل في:

أ) الهجرة الريفية: نتيجة للأعمال السخرة التي كان يقوم بها الفلاحون الأثقل ونتيجة لظهور الدولة القومية بدأ تحول الفلاحين الأفئدة من الريف إلى المدينة وامتهان النشاطات الحرفية كوسيلة للحياة الاجتماعية الجديدة كما أن النبلاء الإقطاعيين أنفسهم بدعوا يفضلون الفلاحين الأحرار وذلك لتنظيم المزارع وإنتاجية أوفر إذ أصبحت العلاقة بين

النبلاء والفلاحين علاقة مالك ومستأجر وخاصة بعد توسع نظام المبادلة النقدي .

ب) توفير الأمن: إذ لعبت الكنيسة دورا رئيسيا في إنهاء الحروب الأهلية بين القرى والطوائف مما أدى بالاقتصاد إلى اخذ صور جديدة وتوجه نحو بناء الاقتصادي القومي حيث توسعت الطرقات المأمونة وهذا بدوره أدى إلى توسع المبادلات ونشاط التجارة ونمو المدن وازدياد السكان بها.

ج) الحروب الصليبية: لقد لعبت الحروب الصليبية دورا أساسيا في وضع حد لسلطة أفراد الإقطاع، إذ بدأت الحكومات القومية في تكبر أمرها بجمع الجيوش وتوفير لهم الاحتياطات اللازمة وهذا تمثل من الناحية في ضم بعض القطاعات الفلاحية إلى الدول القومية لتمويل نفسها ومن ناحية أخرى تجنيد الفلاحين للحروب.

د) نشأة المدن الحرة: نتيجة إلى تزايد السكان وهجرة الفلاحين الاقناع ظهرت لوجود مدن جديدة متميزة بنشاطها الحرفي بديل سلطة الإقطاع وهذا مما شجع النشاط الحرفي، وبالتالي مهد لنظام الرأس المالي مع بداية العصر الحديث.

٢) الصناعة والنقابات الطائفية: كان قوام الصناعة في مرحلتها الأولى صناع متخصصون الذين يعرفون باسم " أصحاب الحرف " إذ كان صاحب الحرفة يقيم في المدينة خارج سلطة أمراء الإقطاع حيث يقوم بالنشاط الصناعي لوحده مع أفراد أسرته يملك وسائل الإنتاج ملكية خاصة ويقوم بالتبادل التجاري بنفسه، ولهذا تميزت الفترة الأولى بالخاصيتين التاليتين:

- انه صاحب الحرف كان يملك أدوات الإنتاج ويقوم بنفسه بالعمل.
- انه صاحب الحرفة كان يمارس الأعمال المهنية ثم الأعمال التجارية لوحده.

وبتوسع الوحدات الحرفية انتظمت جمعياتهم (نوي المهنة الواحدة)، في تنظيم نقابي طائفي^(١) رغبة منهم أو بتشجيع السلطات الحاكمة، إذ تولت هذه النقابات الدفاع عن مصالح أعضائها ولقد تحقق ذلك عن طريق الوسائل التالية:

(أ) المحافظة على مستويات الأسعار السليم: وذلك بتجديد أسعار مجزية لا يجوز لأي عضو البيع دونها، خوفا من دخول في منافسة تخفيض الأسعار وهذا مما يشكل خطرا على المنتجين والمستهلكين معا.

(ب) تحديد عدد الحرفيين والعمال: وذلك في التحكم في حجم الإنتاج وبالتالي يمنع تخفيض السعر أي التحكم في ثمن البيع لأن زيادة الإنتاج مع ثبات الطلب سيؤدي حتما إلى انخفاض الأسعار وخاصة أن شروط مراقبة السوق لم تكن قائمة آنذاك.

(ج) منع دخول أفراد جديدة: منعت النقابات دخول سكان آخرين وخاصة سكان الريف من مزاوله المهنة خوفا من تدهور نوعية الإنتاج من ناحية ومن ناحية أخرى زيادة في حجم الإنتاج.

(د) مراقبة جودة الإنتاج: وضع عقوبات في حالة التخلي عن المواصفات الفنية للمنتج والشروط المتمثلة في جودة الإنتاج، وبهذه المراقبة فرضت النقابات عدة التزامات منها، عدم العمل ليلا خوفا من رداءة الإنتاج وأن يكون العمل أمام الجمهور لكي تكون للمراقبة أحسن، وإن لا يمتنن الحرفي مهنة ثانية وغيرها من الالتزامات.

(هـ) وضع شروط عضوية: إذ كان يشترط توافر الشروط التالية في الشخص الذي يريد الانضمام إلى النقابة وتشمل هذه الشروط النقاط التالية:

(١) يرجع الأستاذ Eroll في مرجعه History of Economic Thought جنور النقابات الطائفية في العصور الوسطى والاتحادات الاحتكارية في العصور الحديثة إلى التنظيم الروماني القديم المعروف باسم Collegia.

- قضاء فترة تمرين (أي تربص) تختلف مدتها من حرفة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر وكانت تتراوح من ٥ سنوات إلى ١٢ سنة، وكانت الفترة السائدة هي ٧ سنوات.

- توافر رأس المال اللازم لإقامة الورشة وممارسة الخدمة وذلك في ظل الجمع بين ملكية أدوات الإنتاج وتقديم خدمة العمل.

- ضرورة الزواج وهذه الظاهرة أجبرت المنضمين للنقابات أن يكونوا متزوجين، لأنهم كانوا يوظفون الأطفال الصغار، ولهذا كان لابد من توفير المأكل والسكن لهم، وهذا لا يتم إلا بتوفر الزوجة لأن الزوجة هي التي تقوم بتوفير الشروط اللازمة لذلك.

- ضرورة سداد رسوم العضوية، وقد بالغت النقابات في تقدير تلك الرسوم مما زاد من قوتها ونفوذها وتحولاتها مع الزمن إلى نكتلات احتكارية.

- أن يقدم الذي يريد الانضمام إلى نقابات ابتكارات جديدة في تحسين نوعية الإنتاج وتقليل التكلفة الإنتاجية.

تلك القيود والشروط التي فرضت من طرف النقابات الطائفية مع الزمن والتقدم الفكري والتوسع الاقتصادي أدى إلى اضمحلالها نتيجة عدة عوامل.

٢) اضمحلال النقابات الطائفية وبالتالي النظام الحرفي : نلاحظ مما تقدم ان النقابات الطائفية قامت بدور هام في تقدم الصناعات وتقوية مراكز أعضائها إلا أن الصناعة كانت يدوية بينما الإنتاج ظل محدودا، إذ كانت دائما تعمل على تحديد الإنتاج خشية أن تنهار الأسعار فتسوء حالة الأعضاء، وابتداء من منتصف القرن التاسع عشر اضمحلت النقابات الطائفية نتيجة إلى عدة عوامل أهمها:

- علم التقدم الصناعي: حيث عملت النقابات على إبقاء على مستوى الصناعة التقليدي إذ وضعت العقبات أمام العمال الفنيين مما أعدم روح الابتكار والاختراق دون أي تقدم صناعي.

- التساوي في السوق: كانت النقابات توزع حاجة السوق بين أعضائها من السلع بالتساوي، إذ كان لا يفرق بين المنتج الجيد والمنتج الرديء وهذا مما أدى إلى الخروج عن تلك النظام نظرا للطموح في الابتكار والتجديد.

- التقييد في أدوات الإنتاج وعدد العمال: حيث حددت النقابة مقدار الأدوات وعدد العمال الذين يمكن لأي صاحب حرفة استخدامهم، مما لم يسمح للتوسع الصناعي.

- الشروط القاسية التي وضعت أمام العمال: إذ يصعب على العمال الانضمام إلى النقابات، لأنه أصبح ما يشبه أو بالأحرى إقطاعية حرفية، إذ نلاحظ أن العمال هربوا من النظام الزراعي الإقطاعي، ووقعوا في نظام آخر لا تخلو صفاته صفات الأول، وهذا ما أدى إلى الخروج عن هذا النظام والاستجداد بالمولين الرأسماليين.

- عدم تمويل المشاريع برأس مال أجنبي: وأخيرا حالت النفايات الطائفية دون دخول الممولين مما أدى إلى بقاء أدوات الإنتاج على حالها ومما أدى إلى شكوى أصحاب الحرف من ندرة رؤوس الأموال .

كل تلك العوامل السابقة وتكس رؤوس الأموال في يد مجموعة من التجار وبعض الحرفيين الخارجيين عن نظام النقابات من جهة ومن جهة ثانية الظروف الاقتصادية الملحة إجباريا على التحول كل ذلك أدى إلى بلورة النظام الإقطاعي في طابع اقتصادي جديد حد من سيطرة الإقطاعي والنهوض بالنظام الرأسمالي الذي يكون محور دراسة الفصل الرابع.

خامساً: التفسير الاجتماعي وانفصال الزراعة عن الحرفة : مثل نظام الطوائف الحرفية مرحلة تحول هامة من حيث المقارنة بين نظام الضيعة الإقطاعي في الإنتاج الزراعي في الريف وبين الإنتاج الحرفي بالمدن، فعندما بلغت إمكانيات الإنتاج الزراعي المتزايد حدودها القصوى من إشباع حاجات طبقة النبلاء الاستهلاكية واستمرارهم في الضغط على الفلاحين لزيادة الربح، اتجه أفنان الأرض للهروب إلى المدن كي يتحرروا من تلك الضغوط ومن العلاقات الإنتاج الإقطاعية. وهنا نطرح السؤال التالي: هل هروب أو بالأحرى هجرة الفلاحين الاقنان إلى المدينة غير مجرى الحياة الاجتماعية والاقتصادية السائدة؟ وهل بهروبهم هذا استطاعوا التخلص من النظام الطبقي؟ أم انه تعميق لتشكيل الاجتماعي آخر؟

١) التفسير الاجتماعي: تضمنت القرون الثلاثة الموالية للقرن الخامس عشر تحولاً كبيراً في الحيات الأوروبية في صورة عدد من المتغيرات الأساسية التي انتقلت بها القارة من بيئة فكرية اجتماعية واقتصادية إلى كيان اقتصادي واجتماعي جديد وتلك الفترة هي التي مهدت لنشوء النظام الرأسمالي.

المهم أن في تلك الفترة ظهر التقسيم الاجتماعي الأثني ولو انه كان قائماً في العصور السابقة لتلك الفترة إلا انه اخذ تحولات جديدة:

أ) طبقة الإقطاعيين الزراعيين: بعد أن كان أمراء الإقطاع يهدفون إلى الإنتاج لغرض إشباع الحاجات الاستهلاكية وبعد أن كان يستعمل الربح العقاري، وتحولت الفكرة إلى إنتاج من أجل المبادلة وخاصة بعد التعامل الواسع بالنقود، إذ أصبح الربح يدفع نقلاً وتحولت العلاقة بين الإقطاعيين والفلاحين إذ أصبحت العلاقة بين المالك والمستأجر، أي ان الفكر الإقطاعي بدأ يتحول من إشباع الحاجات الاستهلاكية إلى تكوين رؤوس الأموال لكي يتم إشباع حاجات الاستهلاكية في السوق بدل الأرض مباشرة.

ب) طبقة الطوائف العرفية: بعد ظهور النقابات الطائفية، تركزت الصناعة في يد مجموعة قليلة من الطوائف، وهكذا وجد الفلاح الهارب من الأرض نفسه في وضعية اقتصادية أخرى أو بالأحرى في وضع اجتماعي آخر لا يقل هدفا وصعوبة وقسوة عن الأول لكن كان ذلك فضلا عندهم نظرا لتوفر الحرية لديهم، وقلة أو انعدام أعمال السخرة.

ج) طبقة التجار والممولين: وهذه الطبقة استطاعت أن تمد جذورها في تلك الفترة وتسيطر على رؤوس الأموال وخاصة بعد الإصلاحات التي بدأت تدخل على الزراعة واحتياج الطوائف لرؤوس الأموال للتوسع الصناعي.

د) طبقة العمال المستأجرين: سواء في الزراعة أو الورش، إذ أصبح الفارق في تزايد حاد بين الطبقات الأولى وهذه الأخيرة نظرا لدخلها المحدود وللتمييز الطبقي السائد.

وأخيرا علينا أن ننوه إلى طبقة أخرى لا تقل أهمية عن الثلاثة الأوائل وهي الطبقة للحاكمة وخاصة بعد تطور المدن وظهور الدول القومية وهذه الطبقة كانت في غالبية الأمر من الطبقات الثلاثة الأولى.

٢ انفصال الزراعة عن الحرفة

نعرف انه في نظام القرية كان الإقطاعي مالكا للأراضي الزراعية وللورش التي كانت أساسا قائمة على خدمة الزراعة من ناحية إنتاج أدوات الإنتاج الزراعية ومن ناحية أخرى إنتاج ما يخص الإقطاعي والفلاحين الأفنان من تآثيث وملبس بالإضافة إلى بعض المبادلات البسيطة التي تتم في السوق للقرية، ولكن هناك عوامل في فترة التمهيد الرأسمالي أدت انفصال الزراعة من الحرفة من بينها:

- ظهور المدن الكبيرة والدول القومية: حيث أن الإقطاعي أصبح يفضل العيش من المدينة دون القرية إذ تطورت العلاقة من علاقة مالك

وفلاح إلى علاقة مالك ومستأجر بحيث أن الفلاح المستأجر أصبح ينتج الربح النقدي ثم الشراء لأكوات الزراعة الإنتاجية بعد أن تخصصت طوائف في الصناعة.

- ظهور الطوائف والنظام النقدي: التخصص والتحسين الصناعي وظهور النقود أحدث فجوات كبيرة بين الزراعة والحرفة إذ أصبح الإنتاج موجهًا للسوق بدل الفلاحة كما كان في نظام القرية وأن الهدف الأساسي هو تكوين رؤوس الأموال، بعد أن كان الهدف في السابق يهدف إلى إشباع الحاجيات الاستهلاكية.

- الإصلاحات الزراعية: ألزمت الفلاحين التخصص في مجال الزراعي والتوجه المباشر إلى الفلاحة (أي إعطاء الوقت كله للفلاحة) دون الحرفة كما أن التقدم الصناعي والتحول الفكري فرض الانفصال آلياً.

- التقدم الصناعي وحاجة الدول القومية للصناعة: وربما كان هذا هو السبب الرئيسي لفصل الزراعة عن الحرفة، إذ أن الممولين ورؤوس الأموال أولوا اهتماماً كبيراً للصناعة حيث إن غالبية رؤوس الأموال بدأت تتوجه إلى الصناعة دون الزراعة كما ساعد على ذلك هروب الفلاحين من الفلاحة إلى الصناعة أي أن اليد العاملة الصناعية أصبحت متوفرة منها في الصناعة على الزراعة.

سادساً: خصائص وجوهر النظام الإقطاعي: لقد تميز النظام الإقطاعي بخصائص ومؤشرات أحدثت تطورات في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أوروبا، إذ ساعدت تلك الخصائص في قلب النظام الإقطاعي إلى نظم رأسمالي وتلك الخصائص التالية هي: نفسها كانت المؤشر أو العامل لتواجد النظام الرأسمالي وتتلخص أهمها في ما يلي:

١) ظهور الدول القومية: كما أشرنا سابقا ظهرت الدولة القومية حيث تركزت السلطة السياسية في يد المالك الذي قام بانتزاع هذه السلطة من نبلاء الإقطاع من جهة ومن رجال الكنيسة من جهة أخرى، إذ يرى " كلو وكول " في مرجعهما من تاريخ أوروبا الاقتصادي أن قيام الدولة القومية لم يكن سوى رد فعل ضد سلطة الإقطاع من ناحية وسلطة الكنيسة من ناحية أخرى، فكان تنظيم الدولة الجديدة هو الحل الوسط أدى إلى ظهور الدولة القومية وإلى استقرار الأمن ونمو التجارة نظرا لإزالة الحواجز التي تسترض التبادل بين مختلف المناطق، مما أدى إلى اتساع نطاق السوق وتقسيم العمل والتخصص، وهذا بدوره أدى إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إذ كانت أحد الضرورات لتهيئة الجو أمام ظهور النظام الرأسمالي.

٢) زيادة عدد السكان وخاصة في المدن: منذ بداية القرن السادس عشر بدأت العلوم الطبيعية في تحسن من ناحية وارتفاع مستوى المعيشة من ناحية أخرى، هذه العوامل أدت إلى زيادة النمو الديمغرافي مما كانت له آثاره الاقتصادية حيث مكنت الزيادة من ظاهرة تقسيم العمل - التخصص - رفع مستوى الإنتاج كما كان للزيادة السكانية زيادة الطلب على المنتجات الريفية من مواد غذائية، وزيادة الطلب كانت أحد العوامل في انهيار نظام الزراعة الإقطاعي لأنه لم يف بمطالبات السوق إذ كان قائما على أساس الاكتفاء الذاتي.

٣) هروب رقيق الأرض أي الفلاحين الأقنان: كما لا حظنا في السابق التحول في العلاقة بين الإقطاعيين والفلاحين الأقنان تحولت إلى علاقة بين مالك ومستأجر سمح للفلاحين الأقنان للتوجه إلى المدن لممارسة الحرف هربا من أعمال المسخرة التي كانوا يقومون بها، ثم كذلك الحروب الداخلية أدت إلى تفكك بعض الإقطاعيات مما ساعد هروب الفلاحين الأقنان إلى المدن

التي كانت أكبر قوة عمل الإقطاعي والمتمثلة في الفلاحين الأتقان مما بدأ التحول يتخذ منحني آخر ويتجه نحو طريق النظام الرأسمالي .

٤) مطالبة المدن باستقلالها عن نفوذ سادة الإقطاع: أدى انتعاش المدن إلى المطالبة باستقلالها عن نفوذ الإقطاع، حيث تقدم التجارة خاصة إلى النبلاء عارضين عليهم دفع جزية سنوية مقابل حصول مدنهم على الاستقلال، وكثير من المدن الأخرى اشتعلت فيها ثروات ضد سلطة الإقطاع ومن هنا نشأت المدن كقوة مستقلة، ساعية إلى الاستقلال والحرية.

٥) تقدم طرق الزراعة: التوجه إلى زراعة النباتات الجذرية الشتوية كانت له آثار كبيرة في خصوبة الأرض، كما أن زيادة السكان وزيادة الطلب على المواد الغذائية شجعت التفكير العلمي للتوجه نحو الزراعة والمناذاة بالاستقلال الزراعي الذي يهدف إلى الاتجاه نحو الزراعة الرأسمالية والتبادل النقدي.

٦) نشاط حركة الكشوفات الجغرافية: أدت الكشوفات الجغرافية إلى نمو التجارة الدولية بين دول غرب أوروبا من جهة ودول المشرق والعالم الجديد من جهة أخرى، كما تطورت الصناعة لوجود أسواق جديدة من ناحية ومن ناحية أخرى تدفق الفضة والذهب من العالم الجديد الذي ساهم في تطوير النظام النقدي والمصرفي.

٧) النهضة العلمية والفكرية وحركة الإصلاح الديني: تمثلت النهضة العلمية في حركة البحث العلمي التي شاهدها أوروبا على مشارف عصورها الحديثة في بعث علوم الفكر وأساليب التفكير وإطلاق حرية الرأي واتبعات المذاهب الفكرية والمدارس الفلسفية التي وضعت أصول التفكير العلمي والتعبير الحر، كما قامت ثورات دينية إصلاحية ضد رجال الكنيسة وعلى رأسها " كالڤن KALVIN " و"مارتن لوتر".

وقد ساهمت هذه الاتجاهات في مجال العلم والفكر والدين مجتمعة في إسدال الستار على فترة العصور الوسطى وإعداد المجتمع الأوربي لاستعراض أحداث العصر الحديث.

٨ استخدام النقود في المعاملات: بعد حركة الكشوفات الجغرافية واتساع نطاق التجارة الخارجية وتدفق الفضة والذهب إلى أوروبا نحو نظام المعاملات من ظاهرة المقايضة (التي تقوم على مبادلة سلعة بسلعة) إلى ظاهرة المبادلات النقدية، وقد ساهمت هذه الظاهرة في القضاء على أحد الأسس التي قام عليها نظام الإقطاع وهو علاقة التبعية الإقطاعية القائمة بين السيد وتابعه.

٩ تكاثف طبقة التجار مع الملوك القوميين الجدد: قد ساعد التجار الملوك القوميين بمدهم بالأموال والعقول الرشيدة المفكرة ثم بالجنود في حالة الضرورات وبالإمكانيات المادية مما كان له رد جميل من طرف الملوك التي تمثلت في حماية التجارة والتجار وخاصة من التناقص الذي يفرضه الإقطاعيون على التجار والمتمثل في الآتي:

(أ) كانت هناك رسوم جمركية يفرضها الإقطاعي على التجار مقابل المرور بإقطاعه، إذ كان التاجر تفرض عليه رسوم جمركية كلما مر من إقطاع إلى آخر.

(ب) الضرائب التي تفرض لصالح النبيل أو الشريف كلما مر التاجر بضيعة حيث أن التاجر في النهاية يصل شبه فارغ من المواد المتوجهة للسوق.

(ج) وكما أشرنا سابقا أن النظام الإقطاعي كان قائما على أساس الاكتفاء الذاتي وهذا كان يخالف الأساس الجوهري الذي كان يستند إليه النشاط التجاري أي وهو تبادل المنافع.

كل تلك التناقضات أدت إلى تكاثف التجار مع الملوك القوميين للقضاء على النظام الإقطاعي أو على أحد أسسه وهو الاكتفاء الذاتي.

الغلاصة

وتتمثل في أن هذه العوامل كلها والمتمثلة تطور المدينة الإقطاعية من حيث نشأة الإقطاع في أوروبا وعوامل قيامه مثل الزراعة وعوامل انهيارها، ثم انتشار الحرف والنظام الحرفي وعوامل نشأته والصناعة والنقابات الطائفية وعوامل اختفائها، كما بدأ ظهور التقسيم الاجتماعي وانفصال الزراعة عن الحرفة، ثم تم التطرق في الأخير إلى خصائص وجوهر النظام الإقطاعي والعوامل التي أدت إلى بروز النظام الرأسمالي، كل هذه قد فتحت الطريق واسعا أمام عصر جديد ونظام جديد اخذ يتبلور بالتدريج بينما كان ينهار النظام القديم أمام كل خطوة يحدث فيها تقدم النظام الجديد.

الفصل الرابع

النهضة الاقتصادية وبناء النظام الرأسمالي

الفصل الرابع

النهضة الاقتصادية وبناء النظام الرأسمالي

تمهيد: قدما في الفصل السابق كيف شهدت الزراعة الأوربية مع نهاية العصور الوسطى وبداية العصور الحديثة انهيار نظام الإقطاع نتيجة للتطورات الكبيرة التي حدثت في أساليب الزراعة والألوات الزراعية وكيف نتج عنه سقوط نظام الزراعة الإقطاعية وإقرار الحريات الشخصية والقانونية للفلاحين الأقنان، ولاتجاه الزراعة نحو المحاصيل النقدية والتخلي عن سياسة الاكتفاء الذاتي.

أولا: تحول الزراعة من النظام الإقطاعي إلى الرأسمالية: وقد اتجهت مظاهر

الزراعة في عدد من اتجاهات التقدم أهمها:

- استخدام الآلات الزراعية وخاصة بعد ظهور الثورة الصناعية.
- إتباع نظام التسميد الصناعي وخصوصا بعد التقدم العلمي.
- تحسين وسائل وطرق الصرف.

لقد أدى التقدم العلمي إلى إحلال الآلات الزراعية محل اليد العاملة كما مكن من إدخال نظام الزراعة الآلية تستطيع زرع مساحات زراعية أوسع وبجهد بشري أقل، وأدى اكتشاف الأسمدة الصناعية من إعطاء الوقت الكافي للمزارعين للفرع للأعمال الزراعية مما أدى إلى ارتفاع مستوى الإنتاجية من ناحية ومن ناحية أخرى زيادة التخصص الزراعي أي زرع أنواع جديدة، كما أدى تحسين وسائل وطرق الصرف باختراع نظام شبكة الأنابيب الجوفية الذي نسب إلى فلاح اسكتلندي (Deanston) حيث اكتشف الأضرار التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية مع بقاء مستوى المياه في الأرض مرتفعا بعد الري هذا بالإضافة إلى الأفكار الفلسفية والاقتصادية التي نادى بها أصحاب المدرسة الطبيعية أمثال: (ساي، Say وكيناي، Quesnay) والتي دعت إلى الحرية الاقتصادية وبالتالي

تشجيع التجول من نظام الزراعة الإقطاعية إلى الزراعة الرأسمالية، وبصدد الأهمية الزراعية الأوروبية والتحول المنسوب إلى المدرسة الطبيعية يلزمنا أن نتطرق إلى أهم آرائهم وأفكارهم المبنية على فكرة خضوع الظواهر الاجتماعية لنظام طبيعي غير قابل للتغيير ويمكن تطبيقه في كل مكان وزمان ومن أهم مبادئهم ما يلي:

(١) المصالح الفردية لا تتعارض مع بعضها البعض كما أنها لا تتعارض مع مصلحة الجماعة ولهذا على الدولة أن لا تتدخل في الشؤون الاقتصادية، وتدخلها يسبب مشاكل اقتصادية بل على الدولة القيام على شؤون الدفاع وحماية المجتمع بتوفير الأمن والعدالة والقيام بالمشروعات العامة كالتهليم والصحة وإنشاء الطرق.

(٢) أن المنافسة الحرة كفيلة بتحقيق ما أسموه بالثمن العادل وهو الثمن الذي يحقق للبائعين ربحاً معقولاً من وجهة نظر المستهلك، وفي حالة قيام الدولة بالإنتاج فإنها بطبيعة الحال تتحكم في الثمن وهذا يخل بأحد شروطهم أو مبادئهم وهي العدالة.

(٣) قسمت المدرسة الطبيعية الأعمال إلى قسمين: أعمال منتجة وهي التي تحقق ناتجاً صافياً مثل الزراعة وأعمال عقيمة التي لا تحقق ناتجاً صافياً مثل الصناعة والتجارة والمهن المختلفة، ولذلك حسب رأيهم اعتبر المزارعون والملاك الطبقة المنتجة لا غير.

(٤) ضرورة توحيد الضرائب في ضريبة واحدة معدلة تفرضها الدولة على الأرض الزراعية لأنها مصدر الثروة الوحيد أما إذا فرضت على جميع الأعمال فإن الأرض هي التي ستتحملها فيما بعد بطريق غير مباشر.

ولدراسة الزراعة الرأسمالية يلزمنا استعراض بعض التطورات التي انصبت على كثير من التنظيمات والعلاقات الزراعية، وهذه التنظيمات هي التي حولت العلاقات الزراعية من النظام الإقطاعي إلى الزراعة الرأسمالية:

(أ) تطور الطرق الزراعية وتمثل في:

- إدخال النباتات الجذرية والهوائية للتغلب على نقص الأسمدة الطبيعية.
- اكتشاف واستخدام السماد الصناعي.
- تحسين وسائل الصرف.
- استخدام الآلات البخارية في الزراعة.

(ب) تطور نظام الملكية الزراعية بانتهاء نظام الإقطاع ورقيق الأرض تحول الاتجاه نحو إقرار مبدأ الملكية الفردية للأرض الزراعية وخاصة بعد ازدهار الثورة الصناعية وظهور المدن الكبرى الذي كان مصحوبا بزيادة الطلب على المنتجات الزراعية مما أدى إلى ارتفاع الأسعار ودفع المزارعين إلى محاولة زيادة الإنتاج بشتى الطرق والوسائل وذلك إلا بالملكية الفردية، وخاصة في بريطانيا (التي كانت ملكية الأرض تختلف عنها في بقية بلدان أوروبا ما عدا النصف الشرقي من ألمانيا) إذ استطاع السيد أن ينتزع الأرض من المأجورين بينما الدول الأوروبية الأخرى استطاع المزارع بعد التخلص من معظم القيود الإقطاعية أن يتحول من مؤجر إلى مالك.

بالنسبة لبريطانيا يفسر الاتجاه نحو الملكيات الزراعية الكبيرة في بريطانيا التطورات التي حدثت على النشاط الزراعي وذلك بظهور نظام الزراعة الرأسمالية وتقدم فنون الإنتاج الزراعي والتوسع النقدي، إذ للمزيد من الإنتاج الزراعي لجأ أغنياء المزارعين إلى زرع ملكيات صغار الفلاحين،

كما ساعد هذا النظام وخاصة منذ منتصف القرن الثامن عشر، نظام الإرث الذي جعل من الابن الأكبر الوارث الوحيد، إذ أن الملكية لا يمكن تقسيمها على الورثة، ولعل هذا العامل هو الرئيسي الذي أدى إلى قيام الملكيات الزراعية الكبيرة ببريطانيا، بالإضافة إلى ذلك توجد عوامل أخرى أهمها:

- حركة إقامة الأسبجة (الأسوار) في القرن الثامن عشر، حيث أقيمت الأسوار حول المزارع وحرم صغار الملاك من الاستفادة من الأراضي المشاعة، كما أن الضرائب المبالغ فيها فرضت عليهم مغادرة مزارعهم والتوجه نحو أعمال أخرى، بالإضافة إلى ذلك وجود البرلمان الذي يسيطر عليه كبار الملاك إذ كان من السهل عليهم إصدار قانون إقامة الأسبجة وبذلك تحولت الملكيات الصغيرة تدريجيا إلى كبار الملاك فساهمت في كبر حجم الملكيات الزراعية.

- اتجاه الزراعة ناحية الإنتاج الرأسمالي، نظرا لتوسع المدن ونمو المناطق الصناعية وزيادة طلب السكان على المنتجات الزراعية إذ تحولت المزرعة إلى مشروع تجارب يهدف إلى تحقيق أكبر ربح، وبذلك بدأت رؤوس الأموال الموجهة للزراعة تختار وتوجه الفلاحين نحو إنتاج المحاصيل التي تدر ربحا، الأمر الذي صعب على المالك الصغير المنافسة، نحو هذا التحول السريع مسببا في هجرة أرضه والتحول على أعمال أخرى.

- الأرباح الكبيرة المحققة من التجارة والصناعة التي خلقت طبقة رأسمالية هي الأخرى رغبت في تملك الأراضي الزراعية، حيث أن رؤوس الأموال موجودة لديها بكثرة الشيء الذي سهل لها امتلاك ملكيات زراعية كبيرة.

أم بفرنسا فإن نظام ملكية الزراعية في فرنسا عكس شكل الملكية الزراعية التي سادت ببريطانيا ولعل ذلك يرجع إلى نزوح العديد من النبلاء عن الريف قبل الثورة الفرنسية، ونتيجة لارتفاع الأسعار وشدة حاجتهم إلى النقود اضطروا إلى بيع مساحات كبيرة من أراضيهم إلى صغار الملاك هذا من جهة ومن جهة أخرى الأفكار التي نادى بها أصحاب المدرسة الطبيعية كان لها أثارها في الأوساط الفرنسية.

وبقيام الثورة الفرنسية طالب الفلاحون الحكومة بتحقيق الأمور التالية:

- تحقيق الملكيات التامة وذلك بإلغاء التزامات المزا رعية نحو طبقة الإشراف.

- مطالبة الفلاحين الحكومة بتوزيع الأراضي الزراعية المصادرة عليهم (المؤمنة).

- مطالبة الفلاحين الحكومة من الحد من حركة إقامة الأسيجة.

ولهذا لوحظ عدد الملاك الزراعية في فرنسا بعد الثورة الفرنسية كان يفوق عدد العمال المزارعين.

أما بالنسبة لألمانيا فكان نظام الملكية الزراعية في ألمانيا يجمع بين النظامين اللذين سادا في كل من بريطانيا وفرنسا، ففي الولايات الشرقية في ألمانيا، فكان نظام الملكية يشبه إلى حد ما النظام القائم في بريطانيا، أما في الولايات الغربية فكان النظام شبيها إلى نظام الملكيات الزراعية القائمة في فرنسا لكن هذا الأخير لم يكن نتيجة لثورة سياسية واقتصادية أو اجتماعية كالثورة الفرنسية مثلا وإنما كان نتيجة وعي سياسة الألمان وتسامح الطبقات الغنية.

وفي روسيا فإنه استمرت أوضاع الإقطاع والعبودية حتى منتصف القرن التاسع عشر حيث ألغي نظام العبيد في عام ١٨٦١ حتى عام ١٨٦٥ وبعدما تحولت الملكية الزراعية إلى ملكية جماعية.

ثانياً: الإشراف والمساعدة الحكومية للنشاط الزراعي

لجأت الحكومات الأوروبية إلى مد العون للزراعة بغرض النهوض بها من التخلف في طرق ووسائل الإنتاج والعمل على ازدهار أحوال المزارعين المادية والاجتماعية ولذلك نتيجة للأهمية التي يقدمها النشاط الزراعي بالنسبة للاقتصاد القومي.

ببريطانيا أدت المساعدات إلى:

- إدخال الأساليب العلمية في نطاق الزراعة
- زيادة الاستثمارات في عملية صرف المياه والأسمدة.
- القيام بالبحوث العلمية في نطاق توسيع المحاصيل الزراعية وخصائص التربة.
- بالإضافة إلى ذلك التقدم في وسائل المواصلات الذي فتح أبواباً جديدة أمام المنتجات الزراعية، كل ذلك قد نجم عنه تقدم في زيادة إنتاجية الأرض وبالتالي زيادة إنتاجية الفرد وانخفاض تكاليف الإنتاج وتحسين ظرف الريف البريطاني مادياً واجتماعياً.
- أما بفرنسا فقد قدمت حكومة الثورة الفرنسية الكثير من المساعدات أهمها:
 - إصدار قانون الحريات الاقتصادية ١٧٩١ حيث أباح للملاك جميعاً حرية زراعة المحاصيل التي يقررونها بأنفسهم.
 - أدت حاجة فرنسا إلى الصوف وخاصة أثناء الحرب النابليونية باستيراد الأغنام وخاصة أغنام Marino والتوسع في تربية الأغنام.
 - شجع نابليون التوسع في إنتاج المحاصيل الزراعية كالدخان والبنجر مثلاً.
 - كما قامت الحكومة الفرنسية في عهد نابليون بشق وإصلاح الطرق وحفر القنوات وتأمين المواصلات، مما كان له أثر كبير

في ازدهار الزراعة وانتعاش الريف، وقد استفادت الزراعة الفرنسية كثيرا خاصة الحصار الذي فرضه نابليون على بريطانيا ١٨٠٢ حيث الزراعة الفرنسية لم تجد المنافسة من جهة، بينما وجدت أسواق كثيرة أوروبية وخاصة بعد استيلاء نابليون على معظم القارة الأوروبية من جهة أخرى.

أما بلمانيا تمتثلت مساهمة الحكومة الألمانية للزراعة في:

- إنشاء العديد من الجمعيات التعاونية (التي أسسها راب فيزين) في الفترة بين ١٨٤٨ - ١٨٥٠ .

- تأسيس أول مصرف تعاوني ١٨٦٢ الذي بنشأته بدأت المصارف التعاونية في التوسع إذ بلغت ٤٢٥ في عام ١٨٨٨، إذ أن رؤوس أموالها كانت في الغالب تتكون من رؤوس أموال المزارعين الأغنياء.

- بسبب القروض والسلفيات التي تقدمها تلك المصارف تطورت الزراعة الألمانية وخاصة بعد قيام تلك المصارف باختيار أحسن الأدوات والآلات الزراعية وبيعها للأعضاء دون استغلال.

- وفي نهاية عام ١٨٨٨ قام " رايفيزين " بتأسيس بنك تعاوني مركزي يعمل على مساعدة وتدعيم البنوك الأخرى.

ونتيجة لنجاح التجربة الألمانية في الائتمان الزراعي التعاوني انتقلت تلك الفكرة إلى كل من هولندا وسويسرا، فرنسا، بلجيكا حيث لعبت تلك المصارف دورا كبيرا في مجال مد صغار المزارعين بالقروض قصيرة الأجل.

ثالثاً: الرأسمالية التجارية :

وتشمل النقاط التالية:

١) نشأة الرأسمالية التجارية : تتمثل العوامل التي أدت إلى نشوء الرأسمالية التجارية في ثلاث ثورات حقيقية بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر

أ- الثورة السياسية وانتصار مبدأ السيادة القومية: لقد تمثلت الثورة السياسية التي شاهدها أوروبا في انفصال مبدأ القومية وميلاد دول حديثة قومية، الأمر الذي أنهى قوة الإقطاع السياسية وأدى إلى تمركز السلطات في يد الملوك القوميين وزيادة نفوذهم في التدخل الاقتصادي استناداً على التعاليم المأخوذة من مذهب التجاريين في الحياة الاقتصادية تحقيقاً لما نراه الدولة من المصالح القومية.

II- الثورة التجارية ومذهب التجاريين: أدى توسع المدن ونشاطها وانتشار الطرق والمواصلات الجديدة إلى رواج التجارة حيث توسعت المبادلات فحقق بذلك التجار أكبر ربح مما خلف منهم طبقة ذات عقلية رأسمالية إذ تهدف أساساً إلى تراكم رؤوس الأموال بالإضافة إلى ذلك ساعد على تقوية تلك الطبقة، انتشار الأفكار الاقتصادية التجارية التي سميت على يد " آدم سميث" بالفكر التجاري "المركنتلي" حيث أمدت هذه المدرسة المجتمع الأوروبي بفكر اقتصادي جديد إذ حثت الدولة على زيادة رصيدها من المعدن النفيس وعلى سياسة فائض الميزان التجاري أي على الدولة أن تصدر إلى الخارج أكثر مما تستورد.

" للملاحظة يري بعض المؤرخين الاقتصاديين أنه لولا نشاط الحروب الصليبية لما نهضت أوروبا الحديثة كما نراها اليوم".

III- ثورة الكشوفات الجغرافية والتناقص الاستعماري: أدت الكشوفات الجغرافية إلى خلق أسواق جديدة في وجه المنتجات الأوروبية مما زاد في التوسع

التجاري الدولي من جهة وإلى التناقص الاستعماري للمناطق الجديدة مما أدى إلى تكوين الشركات الاحتكارية الضخمة التي تحتكر النشاط التجاري في المناطق المعنية لها كشركة الهند الشرقية الإنجليزية وشركة الهند الشرقية الهولندية مثلا، كل ذلك زاد من قوة طبقة التجار وقوة نفوذ الاحتكارات التجارية وتحقق بذلك فائض في أرباح النشاط التجاري، وأصبحت طبقة التجار ذات نفوذ سياسي واقتصادي.

٢. الرأسمالية التجارية والنشاط الزراعي: تحولت الزراعة إلى منتجات المحاصيل التجارية المطلوبة في الأسواق، كما اكتسب الإنتاج الزراعي الطابع النقدي فمثلا تحولت الكثير من الأراضي الزراعية إلى مراعي لإنتاج الثروة الحيوانية، وبالتالي توفير اللحوم. بالرغم من هذا نستطيع أن نقول إن الزراعة استفادت كثيرا من التجارة وخاصة من رؤوس الأموال التي ساعدت على نمو الإنتاج الزراعي .

٣. الرأسمالية التجارية والنشاط الصناعي: لقد سيطرت الطبقة التجارية كذلك على الصناعة خاصة إن الأموال اللازمة لقيام الصناعة كانت تسيطر عليها تلك الطبقة (أي الطبقة التجارية) نتيجة لأهمية التوسع الصناعي وتكدس رؤوس الأموال في يد التجار بدءا بخلق ما يسمى بطبقة الرأسماليين التجاريين الصناعيين، ولهذا بدأ الإنتاج الأوروبي في تلك الفترة يأخذ طريقتين :

الأولى: يخضع فيها الإنتاج لسيطرة الرأسمالي التجاري.

الثانية: يخضع فيها لسيطرة الرأسمالي الصناعي، وهذه الأخيرة كانت أحد العوامل الرئيسية الممهدة لظهور الثورة الصناعية.

٤. السمات الرئيسية للرأسمالية الصناعية: حيث اتسمت هذه السمات بالآتي:

أ- سيطرة الاتجاهات الاحتكارية في الداخل والخارج، في الداخل لقد سيطرت الاحتكارات على النشاط الاقتصادي ككل (تجاري،

زراعي، صناعي) إذ أصبح النشاط الاقتصادي في يد عدد قليل من الرأسماليين التجاريين. أما في ميدان التجارة الخارجية، فقد كانت سيطرة الاحتكار كاملة حيث تم تطبيق قواعد ومقتضيات الاحتكار عن طريق الشركات الاحتكارية الأجنبية^(١).

ب- قيام الاتجاه نحو الاستعمار والتوسع الخارجي، اتجهت الرأسمالية التجارية إلى الاستعمار والتوسع الخارجي والسيطرة سياسيا وعسكريا على البلاد الأجنبية حماية وخدمة لمصالحها الاقتصادية.

ج- وفرة ونمو رأس المال، نظرا لأهميته في النشاط الزراعي والصناعي والخدمات التجارية توسع النظام المصرفي وخاصة بعد تدفق الذهب والفضة من المستعمرات.

د- فتح المجال أمام التفكير العلمي والتطبيق العقلاني في مختلف مجالات الحياة وخاصة بعد ضعف سلطة الكنيسة من جهة، وتراكم رؤوس الأموال من جهة ثانية التي أمنت البحوث بالأموال اللازمة.

٥) بعض أفكار المدرسة التجارية:

- أن قوة الحكومة في الميدان السياسي تتطلب قوة في الحقل الاقتصادي لذلك يتعين على الدولة أن ترسم السياسة الاقتصادية الملائمة.

- أن الحكومة هي الأكثر على التعرف على الأسواق الخارجية وعلى تسويق المنتجات الأجنبية في السوق المحلية، لأنها هي التي تقوم بعقد الاتفاقات والمعاهدات التجارية والاقتصادية.

(١) بمقتضى هذا النوع من الاحتكار كانت بعض الشركات تحتكر التجارة مع بعض المناطق مثل: The Muscovy Company، كما كانت تحتكر التجارة مع روسيا ودول البلطيق كما احتكرت شركة الهند الشرقية التجارة مع الهند.

- اعتقاد المدرسة في أهمية التجارة وأنها قد لا تختلف كثيرا عن الحرب لذلك أن ربح أي دولة منها إنما يكون على حساب دولة أخرى.

- المعادن النفيسة، إذا رغبت الدولة في زيادة قوتها في الميدان الدولي يجب عليها أن تحصل على أكبر قدر ممكن من الذهب والفضة، فمنهما تستطيع الحصول على حاجاتها من السلع الحربية والمواد الأولية.

- الميزان التجاري، يجب على الدولة أن تسعى لتكوين فائض في الميزان التجاري (الميزان التجاري هو الحساب الذي يبين صادرات وواردات الدولة خلال العام)، إذ يقول أحد المفكرين التجاريين "Forbonnis" إن الميزان التجاري هو بحق ميزان القوى، ومن هذا:

١. الميزان التجاري الموافق يضمن الحصول على المعادن النفيسة.

٢. أن تدفق المعادن يجعل الدولة غنية.

٣. الدولة الغنية لا بد وأن تصبح كذلك قوية.

رابطا: الثورة الصناعية

بدأت مظاهر التقدم الصناعي في الحقيقة تظهر في أوروبا قبل الثورة الصناعية، إلا أن هذا التقدم كان شبه متطور من ناحية نظرا للصعوبات التي وضعتها النقابات الطائفية والثورة الفرنسية، ومن جهة أخرى كان هذا التقدم يلاقي الصعوبات وعدم القبول العام، إذ أن الحكومة والأفراد أحالوا دون تحقيق هذا التطور الصناعي خشية أن يؤدي ذلك إلى إحداث البطالة وبالتالي الأضرار بالمجتمع، حيث أن الكثير من المخترعين اعدوا لكي لا يكونوا سببا في خلق مشاكل للمجتمع.

وبدأ تغيير هذه الأوضاع نتيجة لتغير الظروف الاقتصادية أثناء القرن الثامن عشر حيث بدلت معدلات نمو السكان تزداد واتساع نطاق التبادل في الداخل والخارج، مما دعي إلى ضرورة زيادة الإنتاج نظرا لزيادة الطلب وتوافر الشروط اللازمة لذلك، هذا هيا لتغير شامل في الصناعة وشجع الحكومات على قبول الاختراعات بشكل أوسع وتشجيعها على التطبيق، مما خلق الثورة الصناعية والتي يقصد بها التطورات الكبيرة التي شملت هيكل النشاط الصناعي في بريطانيا وأوروبا الغربية ابتداء من نصف القرن الثامن عشر.

(أ) عوامل قيام الثورة الصناعية: تتمثل في

١- التزايد السكاني: في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أدى الانخفاض في معدل الوفيات إلى زيادة ديمغرافية وهذه الزيادة الديمغرافية كانت الصناعة في حاجة لها من جانبين أولها توافر اليد العاملة لمد طلبات الصناعة، ثم زيادة الاختراعات والتقدم الفني الصناعي، ثانيهما زيادة الطلب على المنتجات وتوزيعها مما شجع البحث العلمي وزيادة التقدم الصناعي.

٢- اتساع التجارة الأوروبية الداخلية والخارجية: وقد أدى إلى ذلك:

- الكشوفات الجغرافية وتوسع السوق العالمي.
 - التقدم في وسائل النقل البحرية.
 - التقدم في وسائل النقل البرية.
 - تراكم رؤوس الأموال في يد التجار والصناع الأوروبيون.
- ٣- توافر رؤوس الأموال: أدى إلى تمويل المخترعات والأبحاث والاستمرار في توسيع المشروعات الصناعية وإنتاج السلع الإنتاجية، وقد لجأت بعض الحكومات الأوروبية التي لا تتوافر لها رؤوس أموال كبيرة في إتباع سياسات مختلفة لتوفير رؤوس الأموال اللازمة للصناعة منها:

- إقراض بعض الصناعات والاشتراك في البعض الآخر.
- إعادة تقييم العملة بفرض زيادة عرض النقود وحل مشكلة ندرة رأس المال.

- زيادة الادخار الإجباري.

- قيام الشركات المساهمة التي استطاعت أن تجمع المدخرات وتوجيهها للصناعة في شكل القروض.

- قيام البنوك بنفس العملية كذلك لعب دورا رئيسا في تمويل المشاريع.

١- سياسة الحرية الاقتصادية: في الفترة الممهدة لقيام الثورة الصناعية بدأت الأفكار الفلسفية والاقتصادية تتجه نحو رفع شعارات حرية العمل، حرية الإنتاج وحرية الاستهلاك، وكان رائد هذا الفكر آدم سميث وريكاردو وخاصة في بريطانيا مما جعلها تترك الحرية والباب مفتوحا للأفراد للدخول في ميادين الإنتاج المختلفة على عكس ما نادى به أصحاب المدرسة التجارية، كذلك اتبعت الحكومات سياسة تخفيض الضرائب على رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة. وتحمي حقوق الاختراع.

٢) الثورة الصناعية في بريطانيا: كانت بريطانيا أسبق دول أوروبا جميعا في ميدان الصناعة وذلك للأسباب الآتية:

- العامل السكاني: كان عدد السكان في بريطانيا قليل لذلك كانت الصناعة في حاجة إلى اليد العاملة ولوجود طريقة للخروج من هذا النقص، توجهت الاختراعات في صنع الآلات الإنتاجية.

- توافر رؤوس الأموال: نظرا لأسبقيتها في التجارة الخارجية وإنشاء بنك إنجلترا سنة ١٦٦٤م.

- الاستقرار السياسي: إذ أن بريطانيا الوحيدة التي تمتعت باستقرار سياسي طويل حيث كانت بعيدة عن الحروب الأوروبية التي أدت إلى عدم الاستقرار.

- توفير الحريات السياسية: التي تكفل بالأفراد التمتع بحقوقهم كاملة في ميادين العمل والتجارة، حيث أصدرت الجمعية الأهلية عام ١٧٩١ قانوناً يمنح جميع الأفراد حرية كاملة لمزولة أي مهنة على شرط الحصول على ترخيص من الحكومة بذلك.

- اتساع تجارة بريطانيا الخارجية: مما أدى إلى اتساع السوق أمام منتجاتها ومدها بالمواد الخام والمواد الغذائية من العالم الخارجي.

ج) مظاهر الثورة الصناعية:

١- نظام المصانع: بقيام المخترعات واستخدام الآلات بشكل واسع، ظهر نظام المصانع الذي أدى إلى تغيير كبير في الصناعة خلال المرحلة الأخيرة من القرن الثامن عشر، فبعد أن كانت الصناعة مبعثرة في مناطق متعددة بدأ التحول في تمركز الصناعة في مناطق معينة، كما أن عدد العمال زاد في نظام المصانع إذ تشير بعض الإحصائيات الأولية عام ١٨٣٠ أنه كان عدد العمال يبلغ ١٧٥ في مصنع النسيج، و٩٣ في مصنع الحرير بينما كان عددهم يتراوح بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ في مصانع الحديد. أدى هذا الوضع الجديد إلى زيادة نفوذ أصحاب الأموال للسيطرة على معظم عوامل الإنتاج كما أدى هذا التحول إلى خلق طبقة جديدة وهي طبقة المديرية، مما دعا إلى توسيع الشركات المساهمة.

٢- تركز السكان في المدن: خلق نظام المصانع وتركز الصناعة في مناطق معينة وخاصة في مناطق استخراج المواد الأولية، أدى إلى تركيز السكان في المدن التي تقام بها الصناعة، فكان سكان المدن في بريطانيا في القرن التاسع عشر يؤلفون ٧٥ % من إجمالي السكان، أما في ألمانيا فبلغ حوالي ٦٦ % بينما في فرنسا لم يصل ٥٠ %.

٣- نمو التجارة الخارجية: المنافسة الكبيرة التي قامت بين الدول الأوروبية على السيطرة على السوق الخارجية أدت إلى التوسع الاستعماري وبالتالي

الاحتكارات التجارية وكانت الدولة ذات قوة بحرية هي المسيطرة، حيث استطاعت بريطانيا بفضل قوتها البحرية أن تسيطر على أهم الأسواق الدولية، وبسبب للتوسع التجاري الأوربي دعت الضرورة إلى تخصص في مجال الصناعة وبالتالي كبر حجم المشروعات.

٤. كبر حجم المشروعات: بعد توصل طبقة المديرين لإدارة المشروعات بدأت المشاريع في توسع أكبر وذلك من جهة البحث عن الإنتاج بأقل تكلفة وزيادة الأرباح، ومن جهة أخرى وضع حد لأصحاب الأعمال الصغيرة أي احتكار الصناعة في يد فئات قليلة.

مظهر الاتجاهات الاحتكارية في الصناعة (الكارتل، الترس): كبر المشروعات أدى إلى الاحتكارات نظرا لتركز الصناعة في يد فئات قليلة، هذا ما ساعد الشركات الكبرى بعقد اتفاقيات تنص على تنظيم عمليات البيع وتحدد الإنتاج والأسعار وتوزع الأسواق فيما بينها، وخاصة في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

قامت في ألمانيا نقابات إنتاجية عرفت باسم Cartel كان غرضها منع المنافسة بين المنتجين عن طريق عقد اتفاقيات خاصة بتحديد الأثمان وتنظيم الإنتاج وتوزيع السوق فيما بينها.

أما في الولايات المتحدة اتخذت النقابات الإنتاجية شكل Trust إذ انضمت الشركات التي أرادت الانضمام إلى هذا النظام تحت إدارة موحدة تقوم برسم سياسات الإنتاج والتمن وتوزيع السوق بذلك تختص شخصية الشركة في Trust وتزول المنافسة فيما بينها، وبهذا يخلو لها الجو في السيطرة الكاملة على السوق، لكن هذا النظام تم إبطاله من طرف الحكومة الأمريكية بقانون "شارمان" ١٨٩٠، وبقانون "كلايتون" ١٩١٤.

تتأخر الثورة الصناعية: ظهرت عدة نتائج أهمها:

١. زيادة الثروة القومية: نتيجة للثورة الصناعية أصبحت دول أوروبا الصناعية تتمتع بمقدرة إنتاجية عالية، فازدادت الأرباح وتضاعفت الدخول، كما حققت الدول زيادة كبيرة في إيراداتها من الضرائب وغيرها، إذ أصبحت ميزانياتها ذات أهمية كبيرة للتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

٢. زيادة وحدة العالم: قيام التكتلات والتكامل والاندماج الاقتصادي مثل الاتحادات الدولية (وعلى رأسها المجموعة الأوروبية المشتركة) في الوقت الحالي.

٣. ارتفاع مستوى المعيشة: توفرت فرص العمل للعمال في عدد من المناطق خاصة في الولايات المتحدة، إذ كانت الأجور مرتفعة، أما في أوروبا فكان معدل الأجور ضعيف جدا وخاصة في بريطانيا نظرا لرجال الأعمال الذين كانوا يسعون لتحقيق أرباح عالية.

٤. نشوء الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال: نظام المصانع أدى إلى تجمع العمال في حرفة واحدة ونظرا لتوسع المصانع أصبح العمال يشكلون قوة عمل هامة، لذلك بدأوا يناقشون ويطالبون بزيادة أجورهم وتحسين شروط العمل، مما دعى إلى تكوين النقابات العمالية.

٥. زيادة أهمية دور رؤوس الأموال: أدت الثورة الصناعية إلى فتح المجال واسعا أمام أصحاب رؤوس الأموال أن يسيطروا على المجال السياسي وعلى الأوضاع الاقتصادية عامة، سواء محلية أو خارجية.

٦- أن الثورة الصناعية أدت إلى التطور الاقتصادي الأوروبي من جهة وإلى خلق تناقضات سياسية بين الدول وخاصة على الأسواق الدولية مما أدى إلى التوجه نحو التصنيع الحربي وإشعال الحربين العالميتين.

خامسا: الرأسمالية المالية : يرجع اصطلاح الرأسمالية إلى ظاهرة سيطرة المصارف على المشروعات الصناعية وانتشار الشركات المساهمة في نطاق الصناعة الأوروبية وذلك خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر كما تميزت تلك الفترة بالدلائل الاقتصادية التالية:

١. تركز الإنتاج والرأسمال نمركزا أدى إلى نشوء الاحتكارات التي كان لها دورا كبيرا في التحكم وتوجيه الحياة الاقتصادية.

٢. اندماج الرأسمال المصرفي بالرأسمال الصناعي ونشوء الرأسمال المالي.

٣. تشكل اتحادات احتكارية عالمية بين الرأسماليين ، وانجاز تقسيم العالم بين الدول الرأسمالية الكبرى.

الأمر الذي تولد عنه احتكار مصادر المواد الخام وفتح مجالات واسعة لاستثمار رؤوس الأموال الأوروبية في الخارج بأرباح عالية وفي مناطق غنية بمواردها وأسواقها.

كل هذا أدى لظهور المشروعات الكبيرة ونمو الاتجاهات الاحتكارية في الصناعة وذلك بتقدم الثورة الصناعية، ونمو تنظيم الرأسمالية الصناعية، ظهر إلى الوجود العديد من المشروعات الضخمة التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة مثل البنوك والمشروعات الصناعية الكبرى وغيرها، وبظهور هذه المشروعات الكبيرة الاحتكارية، ظهرت معها مشكلة التمويل التي وجدت حلا في نشوء الشركات المساهمة، إذ تحول بعدها تنظيم الصناعة من ملكية الأفراد إلى الملكية المساهمة، ثم دخل البنوك في تمويل هذه المشاريع، ولم يقتصر الأمر على مجرد قيام الشركات المساهمة وسيطرة البنوك على النشاط الاقتصادي. أدى توسع المشروعات الرأسمالية في ريادة قوتها المائنه ونموها الاقتصادي باستغلال مصادر المواد الخام ثم التحكم في أسعار السلع الصناعية

والمحافظة عليها عند المستوى الذي يحقق أكبر ربح ممكن، الأمر الذي وجه النشاط الصناعي وغيره نحو قيام التكتلات والاحتكارات الاقتصادية. كما أدى ذلك إلى التركيز والتجمع في الوحدات الإنتاجية، ويعني التركيز حلول المشاريع الكبيرة محل المشاريع الصغيرة، أما التجمع فيعني اتحاد المشاريع فيما بينها في مشروع واحد لتحقيق مصالحها المشتركة. يهدف التركيز لتحقيق مزايا وفورات الإنتاج الكبير ويتم عملية التركيز بطرق مختلفة أهمها: - توسيع المشروع، زيادة أعماله ثم فتح فروع له.

- الاندماج التام بين مشروعين أو أكثر سواء مشاريع فردية أو شركات.

- اتفاق بين مجموعة مشاريع عاملة في مجال واحد للعمل المشترك.

- التجمعات المالية الضخمة بين بعض المشاريع التي يطلق عليها اسم "كونزرن" اشتهرت بصورة خاصة في ألمانيا وأصبح لها سيطرة مالية كبرى وقد نتج عن هذا التضخم الكبير في حجم المشروعات الإنتاجية نمو الفزعة الاحتكارية من أجل تعزيز المشروعات الكبيرة لنفوذها الاقتصادي وسيطرتها المالية، وكان الإطار الذي تنظم من خلاله هذه السياسة الاحتكارية، هو أسلوب إقامة الاتحادات والتكتلات فيما بينها، ومن أهم صور التكتلات الاحتكارية ما يلي:

(I) Cartel أو التحالف: ويعني تحالف عدة مشاريع متشابهة ذات إنتاج مشترك فيما بينها بشكل اتحادات تجارية تتفق على إتباع سياسة إنتاجية أو مالية واحدة لمدة معينة من الزمن وفي حدود الاتفاق المعقد بغية التحكم في الأسواق، بينما يحتفظ كل من المشاريع المتحالفة باستغلاله القانوني وشخصيته الحقوقية ويقيد المشروع من أجل هذا التنسيق بالحد من الضريبة في العمل ويتصف الكارتل بصفتين: - يجب أن يبلغ مرحلة الاحتكار الكامل ليستطيع السيطرة على السوق. - يحترم استغلال المشاريع التي تشارك فيه.

(١) أشكال الكارتل: تختلف أشكاله حسب الاتفاق الذي وقعت عليه المشاريع المنضمة إليه، بينما القيود المتفق عليها إما أن تكون بسيطة أو معقدة.

الأشكال البسيطة: ويكون الإتفاق فيها حسب قواعد مشتركة تلزم بها كافة المشاريع المنضمة إليه وتتناول الجوانب الآتية:

أ- كارتل تحديد السعر: يتفق المنتجون على تحديد أسعار بضائعهم كما يتفقون على حد أدنى للأسعار للأسواق الوطنية مع حرية التصرف الكاملة في الأسواق الخارجية.

ب- كارتل تحديد الإنتاج: ويتم الإتفاق بوضع حد لمجموع الإنتاج حسب متطلبات السوق، ثم يوزع مجموع الإنتاج على المشاريع وبذلك يتم التحكم في العرض والأسعار.

ج- كارتل التقسام السوق: يخصص لكل مشروع سوق لتصريف منتجاته ولا يستطيع أن يبيعها خارج السوق المخصصة له فيؤمن منافسة بقية المشاريع في منطقته. كما توجد مجموعة من الأشكال المعقدة، إذ يؤسس بمقتضى الإتفاق جهاز مركزي يشرف أو يسيطر على المشاريع المنضمة إليه، ويقوم بوظائف معينة منها:

أ- كارتل مركز البيع: فيتولى المركز بنفسه قبول الطلبات من الزبائن وتوزيعها على المشاريع، وبذلك تتعدم المزاومة أو المنافسة بين المشاريع.

ب- كارتل توزيع الأرباح: يجمع الجهاز المركزي الأرباح التي تحققها المشاريع بعد تحديد التكاليف وأسعار البيع لذا فإن المشروع ليس من مصلحته زيادة مبيعاته والدخول في معركة المنافسة لأن الأرباح لن توزع بنسبة المبيعات وإنما بالنسبة المحددة له في الاتفاق.

ت- نتائج الكارنل: القضاء على المزاحمة بين المشاريع المرتبطة به وهذا ينعكس بصورة خاصة على السعر إذ يؤدي إلى ارتفاعه واستقراره وتعدده حيث أن لرابطة الكارنل جهاز يقوم بدراسة السوق مع الاحتمالات والتنبؤات الاقتصادية، إذ بالتكم في كميات الإنتاج تستطيع رفع الأسعار والعمل على استقرارها كما أنها تستطيع فرض تعدد الأسعار وذلك حسب متطلبات السوق الوطنية أو الأجنبية .

(II) Trust : ويعني اندماج مجموعة من المشاريع المتشابهة أو المتجانسة أو المتكاملة في مشروع واحد تقوم على مجلس واحد إدارتها، تقدر فيه المشاريع استقلالها وشخصيتها الحقوقية.

ظهر الترس في عام ١٨٧٩ على شكل نقابة في الولايات المتحدة الأمريكية لإدارة عدد من المشاريع المتجانسة لكن نظرا للسياسة الاقتصادية الأمريكية القائمة على أساس المنافسة، رأت في هذا الأسلوب حزبا للمنافسة وهذا لفعاليتها فأصدرت قانون ١٨٩٠ بمنع قيام Trust فقامت المؤسسات بتأسيس نفسها على شكل Trust يحمل اسم آخر وهو Holding Company يهدف الاندماج في Trust إلى حصر الإنتاج في السوق وذلك بتخفيض تكاليف الإنتاج وإغراق السوق ببضائع جيدة وأسعار منخفضة، كما لجأ أصحاب Holding Company للتحالف مع أصحاب المشاريع الصغيرة لاستخدامها كوسيلة لتوزيع الإنتاج على المستهلكين.

(III) Konzern : ويعني مجموعات إنتاجية متنوعة تعود في غالبيتها لشركة واحدة، يضم Konzern مشاريع عدة مثل: الحديد، الفولاذ، البترول، ومنشآت بحرية لصنع البواخر ثم استثمارات زراعية، ومصانع أخرى مختلفة، وهذا النوع من التكتل لا يهتم

بتتسيق الإنتاج بل يهتم بتوجيه المشاريع لسياسته التجارية والمالية والاقتصادية لهذا فإن هذا النوع من الاحتكارات لا نقضي على صراع المزاومة وإنما تجعله أشد حدة لذلك تلجأ إلى اتخاذ أساليب عدة فيما بينها، فيها استعمال العنف، الرشوة، أعمال التخريب ومارست الضغط والتهديد لمن لا يخضع لتلك الاحتكارات.

IV) السفديكا: ويتم بين عدد من المؤسسات يفقد المشتركون فيه استقلالهم في تصريف البضائع وفي هذه الحال يجري الإنتاج بصورة مجزأة مستقلة، بينما تصريف البضائع وأحيانا شراء الخامات والمواد يجريان بواسطة جهاز تجاري مشترك.

الغلاصة

استمرت الزراعة الأوروبية تنعم بالإزهار حتى أوائل القرن التاسع عشر، غز بدأت نقطة تحول من ازدهار إلى تدهور وكساد ولعل العامل الرئيسي لذلك هو إغراق الأسواق الأوروبية بالحبوب الأمريكية الرخيصة، وبهذا بدأت نقطة انعراج أمام السياسة الزراعية المتبعة، غز فرضت الحماية الجمركية أمام المستوردات الخارجية وتزيد بزيادتها، ثم اتخذت سياسات أخرى للحد من الكساد الزراعي مثل توفير سياسة الحماية، ملوك طرق التعاون ثم زراعة المحاصيل الملائمة.

كما أن قوى المنافسة قد انحصرت مجالها في المجتمعات الرأسمالية عامة، وذلك منذ أواخر القرن ١٩ وغلبت عليها قوى الاحتكار في غالبية نواحي النشاط الاقتصادي، وذلك نتيجة لخروج المنافسة عن أهدافها الواضحة كما تفسر خطورة الاحتكارات الكبرى في علاقة الدول للرأسمالية بالدول المختلفة.

الفصل الخامس

الوقائع الاقتصادية المعاصرة

الفصل الخامس الوقائع الاقتصادية المعاصرة

سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مجموعة أجزاء تتمثل في التالي:

الجزء الأول: الأزمات الاقتصادية ومشكلة الكساد

أولاً: الأزمات الاقتصادية من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين:

منذ القرن التاسع عشر وظهور للصناعة الآلية بدأت الأزمات الاقتصادية تشل اقتصاد البلاد الرأسمالية، حيث حدثت أول أزمة صناعية في بريطانيا ١٨٢٥ ثم تلتها أزمة ١٨٣٦ وضربت الولايات المتحدة الأمريكية، تلتها الأزمة العالمية ١٨٤٧/١٨٤٨، ومن مطلع القرن العشرين حدثت أزمات متوالية خلال السنوات ١٩٠٠، ١٩٠٣، ١٩٠٧، والسبب الرئيسي من حدوث الأزمات هو فائض الإنتاج حيث يختل التوازن بين الكمية المنتجة والقدرة الشرائية لدى المستهلكين نظراً لما يحدث من التناقض بين صفة الإنتاج الجماعية وملكية عوامل الإنتاج الفردية وطبيعة الإنتاج الرأسمالي الذي لا يهدف إلا إلى تحقيق أكبر ربح، لأن الإنتاج أصبح يواجه في الحقيقة للطبقة القادرة على الشراء من جهة ومن جهة أخرى المنتج الذي لا يحقق ربحاً ولو كان المجتمع في حاجة كبيرة إليه يتوقف عن الإنتاج، فيحدث اختلال التوازن الاجتماعي وحدثت الأزمة .

١- تفسير الأزمات الاقتصادية حسب أنصار النظرية الماركسية والنظرية النقدية:

- يرى أصحاب النظرية الماركسية أن أجور العمال قليلة جداً في النظام الرأسمالي لذلك لا تمكثهم إلى شراء جزء قليل من الإنتاج الذي يتم بأيديهم، بينما الرأسماليون الذين يحصلون على فائض القيمة فإنهم يستطيعون شراء المنتج المتبقي كله، لكن يفوق احتياجاتهم فتبقى منتجات كثيرة مكدسة فتحدث الأزمة.

- أما أصحاب النظرية النقدية فيرون أن سبب الأزمات في العالم الرأسمالي منشأها للنظام النقدي، حيث تقوم البنوك باستخدام الأموال المودعة لديها من الحسابات الجارية والتي كان من المفروض أن تبقى تحت تصرف أصحابها، فتقوم البنوك باحتفاظ بنسبة من (٢٠ إلى ٣٠ %) من تلك الودائع لتلبي طلبات المودعين في حالة السحب الفوري، وتتصرف بالباقي بإخراجه للتداول مرة أخرى عن طريق عملياتها الاقتصادية (إقراض أو شراء أوراق مالية أخرى) وهي بهذا تصنع وسائل دفع جديدة تقوم مقام النقود القانونية فتجعل ١٠٠ مليون المودعة لديها مثلاً ١٥٠ أو ٢٠٠ مليون مما ينجم عنه تضخم مالي مفضل فيتم الإخلال بالنشاط الاقتصادي وتحدث الأزمة.

بدورات الاقتصادية : لقد تميز الإنتاج الرأسمالي خلال القرن التاسع عشر بظاهرة الدورات الاقتصادية المتلاحقة التي تختلف من حيث التوقيت وطول المدة وهي تمر بالمراحل التالية:

(١) **مرحلة الانتعاش:** ويميل فيها المستوى العام للأسعار إلى الثبات أما النشاط الاقتصادي فيتزايد ببطء وينخفض سعر الفائدة والمخزون السلعي.

(٢) **مرحلة الازدهار أو الرخاء:** تبدأ الأسعار في الارتفاع فتشجع المؤسسات المنتجة في زيادة حجم الإنتاج فيزداد حجم الدخل والعمالة.

(٣) **مرحلة الأزمة:** تبدأ الأسعار في الهبوط، ويتزايد تقلص حجم الإنتاج فتظهر البطالة العمالية، ويتزايد المخزون، ويبدأ الخوف التجاري في الانتشار وترتفع أسعار الفائدة.

(٤) **مرحلة الكساد:** تنخفض الأسعار بسبب كساد التجارة وضعف النشاط الاقتصادي ونعم البطالة، وكان أهم فترات الكساد الفترة بين ١٨٧٣/

١٨٩٦ التي حدثت أعقاب التراكم الرأسمالي والاستثمارات الزائدة وكان من أبرز آثارها ما يلي:

- عانت غالبية الدول عام ١٨٧٣ من تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي، ففي بريطانيا توقف حجم الإنتاج عن الزيادة عام ١٨٧٦.

- في ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية تم تخفيض نفقات الإنتاج بأكثر قدر ممكن مما كان له أثر كبير من أحداث البطالة.

- بريطانيا قاست من جمود الطلب العالمي على السلع المصنوعة مما انعكس أثره على السلع الرأسمالية وأحداث البطالة ثم تقلص حجم الاستثمارات الصناعية.

وامتدت آثار الكساد الأوربي الناتج عن تدهور المحاصيل الزراعية إلى الولايات المتحدة وأستراليا التي عانت من أزمات مالية عام ١٨٩٣ كما انتاب حركة التجارة العالمية شلل عام خلال الفترة المذكورة.

ثانياً: الأزمات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى وأزمة عام ١٩٢٩ العالمية الكبرى:

لقد نشأت أزمة للرأسمالية في مرحلة الحرب العالمية الأولى وخاصة بعد انفصال روسيا عن المنظومة للرأسمالية وكانت أول أزمة اقتصادية عام ١٩٢٠، حيث كان الاقتصاد في عدد من بلدان أوروبا يتخبط بسبب مشاكل الحرب العالمية الأولى، وأعقب هذه الأزمة العالمية الكبرى ١٩٢٩ التي شملت العالم الرأسمالي كله وتسريت عواقبها إلى اقتصاديات دول العالم الأخرى، حيث هبط الإنتاج إلى حدود لا مثيل لها في تاريخ الأزمات، وتقلص إنتاج العالم الرأسمالي ككل بنسبة ٤٤ % بينما بلغ الهبوط في بعض البلدان حتى نسبة ٥٠ إلى ٦٠ % وتقهقرت البلدان الرأسمالية من حيث مستوى الإنتاج من ٢٠ إلى ٣٠ عاما للوراء، إذ أرجعت الأزمة الصناعية الرأسمالية الأوروبية والأمريكية إلى مستوى أدنى.

فصناعة فرنسا أرجعت إلى مستوى عام ١٩١١، وصناعة الولايات المتحدة إلى مستوى عام ١٩٠٥ بينما صناعة ألمانيا إلى مستوى ١٨٩٦ وإنجلترا إلى مستوى ١٨٩٧.

لقد بدت بوادر الأزمة تظهر في الولايات المتحدة، إذ أن معدل الإنتاج بدأ في التدهور منذ عام ١٩٢٧ لأن سياستها الاستثمارية الخارجية لم تتسم بالانتظام وذلك نظرا لحداثة خبرة المستثمرين الأمريكيين وعدم وجود أسطول تجاري أمريكي كالذي اعتمدت عليه تجربة الاستثمارات البريطانية الخارجية، فمهد ذلك لانتفاخ شرارة الأزمة العالمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان من بين الأحداث الهامة المحركة للأزمة في أكتوبر ١٩٢٩ قرار بنك إنجلترا برفع سعر الخصم مما أدى إلى انسحاب بعض رؤوس الأموال الأوروبية، في أمريكا على وجه أقصى، إلى تدهور كبير في أسعار التعامل في بورصة نيويورك وانعكست تلك الأوضاع على الصناعات الأساسية كصناعة السيارات، حيث صاحب ذلك انخفاض كبير في الطلب على السلع المصنوعة، وهكذا بدأ الإنتاج والأسعار في تدهور مستمر إذ بلغت في بعض الصناعات ٧٠%، كما انتشرت البطالة وارتفع عدد العمال العاطلين عن العمل عام ١٩٢٩ ما بين ٣٠ إلى ٤٠ مليون .

لقد تزعزعت مالية البلدان الرأسمالية جميعها وسقط النقد في ٥٦ بلدا وهبطت الأعمال التجارية العالمية حتى الثلث واشتعلت في السوق حرب اقتصادية طاحنة أشدها قوة في سنوات الأزمة بين ١٩٢٩ و١٩٣٣، إذ يقرر أن الدمار الذي خلفته سنوات الأزمة لا يقل في أبعاده عن الدمار الذي خلفته سنوات الحرب العالمية الأولى.

سياسات الحد من الأزمة: لقد نشطت السياسات الاقتصادية من مختلف الدول لمواجهة آثار الأزمة ودفع عجلة النمو وتخفيض حدة البطالة وكان لتلك السياسات القومية صورا ثنتي:

ففي ألمانيا واليابان اعتمدت السياسة الاقتصادية على الإنفاق الحكومي التضخمي وعلى زيادة الطلب للأغراض الحربية، وبفضل ذلك ارتفع حجم الإنتاج الصناعي في ألمانيا عام ١٩٣٧ إلى ١٢١% عما كان عليه في عام ١٩٣٢.

وفي بريطانيا اتخذت إجراءات سريعة للإنعاش الاقتصادي لم تعتمد على كثافة الإنفاق العام بل على تنشيط الائتمان بشروط بسيطة مما ساعد القطاع الخاص على النشاط السريع، وقد زاد الإنتاج في عام ١٩٣٧ بنسبة ٧١% مما كان عليه عام ١٩٣٢.

ثالثا: كيف ينشأ الكساد : يأتي الكساد عادة في أعقاب الرواج وفي أثناء الرواج يحدث ما يلي:

- تتحسن توقعات رجال الأعمال ويزداد الإقبال على شراء الأوراق المالية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.
- تتوسع البنوك في منح الائتمان لتمويل عمليات المضاربة في البورصات.
- تصدر الشركات سندات جديدة وقد تلجأ إلى الاقتراض.
- تزداد الدخول ويزداد الطلب على الاستهلاك مما يصاحبه زيادة في الطلب على السلع الإنتاجية.
- هذا النشاط المتزايد ينعكس على البورصة فترتفع أسعار الأوراق المالية إلى الحد الذي لا تستطيع فيه أي زيادة.
- إلى هذا الحد تبدأ البنوك في تقليل فرص الائتمان وتقليل القروض ثم تبدأ في طلب أموالها المقرضة خشية أن المودعين يبدعون في سحب أموالهم.

- زيادة الطلب على الملح الإنتاجية يؤدي إلى ارتفاع أثمانها مما يرافق نقص في الطلب وإلى تراكم فائض كبير في إنتاجها، فيبدأ الإنتاج في التقلص مما ينعكس على البورصة فتتخفّض أسعارها وتبدأ مرحلة الكساد.

رابعاً : أسباب كساد سنة ١٩٢٩

١- انهيار بورصة الأوراق المالية في نيويورك في أكتوبر ١٩٢٩، فعندما ارتفعت الأسعار إلى حدود لم تعرف من قبل بدأ الخبراء يتشائمون مما نتج عنه سلسلة من التصرفات أدت إلى زيادة التهاون والسعي نحو بيع الأوراق، مما أدى إلى انهيارها بشكل أسرع.

٢- يرجع البعض سبب الكساد إلى نفاذ فرص الاستثمار سنة ١٩٢٩ حيث أن النشاط الاقتصادي بلغ القمة ولم يجد مجالاً آخر للاستثمار فبدأت الأزمة وحل الكساد.

٣- نقص الاستهلاك، يقول البعض إن نقص الاستهلاك كان سبباً هاماً في حدوث الكساد، إلا إن نقص الاستهلاك يؤدي إلى كساد الصناعات الاستهلاكية وبالتالي خفض استثماراتها مما يؤثر بالطبع على صناعات السلع الرأسمالية .

٤- وكان من أسباب الكساد انكماش التجارة وانخفاض حجم الاستثمار الخارجي، إذ قامت حكومات الدول المختلفة بوضع عراقيل من وجه التجارة الخارجية، وأصبحت القيود تفرض بصفة خاصة على الواردات من المواد الغذائية والملح للرأسمالية.

الجزء الثاني: التقلبات النقدية ومشكلة التضخم

أولاً: التقلبات النقدية : كانت معظم عملات دول أوروبا في مستهل القرن الثامن عشر تركز على أساس معدني، فقام نظام المعدنين Bimetallism في كل من إنجلترا وفرنسا، إذ كانت العملات الذهبية توجد إلى جوار العملات الفضية، حيث كان يستخدم كل من الذهب والفضة وتتحدد بينها قيمة قانونية استبدالية، وتتوقف صلاحية هذا النظام على درجة ثبات النسبة القانونية بين الذهب والفضة، وهذا أمر صعب تحقيقه وذلك نتيجة لظروف إنتاجهما وعلى ذلك فإن استقرار هذا النظام يتوقف على ما يصيب إنتاجهما من تقلبات، فإذا زاد إنتاج الفضة مثلاً فإن قيمتها السوقية تهبط عن مستوى قيمتها القانونية والعكس، وكذلك الحال بالنسبة للذهب، لذلك حينما زاد إنتاج الفضة في العالم في الربع الأخير من القرن التاسع عشر تدهورت قيمتها في الأسواق العالمية مما أدى إلى هجرة دول العالم لنظام المعدنين ولتباعهما لقاعدة الذهب.

لقد حدثت تجربتين هامتين خلال القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وهاتين التجريبتين كانتا كالآتي:

التجربة الأولى: تخص فرنسا، حيث قامت فرنسا في الفترة بين ١٧١٧ و ١٧٢٠ بإصدار نقود ورقية إلزامية غير قابلة للصرف بالذهب وخلال التجربة في ١٧٩٠ اضطرت فرنسا إلى إتباع النظام النقدي الورقي، لكن هذه التجربة لم تطل كثيراً حيث أن الأسعار بدأت في الارتفاع والمنتجات أصبح لها أسعار مختلفة حسب النقود الورقية والنقود الذهبية، مما أخاف الحكومة الفرنسية من مخاطر التضخم فألغت النقود الورقية في عام ١٧٩٧ واعتبرتها نقود غير قانونية وعادت مرة أخرى إلى نظام المعدنين.

التجربة الألمانية: تخص بريطانيا، لقد حدثت في بريطانيا كما حدث في فرنسا، نتيجة للخوف من مخاطر التضخم، أقبل الأفراد على سحب ودائعهم من البنك والمطالبة بتحويلها إلى نقود ذهبية، مما فرض على الحكومة أن تتخلى عن النقود الورقية في سنة ١٨٢١، وتتبع نظام الذهب، وكانت ألمانيا تعاني من تعدد عملاتها وعقد بها مؤتمرا نقديا في عام ١٨٥٧ محاولا إصلاح الوضع إلا أنه لم ينجح في توحيد نقدها وظلت المشكلة قائمة حتى سنة ١٨٧٣ إذ استطاعت أن تتبع النظام الذهبي وأتبعته في ١٨٧٥ الدول الإسكندنافية ثم روسيا في عام ١٨٩٧، وترتب عن الحرب العالمية الأولى اختفاء نظام قاعدة الذهب الكامل في معظم دول أوروبا، فحلت بذلك العملات النقدية الورقية الإلزامية الغير قابلة للصرف، وترتب على الحرب العالمية الأولى ما يلي:

أ- قامت روسيا بإغراق الأسواق بكميات كبيرة من الأوراق النقدية وذلك لكي يسهل لها الأمر بتغيير النظام الرأسمالي إلى نظام اشتراكي، فلقد زاد المتداول من النقود الورقية في الفترة بين ١٩١٩ إلى ١٩٢٣ من ٦١ مليار روبل إلى أكثر من ٨٠٠٠ مليار روبل .

ب- أما ألمانيا فقد اضطرت نتيجة للضغط الاقتصادي المفروض عليها من قبل الحلفاء وعلى الأخص من فرنسا بدفع تعويضات الحرب، برفع عملتها من ٨١ مليار مارك سنة ١٩٢٠ إلى ٤٠٠,٠٠٠ مليار مارك عام ١٩٢٣.

ج- أما بريطانيا فقد نادى بعض المفكرين الاقتصاديين منهم الاقتصادي "كينز" ومدرسة كمبردج بإتباع سياسة النقود المدارة Managed Currency أي سياسة تحكم الدولة والسلطات النقدية في عرض النقود، لذلك في سنة ١٩٢٥ عادت بريطانيا

لنظام الذهب (عن طريق سبائك ذهبية) وبذلك يستطيع الأفراد تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب إن أرادوا ذلك.

ولقد لقي هذا النظام ترحيبا كبيرا في عدة دول أوروبية وغيرها حيث نجد أن في سنة ١٩٢٩ اتبعت هذا النظام ٣٠ دولة كان ضمنها (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، النرويج، بولونيا وفنلندا) لكن هذه التجربة من التقلبات النقدية كانت تجربة غير ناجحة لأن النظام النقدي فقد أحد مزاياه الرئيسية بعد أن كان يسير سيرا تلقائيا أصبح مدارا ومتحكم فيه من جهة، ومن جهة أخرى عدم توازن الكمية النقدية بين الدول، إذ تكد إحصائيات عام ١٩٣١ على أنه ٣/٥ ذهب العالم كانت توجد في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

ونتيجة لأزمة ١٩٢٩ ترتب على تسرب الذهب في بعض الدول وخاصة بريطانيا إلى ترك سياسة النظام الذهبي حيث بقيت في عام ١٩٣٣ سنة دول فقط تتبع الأنظمة النقدية للذهبية.

بعد هذه التقلبات تم تقسيم دول العالم إلى ثلاثة مجموعات نقدية:

١- مجموعة الدولار تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- مجموعة دول الذهب تحت قيادة فرنسا.

٣- مجموعة دول الإسترليني تحت قيادة بريطانيا.

وفي سنة ١٩٣٦ لم يسمح الوضع لفرنسا أن تبقى متبعة لتلك السياسة فخرجت من النظم النقدي الذهبي من خلال ذلك عقدت الدول الثلاث الكبرى الولايات المتحدة، بريطانيا وفرنسا اتفاقية ثلاثية لإتباع سياسات نقدية متجانسة لتنظيم عملاتها إلا أن الوضع ساء من جديد في سنة ١٩٣٩ حيث أن النظام النقدي القائم حال دون التوسع في التجارة الخارجية مما أشعل الحرب العالمية الثانية وبعد الحرب العالمية الثانية

ثبت الدولار كمقياس رئيسي عالمي للتعامل النقدي الخارجي أي التجارة الخارجية.

ثانياً: التضخم النقدي :- يعرف معظم الاقتصاديين التضخم النقدي على أنه ارتفاع مستمر بمعدل الأسعار، فيجب ألا يكون ارتفاع الأسعار موسمياً أو بسبب طارئ حيث ترجع الأسعار بعد زوال السبب إلى مستواها السابق، كما يعرف كينز ما يسميه بالتضخم (الحقيقي) "على أنه الحالة التي بها يزداد الطلب الكلي على السلع والخدمات في حين لا يزداد الإنتاج، فعندما يصل الاقتصاد إلى هذه الحالة فإن استمرار زيادة الطلب الكلي يظهر بصورة كاملة كزيادة من الأسعار".

- التضخم النقدي في ألمانيا ودول أوروبا الشرقية: لقد اجتاحت التضخم ألمانيا ودول شرق أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى مما سبب في انهيار اقتصاديات هذه الدول وفي فقدان عملاتها قيمتها إذ أصبحت لا تساوي شيئاً.

وللاستدلال على الدرجة الكبيرة التي مر بها التضخم في ألمانيا ودول شرق أوروبا في ١٩٢٥ نلاحظ أن ارتفاع الأسعار قد وصل في نهاية التضخم إلى المستويات الآتية بالمقارنة بأسعار ما قبل الحرب

الدولة	عدد مرات ارتفاع الأسعار
النمسا	١٤,٠٠٠
المجر	٢٣,٠٠٠
بولندا	٢,٥٠٠,٠٠٠
روسيا	٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠
ألمانيا	٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠

أسباب التضخم:

- التوسع الكبير في إصدار النقود.
- زيادة ارتفاع الأسعار من الداخل أدى إلى خفض مقدرة تلك الدول التصديرية بسبب عدم المنافسة نظرا لأسعار منتجاتها العالية.
- مطالبة النقابات العمالية بزيادة الأجور نظرا لارتفاع الأسعار مما يزيد من التكلفة الإنتاجية وبالتالي الزيادة في ارتفاع الأسعار من جديد وهكذا.
- والسبب الرئيسي للتضخم النقدي في ألمانيا هو التعويضات التي كلفت بها لأدائها للمتضررين من الحرب، وخاصة فرنسا حيث لجأت الحكومة إلى طبع نقود جديدة لهذا الغرض مما أدى إلى ارتفاع شديد في الأسعار في ١٩٢٣ إذ وصل سعر الصحف اليومية مثلا إلى ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ مارك للصحيفة الواحدة.

بدائل التضخم: أدى التضخم إلى عدة نتائج أهمها:

- زيادة دخل أصحاب التجارة والصناعة مما وسع الفارق الاجتماعي الرأسمالي لهذه الطبقات وسيطرتها الكاملة على النشاط الاقتصادي.
- نظرا لضعف العملات المحلية، توجه التعامل بالعملات الأجنبية مما وسع الفارق أكثر من حدة السيطرة الكاملة وضعف اقتصاد الدولة.
- زيادة قروض الدولة لمد الفوارق والاحتياجات الاقتصادية .
- وأخيرا إتباع سياسة الدخل الحكومي للحد من هذه التناقضات وإصدار العملات الجديدة المحددة بدل العملات القديمة الأمر الذي سهل لها موازنة ميزانيتها وفرض الضرائب في نمط الأسلوب النقدي الجديد الأمر الذي أعاد بناء النظام النقدي تدريجيا.

الجزء الثالث: إعادة بناء الاقتصاديات الرأسمالية

نراى لكثير من المفكرين الاقتصاديين الرأسماليين، التنبؤات التي تنبأ بها بعض المفكرين الاقتصاديين حول مصير الرأسمالية متمثلة في فشلها كما أشار إلى ذلك المفكر "ماركس" أو نجاحها الذي يقضى عليها في النهاية كما أشار إليه المفكر "شومبيتر".

فالأزمات الاقتصادية التي حلت بالنظام الرأسمالي في القرن التاسع عشر والثلاث الأول من القرن العشرين، ثم حدوث الحربين العالميتين من جهة، ونشوء النظام الاشتراكي من جهة أخرى كانت احد المؤشرات لتلك التنبؤات، لكن الفكر الإنساني أحال دون ذلك فأعيد بناء الرأسمالية بإتباع أساليب وطرق جديدة من ناحية كرد فعل للفكر الاشتراكي ومن ناحية أخرى كرد فعل للتخوف الاشتراكي الزاحف بزعامة الإتحاد السوفيتي.

أولاً: تحليل لبعض النظريات والآراء حول مصير الرأسمالية: قبل الحديث عن النمو الاقتصادي الأوربي بعد الأزمات وكيفية إعادة بناء الرأسمالية، يلزمنا الأمر أن نتكلم عن بعض التحاليل النظرية حول مصير الرأسمالية، لتسهيل فهم الموضوع فهما واضحاً.

١- تحليل ماركس: يبني الماركسيون نظريتهم على التناقض القائم بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والطابع الفردي للتملك، فالرأسمالية بطبيعة الحال تقوم بتوفير العمالة والنمو الاقتصادي ثم تحسين وارتفاع مستوى المعيشة كطابع اجتماعي، لكن تملك المشاريع والنشاط الاقتصادي في يد مجموعة قليلة والبحث في التوسع في زيادة الأرباح يطفئ الصبغة الاجتماعية وينمي النزعة الفردية مما يؤدي في النهاية إلى الاحتكار وإتباع سياسات تخدم الأقلية دون الفائدة الجماعية، وهذا عيب من عيوب الرأسمالية في نظر الماركسية.

فالنظام الرأسمالي يؤدي بطبيعته إلى استغلال العمال استغلالاً كاملاً لأن الأجر الذي يدفع إلى العامل في الحقيقة لا يساوي قيمة قوة عمله وهذا بدوره يؤدي إلى سوء تنظيم وتوزيع الدخل والثروة، وهذه النتيجة في سوء التوزيع تؤدي بالتالي إلى حتمية مبدأ الصراع بين الطبقات حسب رأي الفكر الماركسي، ويتمثل الصراع الطبقي الأساسي في المجتمع الرأسمالي في الصراع بين الرأسماليين الذين يملكون أدوات الإنتاج والطبقة العاملة التي لا تملك إلا قوة العمل، ونتيجة لاستغلال الرأسماليين للعمال المتمثل في ارتفاع الأرباح وانخفاض الأجور يحدث تناقض بين الإنتاج والاستهلاك (أي أن العامل يرغب في الاستهلاك لكن لا يستطيع لأن دخله محدود) وهذا التناقض يؤدي إلى نشوء الأزمات.

نتيجة لهذه التناقضات ونتيجة لتقدم الرأسمالية مادياً مما يسهل للعمال الاتصال والتنقل فيما بينهم لتنظيم أنفسهم من أجل الصراع ضد الرأسمالية وهذا الصراع يؤدي في النهاية إلى القضاء على الطبقة الرأسمالية وقيام الطبقة العاملة التي تتبع النظام الاشتراكي.

II- تحليل شومبيتر: يطرح المفكر السؤال التالي في كتابه " الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية " Socialism Capitalism And Democracy " هل في قدرة الرأسمالية البقاء؟ " حسب رأيه لا، لأن النظام الرأسمالي لا ينهار من أجل الفشل الاقتصادي كما يرى ماركس وإنما من نجاحه، لأن نجاح النظام الرأسمالي وتطوره يبدأ من تحطيم المنظمات الاجتماعية التي في حقيقة الأمر هي التي تتولى حمايته وبتحطيمها يبدأ النظام الرأسمالي في الانهيار لأنه حطم الركيزة التي تحميه.

III- تحليل جاك جرمان (Jaque Germain) يشير جاك جرمان في كتابه " الرأسمالية في الميزان " لأنه بمقدور النظام الرأسمالي البقاء إذا ما أدخلت

عليه بعض التعديلات والإصلاحات، فمثلا تحقيق الديمقراطية الاقتصادية وديمقراطية العمل ثم تدخل الحكومة بمد مساعداتها المالية في الحد من آثار الأزمات وتوجيه الاستثمارات في مشاريع تضمن البقاء للنظام.

ثانيا: بناء الاقتصاديات الرأسمالية : نتيجة للأزمات الاقتصادية وما خلفته من أضرار اقتصادية ثم الحرب العالمية الأولى والثانية ونتيجة للزحف الاشتراكي، قامت الحكومات للرأسمالية بتدخلات سريعة لإيقاف تلك الأزمات التي كانت أن تؤدي إلى انهيار النظام الرأسمالي، وقد تمثلت التدخلات الحكومية في التالي:

١. العمالة الكاملة: حاولت وما زالت الحكومات الأوروبية في تحقيق أو على الأقل رفع مستوى العمالة إلى نسبة عالية حتى يتمكن كل أفراد المجتمع في الاندماج في الحياة الاقتصادية، فاتبعت في ذلك سياسات منها توسيع الاستثمارات من أجل خلق فرص عمل جديدة ثم فتح المجال أمام النقابات العمالية من أجل أن تنظم نفسها وتتابع مطالبها من أجل رفع مستواها المادي. ووضع قوانين وبشروط للعمل ثم تحديد الأجور حسب قوانين عملية وعقلانية.

٢. التجارة الخارجية: لعبت الجارة الخارجية دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية وخاصة للدول التي لها أسواق ضيقة أو التي لا تتوفر لديها كميات كبيرة من الموارد الاقتصادية، وقد تمثلت التجارة الخارجية بصورة خاصة فيما بين الدول الأوروبية بقيام الكتل التجارية Trade Blocks مثل السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة التجارة الحرة، الأمر الذي زاد من حرية التجارة وتوسيع السوق وهذا بدوره أدى إلى:

▪ كبر حجم الوحدات الإنتاجية.

▪ التشغيل الكامل للوحدات الإنتاجية.

- التشجيع على البحث والابتكارات والتقدم التكنولوجي
- التشجيع على التخصص وتقسيم العمل.

٢- الاستثمارات والمساعدات الحكومية: يعتبر هذا العامل من أهم العوامل في بعث النظام الرأسمالي للوجود فيعتبر بعض الاقتصاديين أن أهم عناصر النمو الاقتصادي الأوروبي تكمن في تلك العامل، فتوفر رأس المال يمكن من زيادة الطاقة الإنتاجية وزيادة إنتاجية العمل ثم الاستفادة من الابتكارات الجديدة.

كما أن المساعدات الحكومية أعطت اهتماما كبيرا نحو الأفراد والقطاعات المختلفة في الاقتصاد ومن ذلك مثلاً برامج مساعدة العجزة والمسنين برامج الصحة والتعليم المجاني، برامج مساعدة العاطلين عن العمل، هذا بالإضافة إلى الإعانات التي تقدمها الحكومات إلى الزراعة وإلى الجامعات والبحث العلمي.

وفي النهاية الإشراف على الخدمات العامة التي لا تهدف إلى الربح ثم كفاءة المشاريع التي تحقق عجزاً اقتصادياً أو خسارة في النتيجة، وتوسع الأمر إلى حماية مصالح المؤسسات التي تعمل في الخارج.

٣- التقدم التكنولوجي: الإنفاق من أجل التقدم التكنولوجي كان أحد العوامل الهامة في النمو الاقتصادي الأوروبي، ونتيجة للتقدم التكنولوجي أولت الحكومات اهتماماً كبيراً للتعليم وخاصة التعليم الفني والطبيعي ثم التدريب العلمي.

٤- المساعدات والتشجيعات: الاقتصادية والسياسية التي تقدمها الدول الرأسمالية لبعضها البعض من أجل المحافظة على بقائها ضمن النهج الرأسمالي.

ثالثاً اتباع السياسات الاقتصادية الموجهة: Directed Economics

حاء القرن العشرين بمشاكله وبمسأله العالميه كالحربين العالميتين والأزمة الاقتصادية ١٩٢٩-١٩٣٣، والثورة الاشتراكية في الإتحاد السوفيتي، فرأت الدول الغربية أنها لا تستطيع ترك الأحداث الاقتصادية تجري دون تدخل منها، وأصبح هذا التدخل مذهباً أطلق عليه الفرنسيون اصطلاح " الاقتصاد الموجه أو المسير " كما أطلق عليه البعض الآخر الاقتصاد المنظم، وكان الدافع لذلك إعادة التوازن المفقود من جراء اتباع مذهب الاقتصاد الحر.

ويقوم هذا الاتجاه على عاملين أساسيين:

أ- الإبقاء على أسس النظام الرأسمالي كالملكية الخاصة ودوافع الربح والحريات الفردية.

ب- التدخل الاقتصادي تصحيحاً للمساوئ الناشئة عن نظام الحرية الاقتصادية، وتهدف سياسة التوجيه الاقتصادي إلى:

- تحقيق المنافسة الحرة باتخاذ التدابير ضد الاتحادات الاحتكارية بالحد من سيطرتها أو من مراقبتها، ثم إجراء التسهيلات اللازمة لإقامة النشاط التعاوني وتشجيعه.

- تشجيع الانخار وذلك عن طريق تحسين أوضاع العمال ورفع الأجور وفرض نظم الضمان الاجتماعي والصحي.

- إعادة التوازن الاقتصادي بتشجيع التسليف وتسهيل عملياته.

- اتخاذ التدابير المختلفة في شتى القطاعات الاقتصادية كتأميم الصناعات الرئيسية وإخضاعها على الأقل لتوجيهات الدولة.

وقد عمل بنظم الاقتصاد الموجه دول أوربية ورأسمالية كثيرة، فمثلاً ألمانيا تبعت تلك السياسة لتحقيق الاقتصاد الحربي وخاصة في الفترة بين

الحربين العالميتين، أما إيطاليا اتبعت تلك السياسة لتوسيع زراعتها وإنماء صناعتها، أما الولايات المتحدة فرأت في ذلك مكافحة لزميتها الاقتصادية. والمنهاج الذي تضعه الدولة يختلف من بلد إلى بلد آخر وذلك حسب ظروفها وطبيعة مواردها الاقتصادية (الطبيعية والبشرية).

الجزء الرابع: بناء الاقتصاديات الاشتراكية

كان النظام الاقتصادي والمياسي السائد في روسيا قبل الثورة أكتوبر ١٩١٧ نظاما رأسماليا إقطاعيا، ولكن بعد الثورة أخذ تطبيق السياسة الاشتراكية، ولأول مرة في العالم فأخذت تؤمم الصناعات والمصارف ووسائل النقل والأراضي وفرض الاحتكار على التجارة الخارجية وإقامة الصناعة الثقيلة، ومنذ ذلك التاريخ ظهر اتجاهان:

الأول هي الاشتراكية الوطنية التي تمثل حركة الدولة ترمي إلى إقامة دكتاتورية الطبقة العاملة تحت زعامة الحزب الشيوعي الوطني للوصول بكافة المجتمعات إلى مرحلة الشيوعية كما أشار إلى ذلك "ماركس".

الثاني الذي تمثل في جميع الاتجاهات الاشتراكية والتعاونية في العالم وهذه الاتجاهات تستفيد من كافة الكتابات الاشتراكية، ولكنها لا تلتزم بأي منها، بل تأخذ منها ما يتلاءم وظروفها الخاصة، كما تصيف إليها ما يحقق لها أغراضها التطورية.

أولا: الجانب الاقتصادي للمدرسة الاشتراكية القائمة على أساس الفكر الماركسي:

يعتبر الجانب الاقتصادي من أهم جوانب النظرية الماركسية التي جاءت في كتابه " رأس المال " إذ يلاحظ "ماركس"، أن رأس المال الحديث بدأ تاريخه في القرن السادس عشر وذلك بسبب التوسع في التجارة الخارجية. كما يرى ماركس أن رأس المال في معناه الحديث هو استبدال النقود بالنقود، لأن رأس المال المقترض يولد فائدة وتتراكم هذه الفائدة بتكوين رأس المال جديد يستخدم في العملية الإنتاجية إذ تكون النهاية أي النقود

تولد السلع وإن السلع تولد النقود وتكون النتيجة استبدال النقود بالنقود. كما يرى ماركس أن هناك اختلاف بين قيمة التبادل (أي أن سعر السلعة يحددها السوق) وقيمة المنفعة (وهي مقدار العمل الاجتماعي الذي بذل في إنتاج السلعة)، يتم بيع السلع من السوق بقيمتها التبادلية التي تزيد عن قيمة المنفعة وهذا الاختلاف هو الذي يولد فائض القيمة الذي نادى ماركس بضرورة إعادته لأصحابه الحقيقيين وهم الطبقة العاملة وذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية.

وجاء في تعريف الاشتراكية بمعناها الحديث مذهب اقتصادي واجتماعي من شأنه أن يؤكد أن بالإمكان إن يستبدل بمبادرة الأفراد الحرة عمل الجماعة المشترك في إنتاج الثروة وتوزيعها. ومن هذا التعريف تعني الاشتراكية المذاهب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتبعها الجماعات لقلب الأوضاع في ملكية خاصة للأموال إلى توزيع الناتج القومي بين أفراد المجتمع .

ثانيا: الزراعة الوطنية بعد قيام الاشتراكية: لقد كان من أهم نتائج الثورة الروسية ١٩١٧ القضاء على الإقطاع وقيام الإشراف الحكومي، إذ تنصف الزراعة في روسيا في الوقت الحالي، شأنها شأن حروب النشاط الاقتصادي الأخرى، بأن الحكومة هي المشرف الرئيسي والفعلي إذ:

١. تشترك مع المزارعين من الإنتاج عن طريق تملكها وإدارتها للمزارع الحكومية

" سوفخوز "Sovkhozy".

٢. تؤثر في الإنتاج كما ونوعا وذلك بسيطرتها وتوجيهها للمزارع الجماعية كـ"هولخوز "Holkhozy".

٣. تملكها لعوامل الإنتاج ووسائل النقل واحتكارها للتوزيع في الداخل والتصدير للخارج.

نلاحظ أن هذه السياسات تختلف من نظام اشتراكي إلى آخر فمثلا في يوغسلافيا مثلا أعطي الإشراف الكامل للعمال في بعض الوحدات بالقيام بعمليات الإنتاج والتوزيع داخليا وخارجيا، وهذا حسب الظروف الاقتصادية والسياسية المتبعة والمسيطره مثل " التسيير الاشتراكي للمؤسسات" والذي أخذت به الجزائر في فترة السبعينات.

ثالثا: الصناعة الوطنية بعد الاشتراكية: لقد تقرر منذ قيام الثورة الصناعية إنشاء مجلس أعلى قومي مهمته تنظيم النواحي الاقتصادية ووضع السياسة المالية وإعداد المشروعات المطلوبة وتوجيه الاقتصاد توجيهها مركزيا، فصدر قانون بتكوين لجان الرقابة العمالية يتألف من العمال مهمته الإشراف على الفروع الإنتاج المختلفة.

كما قامت الحكومة على فترات متعاقبة باحتكار عمليات البنوك والتجارة الخارجية والداخلية وتأميم الصناعات الرئيسية ثم إصدار قانون تأميم الصناعات الصغيرة ١٩٢٠.

من جراء تلك الإجراءات أصبحت الصناعة الوطنية تشارك بنسبة متزايدة وفعالة في الإنتاج الصناعي العالمي، فبينما كان معدل المشاركة العالمية يشكل ٣ % في سنة ١٩١٧ ارتفع إلى ١٠% في ١٩٣٧ وإلى ٢٠ % في ١٩٦٥.

لقد واجه تأميم الصناعة من المرحلة الأولى عديد من الصعوبات أهمها:

أ- معارضة الدول الرأسمالية للنظام الاشتراكي متمثلة في قطع رؤوس الأموال المستثمرة في روسيا من قبل الدول الرأسمالية لان أساس الصناعة الروسية الممتدة من ١٨٨٥ كان قائما على رؤوس الأموال الأجنبية.

ب- كانت أكثر المشاريع الصناعية مؤسسات صغيرة فردية وليست بشكل اتحادات احتكارية مما أدى إلى صعوبة كبيرة في التأميم والإشراف عليها

ح- سوء إدارة اللجان العمالية للمصانع المؤممة مما أدى الاختلال بالإنتاج وإيقاف العديد منها.

اتخذت الدولة الوطنية كثيراً من الإجراءات لإصلاح الأوضاع الصناعية المتدهورة وإدخال التصنيفات على المصانع في إدخال وسائل تكنولوجية في عدد كبير من الصناعات وخاصة الصناعات الحربية وقد اتبعت للدولة الوطنية هذه السياسة الاقتصادية الجديدة لمواجهة العقبات الاقتصادية والسياسية التي كانت تواجهها، ومن أهم تلك العقبات:

١. التخلف الاقتصادي قبل الثورة ١٩١٧.

٢. الثورة السياسية الداخلية التي حدثت أعقاب ثورة ١٩١٧

٣. اللأعيب الدبلوماسية الغربية الرأسمالية في محاولة إفشال النظام

الاشتراكي الجديد وإعادة الحكم الرأسمالي مرة أخرى.

وقد ظلت آثار تلك العقبات حتى ١٩٢٥ حيث بدأ مشروع السنوات الخمس الأولى الذي يعتبره الاقتصاديون الاشتراكيون المعاصرون نقطة انطلاق الأولى من تاريخ التطور الاقتصادي الاشتراكي والتطور الاقتصادي الوطني في العصر الحديث.

رابعاً: سياسة التوجيه الاقتصادي: لقد تم تنظيم الاقتصاد الموجه في بادئ الأمر من الاتحاد الوطني على أساس الأثني:

١- تدخل الدولة بشكل كامل في النشاط الاقتصادي إذ تحولت الملكية كليا إلى الدولة فيما يخص النشاطات الاقتصادية (زراعية، صناعية، تجارية) .

٢- يجبر جميع الأفراد القادرين على مسؤولية العمل ولا يستطيع فرد أن يعيش على دخل غير مكتسب أي انتزاع فائض القيمة الذي كان يعود للرأسمالي.

٣- مبدأ العمل والأجر المطبق (من كل حسب جهده ولكل حسب عمله).

٤- التخطيط والتوجيه الاقتصادي عن طريق مشاريع الخطط الخمسية.

٥- توجيه عوامل الإنتاج توجيهها بغير من طبيعة الإنتاج فيحوله من إنتاج يهدف للربح إلى إنتاج يهدف لإشباع الحاجيات الاجتماعية.

٦- وضع خطط الخمسية من أجل تحقيق الأتي:

أ- ضمان الإدخال السريع للمنجزات العلمية المتطورة والعمل الدائم على استخدام التكنولوجيا في جميع القطاعات الاقتصادية.

ب- إيجاد فائض اقتصادي يتمثل في الفرق بين الإنتاج الكلي والاستهلاك الكلي مع احتياطات نقدية تسمح بالتغلب على التأثير السلبي في تنفيذ الخطط من جانب مختلف العوامل المفاجئة وتمكن من القيام بالإنتاج بصورة منظمة ومنظمة.

ج- توزيع بعض من هذا الفائض على الأغراض الاستثمارية لإحداث العمالة من جهة ورفع مستوى المعيشة من جهة أخرى.

د- توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية مع البلدان الأخرى ولهذا علق بعض الاقتصاديين المعاصرين أن الاقتصاد الاشتراكي ما هو إلى اسم فقط أو أسلوب جديد تتبعه الدولة لتسيير أمورها الداخلية، أما كونه تستعمل فيه المبادلات الخارجية فإنه تحول إلى هدف البحث عن الربح وبهذا لا تخلوا صفاته الجوهرية صفات النظام الرأسمالي.

وكان أول مشاريع الخطط الحديثة قد وضع سنة ١٩٢٨ يهدف إلى تنمية الاقتصاد بشكل عام وإلى بناء وسائل النقل والمواصلات ثم استغلال المناجم والتوسع في الأراضي الزراعية وطرق الري.

خامسا: مشروعات السنوات الخمس: الغرض من تلك المشروعات هو تنمية عوامل الإنتاج والاعتماد على مصادر الثروة الداخلية من إقامة صناعات

وطنية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وإلى تدعيم أركان النظام الجديد وبذلك يستطيع الدفاع عن الدولة وأنظمتها.

- أول هذه المشروعات ١٩٢٨ - ١٩٣٢ وضع إلى تحقيق تنمية الاقتصاد عموماً وإلى بناء المصانع ووسائل المواصلات واستغلال المناجم والتوسع الزراعي، وفي نهاية الخطة الخمسية الأولى زاد إنتاج الأدوات الكهربائية والآلات إلا أن إنتاج الحبوب وبلغ الاستهلاك لم تحقق نتيجة لعدم ملائمة الظروف الطبيعية للإنتاج الزراعي.

- أما مشروع السنوات الخمسة الثاني ١٩٣٣ - ١٩٣٧ فنجح في زيادة إنتاج الصناعات الحربية وصناعة الحديد والصلب.

- أما المشروع الثالث فقد توقف نتيجة الحرب العالمية الثانية ونتيجة لهجوم ألمانيا على روسيا ١٩٤١ وحل محله مشروع خاص هو مشروع الإنتاج الحربي War Economic Plan حتى نهاية الحرب.

- للمشروع الرابع ١٩٤٦ - ١٩٥٠ اهتم بشؤون التعدين والبناء التي خلفتها أضرار الحرب وقد توسع هذا المشروع في زيادة كبيرة في إنتاج سلع الإنتاج ومواد الوقود.

- أما المشروع الخامس الذي انتهى عام ١٩٥٥ تأثر هو الآخر بالحرب الكورية وأدى إلى التوسع في المجال الحربي كما حقق زيادة كبيرة في صناعة الحديد والصلب والفحم والبتروول والحبوب.

الخلاصة

أن بناء الاقتصاديات الرأسمالية لم يأت هفوة وإنما جاء نتيجة للتناقضات الاجتماعية والاقتصادية ونتيجة الصراع الذي قام بين مختلف الطبقات، الذي كان صداه في تطوير فكري وعلمي سريع (سياسي، واقتصادي) مد جنور النظام الرأسمالي بحياة ومنحنى جديدين استطاع من خلالها هذا النظام أن يفرض وجوده لأن هدفه الحقيقي نتيجة وعي الحكومات والأفراد معا، تحول إلى حل مشاكل التنمية الاقتصادية وأصبح يقوم الآن على أساس تأثير الحكومات على المتغيرات الاقتصادية العامة كالاستثمار والاستهلاك والفائدة والأسعار تأثيرا عاما.

أما فيما يخص اقتصاد النظام الاشتراكي فإن مشروعات السنوات الخمس السوفيتية كانت الركيزة الأساسية في تقوية وبناء الاقتصاد الاشتراكي السوفيتي ثم توسع هذا النظام في روسيا إلى عدة دول أخرى منها يوغسلافيا، الصين وبعض الدول الأخرى.

الفصل السادس
الوقائع الاقتصادية في أفريقيا
قبل الاستعمار الرأسمالي

الفصل السادس

الوقائع الاقتصادية في أفريقيا قبل الاستعمار الرأسمالي

سيتم تناول هذا الفصل من خلال المحاور التالية:

- ١) الوقائع الاقتصادية في أفريقيا (شمال أفريقيا) في العهد الروماني.
- ٢) بعد الفتوحات الإسلامية (شمال إفريقيا).
- ٣) في العهد العثماني (شمال إفريقيا).
- ٤) لمحة عن الوقائع الاقتصادية في أفريقيا الغير الإسلامية.

أولاً: الوقائع الاقتصادية في شمال أفريقيا في العهد الروماني : سجل الازدهار الاقتصادي في العهد الإمبراطوري الأول أعلى درجة تحققت خلال العصور القديمة على وجه الإطلاق وذلك بفضل وحدة الإمبراطورية والسياسة الحكيمة لحكامها لكن كما أشرنا في أحد الفصول السابقة ونظرا للأزمة الاقتصادية التي حلت بالمجتمع الروماني في القرن الثالث الميلادي وخاصة للتزايد في الفائض الاقتصادي، حيث أخذت تلك الأزمة أبعاد اقتصادية واجتماعية عميقة اكتسبت صبغة حرب تطبيقية خاصة في أفريقيا مما كان سببا في نهاية الحكم الروماني الإفريقي.

فنلاحظ مثلا أن سعر القمح كان في مصر ثابتا خلال القرن الأول والثاني إذ بلغ سعر ٢٤ صاعا حوالي سبعة دراهم فأرتفع سعره خلال النصف الأول من القرن الثالث ميلادي حوالي ٢٠ درهما، وارتفع إلى ١٢٠ درهم خلال الربع الأخير من القرن ولم يساير هذا التضخم ارتفاع في الأجور للعمال مما أثر على القدرة الشرائية للعمال، ونشأت ظاهرة الاحتكار والسوق السوداء. ونتيجة للأزمة الاقتصادية كان ثقل الأعباء يتزايد على الفلاحين في الولايات الرومانية مما اتعدهم معه الأمن وكثر النهب وتزايدت مطالب الدولة مما زاد في كبر ملكية الملاك الكبار

للأراضي على حساب الفلاحين الصغار، فيقول الأسقف الإفريقي " قيربانوس" في هذا الشأن؛" يضيف الأغنياء أملاكاً لأملأهم ويطاردون الفقراء على حدودهم وتتوسع أراضيهم بلا حسابات ولا حدود". ولم تكن التجارة أقل سوءاً من الفلاحة أثناء هذا القرن حيث تسبب انعدام الأمن في انتشار ظاهرة اللصوصية، فكثر قطاع الطرق وانتشرت حركة القرصنة البحرية مما أثر في التجارة بين الولايات هذا بالإضافة إلى تناقص قيمة العملة وتدهور قيمتها الشرائية، إذ انخفضت قدرة الدينار الشرائية بنسبة تزيد عن ٣٠٠ %، وتأثرت العلاقات الإمبراطورية مع الخارج بسبب هذه الأزمة كما بلغت الأوضاع في الإمبراطورية حداً بعيداً من التدهور شمل جميع القطاعات والمستويات، وأحدثت نتائج على المجال الاقتصادي والاجتماعي أهمها:

أ- إنهاك اقتصاديات الطبقة البرجوازية في المدينة وإحباط مكانتها المعنوية عن طريق المصادرات والأعباء المالية والخدمات العسكرية.

ب- الإضرار بالطبقة المتوسطة والدنيا من الزارعين لما نالهما من الاضطهاد خلال الأزمة.

ج- ظهور بوادر أزمة اقتصادية واجتماعية في القرن الرابع الميلادي وتمثلت في الصراع بين الفقراء والأغنياء وخاصة في أفريقيا.

أ- الزراعة الرومانية في شمال إفريقيا:

انتهجت الدولة الرومانية مع أصحاب الأراضي الشرعيين سياسة تتماشى ومتطلبات الحركة الاستعمارية، فانتزعت منهم أراضيهم بقوة وخاصة الأراضي الخصبة حيث كانت بلاد شمال أفريقيا لروما كمستعمرة للاستغلال لا للعمران، وقسمت الأراضي المنتزعة إلى قسمين:

١- الأراضي الأقل خصوبة والغير صالحة للزراعة تركت للقبائل لمزاولة نشاطهم الفلاحي عليها وإن كان في النهاية هجرت تلك الأراضي بسبب طغيان المؤسسات الفلاحية الكبرى وامتصاص اليد العاملة من القبائل المتواجدة في الولايات.

٢- الأراضي الخصبة تأخذ منها عائلة الإمبراطور ما يحلو لها وما يكفيها ثم الجزء المتبقي منها يوزع على العائلات الأرستقراطية والجنود المتقاعدون، أما بالنسبة للقبائل الممتهنون الرعي كحرفة لهم فكانت حالتهم أسوأ من الفلاحين الزراعيين، حيث اضطهروا خارج حدود الولايات وخاصة للصحراء، فشبّه " شارل بيكار G. C. Picard " حالتهم أمام الطغيان الاستعماري الروماني بحال الهنود الحمر الأمريكيين أمام ضغط الوافدين الأوروبيين عقب اكتشاف أوروبا.

وهكذا أصبحت ارض شمال إفريقيا عنصرا هاما من عناصر الاستثمارات التي نشطت في القيام بها طبقة من الأثرياء الكبار وصفهم المؤرخ الكبير " ليون هوو بالامبرياليين.

وقد اشتملت هذه الطبقة من الاحتكاريين الظروف السياسية والوضعية الخاصة فاندفع أفرادها متسابقين للاستهلاك كبر المساحات الممكنة من الأراضي ذات الخصوبة الجيدة وجعلوا منها مؤسسات للإنتاج من أجل احتياجات السوق، وخاصة أننا نعرف إن أعمال السفرة أي العبيد والإجراء هم بالأساس ألرتبي في الإنتاج .

أما فيما يخص الزراعات التي كانت مشهورة في شمال إفريقيا ولاقت تشجيعات كبيرة من طرف روما، فكانت زراعة الحبوب (القمح خاصة) والزيتون، وقد تطور هذان النوعان من الزراعة تطورا كبيرا من

إصلاحات وتوسعات في المساحات المزروعة ثم إدخال أساليب الري كإنشاء قنوات وحفر الآبار بالإضافة إلى ترع صرف المياه وغيرها هذا ونلاحظ أن الآثار التاريخية لمخطط الزراعة الذي كان معمولاً به في العهد الروماني في شمال إفريقيا هو نفسه القائم حالياً.

ب) الضرائب الرومانية على الريفين الأفارقة: كان الموسم الجبائي ينطلق في شهر مارس من كل سنة حتى شهر جويلية فكان على المعننين بالضريبة من الملاك الأفراد أن يسدوا ١/٣ ما عليهم وإذا حدث تجاوز تلك الفترة فإن الجيش يقوم بمصادرة أملاكهم أو معاقبتهم .

مهمة نقل الضرائب العينية كان يقوم بها الفلاحين أنفسهم ولهم مسؤولية كاملة في صيانتها وتعويض ما تلف أو ضاع منها أثناء النقل، هذا بالإضافة إلى الضرائب، كانت هناك رسوم جمركية تنفع أثناء النقل وهي مصنفة إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

- رسم العبيد، كانت قيمته ٥% من ثمن العبد.
- رسم الإرث وكان مقداره ٥ % من مجموع الميراث.
- رسم المبيعات بالمزاد كان مقداره ٤% من ثمن المنيع.

نتيجة للشروط القاسية الصربية المفروضة على الفلاحين البسطاء أدى بهم إلى تفضيل العمل تحت نظام القنية (العبودية) لضمان العيش والحماية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أجبر نظام الجباية الأفراد الذين يدفعون الضريبة على الانضمام في وحدات مهنية ذات صبغة وراثية إجبارية، لا يسمح للعضو فيها تغيير مهنته أو تركها إلا إذا وجد من يعوضه فيها كي يضمن مواصلة تسديد الضريبة.

نتيجة لهذا النظام فقد صنف الأفراد اجتماعياً حسب مهنتهم، فلا يحق لابن جزار مثلاً أن يصبح خبازاً ولا لابن الخباز أن يصبح جندياً وليس للفلاح

أن يصبح عاملا للزخرفة، وفرض الزواج المهني كذلك أي أن الذي يتزوج ابنة نجار لا يسمح له مزاوله مهنة أخرى غير النجارة.

وهكذا أصبحت الوظيفة الاقتصادية هوية اجتماعية وقانونية لصاحبها.

ثانيا: الوقائع الاقتصادية بعد الفتوحات الإسلامية (شمال أفريقيا) :

كما أشرنا في المحور الأول أن النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في شمال أفريقيا هو تلك النظام الذي خلفه العهد الروماني من نشاط زراعي وتجاري وحرفي، وبعد الفتوحات الإسلامية ودخول الحكم الإسلامي على يد الخلفاء الراشدين إلى مصر عام ٦٤٢ م وليبيا ٦٤٧ م لم يحدث هناك تغيير كبير على النشاط الاقتصادي في تلك الجزء من القارة الإفريقية، حيث أن وعي الخلفاء الراشدين ووعيمهم الديني وخاصة عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن الأراضي تركت لأصحابها شريطة أن يدفعوا الخراج لبني مال المسلمين.

عند وصول الحكم للأمويين عام ٦٦١ لكل من مصر وليبيا عام ٦٩٨ لتونس ثم الجزائر والمغرب ٧٠٥ بدأت النظرة لأوجه النشاط الاقتصادي تختلف، إذ بدأت ملكية الأراضي تنتشر بصورة ملحوظة وبدأت الطبقة والإقطاعية في الظهور كذلك (راجع الفصل الثاني) كذلك الحال بالنسبة للعباسيين الذين تولوا الحكم على شمال أفريقيا كله عام ٧٥٠ ميلادي، فكان نهجهم الذي نهجوه مثل الذي اتبعه الأمويون.

بعد الحكم العباسي تعاقبت الخلافت الإسلامية على شمال أفريقيا مثل الفاطميون، الموحدون، المماليك، الحفيون، بنو زيان، بنو مرين، وكل هذه الخلافت كانت لها آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي إذ أن قيام كل خلافة يستدعي تبني نشاط اقتصادي خاص لمواجهة الحروب، ثم للتلازم مع الخلافة الجديدة، مما يلزم التضحية بكثير من المبادئ في الحياة الاقتصادية.

هذا ما جعل الأفارقة وخاصة في السهوب وضواحي الصحراء يمتنعون مهنة الرعي لكي يسهل لهم التنقل بسهولة أمام الخلاقات المتوالية من جهة، ومن جهة أخرى يسهل لهم التهرب من الضغوط المفروضة عليهم من طرف الولاة.

ثالثاً: العهد العثماني:

ساد الحكم العثماني شمال إفريقيا حيث دخل مصر عام ١٥١٧ الجزائر ١٥٢١ ليبيا ١٥٥١ وتونس ١٥٧٤، يمكن إعطاء الملخصات التالية للنشاط الاقتصادي لشمال إفريقيا من حيث الزراعة والصناعة والتجارة .

١) النشاط الزراعي: كانت هي المورد الرئيسي الذي يؤمن معيشة غالبية السكان، بالرغم من ذلك كان هناك إهمال كبير من طرف الولاة العثمانيين لشؤون الري وأعمال الإصلاح التي تحتاج إليها الزراعة بالإضافة إلى الضرائب الباهظة التي فرضت على الفلاحين وقسوة الملتزمين في جبايتها.

وكانت الزراعة في الشمال الإفريقي في العهد العثماني بدائية، حيث كان يزرع محصول سنوي واحد اعتماداً على الأمطار هذا بالنسبة لمصر أما في دول المغرب العربي فقد تنوعت المحاصيل الزراعية بالمناطق الجبلية وخاصة زراعة الأشجار المثمرة بالرغم من ذلك فإن الفلاحة المغربية من أواخر الفترة العثمانية كانت تعاني عدة مشاكل وصعوبات عاقت تطورها وازدهارها، وتعود إلى الأساليب القديمة المتبعة والآلات البدائية المستعملة في خدمة الأرض.

فأدوات الإنتاج كانت آنذاك لا تتجاوز المحراث الخشبي والمنجل البدائي وغيره من الأدوات البسيطة، هذا مما دفع بكثير من الفلاحين إلى تفضيل تربية المواشي بدل اللجوء إلى الفلاحة وخاصة الظروف الصعبة الذي كان يعانيها الفلاح أمام الجيوش العثمانية.

٢) النشاط الصناعي: النشاط الصناعي ظل ضعيفا لا يتعدى الصناعات المحلية اليدوية، بالنسبة إلى شمال إفريقيا كله، وبعض الصناعات المعدنية التحويلية، إذ كانت الصناعة تستخدم طرق بدائية من الإنتاج حتى أن بعضها كان يصنع في المنازل.

وبصفة عامة فإن الصناعات في شمال إفريقيا امتازت بصفات وخصائص تتلخص في عدة نقاط:

- اعتمدت الصناعة على المواد الأولية المتوفرة كالأصواف والجلود والخشب.

- اتجهت الصناعة المحلية البسيطة في الريف لتلبية الحاجيات الضرورية للعيش بينما الصناعة التقليدية في المدن اتجهت إلى إنتاج الأشياء الكمالية والترفيهية

- خضعت صناعة المدن الكمالية لتحكم ومراقبة النقابات المهنية، وتحولت مع مرور الزمن إلى عائق في وجه التطور الصناعي، إذ حالت القيود المفروضة على المصنوعات من حيث الكمية والنوعية، دون أي توسع أو تجديد في مجال الصناعي.

- اضطرت الصناعة أي الصناع إلى رفع أسعار بضائعها لتغطية الالتزامات المالية والضرائب الثقيلة المفروضة عليها مما سبب في ارتفاع مستوى معيشة المدن على حساب الفلاحين .

- منافسة المنتجات الأجنبية (بين الدول الواقعة تحت الحكم العثماني) وعدم وجود ضرائب جمركية صارمة.

وكان نتيجة المنافسة الأجنبية وفتح باب الاستيراد الخارجي والإكثار من الضرائب وتحكم النقابات المهنية في الصناع أهم العوامل التي حالت دون قيام الصناعات حقيقية في شمال إفريقيا في الفترة العثمانية رغم توفر المواد الأولية والخبرات الضرورية لقيام الصناعة.

٢) النشاط التجاري:

١) **التجارة الداخلية:** التجارة الداخلية التأخر الذي أصاب الزراعة والصناعة كان له تأثير سلبي على التجارة الداخلية، إذ أصبحت محدودة بسبب انخفاض القوة الشرائية عن انخفاض الدخل ومستوى المعيشة بصفة عامة هذا بالإضافة إلى اضطرابات النقدية التي كانت تسود ولايات شمال إفريقيا العثمانية

٢) **التجارة الخارجية:** نفس التأخر الذي أصاب التجارة الداخلية حل بالتجارة الخارجية بالإضافة إلى اضطراب الأمن وانتشار القرصنة وسلب والنهب والفوضى النقدية والضرائب المرتفعة.

وفيما يتعلق بالواردات فكانت تتمثل في بعض السلع اللازمة للطبقة الثرية التي كانت تستورد من تركيا وفرنسا وغيرها من الدول الإفريقية المجاورة، أما فيما يتعلق بالصادرات فكانت تصدر إلى الدول الأوروبية وخاصة فرنسا المواد الأولية كالأصواف والجلود ثم الزيوت والحبوب، مقابل استيراد الأشياء الكمالية والترفيهية.

رابعا: الوقائع الاقتصادية في إفريقيا غير إسلامية قبل الاستعمار الرأسمالي:

فيما يخص الوقائع الاقتصادية في إفريقيا الغير إسلامية فإنه من الصعب التحدث عنها نظرا لعدم توفر المعلومات لدينا عند تلك الدول، إلا انه من الممكن إثارة بعض النقاط حول النشاط الاقتصادي السائد في تلك الدول.

الحياة الاجتماعية والاقتصادية كانت على شكل قبائل منتشرة ومتفرقة تعيش على النقاط الثمار من الأشجار وعلى الصيد البحري خاصة إذ أن النشاط السائد كان شبيها تقريبا بالعصور الوسطى القديمة. (البداية) وظل حتى فترة متأخرة من العصور الوسطى، حتى انه يقال ان بعض القبائل بقيت تأكل لحم الإنسان حتى بداية الحرب العالمية الثانية.

- **النشاط الزراعي:** بقي شبه منعجم حتى دخول الاستعمار الرأسمالي.

- **النشاط الصناعي:** كان قائما على صناعة الأسلحة الحربية البدائية لاستعمالها في عمليات الصيد ثم الدفاع عند النفس مثل السهم والقوس، ثم تحويل الجلود الحيوانية إلى نوع من الألبسة الواقية من البرد.

- **النشاط التجاري:** لم يكن هناك نشاط يعرف حتى فترة متأخرة من العصور الوسطى وخاصة بعد الاحتكاك بالدول المجاورة للمحيط الهندي، ووصول المسلمين إلى تلك المناطق، مما شجع القيام ببعض التبادلات وإدخال نوع من الحضارة على تلك الدول حتى الدول حتى مجيء الاستعمار الرأسمالي

الخلاصة

أن مصادر الثروة ووسائل التحكم في الاقتصاد أخذت تتجمع تدريجيا في أيدي طبقة قليلة العدد من الأفراد، مكنتها مكانتها الاقتصادية وتحالفها مع السلطة من ممارسة كل أنواع الاستغلال والاستبداد والظلم على سكان الريف ومن هذه التناقضات أخذت السبل تمهد لنشوء صراع طبقي عنيف بين الأغنياء والفقراء في القرن الرابع الميلادي هذا الصراع الضيق هيا لميلاد المغرب العربي للانسلاخ من دائرة الإمبراطورية الرومانية وتكوين الإمارات المستقلة ذات الحرية والسيادة الكاملة.

في الحقيقة لا توجد مراجع تحدد تاريخ انتهاء العهد الروماني في شمال إفريقيا، إذ بقي في شمال أفريقيا على شكل إمارات تحم نفسها بعد خروج الرومان حتى مجيء الفتوحات الإسلامية.

القسم الثاني

العولمة

تجديد: يعكس مفهوم العولمة ظاهرة تاريخية قديمة، إلا أنها برزت مجدداً في العقد الأخير في القرن العشرين بمفاهيم وصيغ جديدة لا تزال غير مكتملة الملامح والقسمات، بالرغم من تبلور بعض من مرتكزاتها الفكرية ووضوح جانب من تطبيقاتها على الصعيد العالمي. ومما زاد من أهميتها كونها جاءت لتعكس مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية العالمية، بيد أنها انفردت عن سابقتها بتكنولوجيتها المتطورة الكثيفة لرأس المال والعمل والسريعة الانتشار، فضلاً عن اتساع تأثيراتها الإيجابية والسلبية على مبادئ الحياة كافة والجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية خاصة، بل اتسعت لتشمل المجتمع الإنساني بثقافته المختلفة. وإن كان ذلك بمضامين ومدلولات متباينة حسب تطور كل مجتمع. أفرزت ظاهرة العولمة مواصفات مجتمع شديد التعقيد ذي تطور تكنولوجي متعدد الأبعاد، وحركة سريعة في العمل ومنافسة كبيرة على الفرص المتاحة في الأسواق العالمية، حيث تستهدف في إطار العولمة نهاية الجغرافية حيث لا مكان منعزل ولا اقتصاد مستقل بصورة كاملة ولا ثقافة بشكل مطلق.

لذا لابد من التطرق إلى هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل ومدى تأثيرها على الاقتصاديات المختلطة، وحتى تكون الدراسة أكثر دقة وشمولية، وبالتالي الوصول إلى تحليل علمي موضوعي يبين مدى الارتباط بين هذه الظاهرة وسياسات الأسعار في الاقتصاديات الناشئة. نطرقنا في الفصل الأول لماهية العولمة من حيث نشأتها وتعارفها المختلفة بتحدياتها، تحقيقتها. والفصل الثاني بعنوان العولمة الاقتصادية حيث تم التطرق لمفهوم العولمة الاقتصادية وأنواعها، أدواتها المختلفة، علاقتها باستراتيجيات التنمية، أما الفصل الثالث بعنوان آثار العولمة الاقتصادية حيث نطرقنا إلى تأثير العولمة الاقتصادية على الاقتصاد العالمي بصورة عامة، والاقتصاديات الناشئة خاصة مع تحليل أزمة كل من المكسيك وجنوب شرق آسيا.

الفصل الأول ماهية العولمة.

الفصل الأول

ماهية العولمة.

أولاً : نشأة العولمة.

تعهد: تعتبر العولمة حدث غزا عقول ملايين البشر، منهم من يرجو من العولمة إنقاذ البشرية من الشرور التي لحقت بها منذ آلاف السنين بدءاً من الغزوات والنهب ونهاية بالحروب والتدمير، ومنهم من يخشى أن تكون العولمة أسلوباً جديداً في فرص النهب والحرمان على الأمم الضعيفة تحت شعار "الاعتماد المتبادل والتخصص الأمثل للموارد". منهم من ينظر إلى العولمة سيروية موضوعية لا يمكن للإنسان اعتراضها، بل لابد أن يتكيف معها. حتى أن بعض العلماء يعتقدون أن العولمة كانت تمثل اتجاه التطور الإنساني منذ بدء الخليقة، وأن التأطير الاقتصادي الوطني ليس سوى هامش ضيق في التاريخ الاقتصادي والسياسي للإنسانية جاء نتيجة توافق مصلحة رأس المال مع السلطة، وبالطبع ما إن ينتهي توافق المصالح حتى ينقرض عقد التحالف بينهم، وبالتالي ينحل الإطار الوطني ليندمج في الصعيد العالمي.

والبعض الآخر ينظرون إلى العولمة سيروية موضوعية تقود إلى إجماع العالم كله في إطار نظام اقتصادي عالمي عادل يخلص الإنسانية من الشرور، وترتفع بإنسانية الإنسان، بحيث يتحقق الحديث النبوي الشريف "الإنسان أخو الإنسان أحب أو كره"^(١).

ومن هذا المنظور يجب علينا بيان مختلف المراحل التاريخية للعولمة وكيفية ظهورها بالميزات الحالية.

(١) جاك ادا - عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات ترجمة وتعليق د. حبيب

مطانيوس، دار طلائع للدراسات والترجمة والنشر - دمشق - سوريا ١٩٩٨،

ص ٢٧، ص ٢٩.

١. الأصول الدولية للرأسمالية التجارية .

إن نهوض المبادلات الدولية امتداد طبيعي لنمو الاقتصاديات الوطنية، كما أن التاريخ ليس سوى تاريخ حركة متقدمة لتكامل الأسواق بدءا من قاعدة محلية ريفية وصولا إلى السوق العالمية، واتساع التجارة الدولية ليس سوى تجسيد لانتشار مبدأ تقسيم العمل على الصعيد العالمي، ويلعب في ذلك انخفاض تكاليف النقل دورا مساعدا.

كما أن توسيع مدى المبادلات يسمح بزيادة الإنتاجية الإجمالية في الاقتصاد ليس فقط بفضل تعدد المهن وفروع النشاط المتخصصة، وإنما بفضل التقسيم الفني للعمل داخل كل مؤسسة ومنه فإن "آدام سميث" يؤكد بأن لتقسيم العمل مدى يحدد اتساع السوق".

فتحويل الاقتصاديات ليس سوى استمرار لعملية النمو العفوية التي ابتدأت على المستوى المحلي والتي يشكل تقسيم العمل العامل الرئيس فيها. إن تسلسل الترابطات التي قادت إلى تشكيل اقتصاد دولي يمكن تلخيصها على نحو منظم كما يلي : في الأساس كانت الوحدات الاقتصادية القاعدية الأسرة، الفردية تعيش متعلقة على ذاتها وتعتمد على الاكتفاء الذاتي، وهذا التنظيم يوفر مع هذا حيز المبادلات في حالة ظهور الفائض، الذي يمكن مقايضته بحوزات منتجة أدى إلى وجود وحدات أخرى، وهكذا تتشكل الأسواق لتتداول فيها الفوائض التي تظهر فيها النقود بسرعة لتحل محل المقايضة، وبذلك تتضاعف إمكانية التبادل أكثر فأكثر، وهكذا تحول الإنتاج نحو السوق يحفز به إلى ذلك دافع الربح. منذ ذلك التاريخ ما انفك تقسيم العمل يتعمق أكثر فأكثر مع تقدم وتيرة انتقال المجال التجاري ليقطعي تدريجيا مجمل الأنشطة ويمد سلعته إلى ما وراء الحدود لتشكل سوق عالمية واحدة على مستوى الكرة الأرضية".

وفي ما يتعلق بتطور التجارة فإنه لا يمكن الاستدلال عليه من أي ازدهار للمبادلات مع الجوار أو في الأسواق المحلية المترابطة فيما بينها لأنه لم يلاحظ تدريجياً مثل هذا الاتجاه لا في أوروبا ولا في أي مكان آخر من العالم.

اعتماداً على دراسات قدمها "ماكس وير" و"هنري سيرين"^(١) حول الاقتصاديات الأوروبية في القرون الوسطى. فإن الأسواق المحلية لم يكن يرتادها إلا بـمكان الجوار ولم تتوفر لها اتجاهات التوسع خلافاً للمعارض الإقليمية حيث كان يتواجد التجار في جنوب وشمال أوروبا.

وعن التجارة البعيدة الناتجة عن الأوضاع الجغرافية للخبرات ولدت الأسواق هناك، حيث كان الناقلون يتوقفون للاستراحة في المعابر وفي الموانئ البحرية، عند منابع الأنهار هناك، حيث كانت تلتقي مسارات الحملات في الطرق البرية، ولعل المهم الإشارة إلى أن الأسواق المشار إليها كانت أمكنة تلتقي التجار أنفسهم وليست أماكن تلتقي الطلب النهائي والإنتاج النهائي كما هو الحال في الأسواق المحلية.

كما أن المعاملات التجارية تقوم على أساس التكامل وتنوع المنافسة، فلا هذه التجارة المحلية والدولية يمكن أن تقود مباشرة إلى النظام التنافسي للسوق العفوي، حيث كل شيء يتحول إلى بضاعة يتحدد سعرها نتيجة مقابلة العرض مع الطلب مما ينعكس ارتداداً على تغيرات الأسعار.

إن إقامة اقتصاد سوق حقيقي كانت من عمل الدولة وخاصة في أوروبا الغربية بدءاً من القرن التاسع عشر، حققت الاتصال بين الأسواق المحلية المتعددة وبين التجارة الخارجية، بإقامتها تدريجياً سوقاً محلية موحدة مندمجة وتنافسية.

(١) جاك ادا - مرجع سابق ذكره ص ٢٩، ص ٣٢

فازدهار التجارة لم يؤد ذلك صعود قوة التجارة بحيث أدى إلى تغيير النظام الاجتماعي برمته بصورة تدريجية، وبالتالي يمكن الخروج بجملة من النتائج والتي كانت بادرة لولى العولمة:

١- تشتت السلطة السياسية : السمة الأولى للحضارة التي ظهرت على بقايا الإمبراطورية الرومانية تتمثل في التناقض بين تجانسها الثقافي ولتمشتت الكبير في سلطتها السياسية، فأوروبا في القرن الخامس وحتى العاشر الميلاديين كانت قلعة محاصرة، تواجه بين الفينة والأخرى هجمات مختلفة من أطراف مختلفة "الهنغاري والمسلمين.. الخ" مما أدى إلى توزيعها إلى إمارات متعددة صغير مشكلة وحدة سياسية واقتصادية ذات استقلال ذاتي ليس بالإمكان إخضاعها بفضل حصونها واستحكاماتها. وينهج اقتصادي إقطاعي تارة وعبودي تارة أخرى.

٢- الاستقلال الذاتي للمدن : إن الاهتمام بالزراعة ينتج عنه نقص النشاطات في المدن، لكنها سرعان ما عادت إلى الحياة الاقتصادية على السواحل البحرية في أوروبا، وعلى الخصوص في البحر الأبيض المتوسط، بفضل التجارة مع البيزنطيين والمسلمين، وهكذا أظهرت الأصالة المطلقة للمدن الغربية. هذه الأصالة في تكون هذه المدن من جماعة الأشخاص الأحرار، هذه الخصوصية التي ترجع إلى ضعف سلطة الدولة التي يمكنها ضم المدن وتملك قوة كافية، والتي ظهرت في أوروبا في القرون الوسطى عند تفكك الإمبراطورية الرومانية، وفي كل الحالات فإن تعدد الاتجاهات السياسية؛ إضافة إلى عدم تشكل هذه المدن في إمبراطوريات بيروقراطية هي التي جعلت ازدهار التجارة بين المدن المستقلة ممكناً، هذا الازدهار الذي شكل النواة الأولى لميلاد التجارة الدولية.

١٢ الاتصال بين البحر المتوسط والبحر البaltic^(١) : لقد تحقق الاتصال بين البحار بدايةً بالبaltic عبر ممرات جبال الألب، وظهرت دورة المعارض الإقليمية التي كانت معارض منطقة أسبانيا أكثرها شهرة في القرن الثاني عشر للميلاد. وهذه المعارض التي شكلت سوقاً متميزة يلتقى فيها التجار من شمال أوروبا وجنوبها من إيطاليا إلى هولندا ومن ألمانيا بشبة الجزيرة الأسبانية، تجري فيها مبادلة المنتجات الصوفية من الشمال بالخمر الفرنسية والأقمشة والتوابل التي يأتي بها الإيطاليون من تجارهم مع الشرق.

واجتاز الانفتاح الاقتصادي الأوروبي مرحلة حاسمة باستيلاء أسطول قشتالة سنة ١٢٩٢ على مضيق جبل طارق مما سمح بتقديم النقل البحري باستثماره بسرعة.

تطور المعاملات المالية: مع ازدهار التجارة تطورت التقنيات المالية التي تسهل التسيب البضائع من مكان لآخر، فقد سمحت الأوراق التجارية الأولى التي ظهرت مع نهاية القرن الثاني عشر الميلادي "الكمبيالات" إلى تلاقي نقل الأموال وذلك بتسليم البائع كتاب اعتماد قابل للدفع بعملة أخرى وفي مكان آخر أيضاً. فوسائل الدفع تحولت بسرعة إلى وسائل اعتماد وحتى إلى وسائل للمضاربة، كما أصبحت مهل الدفع وأسعار العملات موضوعات لصفقات تبادل خاصة.

في بداية القرن الرابع عشر الميلادي أقام المصرفيون الإيطاليون فروعا في كل الأسواق الأوروبية الكبيرة، ومازالت أسماء الشوارع شواهد على تواجدهم هناك "شارع اللوم برديين في باريس، لندن". لقد أضحى البائعون والمشترون على علاقات مثمرة مما مكّنهم من تجاوز خدمات الوسطاء العارضين الذين أخذ دورهم بالانحصار.

(١) جاك ادا - مرجع سابق ذكره ص ٣٧

ما دام التجار هم عملاء الائتمان التجاري فلم تتأخر المصاريف بالظهور، هذه البنوك ذاتها كانت نتيجة ظهور العمليات الدولية والخاصة إلى تبادل العملات وليس نتيجة لظهور المرباة عبر بنية عمليات البورصة بنسب هشة وهذا ما تشهد عليه الانقلاسات الكبيرة المتسلسلة للبنوك الإيطالية في القرن الرابع عشر.

مظهر الاقتصاد العالي: على مدى قرن من الزمن تقريبا ما بين ١٤٣٠ إلى ١٥٤٠ استكشف التجار البحارة الفاتحون الأوروبيون الشواطئ الإفریقیة التي تنفوا حولها، وسيطروا على التجارة العربية الهندية عبر المحيط الهندي منفعين في تقدمهم حتى للصين واليابان، إضافة إلى ذلك فقد اكتشفوا القارة الأمريكية وأكملوا غزوها في الوسط والجنوب والشمال لقد جندت أوروبا نتيجة استيلائها على هذه المواقع العالمية ثروات مذهلة، فبالإضافة إلى تنفق الذهب والفضة حصلت أوروبا على كميات من المواد الغذائية لم تكن معروفة في السابق والتي أدت إلى ثورة في النظام الغذائي: البن، الكاكاو، السكر، والبندورة... الخ، إضافة إلى المنتجات الصناعية (القطن، الخشب،... وغيرها) مما حقق أرباحا أسطورية للتجار الذين استطاعوا السيطرة على الدارات التجارية الجديدة من مختلف القارات.

٦- تشكل الاقتصاد في العالم الأوربي: لم يتسم ظهور الاقتصاد في العالم الأوربي بين ١٤٥٠-١٦٥٠ بأية اختراعات تقنية معتبرة، كان الإنتاج الصناعي يتم بمجموعة من القوى: القوى المحركة البشرية، والقوى المحركة الحيوانية إضافة إلى قوة الرياح والمياه والخشب. فمع تحسين التقنيات المالية وولادة السفنجة التي ظهرت فيها بعد ممارسة عملية التظهير عليها. كما أصبحت هيكل الشركات أكثر مرونة بظهور الشركات ذات الفروع المستقلة التي تسمح بتلاقي سقوط المجموعة بكاملها إذ أفلس أحد مراكزها،

وقد أفادت التجارة البحرية من تطور التأمين البحري في ظل الموانئ الأوروبية الكبيرة، وأصبح التمرکز المالي مذهلاً إلى حد كبير جداً. هذا التمرکز الذي يمكن أن تعطى صورة واضحة عنه ثروة Fugger الذين كانوا يديرون أكبر شركة تجارية مصرفية في ذلك الزمن، وكانوا يمولون مؤسسات شارل الخامس.

لقد تكون الاقتصاد الأوروبي من دوائر متعددة ذات مركز مشترك، يكون وزن كل منهما الاقتصادي متناقضاً، في حين تكون درجة ارتباطها بالعلاقة مع المركز متزايدة.

كما أن درجة الحرية السياسية تتناقص بمقدار الابتعاد عن المركز، في الوقت الذي تكون فيه علاقات الإنتاج أكثر قدماً ومهجورة، ففي المستعمرات كان النظام الاقتصادي يتصف بالعبودية، أوبالمقابل كان الرخاء الاقتصادي مترافقاً مع الحريات السياسية في المراكز، ومنذ ذلك الحين كانت قد ظهرت بعض الفوارق التي ستستمر بطابعها العميق العلاقات الدولية خلال القرون التي ستلي.

٢. ارتقاء مذهب الحرية الاقتصادية

رافق التوسع التجاري الاستعماري لأوروبا الغربية منذ منتصف القرن الخامس عشر، مع انقلاب في الهياكل السياسية والاجتماعية، وكان النهوض القوي للدول الأكثر مظاهر بروزاً، وهذا التطور بلغ ذروته في القرن التاسع عشر، فعلى الصعيد الاقتصادي برز من خلال^(١):

A- التدخل المتزايد للدولة في الحياة الاقتصادية.

B- نشأة علم مستقلاً بذاته متمثلاً في الاقتصاد السياسي ابتداءً من سنة

١٦١٥.

(١) جاك ادا - مرجع سابق ذكره من ٤٥، ص ٤٦

C- ظهور التدفقات التجارية والمالية الدولية على الثروة الوطنية.

D- ظهور مذهب الحرية الاقتصادية في كندا.

E- ظهور أنصار القومية الاقتصادية في ألمانيا.

- إن ارتفاع مذهب الحرية الاقتصادية مر بعدة مراحل :

١- التجارة في خدمة القوة.

٢- تفكك النظام الإقطاعي.

٣- تحالف الدول والتجار.

٤- ولادة الاقتصادات الوطنية.

٥- ازدهار الفكر الاقتصادي وظهور مختلف المدارس الاقتصادية.

١. التجارة في خدمة القوة: كان لانتشار الاقتصادي الأوربي ابتداء من القرن الحادي عشر الميلادي من صنع طبيعة التجار المتحررين من سلطة مركزية ضعيفة في المدن الساحلية، ولكن ما دامت المدن المستقلة تزدهر على حساب التجارة الدولية كانت تهيبّ المناخ لتغيير أجزاء أكثر أهمية في النظام الاقتصادي، لقد كانت مرحلة الكساد الاقتصادي الطويلة والنزاعات العسكرية في نهاية القرون الوسطى (١٣٥٠-١٤٥٠) من أولى بوادر استخدام التجارة في خدمة القوة فعلى سبيل المثال: في أسبانيا والبرتغال نشأت السلطة المركزية وتراجع المد الإسلامي أدى إلى قيام المماليك المركزية وظهور الكيان القومي. وفي القرن السابع عشر تم التجاوز إلى مرحلة جديدة، ففي هذه المرحلة أيضا تسارع التمرکز السياسي بسبب حدوث أزمة دولية عظمى تمثلت في حرب الثلاثين عاما (١٦١٨-١٦٤٨) هذه الصراعات التي أرسّت فيما بعد الهيمنة البريطانية منذ بداية القرن التاسع عشر. انصفت هذه المرحلة على الصعيد الاقتصادي بتراجع للمبادلات والنشاطات على حد سواء وانتشار الاقتصاد العالمي.

٢. تفكك النظام الإقطاعي : إن انحلال النظام الإقطاعي باعتباره مرحلة حتمية في سيرورة قيام الملكيات المركزية، بدأ منذ مطلع القرن الرابع عشر، حيث كان الاقتصاد الإقطاعي يسيطر على العالم الريفي، وذلك أن المدن بفضل المداخل العالية التي توزعها تمارس تأثير جذب قوى العمل الزراعية، كما تساهم في انتشار النفوذ في الأرياف وفي تحويل علاقات الإنتاج في النظام الإقطاعي.

إضافة إلى هذا فإن ثورة الأسعار التي تضاعفت ثلاث مرات خلال قرن واحد، تجسدت في الواقع بتضخم الأرباح، حيث أن الأسعار ترتفع بمعدلات أعلى من ارتفاع تكاليف الإنتاج، وهذه الظاهرة استمرت قرنا من الزمن مشكلة حافزا قويا للإنتاج الصناعي معرقلا في المدن بسبب احتكار الطوائف الحرفية، وجاء الحل بالنسبة لطبقة التجار من الأرياف من أجل الحصول على قوة عمل ذات مطالب أقل من مطالب الحرفيين، لجأوا إلى استخدام آلاف من عمال الغزل والنسيج ولهذا الغرض؛ وكذلك من أجل توظيف أموالها اشترت البورجوازية التجارية بثمن بخص أراضي الإقطاعيين المغلسين. كما أن الرأسمالية التي تغلغت في الريف هاجمت الزراعة وخاصة في بريطانيا. كما أن الاقتصاد التجاري الذي ولد من العلاقات الدولية بين المدن الحرة تغلغل أيضا في العالم الريفي مطوقا للمدن التي أصبحت عقبة أمام توسعه، وهكذا تم القضاء على النظام الإقطاعي.

٢. تعاليف الدول والتجار : كانت الحرب في القرن التاسع عشر بكل تأكيد الحافز الرئيسي لانطلاق عملية التمرکز السياسي، فالزيادة الضخمة في الاتفاق أجبر الدولة على تعبئة الأموال بكل الوسائل، ولكي يحصلوا على ذلك، لم يكن أمام الملوك خيار سوى الاعتماد على الوسطاء الماليين ورجال الأعمال الذين يوردون للملوك السلاح والقرص، كما كانوا يسهمون بمعارفهم حول حالة الأموال وكذلك بشبكة اتصالاتهم الدولية.

إن الدولة لا تستطيع البقاء معلقة على إيرادات الضرائب، كان يجب عليها أن تنتج إلى أصحاب البنوك الخاصة لتمويل نفقاتها، حيث لجأت إلى المصرفيين لتسحب عليهم كمبيالات في الأسواق المالية الكبرى لدفع ديونها الخارجية.

وهكذا تغلغل التجار والماليون في كل مستويات جهاز الدولة مستفيدين من تبعية السلطة الملكية المالية، مما جعلهم يكونون في وضع يمكنهم من تطبيق وجهات نظرهم في إدارة السياسة الاقتصادية والاستفادة من أفضل الفرص "المزليا الاحتكارية"، إضافة إلى حماية أنفسهم من ملاحظات العدالة ومصلحة الضرائب.

تعميل الاقتصاديات الوطنية : إن تحالف الدولة مع التجار ينطوي في إطار لعبة المنافسة المعقدة بين القوى الكبرى في القرن السابع عشر لعب دورا حاسما في إزالة الحواجز الداخلية في الاقتصاديات الوطنية فقد ورثت التجارة الداخلية من العهد الإقطاعي مجموعة من العراقيل الداخلية في وجه المبادلات مثل (بعض الرسوم، تعدد الوحدات النقدية بكل مدينة على حدي). من بداية القرن السابع عشر بدأت تتشكل الاتحادات الجمركية، ومنه تشكل المجالات الاقتصادية المتجانسة على أساس المجالات السياسية حسب أنواع التوزيع الهيكلي للدول، وبالتالي فرض لغة واحدة، وديانة قومية واحدة بالقوة، وتنظيم السكان في إدارات مركزية قومية وقمعيه بوبكلام آخر تحقيق التحولات البنوية التي وصفها "ميشل فوكو" قوله على نحو دقيق ومؤثر.

كان لظهور التركيز الصناعي وانتقال الأنشطة الصناعية من المدن إلى الأرياف ومن المدن الكبيرة إلى الصغيرة دور في مساعدة التجار على انتشار مراكز صناعية ضخمة حول المدن، وهكذا ظهرت الاقتصاديات الوطنية.

مازدهار الفكر الاقتصادي وظهور مختلف المدارس الاقتصادية^(١) في بداية القرن الثامن عشر تضافرت في فرنسا جملة من العوامل الاقتصادية والسياسية والفكرية لتسبغ على هذا البلد المزدهم بالسكان والغنى وضعا مميزا من الناحية الإيديولوجية عن بقية الدول الأوروبية، بظهور مدرسة الفيزيوقراط بزعامة فرنسوا كينيه (١٦٦٤-١٧٧٤) أي سيادة دور الطبيعة وبشعاره (دعه يعمل - دعه يمر). هذه الكلمات الأربعة أعظم تراث الفيزيوقراطيين، ومبادئهم تركزت على اعتبار القطاع الزراعي، القطاع الوحيد المنتج للثروة، بينما القطاعات الأخرى تعمل على تداول الثروة "جدول فرنسوا كينيه"، الذي كان نقطة انطلاق فيما بعد في ثلاثيات القرن العشرين لفاولي لوبنتيف، بصياغة جدول المستخدم المنتج Input output، أصبح فيما بعد حجر الأساس للنماذج المبسطة الحديثة، والمريحة أيضا للتنبؤ بالاتفاق الاقتصادية للأسعار والأجور، وأسعار الفائدة والضرائب،، ويتأثر ما يطرأ عليها من تغيرات لكونها تنعكس على الصناعات المختلفة .

إن الثورة الصناعية التي دقت أبواب إنجلترا وجنوب اسكتلندا في الثلث الأخير من القرن الثامن عشر، كان لها تأثير مباشر على الفكر الاقتصادي وخاصة ظهور المدرسة الكلاسيكية بقيادة آدم سميث، ودافيد ديكارو وغيرهم. فكتاب ثورة الأمم لأدم سميث الذي صدر سنة ١٧٧٦ يعتبر النواة الرئيسية للفكر الرأسمالي المعاصر، حيث تطرقت إلى جملة من الظواهر منها :

-طبيعة النظام الاقتصادي.

-كيفية تحديد الأسعار عن طريق اليد الخفية.

(١) جالبرايت -تاريخ الفكر الاقتصادي، ترجمة أحمد فؤاد بليغ سلسلة عالم المعرفة -الكويت سنة ٢٠٠٠، ص (٦٢،٦٥).

- القوى الأساسية التي تحرك الحياة والجهود الاقتصادية "حرية التجارة".
كما كان "لدافيد ديكاردو" دور كبير في تشجيع المبادلات بين الدول من خلال نظرية المزايا النسبية. كل هذه الأفكار والمبادئ تعتبر النواة الأولى لنشوء العولمة.

٢. سوق العالم بأسره.

عشية الحرب العالمية الأولى كانت سيطرة اقتصاد العالم الأوربي تامة على مجمل الكرة الأرضية- إذ أصبح يملك بين يديه مصيرها سواء بشبكته التجارية التي أصبحت شبكة عالمية أو بقوة المالية أو بممتلكاته الاستعمارية وخاصة بمستوطناته ذات المساحات الواسعة في أمريكا الشمالية وأستراليا وإفريقيا وآسيا في إطار مستقر اقتصادي ومحمى عسكريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والحلف الأطلسي تحول اقتصاد العالم الرأسمالي إلى اقتصاد عالمي بالمعنى الكامل للكلمة.

خلافاً للرأي السائد فإن عولمة الاقتصاد الرأسمالي ليست نتاجاً للقواعد النقدية والمالية والتجارية التي توضع بعد الحرب العالمية الثانية. إن اتفاقية بريتون وودز لم تتسع لتبسيط حرية انتقال رؤوس الأموال التي عدت مسؤولة عن حالة الفوضى النقدية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين.

فالقواعد الدولية الموضوعية بعد الحرب تندرج في إطار المنطق التقليدي القائم بين الدول، وحتى أنه يمكن القول بأن هذه القواعد لم تمثل نزوة هذا النظام لأنه ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي أصبحت العلاقات النقدية والمالية منظمة على أساس متعدد الأطراف .

يمكن أن تكون العولمة مرتبطة على نحو أوثق بضرورة الالتفاف حول هذه القواعد "المالية النقدية التجارية" هذه السيرة التي تعد المسؤولية أكثر عن نسخ هذه القواعد وفي النهاية عن تفكيكها.

إن العولمة تلجأ إلى فسخ أحلاف الدول والتجار التي ترسخت في عهد التجاريين، وتفكيك كل التسويات القومية التي وضعت في عصر "كينز" واتجاه العولمة كان من أجل إعادة تفعيل حكم الحرية الاقتصادية في قيام سوق عالمية موحدة متخصصة من أي صفة أمام حرية المبادلات، وخاضعة فقط لقانون العرض والطلب، وبمعنى آخر قيام "سوق للعالم بأسره" تمتاز بجملة من الخصوصيات^(١):

١- التخصص والمنافسة.

٢- تعزيز حقل المنافسة وتوسيعه.

٣- شبكات التبادل.

٤- معالم مقارنة جديدة.

١-التخصص والمنافسة: يخضع التبادل الدولي إلى تفاعل مبدأ بين متناقضين مبدأ التخصص الذي يولد التكاملية ومبدأ المنافسة. فالمبدأ الأول كان موضوع تطوير نظري في إطار المدرسة الكلاسيكية، وبالأحرى في مقولة التقسيم الدولي، والتي يعود عيها الرئيسي أنها أفشحت المجال أمام الاعتقاد بأن الاختيارات العقلانية والمنافسة تنظم تخصص الموارد على المستوى العالمي.

أما المبدأ الثاني فيشير إلى أنه في معظم المجالات يكون التبادل قبل كل شيء وقبل أن يؤسس لتكامل محتمل، المجال الذي يتصارع فيه الكل ضد الكل من أجل الحصول على أقسام الإنتاج الأكثر ربحية. وما نسميه تخصصاً دولياً ليس على وجه العموم سوى موافقة مسبقة على هذه الصراعات التجارية والتي تتغير نتائجها على نحو مستمر مع متابعة لعبة المنافسة.

(١) جاك ادا - مرجع سابق ذكره ص ٨٢

إن المبادلات التكاملية لم تختف ولن تختف عن العالم، لأنها تتعلق بمنتجات الأرض وباطنها، والتي تلعب الطبيعة الدور الرئيسي فيها، غير أن هذه المبادلات تمثل جزء متناقصا باستمرار في الحياة التجارية العالمية، خلال مدة أقل من قرن ١٩١٣-١٩٩٢، انخفض نصيب المنتجات الزراعية والمنجمية والطاورية من ثلثي التجارة العالمية إلى ربعها مع زيادة نسبة المنتجات المصنعة والجدول الموالي يوضح ذلك:

تركيب الصفقات العالمية (١٩١٣-١٩٩٢). الوحدة: %

السنوات	١٩١٣	١٩٦٣	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٧	١٩٩٢
المواد الأولية	%٦٤	%٤٥	%٣٨	%٤٤	%٤٤	%٤٠	%٣٠	%٢٥
المنتجات المصنعة	%٣٦	%٥٥	%٦٢	%٥٦	%٥٦	%٦٠	%٧٠	%٧٥

المصدر: GATT، التقرير السنوي ١٩٩١ ص ١٢

من الجدول نلاحظ أنه مع بداية الستينات كان نصيب هذه المنتجات في التجارة العالمية ٤٥% منها ١٠% للطاقة واستقرار هذه النسبة في السبعينات يقر بتأثر صدمتين نفطيتين على بنية المبادلات، وتدهور مستمر لأسعار المواد الأولية طوال هذه المدة، وهذا يعني زيادة التخصص في إنتاج المواد الصناعية من قبل الدول المتقدمة.

٢. تعزيز حق المنافسة وتوسيعه: يستمر مبدأ التكاملية يلعب دور هاماً في المبادلات بين المناطق التي تتمتع بموارد طبيعية ويعوامل إنتاج على نحو متباين، ومع هذا لا تعتمد التجارة الدولية حركتها أو نشاطها من التكامل بل من مبدأ المنافسة وتشهد على هذا غلبة تبادل المنتجات الصناعية بين الدول المتقدمة.

إن تشديد المنافسة لا يقتصر فقط على المواد الصناعية، فهو يتناول بدرجة أقل المواد الزراعية والتي قضت دورة الأورغواي سنة ١٩٩٤ إلى تحريرها، ومثل هذا التشديد لا يلاحظ بالمقابل في الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك موارد الطاقة، حيث أن تجارتها الدولية تنمو بوتيرة نمو الإنتاج نفسها.

كما تتركز المنافسة الدولية في مجال الخدمات مثل "الأنشطة التقليدية، والسياحية، أجور النقل والتأمين الدولي، وتجارة التكنولوجيا" والمداخل المتأنية من رؤوس الأموال الموظفة أو المستثمرة أو الدائنة إلى الخارج علاوة على تمويل العمال المهاجرين لأوطانهم. فحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن نصيب تجارة الخدمات ارتفع من ٣,٤% من الناتج الداخلي الخام العالمي عام ١٩٦٧ إلى ٧,٧% عام ١٩٨٩، ويرجع القسم الأكبر من الأرباح في الوقت ذاته إلى دخل رأس المال، وهذا ما يقودنا إلى منطق عولمة الإنتاج والعولمة المالية (سنبينه لاحقا).

٣. شبكات التبادل: يترافق تشديد المنافسة على الصعيد العالمي بإعادة مستمرة في تشكيل شبكات التبادل، فهذه الشبكات تتأثر باختلاف النمو بين مختلف الأسواق، وكذلك باستراتيجيات مركزة "CENTRALISEE" للأنشطة الإنتاجية التي تعتمد الشركات "مبدأ التخصص". يمكننا التمييز بين اتجاهات تبادل المنتجات الصناعية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين:

الاتجاه الأول: يتعلق بالاستقطاب الإقليمي في التجارة الدولية، فبعدما كانت التجارة الدولية لمدة طويلة متمركزة في أوروبا، أصبحت ثنائية القطب بعد تأكيد هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، وارتقاء دول آسيا مثل: اليابان، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، سنغافورة.

بالاتجاه الثاني: يتمثل في انتقال مركز التجارة الدولية من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي، والذي يعبر عن ارتفاع الشرق الأقصى إلى موقعه كقوة، إضافة إلى علاقاته المتميزة مع سوق أمريكا الشمالية.

إذ هذا التحرك يتم على حساب أوروبا الغربية التي هبطت صادراتها من المواد الصناعية إلى خارج الإقليم من ٢٠% من التجارة العالمية سنة ١٩٧٩ إلى ١٥% عام ١٩٩٣، ليرتفع نصيب الشرق الأقصى، الذي بلغ نصيبه ٢٨% من الصادرات الصناعة العالمية عام ١٩٩٣ في حين كان نصيبه في الواردات ٢٠% فقط.

جالاتجاه الثالث: يتعلق بتشكيل مناطق نفوذ خاصة بكل من القوى الاقتصادية العالمية الثلاثة "الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، واليابان"، ويتجلى ذلك واضحا من خلال التوجه الجغرافي للاستثمارات المباشرة والتدفقات المالية من الشمال إلى الجنوب، الذي يحمل بداخله خطر تقسيم المجال الدولي في حالة حدوث أزمة كبرى بين القوى الاقتصادية الكبرى.

لمعالم مقاربة جديدة: إن الإطار الواقعي للتجارة الدولية يقوم على حركية متزايدة لعوامل الإنتاج وخاصة رأس المال بشكليه المالي والمادي والمنافسة الاحتكارية والمردود المتزايد.

كما أن المقاربات المعاصرة تؤكد على الدور الرئيسي لتكثيف الهياكل الاقتصادية للعرض بما يتوافق مع اتجاهات الطلب العالمي، وعلى أهمية التحركات المالية في تطور شروط المنافسة الدولية، كما نصر على الدور الرئيسي للابتكارات والاستثمار، في برامج البحوث والتنمية من أجل تخفيف التنافسية في الأمد الطويل، وأخيرا فإن المقاربات المعاصرة تؤكد شرعية وفعالية بعض تدخلات الدولة في سياق منافسة غير تامة ومردودات متزايدة.

٤.٤ الإنتاج في إطار العولمة .

بعد انقطاع بسبب الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات من القرن العشرين عادت عملية التكامل في المجال الاقتصادي العالمي لتتشاط من جديد بعد ١٩٤٥ في ظروف نمو متماسك للنشاط الاقتصادي، سواء في الدول الصناعية أو في الدول المتحررة من السيطرة الاستعمارية .

هذا النمو المتسارع قاد إلى تشكيل مجموعات صناعية كبرى نتيجة لموجات التركيز المتتالية في الاقتصاديات الأكثر تقدماً، هذه المجموعات من خلال توسعها في الخارج بلغت أبعاداً دولية من حيث ولدت الشركات المتعددة الجنسيات.

إن شبكات الإنتاج التي نسجتها الشركات المتعددة الجنسيات بعد الحرب العالمية الثانية توطنت على نحو رئيسي في الدول الصناعية. يضاف إلى ذلك أن تدفق الاستثمارات المقابلة الناتجة عن الشركات المتعددة الجنسيات كانت متناظرة، وتركزت بالدرجة الأولى في الثلاث "أوروبا الغربية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان".

إذ ارتفعت الاستثمارات الدولية المباشرة في الثمانينات من القرن العشرين من ٥٠ مليار \$ سنة ١٩٨٣^(١) إلى ٢٠٠ مليار \$ سنة ١٩٩١ أي بمعدل نمو ١٧% سنوياً، والجدول الآتي يبين مصفوفة رؤوس الأموال "التدفقات التراكمية" في الاستثمارات الدولية المباشرة ولكل القطاعات بنسبة مئوية من مجموع رأس المال العالمي في الاستثمارات الدولية المباشرة.

(١) إحصائيات صندوق النقد الدولي سنة ١٩٩٣.

مجموع رأس المال العالمي في الاستثمارات الدولية المباشرة.
الوحدة: %

المصدر	المقصد	ب.ص	و.م	أ.غ	يا	ب.خ	ب.ن
البلدان الصناعية (ب.ص)	٧٨	٢٢	٤٤	٢	١٠	١٦	
الولايات المتحدة (و.م)	١٩	-	١٣	١	٠.٥	٠.٦	
أوروبا الغربية (أ.غ)	٤٦	١٤	٢٧	٠.١	٠.٤	٠.٦	
اليابان (يا)	٠.٩	٠.٦	٠.٢	-	٠.١	٠.٣	
بلدان أخرى (ب.خ)	٠.٤	٠.٢	٠.٢	-	-	٠.٢	
البلدان النامية (ب.ن)	٠.٤	٠.٢	٠.٢	-	-	٠.٢	

المصدر : إحصائيات صندوق النقد الدولي سنة ١٩٩٣.

من الجدول السابق نلاحظ التنافس الواضح في موقف اليابان، هذا البلد الذي بقي مغلقاً، بوجه الاستثمارات الأجنبية على نحو واضح هي الطريقة نفسها ضعيف الانفتاح أمام الصادرات الصناعية من العالم الخارجي. كما أن كل الولايات المتحدة ولوربا الغربية تحوزان على الاحتياطي الرأسمالي العالمي من الاستثمارات الدولية المباشرة مقابل لليابان. وهذه المعطيات تتوافق أيضاً مع توزيع احتياطي الموجودات التي تمتلكها أكثر من مائة شركة متعددة الجنسيات، وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٤٠%) للشركات الأمريكية (٣٨%) للشركات الأوروبية (٢٢%) لليابان. إن تركيز الاستثمارات داخل الثلاث يعكس بذاته تجانس المجال الاقتصادي للدول الصناعية وتكامله، إلى توحيد سلوك الاستهلاك والمعايير التقنية في هذه البلدان، تضاف سرعة امتصاص وتلاشي العراقل المادية والتنظيمية في وجه حركة رؤوس الأموال.

كما أن الثمانينيات من القرن العشرين تميزت بانخفاض كبير في نفقات الاتصال والنقل، إضافة إلى تحرير الأسواق المالية، وإزالة القيود والخصوصية، هاتان الظاهرتان الأخيرتان وفرتا للمجموعات الاقتصادية الدولية الكبرى فرصاً متعددة لاختراق أسواق عديدة بمجرد امتلاك موجودات "تمو خارجي" أكثر من إقامة وحدات إنتاجية جديدة أكثر عرضة للمخاطرة.

ثانياً : مفاهيم حول العولمة.

تعميد: يتزايد الاهتمام على مستوى أهل الفكر والمهنيين بشؤون السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، في العالم بموضوع العولمة أو "الكوكبة"^(١). وقد بدأ الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وفشل التجربة الاشتراكية يرى البعض أن هذا الإخفاق هو انتصار حاسم للرأسمالية "فوكويا" في كتابه نهاية التاريخ. وأن مرحلة اقتصاد السوق "الليبرالية الجديدة" تنال اليوم في محاولة جديدة لتوحيد العالم أو "عولمته"، مما يعني تولد مفاهيم ومضامين ومصطلحات جديدة تتخذ صوراً وأشكالاً مختلفة، كونها متغير عن واقع سياسي، ثقافي، إيديولوجي مختلف^(٢).

هذا الواقع الذي يتمثل في عالم ذي قطب واحد، يتم التسليم به وبأن الولايات المتحدة الأمريكية سيدة العالم . فالإلمام بمفهوم العولمة وإعطائه القدر الكافي من التحليل، يتعين التسلسل في هذا المبحث على النحو التالي:

(١) إسماعيل صبري عبدالله، الرأسمالية العالمية في مرحلة مابعد الإمبريالية مجلة الطريق العدد ٤٠ سنة ١٩٩٧، ص ٤٦

(٢) منير الحمش، العولمة ليست الخيار الوحيد، دار الأهالي للتوزيع - دمشق / سوريا، سنة ٢٠٠١ ص (١٧-١٨)

١. من يقود العولمة

العولمة هذه الحركة الهائلة لتعميم الأفكار والنظم والأشياء، وهذه الحركة بتجنيس أنواق الأمم وتوحيد أنماط حياتها في الإنتاج والاستهلاك... وغيرها. هل يعقل ذلك كله يجري على نحو عفوي، ويدافع من الحرص على جنى المكاسب وتوسيع العمل للتجاري أم أنها مؤامرة كبرى تديرها الدول الغنية، ولا سيما أمريكا ضد الدول الفقيرة والشعوب المستضعفة^(١).

إن تيار العولمة الذي عم كل شبر في الأرض على درجات متفاوتة، وهو بمثابة نهر عظيم روافده من أنحاء عديدة من الكرة الأرضية، ومن غير الممكن لأي دولة مهما فعلت أن تقبض هذه الروافد. لأن تغير مجرى ذلك النهر. هذا التيار يوصلنا إلى بيان من يقود هذه العولمة؟

١. قيادة العولمة تتم على نحو جوهري من قبل الغرب: أول من تحرك في فلكه

مثل اليابان،

ودول جنوب شرق آسيا : يتجسد هذا المفهوم في التقدم العلمي والتقني والتنظيمي الذي أحرزته على نحو جوهري الدول الصناعية الكبرى، كما أنه تعبيرات عن القوة الاقتصادية والمالية التي تمتلكها بعض الدول، وانطلاقاً من هذا فإن من الواضح جداً أن براءات الاختراع والتجديدات التقنية، إضافة إلى الثروات الهائلة ورؤوس الأموال الضخمة ليست متوطنة في العالم النامي أو العالم الإسلامي، بل في أوروبا وأمريكا واليابان، فعلى سبيل المثال ٤٠ ألف شركة متعددة الجنسيات، وأن أكثر من ٩٠% منها يتركز في الدول الأثقة الذكر، وهذه الشركات هي التي تخطط للعولمة، وتنفذ ما تخطط له (سنعود إلى هذا المفهوم لاحقاً).

(١) عبد الكريم بكار، العولمة، دار الإعلام للنشر والتوزيع عمان /الأردن سنة ٢٠٠٠

ص (٢٠-٢١)

إن من الناحية النظرية سيكون في إمكان كل الشعوب أن تسهم في حركة العولمة والتأثير في مسارها، أما على المستوى العملي فالذين يقدون العولمة هم الذين يعرفون ويصنعون ويملكون.

٢. إن أمريكا هي أكبر دولة غربية مساهمة في حركة العولمة : إن كثيرا من الباحثين يرون أن ما يسمى "العولمة" ينبغي أن يسمى "أمركة"، حيث إن الذين يسيطرون على قرارات المنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية هي الولايات الأمريكية فصولها هو الأعلى، وما تملسه ينفذ. كما أن الثقافة الشعبية الأمريكية هي الأقوى والأسرع انتشارا في العالم.

كما أن المركز الأساسي لعمليات العولمة هو الاقتصاد، وأن للولايات المتحدة شركاء أقوى في المجال الاقتصادي، فالناتج الوطني لأوروبا الغربية أكبر من الناتج الوطني للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن اليابان تتمتع بمركز اقتصادي متقدم جدا، واقتصادها مع اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا أضخم من الاقتصاد الأمريكي. وهناك عجز في الميزان التجاري بين أمريكا واليابان لصالح الأخيرة، وتقترض من البنوك اليابانية لتمويل العجز. والصين "العلاق القادم" تحقق نمو اقتصاديا عاليا. فالعوامل التي أعطيت أمريكا تلك المكانة في قيادة العولمة كثيرة ومتنوعة وهي :

١. المجال السياسي والعسكري : اعتمدت الولايات المتحدة سياسة التحالفات

بعد الحرب العالمية الثانية مع بريطانيا، ألمانيا، اليابان، والهدف من هذه التحالفات هو :

- منع قيام قوة تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

- البحث عن خصوم القوة التي تتوقع منها تهديدا في المستقبل وتدعيمهم كما فعلت إبان الحرب الباردة عندما دعمت حلف شمال الأطلسي ضد

الاتحاد السوفيتي، زرعت اليهود في فلسطين ليكونوا في مواجهة العرب.

-استخدام موارد ضخمة لإيجاد حلفاء جدد لها.

-الاستثمارات الضخمة في جنوب شرق آسيا، والمساعدات الخارجية للدول الصديقة نماذج على ذلك "مصر، الأردن، إسرائيل".

ما كان للسياسة الأمريكية أن تكون بهذه القوة والهيمنة لولا قيادتها العسكرية الهائلة والضرارية. حيث يقدر تعداد جيشها بحوالي ١,٥ مليون^(١)، ويبلغ حجم الإنفاق السنوي على الجيش قرابة ٢٧٠ مليار دولار، إضافة إلى موقع استراتيجي هام يطل على ثلاث محيطات، وأنفقت أموالاً ضخمة على البحث والتطوير العسكري، قد أظهرت بعض الحروب التي خاضتها أمريكا في العقد الأخير مدى الفارق بين تقنياتها وتقنيات خصومها، وما خير دليل عملية غزو العراق في مارس ٢٠٠٣، فهي تقابل بالكمبيوتر والفيديو، والقنابل الذكية وأشعة الليزر .

يمكن القول أن أمريكا تتفرد بالمشهد السياسي والعسكري اليوم مع التفكير بأخطار تهدد مصالحها وأمنها وخاصة بعد أحداث ١١/٩/٢٠٠١ ، إذ انتهجت سياسة مكافحة الإرهاب وقامت بغزو أفغانستان والعراق وفرضت أنظمة حكم موالية لها.

٤.١ المجال الاقتصادي : خلال الثمانينات من القرن العشرين تفهقت الشيوعية، وتباطأ النمو الاقتصادي في دول حلف وارسو، وفي معظم الدول التي كانت تنور في فلكها. فمع بداية التسعينات من القرن الماضي سيطرت الرأسمالية على العالم بدون منازع، وكان نظراً خاصاً لأمريكا التي بذلت جهوداً كبيرة في دعم الرأسمالية، مما دعا واحداً مثل "فرانيس

(١) عبد الكريم بكار، العولمة، دار الإعلام للنشر والتوزيع عمان /الأردن سنة ٢٠٠٠

فوكويام" إلى القول في كتابه (نهاية التاريخ). إنه بعد قرنين من الخلاف والتناحر بين الرأسمالية والاشتراكية بنت الرأسمالية فائزة بالصراع حاسمة بذلك الجدل التاريخي حول النظام الأنسب للبشرية، حسب زعمه. إن الولايات المتحدة استطاعت المساهمة بشكل كبير في إقامة مؤسسات اقتصادية رأسمالية على نطاق واسع لخدمة مصالحها مثل (FMI، BIRD، OMC)، لتوضيح أكثر الدور الاقتصادي لأمريكا هو ضخامة ناتجها الوطني فعلى سبيل المثال ^(١) عام ١٩٩٧ بلغ الناتج الوطني الأمريكي ٧١٠٠ مليار \$، في حين اليابان ٤٩٦٤ مليار \$، فرنسا ١٤٥١ مليار \$، بينما مصر ٤٦ مليار \$، إن أمريكا بلد الخيرات والثروات، فساكنها الذين يناهزون ٢٨٠ مليون نسمة، يأكلون وراء جهد ٣% فقط يستغلون في قطاع الزراعة، ولديها شركات عملاقة يزيد حجم مبيعات بعضها سنويا عن ١٣٠ مليار دولار في السنة، وليس في العالم اليوم أي عملة أكسبت الصفة الدولية في المعاملات كما فعل الدولار رغم المنافسة الشديدة في السنوات الأخيرة من قبل الأورو.

فرغم معاناة الاقتصاد الأمريكي من أُنْقَال العجز في الميزان التجاري، والديون الخارجية، وشيخوخة البنى التحتية، وضعف نسبة الانخار والاستثمار. فإن الخبراء يقرون أن يظل لحقبة غير قصيرة مؤثرا في الاقتصاد العالمي، ذا مكانة خاصة في قيادة العولمة الاقتصادية.

LC المجال الثقافي: إن العولمة في الثقافة هي أوضح ما يلمسه الإنسان العادي، وربما كان أوضح ما يلمسه ما يلمس الثقافة الأمريكية الشعبية، فالسمنط الأمريكي في اللباس والأطعمة السريعة "humberger" والغناء والطرب والرغيف، والاستهلاك والتسوق... انتشر على نحو واسع جدا

(١) إحصائيات الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٧.

فسي أنحاء المعمورة، ولا سيما بين الشباب، إضافة إلى هذا أن اللغة الإنجليزية قاربت أن تصبح لغة عالمية، "إذ تحتل المرتبة الأولى عالميا".
إن هذا الانتشار يعود إلى جملة من الأسباب :

١ - إن السوق الأمريكية واسعة جدا، وأمريكا صادراتها كثيرة ومتنوعة.
كما أن شركات الدعاية والإعلان الأمريكية تسيطر على التسويق كبيرة ومتنوعة، تخلق الأنواع وتنوع الحاجيات، وتقوّل الثقافات بما يتلاءم مع منتجات وأنماط العيش الأمريكية.

٢ - التفوق الواضح للولايات المتحدة الأمريكية على منافسيها في مجالات الثقافة الشعبية، وبالتحديد في مجال الأفلام والموسيقى، فحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^(١)، أن أمريكا تصدر إلى أوروبا سنويا مليونان ومائتي ألف ساعة من البرامج التلفزيونية، كافية لتشغيل أكثر من ٣٢٠٠ محطة تلفازيه على مدار الساعة. وفي دراسة لليونسكو تبين أن بث الإنتاج الأمريكي في تلفازات العالم يتجاوز ٧٥%، بينما يتوزع النسبة الباقية على هيئات الإنتاج الأوروبي وغيره، وفي القطاع السينمائي الأمريكي فهو يمثل ٨٥% من الإنتاج العالمي. وفي تقرير لأحد الباحثين أن ٨٨% من المعلومات التي تبث عن طريق الانترنت تبث باللغة الإنجليزية مقابل ٩% بالألمانية، ٢% بالفرنسية، ١% يتوزع على باقي اللغات، ويصنع الأمريكيون ٦٠% من مجموع أدوات الإعلام الآلي وبرامجه المختلفة. وقد أدرك الأمريكيون في وقت مبكر أن الثقافة الراقية محدودة الأسواق، ولذا فإن المنتجات الثقافية الأمريكية لا تعكس إلا الثقافة السوقية المبتذلة، وقد تركت حكومات الولايات المتحدة الأمريكية لـ (هوليوود) وإلى وكالات الإعلان في نيويورك تقريراً : ما هي المنتجات الثقافية

(١) تقرير الأمم المتحدة (البرنامج الإنمائي) لسنة ١٩٩٦ ص ٣٥.

الأكثر قابلية للتسوق في العالم، وبعد دراسة تحليلية وإحصائية وجدوا أن المنتجات التي تتوجه إلى المراهقين والشباب هي القابلة للترويج والانتشار ومن ثمة فإنها ارتكزت عليها على نحو كبير .

إن انتشار الثقافة الأمريكية ليس معزولا عن تدخلات أمريكا في سياسات أمم الأرض، كما أنه ليس معزولا عن قوتها الاقتصادية وعن نجاحها في جعل نفسها بوتقة تصهر الوافدين إليها من كل بقاع العالم، وذلك نجاح شديد التأثير على الناس ويضفي على أي ثقافة تحقق نجاحا كبيرا فيه جانبية خاصة .

٢.٣ الخلفية المادية العلمانية^(١) : إن العقيدة الفكرية والتاريخية والثقافية

للسدول والشعوب، التي تقود العولمة خلفية مادية دنيوية علمانية. فمهما اختلف اليابانيون مع الأمريكيين أو الكنديين أو الأوربيين، فإن الذي يجمع هؤلاء جميعا هو أنهم يتحركون بوحى من عقائد وأخلاق وضعية مادية لا تعطى الدار الآخرة أهمية تذكر. والإيمان الذي يشيد به بعضهم في بعض المناسبات لا يعدو أن يكون نوع من ترطيب المشاعر .

مما لا شك فيه أن المؤثرين الأساسيين في عولمة الكوكب هم الأمريكيون والأوربيون، ول هؤلاء خلفية تاريخية وثقافية واحدة، وهي سيرة جدا. ومن المعروف أن الخلفيات تصبح ذات أهمية استثنائية في حالة ضعف الدافع الشخصي "حالة الشدائد" وإغراءات المنافع الكبرى.

يجمع علماء التاريخ أن للأمريكيين والأوربيين المعاصرين أجداد من اليونانيين بلقبون "السوفسطائيين" كانوا يؤمنون بعين ما يراه الفلاسفة الغربيون اليوم من مبادئ المنفعة والقوة. وتلك الخلفية الموضوعية التاريخية للثقافة والسياسة الغربية ظلت على الدوام تفعل فعلها في توجيه

(١) عبد الكريم بكار، مرجع سابق ذكره ص ٢٦.

الأنشطة الدولية للغرب، وهي التي تمثل الولايات المتحدة الأمريكية رأس حربته اليوم، فقد انغمس الأمريكيون في عمليات إبادة منهجية لم يعرفها تاريخ البشرية من قبل، كما فعلوا في إبادة سكان الأمريكيين ويفعلون اليوم في عدة أماكن من العالم "فلسطين، العراق، وغيرها". وفي عمليات نقل السود من أفريقيا إلى بلادهم، ونقل العناصر البشرية غير المرغوب فيها، مثل للمجرمين واليهود والثوريين والفاستين اجتماعيا، إلى جيوب استيطانية، ومن أجل تحقيق مكاسب اقتصادية ضخمة، خاض الغرب ضد الصين حرب الأفيون الأولى والثانية، وقاموا بنهب ثروات الشعوب بشكل منظم على نحو لم يعرف له التاريخ مثيلا.

إذ أن المثقف اليهودي "نعوم تشومسكي" في كتابه "ماذا يريد العام سام"^(١) ذكر أن الجرائم التي ارتكبتها أمريكا في العالم والمؤامرات التي حاكتها والممارسات السياسية التي لا تستند إلى أي خلق أو قانون. فمن جملة ما قاله "اعتقد من وجهة النظر القانونية أن هناك ما يكفي من الأدلة لاتهام كل الرؤساء الأمريكيين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بأنهم مجرمو حرب، أو على الأقل متورطون بدرجة خطيرة في جرائم حرب"، وأخرها أفغانستان والعراق، ونعتقد أننا لا نحتاج إلى براهين على همجية الغرب، ومازال اليهود يعدون أنفسهم شعبا من غير أرض، وفلسطين أرضا من غير شعب، وهاهم بمساعدة الغرب ونفاقه يطردون أصحاب الديار ليسكنوا فيها، وكل ذلك يتم وفق النظام الدولي الجديد الذي لا يعدو أن يكون إخراجا نهائيا لابتزاز الأقوياء للضعفاء.

(١) نعوم تشومسكي، ماذا يريد العام سام ترجمة عادل المعلم - دار الشروق، عمان / الأردن سنة ١٩٩٩، ص ٢٤.

٢- تعاريف العولمة:

سننق على مجموعة من التعاريف للعولمة، ومن ثم نخرج بتعريف شامل:

١-تعريف د. سمير أمين: "إن العولمة ليست ظاهرة جديدة في التاريخ، بل هناك عولمات تاريخية مسيحية وإسلامية وأخرى كالثورة الفرنسية التي كانت قد انتهجت اختراقات تقدمية بمضامين اجتماعية وأفاق إنسانية. وإنما اختراقات تفتح لمستقبل ما زال بعيداً، ولا يمكن من دون الثورة الفرنسية تصور الاشتراكية الطوباوية ولا حتى ماركس"^(١). ويؤكد على أنها أبعد ما أن تعبر عن مصلحة رأس المال ومقتضيات التراكم والتوسع الرأسمالي، ويستطرد قائلاً "إن الثورات القديمة المسيحية والإسلام، اندفعت فيما يتعدى التكيف البسيط مع مقتضيات التحول الاجتماعي"^(٢).

٢-تعريف هانس بيتر مارتين، وهارولد شومان: العولمة على أنها تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحد تستند فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها، بحيث تمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال"^(٣).

٣-تعريف د. صادق جلال العظم^(٤): لبيان المفهوم الواضح لمصطلح العولمة يجب الرجوع إلى التقسيم الكلاسيكي لعلم الاقتصاد السياسي، وفي الاقتصاد السياسي الماركسي بصورة خاصة، يميز هذا التقسيم داخل (١) سمير أمين، نقد روح العصر، ترجمة د. فهميه شرف الدين، دار الفارابي، بيروت /لبنان سنة ١٩٩٨ ص ٨٠.

(٢) سمير أمين، إمبراطورية الفوضى ترجمة د. سناء أبو شقرا، دار الفارابي، بيروت /لبنان سنة ١٩٩١ ص (٧٤-٧٦).

(٣) هانس بيتر مارتين، هارولد شومان : فتح العولمة، ترجمة د. عدنان عباس علي، مراجعة د. رمزي زكي، عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٨ ص ٣٨

(٤) حسن حنفي، د. صلاح جلال العظم، مالعولمة، دار الفكر، دمشق /سوريا، سنة ٢٠٠٠، ص (١٠٠-١٠١)

السمياسي الماركسي بصورة خاصة، يميز هذا التقسيم داخل الإنتاج الرأسمالي بين دائرة الإنتاج المباشر من ناحية، ودائرة التبادل من ناحية أخرى. تضم دائرة التبادل عمليات توزيع الثروة التي تم إنتاجها وآليات تداولها وتبادلها، استهلاكها والتصرف فيها، وهي تشكل بذلك نمط الإنتاج الرأسمالي ومظهره، أي اقتصاد سوق المال ورأس المال المتغير "المتحول"، وتبادل السلع والخدمات، بالإضافة إلى التجارة وما تعنيه من البيع والشراء...الخ.

أما دائرة الإنتاج تشكل عمق نمط الإنتاج، وفي علاقات الإنتاج تتم عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج وفقا لشروطها. من هنا يمكن القول على أن العولمة هي: "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن العشرين تقريبا من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها. أي أن العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجي وقوى الإنتاج الرأسمالية، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمع المركز "métropole" الأصلي. فالعولمة هي رسمة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح فقط".

بعبارة أخرى، إن ظاهرة العولمة التي نعيشها الآن هي طليعة نقل دائرة الإنتاج الرأسمالي إلى هذا الحد، وذلك بعد حصرها طوال هذه المدة كلها في مجتمعات المركز ودوله.

- مهما اختلفت تعاريف العولمة، فإن الشائع لدى الباحثين بأن العولمة تقسم إلى أربعة أقسام^(١):

(١) مبارك بوغشة، البعد الاقتصادي للعولمة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١٦٤، ديسمبر ٢٠٠١، جامعة قسنطينة/الجزائر، ص(١٨٢) ص(١٨٣).

١١ **العولمة باعتبارها مرحلة تاريخية:** يعتبرها البعض بأنها مرحلة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطار نظري، وهي تبدأ في نظريهم بشكل عام منذ سياسة الوفاق التي سادت في الستينات من القرن العشرين بين القطبين المتضاربين في النظام الدولي آنذاك.

١٢ **العولمة باعتبارها تجليات لظواهر اقتصادية:** يتركز على وظائف الدولة باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية، وتتجلى هذه الظواهر في الليبرالية الاقتصادية والخصوصية، نشر التكنولوجيا... الخ.

١٣ **العولمة باعتبارها انتصار للقيم الأمريكية،** أحسن تعبير عن هذا التعريف هو فوكوياما، الذي اعتبر فيه سقوط الاتحاد السوفياتي انتصارا حاسما للرأسمالية.

١٤ **العولمة باعتبارها ثورة اجتماعية تكنولوجية:** حيث تعتبر العولمة شكلا جديدا من أشكال النشاط، تم فيه الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم ما بعد الصناعي للعلاقات الصناعية،

* وفي النهاية يمكن الاستقرار عند تعريف دولفوس وبرأينا شامل: "العولمة تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون تحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس والأماكن، ملغية المسافات ومقدمة المعارف دون قيد، وهي ليست وليدة الرأسمالية أو السوق". إنها تقنيات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة وتجاوز النظم والإيديولوجيات وتعد تشكيلة متنوعة من الأنظمة والبنى تحدد ممثليها الدول الكبرى، والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، وهي ليست أكثر من حركة جهنمية تتطلق بسرعة وتخطف في طريقها الآمال والأحلام.

٢- الفرص التي تقدمها العولمة.

إن القواسم المشتركة القائمة على وحدة الأصل البشري ووحدة المصير في الأمور والمصالح التي يمكن أن يتناولها الناس فيما بينهم، إن كل ذلك يجعل العولمة تنتج بعض الفرص التي يمكن أن تستفيد منها البشرية، وإليك بعضاً من تلك الفرص في النقاط التالية^(١):

١- كثيراً ما يتساءل المرء عن المحك أو المرجع الذي نستطيع من خلاله تقويم أوضاعنا وأدائنا ومشكلاتنا. ومع أن التحاكم للمنهج الرباني يوفر الكثير من الجهد، ويمنحنا الكثير من الأسس والأدوات، إلا أن نوعية الفاعلية، ونوعية ما تتطلبه الحياة المعاصرة من استنتاجات لا يتم الوقوف عليه، إلا من خلال فاعلية الآخر المناوئ والمنافس والمشارك. وأن العولمة توفر ذلك على نحو مثالي. إننا نخفق في تحصيل الفهم الكلي لنواتنا وأوضاعنا من غير الآخر^٢ ولذا فإن استحضاره يظل ضرورياً بسبب تدفق المعلومات وافتتاح العالم بعضه على بعض، على مستويات عديدة وصار بالإمكان أن نقف على مناهج الأمم في استثمارها لإمكاناتها وعلاجها لمشكلاتها، كما أنه أتيج لنا أن نتعرف على مختلف المشاكل الدولية التي تفرزها سلوكيات تلك الدول. إذ أن قضايا تلوث البيئة والأسلحة النووية ووسائل التقدم التقني كافة إلى جانب ماهيات التيارات الفكرية السائدة هناك ومسائل أخرى. والعولمة وفرت الكثير من الأطر والأليات لبحث ذلك والتعامل معه.

٢- إن العولمة تساعدنا على أن نفكر على المستوى العالمي، إذ أن من طبيعة التقدم الحضاري أنه يزيد (المن كان في الموقع الصحيح) من إمكانات النفس وتحسين من مهاراتهم، وهذا يجعل المجال الحيوي في حالة من الاتساع الدائم وهذا يتطلب أهلية فكرية وثقافية جديدة من أجل نمو آلية ذلك الاتساع والاستثمار فيه على نحو فعال.

(١) عبد الكريم بكر، مرجع سابق ذكره ص (٦١-٦٢).

إن العولمة لا تعمم منتجات وأفكار العالم الغربي فحسب، وإنما تتيح هوامش (قد تضيق أو تتسع) لتحرك عالمي لكل أولئك القادرين على الحركة بولكل أولئك الذين يملكون شيئاً يقدمونه للآخرين. وقد تحسن مستوى الأداء ومستوى التفكير ومستوى التعليم في بلاد عديدة نتيجة الاطلاع على الإنجازات التي تمت في البلدان الصناعية ونتيجة التواصل مع جامعاتها وأسواقها.

٣- العولمة تساعد الناس على أن يكتشفوا الكثير من الأجزاء النافعة في ثقافتهم، وأن يستفيدوا من الخبرات المتوفرة لدى الآخرين في معالجتها أو التخلص منها. وهل ننكر ما استفدناه نحن من الآخرين في عصرنا من طرق في مجال التنظيم والجودة واستخراج خيرات الأرض، ومعالجة مشكلات المرضى والفقر والتلوث وغيرها من المشاكل.

٤- إن العولمة تساعدنا على تقييم رسالتنا الحضارية على نحو لم يسبق مثله سواء اقتصادياً أو دينياً، فقد كان العالم قديماً موضع غبطة إذا اجتمع في حلقة مجموعة بشر صغيرة، أما اليوم فقد صار من الممكن أن يستمع للمستحدث الواحد عبر الفضائيات ملايين البشر في وقت واحد، وشبكة الانترنت سهلت إيصال المعلومات إلى كل مكان في الأرض، ولن يستطيع أحد أن يحجب نور الإسلام بعد اليوم عن المتعطشين إليه من أركان المعمورة "حسب الإحصائيات فإن عدد المشاهدين على الداعية عمرو خالد حوالي ٨٠٠ مليون نسمة في آن واحد".

وخلاصة لما سبق ذكره فإن مشكلة الأمم الضعيفة أن إمكانية استفادتها من الفرص المتاحة محدودة، ولكن هذا ليس من ذنوب العولمة، وإنما ذلك من جملة استحقاقات التخلف وأخطاء القيادة والحكام. ومهما كان الوضع فإننا مطالبون بأن نتلمس ما أشرنا إليه من الفرص والإمكانات التي تتيحها العولمة، ونحاول الاستفادة منها.

٤. تحديات العولمة.

إن أي تحدٍ للعولمة لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال مطلقاً، وإنما يستقوت بحسب الأوضاع والأحوال التي يحدث فيها التحدي، وبحسب الذين يواجهونه. ويمكن القول أن الإنسان لا يحب حياة منتجة إلا من خلال عيشه وسط التحديات، وتحكمه الموازنات الدقيقة.

إن أفضل الاستجابات لتحديات العولمة ستكون فردية وسيكون أصحابها من شريحة النخبة وذوي الامتيازات. أما على مستوى الأمم والمجتمعات، فإن تأثيراتها ستكون سيئة وسيئة جداً، حيث توجد ظروفًا صعبة وتجعل كثيراً من الناس يعيشون تحت شروط قاسية يتم إفساد شرائح عريضة من البشر.

سنحاول إبراز بعض التحديات والشروط الصعبة التي تأتي بها العولمة، وذلك في مجالين أساسيين هما : المجال الثقافي والمجال الاقتصادي.

١. تحديات العولمة في المجال الثقافي^(١) : يمكن تعريف الثقافة على أنها : "أنماط وعادات وتقاليد وقيم واتجاهات اجتماعية، ومعتقدات، وأساليب تفكير، ومعايير يشترك فيها أفراد جيل معين ثم تنتقلها الأجيال، جيل بعد الآخر، بواسطة وسائل الاتصال والتواصل الحضاري"^(٢). فمهما كانت الثقافة بعيدة عن منطق العصر، مهما كانت فقيرة في منظوماتها المعرفية والإبداعية فإنها تظل قادرة على توفير أسس لفهم الحياة وتأطير التعامل بسين أصحابها. ونظراً لوحدة الجوهر الإنساني واتحاد الكثير من تطلعات البشر، فإن التباين الثقافي الشديد بين الأمم يخفي وراءه وحدة عميقة، احترام الغير وغيره.

(١) عبد الكريم بكر، مرجع سابق ذكره ص (٦٦).

(٢) عمار عابدي، سناج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة ١٩٩٣، ص ١٠.

أما اليوم فالعولمة تشكل مصدرا لتهديد الثقافة، لا تهدد ثقافة بعينها؛ وإنما تهدد جميع الثقافات الإنسانية وتتجسد في ما يلي :

للعنوان على الهوية : يمكن تعريف الهوية بأنها مجموعة الخصائص والمميزات العقيدية والأخلاقية والثقافية التي ينفرد بها شعب من الشعوب وأمة من الأمم "بونسيج للهوية نسيج معقد جدا، يستمد من عقيدة الشعب، وقيمه الكبرى، وذاكرته التاريخية وعبقريّة المكان الذي يعيش فيه. وهي كالصحة لا يشعر بها الناس إلا إذا أصبحت مهددة، وإلا من خلال المقارنة مع هوية أو هويات أخرى. والهوية ليست جامدة، ولا معطى نهائيا، فبعض مفرداتها يتمدد، وبعضها ينكمش، وبعضها يظهر، وبعضها الآخر يستوارى بحسب نوعية الأنشطة الثقافية التي يمارسها الناس، ويصب الظروف والتحديات التي يواجهها.

وإلى جانب هذا فإنه يمكن القول : إن الهوية ذات مستويات عديدة، تكاد تتطابق مع انتماءات الناس، فنحن نشعر بالتفرد والانتماء في آن واحد. فالفرد داخل الأسرة ذو هوية خاصة، يتضابق من تجاهلها، أو العدوان عليها، مع شعوره بالانتماء إلى أسرته. والأسرة أو الجماعة تشعر أيضا بهوية خاصة داخل مجتمعها.

وكل مجتمع يخامره الشعور نفسه حيال المجتمعات الأخرى التي تكون أمتة الكبرى، وهكذا الأمة...، وعلى هذا فالعالم كله خائف من العولمة؛ لأنها تمزق الغطاءات الثقافية لمعظم شعوب الأرض، وتعدهم بغطاء موحد عليه بصمة الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة.

سوف تتأذى الهويات (العولمة) على مقدار بعدها عن الأسس التي تقوم عليها ثقافة الغرب وقيمه وتطلعاته؛ حيث إن على المسلمين مثلا-كما يرغب المروجون للعولمة-أن يتنازلوا عن خصوصياتهم الثقافية من أجل

الاقتراب من المفاهيم والمعايير الكونية التي تنشرها العولمة، وإلا فسوف يندبون ويهشمون ولا يخفى أن حركة العولمة تحاول توحيد المفاهيم والقيم حول المرأة والأسرة والرغبة والحاجة وأنماط السلوك في المأكل والملبس والممكن، وكل ما يعبر عن السلوك... والشرط لذلك كله هو تجاهل الثقافات المحلية وعدّها غير موجود. وحين سئل مدير شركة (سوني) اليابانية عن مدى مراعاة شركته في منتوجاتها للتنوع الثقافي الأممي قال: نحن لسنا بحاجة لأن نتكيف مع أحد؛ لأن ما ننتجه هو نفسه يحمل ثقافة كونية!

العولمة لا تعترف بالحدود، ولا بالكيانات ولا الوطنية أو المحليات وهي تجبروتها قادرة على العمل خارج كل شرعة أو قانون؛ فمالكو المؤسسات والشركات الكبرى هم القوة الحية القادرة على صوغ النظم والقوانين؛ وحين يتعذر ذلك لا يعدمون وسيلة لتجاوزها.

من الواضح أن العولمة تخرق الهويات المختلفة، ليس عن طريق لمي الخراع، أو إشعال الحروب، فهذا الأسلوب لم يعد حضاريا، وإنما تعد إلى المفاهيم العقائدية والسياسية والثقافية، فتهمشها، ثم تبذر حولها مفاهيم اقتصادية مادية استهلاكية استمناعية؛ وقد بات من المؤكد أن معظم من لم نقل جميع دول العالم تشهد اليوم انخفاضا في مستوى الاهتمام بالخصوصيات والمثاليات والموروثات والروحانيات، والتي أصاب المؤمنين بها نوع من الانكماش والانحسار بسبب الهجمة الشرسة للعولمة؛ حتى اللغة العربية التي سودنا في بيان مآثرها ألوف الصفحات أضحت تضطرب كالذبيح بين فكي كماشة : اللغة الإنجليزية بوصفها لغة العلم والحضارة والعولمة، واللهجات العامية بوصفها رمزا للانخلاع من الانتماء الأرحب للأمة، ورمزا للانكفاء على الأدبيات القطرية!

قبل تسارع التغيرات وحدث ثورة الاتصالات الحديثة، كان الوعي يحيا دائما في فضاء داخلي، ومن خلال رموزه ومعاييره يتعامل مع الفضاء الخارجي؛ وقد كانت الحدود بين الذات والآخر واضحة، أما الآن فقد اندرست الحدود وزالت السدود، وصار التعرف على (الأنا) و(الآخر) أمرا معقدا للغاية.

إن العولمة تحاول ربط الناس بعالم (اللامة) و(اللاوطن) و(اللا دولة) لأن ذلك يسهل عمليات الاستلاب التي تقوم بها. إن العولمة لا تستوطن بلدا، ولا تركز إلى شعب أو أمة، وإنما تستوطن الفضاء المعلوماتي الذي تصنعه شبكات الاتصال، والذي يوجه الثقافة والسياسة والاقتصاد، وعن طريق ذلك الفضاء تخلع الفرد من هويته وأسرته، وتخلع الأسرة من مجتمعها، والمجتمع من أمته الكبرى، وتخلع الأمة من رباطاتها الإنسانية، وانتمائها لأبيها وأما حواء أو أعتقد أن هويتها الثقافية معرضة لمخاطر جدية من عادات العولمة بسبب عالمين رئيسيين

الأول: هو الفارق الكبير بين مسلمائنا الثقافية وبين المسملمات التي تحاول العولمة نشرها؛ كم سيكون الفارق بين ثقافة ترى في الدنيا دار ممر وعبور وكد من أجل الآخرة؛ وثقافة ترى فيها فرصة لتلبية الشهوات والملذات، ولا تعرف بالآخرة ولا تصيب لها أي حساب؟ وكم نظن الفرق يكون بين ثقافة تحظر على المرأة إبداء شيء من جسدها للرجال الأجانب، وبين ثقافة أو ثقافات تستحب للفتاة أن تعاشر الرجل معاشرة الأزواج قبل أن ترتبط بزوج؛ كما هو الشأن في كثير من البلاد الغربية؟ وكم هو الفارق بين ثقافة تحرم قليل الخمر وكثيرة، وبين ثقافة يشرب أهلها الخمر أكثر من شربهم للماء؟

الثاني: هو تباين موقف النخب الثقافية في العالم الإسلامي من العولمة، حيث يرى بعض المنقذين في العولمة فرصة للخلاص من التقاليد

البالية و(الأيولوجيات) ذات الرؤى الشمولية المطلقة، على حين يرى فيها آخرون خطرا داهما ومحققا. وهذا لم ينشأ في الحقيقة بسبب العولمة، وإنما بسبب الغزو الثقافي الذي تعرضت له الأمة منذ قرنين من الزمان على الأقل. هذا التباين في تقويم العولمة سوف يشتت جهودنا في مقاومتها والتعامل معها. ويزيد الطين بلة أن المستفيدين من العولمة، والذين لا يرون أن لدينا من الثوابت والخصائص ما ينبغي الحرص عليها. وهذا يعني ربط مصالحهم بألياتها واتحيازهم إلى جانب انتشارها ورسوخها؛ وحين يصبح الخلاف مؤطرا بالمصلحة فإن تجاوزه يسمى عسيرا.

ببقواعد الاختراق الثقافي: مهما كانت الثقافة غليظة، ومهما كانت بعيدة عن متطلبات منطق العصر، فإنها تظل في عيون أصحابها شيئا لا يصح التقريط به، والتنازل عنه بأي ثمن. وهذا الشعور على المستوى الشعبي أقوى منه على مستوى النخبة؛ لذا فإنه لا يمكن اختراق الثقافات بأدوات أجنبية عنها؛ مما يعني أن على كل القوى الغازية أن تبحث عن ركائز لها داخل الثقافة التي يراد غزوها، أي توفير غطاء يتمتع بمشروعية منطقية وثقافية ومصلحية، حتى يمكن تحقيق المراد من غير تكبد خسائر مزرعة. إن أهم القواعد والمركزات التي يعتمد عليها الاختراق الثقافي، وتتمثل في الآتي :

a- تزيين (الفردية) للناس، وجعلهم يشعرون أن حقيقة وجودهم محصورة في فرديتهم، وأن كل ما عداهم هو أجنبي عنهم؛ وإن كان ثمة من رابطة تربطهم به، فالرابطة المنطقية هي رابطة (المصلحة) التي يمكن أن تكون متبادلة بين كيانتين مختلفتين وهذا مخالف للرؤية الإنسانية عامة، والرؤية الإسلامية خاصة، والتي ترى في الحياة الاجتماعية موردا من أهم مولد سعادة الإنسان، وأهم موارد نموه وارتقائه. والعولمة إذ تفعل ذلك تهيب الناس للزج بهم في محيط مائع ورجراج، بعد أن تكون

قضت على الروابط التي تربط بينهم. وهذا السلاح قديم، لكنه يستخدم اليوم أسلوب جديد؛ إذ من الثابت منذ زمن بعيد أن عزلة المرء المعنوية والعلائقية عن الناس توهن تماسكه الثقافي، وتجعل إمكانية تغيير معتقداته ومسلّماته أقرب ممّالاً؛ وربما كان هذا السبب في النهي الوارد عن الإقامة في دار الكفار.

b- الإغراء بالخيار الشخصي قاعدة أخرى من قواعد الاختراق الثقافي، حيث يلقى في روع الناس سادة وقادرون على تقرير مصيرهم واختيار ما هو أصلح لهم. والحقيقة أن الظروف التي أفرزتها العولمة جعلت خيارات الضعفاء والفقراء محدودة-على خلاف ما توحى به العولمة- وجوهر الحرية كامن في القدرة على الاختيار، ولا معنى للاختيار إذ لم تكن هناك بدائل وإمكانات للرفض، وهذا ما يواجه به الفقراء كل يوم أثناء بحثهم الدائب عن أسباب البقاء.

إن العولمة توحى فعلاً بوجود خيار شخصي لكل أحد، لكنه بين السبيء والأسوأ، كمن يخير بين الجلوس عن أي عمل وبين عمل لا يسد سوى جزء من حاجاته^(١)، أو كالذي حكم عليه بالموت ثم خير بين أن يموت شنقاً، أو بإطلاق الرصاص عليه!

c- توهّم العولمة الناس أن كل ما يقع من مشكلات هو شيء طبيعي ومنطقي ومحايد، وليس نتيجة ضغط أعمى على الموارد والأسواق، ونتيجة فرض هيمنة الأقوياء على الضعفاء، وذلك من أجل انتزاع الاستسلام للقوى الغاشمة، ووأد أي حماية للانتصار لأي قضية، أو

(١) في الصين تجرى العولمة حيث يعملان عاملات بدون مرتبات، وإنما لقاء ملء بطونهن فقط. أصبح الاتجار بأعضاء البشر، الأرجنتين، الزلزال الذي ضرب تركيا أواسط عام ١٩٩٩، وزلزال تسونامي ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٤

المجادلة عن أي حق. وكثيرا ما يتخذ المستفيدون من العولمة من السعي وراء المصالح نريعة لتصويغ هجمة القوى العاتية، وإقناع الناس بأن ذلك لا يحتاج إلى شرعية قانونية أو ثقافية، كما تحمي نفسك، وهذا عين المنطق الذي يجري للتعامل به في عالم الوحوش.

d- توحى كل الدعايات التي تطلقها العولمة بأن على الناس أن يستعدوا لخوض تنافس شريف، يرقى إمكانات الجميع، ويستفيد منه أهل الغرب والشرق، كما يستفيد منه أهل الشمال والجنوب؛ فبركانه سوف نعم الجميع. وهذا التنافس يقوم أساسا بين الشركات الكبرى التي تتاضل من أجل تحسين مواقعها في الأسواق العالمية، ووسيلتها إلى ذلك تحقيق أعلى جدارة وأرفع كفاءة مع أقل تكلفة ممكنة. وروح التنافس هذه انتشرت في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء؛ فكثر التغاين الاجتماعي وعدم التساوي في الفرص المتاحة، وضياح العدالة، ولا سيما في الدول النامية التي لم تكن مستعدة في قيمها ونظمها للأوضاع الجديدة التي جاءت بها العولمة. ولا يخف أن التنافس الذي تروج له العولمة ليس شريفا، فهناك جهود كثيرة تبذل لإخراج بعض المنافسين من الأسواق، وهناك احتكارات واسعة النطاق، ثم إن الخيول التي تجر عربة المنافسات العاتية (وهم العمال) قد لحقهم أكبر الضيم والأذى، حيث يحل الكثير من المشكلات التي يفرزها التنافس على حسابهم. وعلى كل حال فإن المرء حين يتجرد من الخلفية الروحية والأخلاقية، فإنه لا يستطيع إلا أن يستخدم كل قواه في سبيل تحقيق الغلبة والتفوق، بقطع النظر عما سوف يسببه ذلك من متاعب للآخرين. وهذا هو السائد اليوم - مع الأسف الشديد - في نظام التجارة العالمي.

e- قدّم تفكك الاتحاد السوفياتي، وسقوط المعسكر الشرقي عامة، هدية لا تقدر بثمن للبرالية والرأسمالية، حيث انتهى الصراع المرير الذي دام

حازره بعض الأفراد، أو بعض الجهات على الصعد الثقافية الاجتماعية والاقتصادية... وهذا ما لا يروق للعولمة. المستفيدون من الأزمات في الداخل والخارج يستغلون الأزمات الخائفة التي تعاني منها الشعوب النامية في التعليم والعمل والخدمات العامة؛ في الضغط على الحكومات كي تتنازل عن وظائفها ومهامها لصالح القوى الحية التي هي قوى السوق. ومعظم الدول في الغرب والشرق غير قادرة على مقارنة تلك الضغوط، فالاستثمارات والمعونات الأجنبية، والتي تمثل بارقة أمل في تحريك التنمية، لا تتدفق على أي بلد قبل أن يتحول إلى (اقتصاد السوق) ويحذوا حذو الدول الغربية في إدارتها للحياة العامة في بلدانها. وقد تم لحركة العولمة ما تريد في معظم أنحاء العالم، فهذه هي الأمور الجمركية يجري تهديمها بانتظام، وهذه السلع تنافس السلع الوطنية، والمصانع الكبرى يتم بيعها والتخلص منها، الخدمات العامة تنتقل إلى القطاع الخاص... وكل ذلك يتم استجابة لضغوط مخالف العولمة على الصعيد الاقتصادي : صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وما يتفرع عنها، ويلوذ بها. الدولة التي ترفض القيام بذلك لأي اعتبار تعرض نفسها لما يسمى بـ (المجتمع الدولي) ويجري تهيمشها وتآليب شعوبها عليها وحياسة المؤامرات ضدها. وليس للناس أن يفزعوا من ذلك، إذ لن ينشأ أي فراغ من جراء الحد من دور الدولة في الحياة العامة؛ ووكلائها المحطون، الذين يعيشون على فتات موائدها. ويعد هؤلاء أنفسهم الورث الشرعي للدولة، والجهة الأكثر كفاءة لتقديم الخدمات، وتوفير فرص العمل، وتهيئة أجواء الانفتاح على العالم الخارجي... مع أن المنطق يقول : إذا كنا في عالم تزيد كفاعته ونقل عدالته، فإن الحاجة إلى حماية الضعفاء وتحقيق العدل والتوازن الاجتماعي تسمى أكثر إلحاحا، وليس هناك من جهة تستطيع القيام بذلك إلا النظم والقوانين، والتي تقوم الدولة على رعايتها وتنفيذها أكثر من أي

جهة أخرى؛ لكن من الذي يستطيع الزعم بأن المنطق هو الذي سينتصر في زمان كزماننا؟؟

جمشاعية المعرفة: أتاحت الانترنت فرصا هائلة للاطلاع على العلوم والمعارف القديمة والجديدة؛ ولذلك إيجابيات كثيرة، لكن مشكلتنا دائما مع الذين لم ينالوا النضج الكافي، ولم يتشربوا القيم والمفاهيم الإسلامية، بسبب حداثة أعمارهم، أو بسبب أن أسراهم ليست مؤهلة لتثقيفهم التنشئة الاجتماعية القسوية، إن الانفتاح على معارف العالم ومفاهيمه ورمزياته... من خلال رؤية النماذج الجاهزة، أو من خلال الاشتراك في حلقات النقاش... قد يؤدي إلى وقوع أضرار بالغة بترتيب المفاهيم والمدرجات ونظم القيم لدى الناشئة، وذلك لأن هذه الطريقة في اكتساب الجديد من المعارف لا توفر ما كانت توفره الطرق القديمة من دمج بين التربية والمعرفة. فالأسر والحلقات العلمية والمدارس والجامعات... تقدم في الحقيقة منهجين :

- منهجا مكتوبا: يتمثل في التعليمات والمواد المعرفية التي تطرح للمدرسة.

- منهجا مستترا غير مكتوب: تمثل في سلوك المربين والمعلمين وعلاقتهم، وما يشيعونه خلال العملية التعليمية من مفاهيم وأدبيات ورموز، تتصل بعقيدة الأمة وأصولها الكبرى وآمالها وآلامها وتاريخها ومستقبلها، والتحديات التي تواجهها. وتلك المفاهيم تؤمن نوعا من التواصل بين الأجيال، كما تؤمن إطارات وأرضيات، يتشكل فيها وعليها كل ما يؤدي إلى إيجاد الأمة الواحدة والمجتمع الواحد. وربما سنجد من الآن فصاعدا أننا خسرنا الكثير من ذلك، وربما تجسد ذلك في صراعات جديدة بين الأجيال، واهتمامات أقل بالتراث، واللحمة الوطنية والهجوم المشتركة، بوعليها أن نتعلم كيف ندبر أمورنا.

دقيم وأوضاع اجتماعية جديدة : لا يمكن لأي قوة من القوى التي تدفع بحركة العولمة أن تدعى في يوم ما أنها استهدفت نشر الفضيلة، أو ساعدت على تدعيم البناء الأسري، أو وطنت لقيم النزاهة والتسامح والتعاون، فضلا عن تعزيز الارتباط بالله-جل وعلا-أو العمل للأخرة...إن هناك ارتياحا لدى أهل البصيرة والخبرة من أثر العولمة في القيم والأخلاق السائدة في المجتمعات الإسلامية خاصة، نظرا لبعدها قيمها وأصولها الأخلاقية عن جوهر ما تروج له العولمة.وذلك يأتي من طريقتين أساسيتين :

الأول : أن العولمة قامت على تكديس الأرباح، وتعظيم المكاسب، وزيادة النفوذ بقطع النظر-لاى أغلبية الناشطين في العولمة-عن مدى مشروعية الأعمال التي ستحقق ذلك، وبقطع النظر على الآثار التي ستسببها بها تلك الأعمال في تلوث البيئة أو هدم القيم والأخلاق أو تفكك الأسرة.

الثاني : سرعة التغيرات الهيكلية التي تتطلبها العولمة، وذلك ليس على صعيد التنظيمات الإدارية والأوعية المالية فحسب، وإنما على مستوى الأخلاق والقيم أيضا، حيث أن الأخلاق والتقاليد وقيم الأسرة.كانت قد تبلورت في حقبة متطاولة، وفي إطار من الأوضاع والحاجات المحلية المغلقة والمعزولة؛ واليوم يجد الناس أنفسهم فجأة، ومن غير سابق إنذار مطالبين بتغيير الكثير من ذلك على مقتضى ما تفرضه العولمة من شروط جديدة للفهم والكفاءة المهنية، والعيش والتعامل؛ وعلى سبيل المثال، فقبله وجد الكثير من الناس أنفسهم مضطرين إلى أن يعملوا ساعات أطول وبأجور أقل، وإن بحثوا أزواجهم على العمل خارج المنزل من أجل توفير دعم لدخل الأسرة، قد تكون الحياة شبه الكريمة غير ممكنة من غيره.كما أن الناس وجدوا أنهم بحاجة إلى أن يتحملوا بقدر أكبر من

المرونة والجديّة والدأب والدقة والانفتاح والتسامح والتنازل عن الخصوصيات، وهجر الكثير من العادات والتقاليد الاجتماعية. ومهما تكن الصفات المطلوبة ترسيخها جيدة ومفيدة، إلا أن ذلك حين يتم بسرعة كبيرة، يؤدي إلى شروخ في البنيان الاجتماعي، ويحدث اضطرابات واسعة في تماسك الأسرة وفي الاستقامة الشخصية، وينشر الارتباك في كل مكان؛ وأثار كل ذلك دخلت كل بيت، أو هي في طريقها إليه، ونحن نلاحظ اليوم انتشار التدخين والطلاق وتغيير الأزياء والتعلق بالمظاهر وجفاف منابع الروحية، والأنانية، وزيادة معدلات الفردية، والبحث عن الخلاص الشخصي، والتهرب من المسؤولية، والاحتقانات العنصرية. إلى جانب انتشار الرشوة والتهرب من الضرائب وهي رمز للمشاركة الاجتماعية-وفساد الذمم.

إن العولمة ليست عولمة معلومات وأموال فحسب، وإنما هي عولمة جريمة أيضا، فقد انتشرت عمليات الاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال، والاتجار بأعضاء البشر واغتصاب الأطفال لحساب طرف ثالث، وعمليات الابتزاز على نحو لم يسبق له مثيل. وتذكر بعض التقارير أن الجريمة المنظمة العالمية باتت أكثر القطاعات الاقتصادية نموا، حيث تحقق أرباحا تبلغ خمسمائة مليار دولار في العام.

وتذكر بعض التقارير إن مجموع الثروة التي تملكها عصابات (المافيا) الرئيسية في إيطاليا تتراوح بين ١٥٠-٢٠٠ مليار مارك. وعلى الرغم من النجاحات الباهرة التي حققتها الحكومة الإيطالية في القبض على أعضائها إلا أنها حتى عام ١٩٩٦ لم تستطع مصادرة أكثر من أربعة مليارات مارك!

هذه الأوضاع دعت بعض المفكرين إلى أن يدعوا إلى أن يقوم كل فرد من جانبه بالتخفيف من سرعة الزمن والتباطؤ في الاستجابة لمتطلبات

العولمة حتى يتم التكيف مع الأوضاع الجديدة، مع المحافظة على التوازن.

إن طبيعة التكنين الحق تفرض على المسلم أن يكون أكثر حساسية من غيره لما نشاهده من هدم القيم والأخلاق؛ نظرا لأنها تشكل في نظرنا الرأسمال الأساسي للحياة الطيبة، والقاعدة الرئيسية للتقدم والنهوض؛ ولن نستطيع أن نفعل الكثير، ما لم نتحل بفضيلة اليقظة والرصد الجيد للتغيرات القيمية، ثم نقوم بتطوير الأخلاق والقيم التي نجابه بها التحدي السافر الذي جاءت به العولمة بشروط العيش الكريم في زمان كزماننا.

هـ الأمية في عصر تفجر المعرفة : لا ينبغي ونحن في صدد الحديث عن التحديات الثقافية للعولمة أن نتجاوز أوضاع الأمية والعلم والتعليم والقراءة والتكريب في عالمنا الإسلامي، والتي تدعوا إلى قلق جدي. حين تنتهي فترة السماح الممنوحة للدول التي دخلت في اتفاقية (الجات) فإن منظمة التجارة العالمية ستفتح باب التنافس واسعا على مصراعيه، حيث يفترض آنذاك أن كافة الدول غنيها وفقيرها أضحت على قدم المساواة في التعامل على الصعد والمستويات المختلفة. وآنذاك سوف يتضح للجميع أن المشكلة الجوهرية للشعوب الفقيرة والنامية هي مشكلة ثقافية تعليمية؛ إذا إن عصر العولمة يفترض شروطا عالية للمعرفة على كل أولئك الذين يرغبون في العيش فيه بكفاءة وفعالية، وذلك لسبب جلي، هو أن التقدم الحضاري الذي يحدث الآن تقف وراءه معارف متقدمة جدا، ومراكز بحوث متطورة ونشطة وكثيرة، وعلى كل من يريد أن يسهم في عجلة هذا التقدم أو يستفيد منه، أو يتعامل معه، أن يكسب درجة من المعرفة والخبرة والأهلية التي تمتلكها الصناعة، وإلا فإن هذا الانفتاح العالمي سيمسح قسما من الشعوب المحرومة من المعرفة والخبرة، وسيهمش القسم الباقي.

تدل إحصاءات عديدة على أن نسبة الأمية في مجمل الدول العربية (في من هم فوق سن ١٥ سنة) تصل إلى نحو من ٤٠% في الحد الوسطي. وبعض الدول الإسلامية تتجاوز الأمية فيها ٦٥% من السكان؛ مما يدل على أن برامج محو الأمية وتعليم الكبار التي طالما تغنينا بها لم تؤت إلا القليل من النفع.

نحن سنواجه على قدم المساواة دولاً كاليابان -مثلاً- تخلصت من الأمية من نحو قرن من الزمان، كما سنواجه دولاً لا تزيد نسبة الأمية فيها على (٢-١%) مثل أوروبا وأمريكا. ولو أن المشكلة يمكن تجاوزها بتعليم الأميين لهان الخطب، لكن المشكلة الكبرى تكمن في مستوى المتعلمين، حيث يعاني معظم الدول الإسلامية من تراجع مستوى التعليم العام فيها. فمعظم الناس لدينا عازفون عن القراءة والمطالعة، وسوق الكتاب في تراجع مستمر، ولنا آنذاك أن نسأل: ما الفارق بين الأمي والذي يعرف القراءة لكنه لا يقرأ؟!

أما التدريب والتطوير الإداري فإنه ما زال في أول عهده، وعلى نطاق محدود لدى معظم الدول الإسلامية. ومعظم المؤسسات لدينا تخضع في تطويرها لاجتهادات شخصية أكثر من خضوعها لأسس ونظم وبرامج متقنة ومعترف بها.

إن أميركا وحدها تتفق وحدها سنوياً على التكريب ما يزيد على مائة وعشرين مليار دولار، وذلك من أجل تمكين الموظفين والعمال من تطوير أدائهم، والبقاء في سوق العمل والتعامل مع التقنيات الجديدة. ومعظم الشركات والمؤسسات في أكثر البلدان الإسلامية، لا تقدم أي تدريب لمنسوبيها، وتدعهم ليتعلموا القليل من المعارف، ويكتسبوا القليل من الخبرات والمهارات من خلال نموذج المحاولة والخطأ.

لا خلاف في أن محور عصرنا هو المال؛ فمن خلال سلسلة من الإحلالات والترتيبات والارتباطات صارت كل وجوه التنمية وأشكالها محتاجة إلى المال، فلا تعليم ولا تربية ولا أمن ولا سياسة، من غير توفير قدر من الإمكانيات والأدوات والظروف التي تجعل تنمية هذه الجوانب من حياتنا ممكنة، وليست هذه الوضعية طبيعية، وإنما هي نتيجة حتمية لانتشار الإلحاد والاعتقاد أن الحياة الدنيا لتحقيق الطموحات واقتناص الملذات، ونتيجة لجفاف منابع الروح وكبت النشاط الأدبي والاجتماعي وإعطاء الأشياء المادية أولوية عامة. الاقتصاد اليوم هو ما تبقى من السياسة، حيث حصل انحدار دولي رهيب حين تحولت أرضية العلاقات الدولية من أرضية قائمة على التوازن والتفاوض ورعاية المصالح المشتركة إلى أرضية تجارية، قاعدة الحركة الأساسية عليها هي التنافس والهيمنة والاستحواذ والتفوق بأي ثمن، والطريق إلى ذلك هو حرية السوق وتحرير التجارة والخصوصية وحرية نقل الأموال وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

أما الآن فقد أدرك أرباب المال والأعمال للعلاقة أن فتح أسواق جديدة لمنتجاتهم، وتأسيس أنشطة فروع عالمية لشركاتهم بات محتاجا إلى تغيرات سياسية واجتماعية وثقافية على مستوى العالم؛ ولهذا فإن أصحاب المصلحة في العولمة يضغطون من أجل الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، والتركيز على الفردية، والتسامح بشأن المحرمات الثقافية حسب المفاهيم الغربية، وبالقدر الذي يخدم مصالح الشركات المتعددة الجنسيات، فإذا كانت الديمقراطية - مثلاً - هيئة معينة لا تخدم مصالحها، فإنها تحارب بكل الوسائل. ولعلنا نرصد هنا أهم

(١) عبد الكريم بكر، مرجع سابق ذكره، ص (٨٢-٨٤).

التحديات التي جاءت بها العولمة في المجال الاقتصادي في المفردات التالية :

أاقتصاديات تقوم على المعارف المتقدمة : واجه العالم النامي - ونحن منه - منذ أمد بعيد مشكلة عويصة، تتمثل في التغيرات التي طرأت على عناصر المجال الاقتصادي، وتلك التغيرات تحدثها الدول الصناعية الكبرى؛ وبعد اشتداد حركة العولمة تفاقمت، وصارت آثارها أكثر إزعاجا وإضراراً بالأوضاع السائدة لدى الدول النامية. وعلى سبيل المثال فقد كانت الثروات الطبيعية والمنتجات الزراعية تتمتع بأهمية شبه مطلقة في تعظيم الناتج الوطني، وذلك نظراً لأن بساطة عمليات الإنتاج، لم تكن تعتمد على المهارات البشرية الراقية إلا على نحو محدود جداً، ولا على الآلات المعقدة. ومع التقدم التقني اختلف كل شيء؛ فقد صارت العلوم والثقافة المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي الطامح إلى المزيد من التحرر من المواد الخام. ومن الصعب اليوم البدء في فهم القواعد الأساسية للتنمية والتصنيع والعولمة دون الاعتراف أولاً بالعلوم والثقافة بوصفها المنبت لكل هذه النشاطات. وقد أدرك الاقتصادي الشهير (آدم سميث) منذ وقت مبكر أن الثورة الصناعية ستؤدي إلى فك الارتباط تدريجياً بين الاقتصاد والمادة؛ وقد أشار إلى أن الإبداع والمهارات البشرية كانت عام ١٨٠٠ أكثر من المواد الخام، وأن هذه الحقيقة وحدها ستخفض تدريجياً أهمية القوة العاملة غير الماهرة في الاقتصاد. وتكاد عمليات فك الارتباط هذه تكون قد استكملت اليوم. ومن المعروف أن إجمالي الناتج العام في البلدان الصناعية الرئيسة مرتكز على العلم؛ والمواد الخام لا تشكل من ٥ إلى ١٠% من إجمالي الإنتاج الوطني، فالذين يعملون في الزراعة - على سبيل المثال - في البلدان الصناعية لا يصلون في حال من الأحوال ١٠% من السكان، بل إنهم قد لا يتجاوزون في بعض الأحيان ٣%. أما العالم

الإسلامي فإن معظم دوله ستدخل القرن الجديد بتوزيع توظيف في القطاعات الإنتاجية قريب مما كان عليه الوضع قبل قرن من الزمان. وعلى سبيل المثال فإن حصة الزراعة من الناتج الوطني في مصر هي ٣٩,٩%، وفي المغرب ٣,٤%، وفي عمان ٤٤,٥%، وفي اليمن ٧٠,٢%. إن الزراعة -كما قال ابن خلدون- هي مهنة المستضعفين؛ وذلك لقلة ما تحتاجه من التدريب والتطوير والاستثمار؛ ولذا فإن العمل فيه بشكل حافزا مباشرا وقويا على التقدم التقني.

سبب هذه المشكلة أننا لم نفطن بعد إلى الوظيفة الحيوية التي يقوم بها البحث والتطوير والتقنية في التنمية والكفاءة الاقتصادية. والدليل على ذلك أنه ليس هناك بلد إسلامي واحد يمكن أن يصنف بأنه بلد صناعي؛ إذ إن الدولة الصناعية ليست هي التي تملك المصانع أو تستوردها، وإنما الدولة الصناعية هي التي تصنع المصانع. ولا ريب أن أسباب التخلف الصناعي عديدة، لكن يقف على رأسها قلة الأموال والموارد التي تخصص للبحث العلمي الأساسي منه والتطبيقي (كما بيننا في القسم الأول). ومن خلال نظرة في نسبة المنشورات في بعض الدول إلى عدد السكان نجد أننا في مقام متخلف؛ حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن ناتج المنشورات لكل مليون شخص في عام ١٩٩٥ في الوطن العربي ٦٢؛ على حين كان في البرازيل ٤٢ في الصين ١١، وفي الهند ١٩، وفي فرنسا ٧٤٠، وفي سويسرا ١٨٧٧، وزادت كوريا ناتجها البحثي من ١٥ لكل مليون نسمة في عام ١٩٨٥ إلى ١٤٤ في عام ١٩٩٠، وكان ناتج العالم العربي في عام ١٩٨٥ مساويا لناتج كوريا الجنوبية.

وقد خصصت البلدان العربية نحو ٧٥٠ مليون دولار أمريكي، أو حوالي اثنين في الألف من ناتجها الوطني للبحث والتطوير. أما البلدان المصنعة الجديدة في جنوب شرق آسيا، فهي تخصص من ١ إلى ٣% من

إجمالي إنتاجها الوطني للبحث والتطوير. وقد كان مجموع المخصصات الدولية للبحث والتطوير في عام ١٩٩٥ نحواً من خمسمائة مليار دولار، جاء معظمها من الشركات الصناعية الكبرى. وقد انعكس البحث العلمي من أموال على براءات الاختراع التي تسجلها الدول، ففي عقد السبعينات من القرن العشرين سجل العالم نحواً ٣,٥ مليون براءة اختراع. ومع أن الدول النامية تشكل ما يقارب ٨٠% منها من الشركات المتعددة الجنسيات.

إن البحث العلمي والتطور التقني قد أدخلنا بلدانا جديدة إلى الأسواق، على حين بعض البلدان العريقة في بعض الصناعات في وضع لا تحسد عليه؛ وقد ذكر (سنجايا لال) أن مصر أخفقت في تسجيل أداء جيد في التنافس مع بلدان أخرى في العالم الثالث، حيث إن بلدانا حديثة الدخول في صناعة النسيج والملابس مثل كوريا، وتايوان، تصدر ما قيمته ١٥,٢ مليار دولار على التوالي من هذه المواد؛ على حين أن مصر تصدر منها ما قيمته ٥٧٥ مليون دولار فقط!

ويذكر بعض الباحثين أن اليابان تشتري الطن الواحد من الألومنيوم الخام من دولة البحرين بما يقارب ثمانمائة دولار أمريكي، وبعد تصنيعه ببيعته بما يقارب المائة ألف دولار!

إن المشكلة أن إحلال الصناعات ذات التقنية العالمية محل القطاعات التقليدية يحتاج إلى تغيرات ثقافية واجتماعية، وإلى استثمار أموال طائلة، وقد تكون متوفرة لدى معظم الدول الفقيرة، ولكن البدائل والخيارات الأخرى شبه معدومة أمام كل من يزيد كسر هيمنة الدول الصناعية واستغلالها.

بيناتكل الطبقة الوسطى : يحترم الإسلام الملكية الخاصة احتراماً شديداً كما بينا سابقاً، ولديه من التعليمات والتشريعات ما يجعل كل شخص يحصل على ثمار مواهبه ومهاراته وجهوده كاملة غير منقوصة، مهما بلغت

وبعاطفت؛ إذ لا سقف لما يملكه الإنسان المسلم في النظرة الإسلامية. وفي الوقت نفسه هناك إدراك قوي لأهمية توفير العوامل التي تجعل من المجتمع المسلم كيانا متماسكا متآزرا، وتوفير كل ما من شأنه أن يجعل فيه طبقة آمنة منتجة؛ ولذا فإن الإسلام أناط بالدولة المسلمة مسائل المحافظة على التوازن الاجتماعي من خلال فريضة الزكاة، ومن خلال تصميم هياكل الأجور، ودعم السلع التي تحتاجها الفئات الأشد عوزا، ومن خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة وكلما استطاعت الدولة تضيق المساحة التي يحتلها الفقراء جدا والأغنياء جدا، كان ذلك دليلا على نجاحها في تشكيل متن صلب للحياة الاجتماعية، ويقوم على شريحة وسطى. ولا يطغىها المال الذي يأتي من غير جهد، أو من وراء أعمال غير مشروعة، ولا يقعدها الفقر المدفع عن النهوض والتقدم. وهناك من يرى أن من الأسباب الجوهرية لنجاح التجربة اليابانية في المجال الاقتصادي عزم وجود فارق بين الموظفين في الدخل والصلاحيات والمسؤوليات، فدخل المدير المتكرب بعد خصم الضريبة يبلغ $\frac{1}{5}$ أو من دخل الرئيس التنفيذي؛ على حين يبلغ $\frac{1}{15}$ في الولايات المتحدة وأحيانا يقل الفارق عن ذلك في أوروبا، لكنه يظل أعلى من اليابان.

العولمة تقوم على الاقتصاد الحر، واعتماد قانون العرض والطلب، كما تقوم على مبدأ التنافس الشديد؛ وحين يتم كل ذلك في ظل تراجع أخلاقي عام، وفي ظل تراجع الدول على التدخل في الحياة الاقتصادية، فإن هذا سوف يعني انقسام المجتمع إلى فئتين متميزتين : فئة المسحوقين المستغلين الذين لا يجدون ما يقاتلون، وفئة المستغلين المستبدين الذين لا يدرون ماذا يصنعون بالأموال التي تنفقت عليهم على نحو يفوق كل تصور. لهذا كله فإن مما هو مسلم به اليوم لدى الباحثين وعلماء الاقتصاد أن فئة محدودة في معظم المجتمعات تمتلك حيزا ضخما من الدخل الوطني على حساب أكثرية محرومة؛ والهوة بين الفريقين تزداد اتساعا

يوما بعد يوم. إن الولايات المتحدة تترزع العالم في المسافات الفاصلة بين القلة التي تملك الكثير، والكثير التي لا تملك إلا القليل؛ فأغنى ١٠% من الشعب الأمريكي يملكون ٦٨% من ثروات الولايات المتحدة، وأكثرية ٩٠% تملك ٣٢%. أوروبا، وإن كانت تحقق نموا أقل من أمريكا إلا أن تقارب نسب الدخل لديها أفضل. وتشير بيانات تقرير (التنمية في العالم) لعام ١٩٩٧- على سبيل المثال- إلى أن عشر السكان السويدي يحصلون على ٢٠,٨% من الناتج المحلي. أما في سويسرا فإن عشر السكان يحصلون على ٢٩,٩%، في كثير من بلدان العالم النامي اختلالا، كثير ما يكون كبيرا في توزيع الدخل نظرا لانتشار الفساد الإداري، وانعدام الوسائل التي يعبر بها الفقراء عن ظلاماتهم، ويواجه معظم الدول النامية مجهولة؛ فلا بيان ولا إحصاءات عن الثراء والفقير، أو عن توزيع الدخل الوطني أو عن البطالة، والموجود منها ليس محايدا؛ ولذا فإن الثقة به محدودة. ومن البيانات القليلة المتوفرة يتبين أن الاختلال الموجود في توزيع الساتج الوطني في الدول النامية، لا يقل عن الاختلال الواقع في العالم المتقدم بل يزيد. في الشيلي بلغ متوسط دخل الفرد ٤١٦٠ دولار في السنة؛ وقد استولى العشر الذي فيها على ٤٦,١% من الناتج الإجمالي المحلي؛ ومع ذلك فإن الليبراليين يذكرونها نموذجا للنجاح الاقتصادي. وفي البرازيل استولى العشر الغني على ٥١,٣% ونجد أدنى نصيب للخمس الفقير ٢,٢% في كل من البرازيل وغينيا. أعلى نصيب للخمس الفقير في رواندا وبنغلادش ولاوس حيث بلغ نحو ١٠%، وحصة الخمس الفقير في موريتانيا ٣,٢% وفي مصر ٨,٧%، وتندرج دول أخرى مثل المغرب والجزائر وتونس والأردن بين هذين الحدين.

ولا ينبغي أن نغفل شيئا آخر مهما، هو أنه مع اشتداد حركة العولمة تتهاور الخدمات الرخيصة المقدمة للفقراء؛ فالمؤسسات النقدية الدولية تشترط

دائما لتقديم القروض والمساعدات تخفيض الدعم الممنوح للسلع وتقليص الخدمات المجانية وشبه المجانية إلى جانب تحرير الاقتصاد؛ بما يشكل ضغوطا إضافية على الفئات الأشد فقرا. إذ كل الدلائل تشير إلى أن العولمة لن تساعد في نشر العدالة الاجتماعية، والتخفيف من ضراوة الأوضاع الحاضرة، بل سيزيد من تكريسها واستفحالها!

جيش ثقافة الاستهلاك العظيم : التقدم العلمي والتقني أتاح للناس أن يتحركوا بسهولة، كما أوجد الكثير من التنوع في كل السلع التي يستهلكونها إلى جانب الكثير من الخيارات والبدائل في كل أشكال الخدمات. وهذا كله يشجع على المزيد من الاستهلاك، كما أن الفساد الإداري والمالي يجعل شريحة من الناس يمتلكون ثروات لم تتعب في جنيها، مما يدفعها إلى الإنفاق الترفي، ويجعل منها فئة محروسة لباقى المجتمع على سلوك المسبيل نفسه.

وتغير عقائد كثير من الشعوب نحو الحياة والموت، واحتفالها بالمادة على حساب الروح والمعنى، وهو الآخر يجعل سبل تحقيق الذات وإرواء الطموحات، تتصل بالاستهلاك بوصفه أداة لذلك، ومظهرا من مظاهر الاقتدار.

وأصحاب الشركات المتعددة الجنسيات الذين يقدمون حركة العولمة يسمهون على نحو رئيس في فتح الطرق أمام كل ما ذكرناه والحفز عليه. والأموال التي يتم إنفاقها على الدعاية والإعلان أكثر من ٣٣٠ مليار دولار سنويا تستهدف على نحو رئيس حمل الناس على زيادة الاستهلاك.

التحدي الذي يتمثل في زيادة الاستهلاك ذو وجوه متعددة، منها استنفاد الثروات ومصادر الطاقة غير متجددة، وتلويث البيئة، انتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة، وفتح أبواب جديدة للضغط على الفقراء والمحرومين؛ إذ تطالبهم أسرهم بالمزيد من الإنفاق، والذي يقتضي المزيد من العمل الذي قد لا يجدون فرصا للقيام به.

زيادة الاستهلاك الترفيهي قلصت من حجم ما يمكن توفيره من أجل إعادة استثماره في التنمية؛ ونجد في هذا الصدد أن معظم البلدان الإسلامية تتمتع بزيادة سكانية عالية، وهذا يتطلب منها حتى تحافظ على مستوى الحياة لدى شعوبها أن تحاول توفير ما لا يقل عن ٢٥ % من دخلها المحلي الإجمالي؛ لمكبتها مع الأسف تجد نفسها غارقة في إنفاق الأموال على الحلوى والزينة والأطعمة التي لا تؤكل والمباني التي لا يمكن إلا جزء منها، وإنفاق الأموال على المظاهر والشكليات الفارغة؛ مما يجعل مستوى العيش والتعليم والخدمات في حالة من التدهور المستمر لدى معظم الشعوب الإسلامية والنامية عامة. والأرقام التي تشير إلى كل ذلك لا تولد شيئا سوى اليأس والقنوط من صلاح الأحوال.

وهكذا مع مرور الوقت تربع العولمة كل يوم أرضا ثابتة من خلال تحويل الكثير من الأشياء الكمالية إلى أشياء أساسية وضرورية، يبذل في سبيل الحصول عليها في بعض الأحيان الدين والمروءة والوقت والجهد.

دشّن البطالة: قضية البطالة وتضاؤل فرص العمل من أخطر المشكلات التي تواجهها شعوب العالم اليوم، ولا سيما الشعوب النامية، ومنها الدول الإسلامية. العاطل عن العمل - كما عرفته منظمة العمل الدولية - هو كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، لكن دون الحصول عليه^(١).

البطالة لم تعد التحدي الذي يواجهه الدول الفقيرة وحدها؛ فالدول الغنية أيضا حظ منها، فيسبب العولمة وعبر نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات، لجأ الكثير من الصناعات التحويلية في أوروبا وغيرها إلى الانتقال إلى البلدان النامية للاستفادة من المزايا والامتيازات التي وفرتها

(١) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة الكويت سنة

١٩٩٨، ص ٢٥٠.

تلك البلاد للاستثمارات الأجنبية المباشرة، من نحو الإعفاءات الضريبية ورخص الطاقة والأرض واليد العاملة، وعدم تحمل تكلفة التلوث البيئي.

إن التغييرات التي شهدتها الرأسمالية في الربع الأخير من القرن العشرين جعلت من (البطالة) سمة هيكلية متجذرة في خصائص النظام الاقتصادي والاجتماعي للبلدان الصناعية للرأسمالية؛ فقد ارتفع متوسط البطالة فيها من ٦,٩% في الفترة ١٩٧٨-١٩٨٧ إلى ٨,٦ في عام ١٩٩٨. وفي ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وإيرلندا وصل معدل البطالة وصل إلى ٢١,٢ في إسبانيا، وفي فنلندا إلى ١٥% عام ١٩٩٨؛ لكن لا بد من القول إن العاطل عن العمل هناك يلقى من المساعدة من الدولة حتى يعثر على عمل، وإن كان هناك اتجاه عريض وقوي لتخفيض مساعدات الضمان الاجتماعي في بلدان الرأسمالية كثيرة. (سببين فيما بعد أكاذيب العولمة).

أما في العالم النامي فإن أثر العولمة في نشر البطالة من ذلك بكثير. ويمكن القول : إن تنامي ظاهرة البطالة في معظم الدول الإسلامية يعود إلى تشابك عوامل داخلية وخارجية أهمها :

أ- من الملاحظ أن معظم الدول الإسلامية، لم تحقق نجاحات تذكر في مجال التنمية الشاملة والمتكاملة عبر العقود الأربعة الأخيرة؛ فالهياكل الإنتاجية فيها لم تتغير، فقد ظلت الزراعة والصناعات الاستخراجية والحرف اليدوية تسهم في النصيب الأكبر من الناتج الوطني. والقطاعات الحديثة فيها مع امتصاصها لمعظم الموارد المخصصة للتطوير لم تستوعب الكثير من الأيدي العاملة، بسبب اعتمادها على تقنيات متقدمة، تستهلك أموالا كثيفة، وتتمتع بدرجة عالية من (الأتمتة)^(١).

(١) باستثناء أندونيسيا وماليزيا، حيث حققت هاتان الدولتان إنجازات جيدة في تغيير هياكل الإنتاج والنمو الاقتصادي.

ب- تقاسم أزمة المديونية الخارجية التي بدأت في الظهور في السبعينات من القرن الماضي، وتفاقمت في الثمانينات. وبغض النظر عن أسباب ذلك، فقد كان للعلمة إسهام في ذلك؛ فالمؤسسات الاقتصادية الدولية مهمة بتوفير كل ما من شأنه المساعدة على عولمة الاقتصاد العالمي وفق الرؤية والمصالح الغربية. وقد فرضت تلك المؤسسات على الدول المبينة أن تقوم بسلسلة من الإجراءات الانكماشية، والتي من أجلها رفع رسوم الخدمات وزيادة الضرائب، وتجميد التوظيف الحكومي، أو تقليصه وخفض الأجور، وبيع المشروعات والمؤسسات الحكومية عبر (الخصوصية) حيث يسرّح المالكون الجدد أعدادا كبيرة من العمال.

ج- إن الدول الغربية قد حاولت تسهيل تدفق كل ما في صالحها تدفق من نحو السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أما الحراك الحر لقوة العمل، فممنوع؛ فالدول الرأسمالية قامت بمكافحة أحوال البطالة والركود الاقتصادي لدى بلدانها عن طريق تغيير قوانين الهجرة والإقامة فيها، وهكذا فبعد أن كانت الهجرة إلى بلاد الشمال تشكل منفذاً وإن كان محدوداً لفائض القوة العاملة في البلدان النامية، ومصدراً مهماً من مصادر النقد الأجنبي لكثير من البلدان النامية، فإن هذا المنفذ يكاد يكون الآن مغلقاً. وتشير بعض التقديرات إلى أنه ترتب على القيود التي تفرضها بعض البلدان الصناعية على هجرة قوة العمل إليها حرمان الدول النامية من دخل لا يقل عن مائتين وخمسين مليار دولار سنوياً؛ وهو رقم مذهل. هناك أمر أخير يجب الإشارة إليه في هذا الصدد، وهو أن العولمة تملك إمكانيات هائلة لنقل البطالة من مكان لآخر؛ فإذا كانت الاستثمارات تنفق على بلد بسبب انخفاض أجور الأيدي العاملة -مثلاً- فإن تلك الاستثمارات تظل على أهبة الاستعداد للرحيل إلى بلد آخر، تكون الأجور فيه أرخص. وهذا ما نشاهده اليوم في بلد مثل (الهند) حيث أخذت الاستثمارات تتجه نحوه بسبب ما ذكرناه.

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في كثير من الدول الإسلامية، ولكن المؤسف -دائماً- هو غياب الأرقام والإحصائيات التي تصور حجم هذه المشكلة المتفاقمة. وقد تبين من خلال الأرقام القليلة المتوفرة أن البطالة كانت في الجزائر عام ١٩٨٥ في حدود ٩,٨% من قوة العمل؛ أما في عام ١٩٩٣ فقد ارتفعت إلى ٢٤,٣% لتصل مع بداية القرن الواحد والعشرين إلى ٢٨%، وكانت في الأردن ٢% وصارت في عام ١٩٩١ في حدود ١٨,٨% أما في الضفة الغربية، فإن معدل البطالة بين الفلسطينيين بلغ في عام ١٩٩٢ حوالي ٤٨,٩% وبلغ قطاع غزة ٥٥% بسبب سياسة الحصار والتجويع التي يمارسها اليهود في فلسطين المغتصبة!.

هاتفاقيات التجارة: انتشار التجارة وكثافة التبادل التجاري، ليس مفزراً من مفزرات العولمة فحسب، وإنما هو سمة من أهم سمات العصر الذي نعيش فيه. فالنظام التجاري هو أقوى النظم قاطبة، فإذا كان المرء طبيباً وتاجراً ومدرساً وتاجراً ومهندساً... فإن الصفة التي تغلب في النهاية عليه هي صفة التجارة. وربما كان ذلك بسبب ما تعدُّ به التجارة من أفاق غير محدودة للربح والكسب والثروة؛ ولذا فإن من الطبيعي أن تكسب هذه الجاذبية الخاصة لدى معظم الناس. قد ظلت التجارة على مدار التاريخ وسيلة لنشر الأفكار والعادات، ولا أحد ينسى ما قام به التجار المسلمون في أنحاء المعمورة من نشر للإسلام، وإيصال لمبادئه إلى الشعوب لم يصل إليها أي جندي مسلم. واليوم تعدُّ التجارة المجال الأكثر خصوبة لتعكس منجزات الدول الصناعية، وتعريف شعوب العالم بالتقدم التقني والتنظيمي الذي تم لديها. وإن العمليات التجارية تستحوذ على قسط كبير من الأنشطة الاقتصادية. للدول الصناعية والفلاحية. ولعلنا نلقي الأضواء على أهم التحديات التي جاءت بها اتفاقيات التجارة عبر منظمة التجارة الدولية من خلال الحروف الصغيرة التالية^(١):

(١) عبد الكريم بكار مرجع سابق ذكره ص (٩٦-٩٧).

A. قطاع الخدمات: قطاع الخدمات من القطاعات السريعة النمو والبالغة الأهمية، ويكفي أن نعلم أن هذا القطاع يؤمن في بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية ٨٣% من فرص العمل، على حين تؤمن للصناعة ٢٤%، والزراعة ٣%. وكلما تقدمت الأمم في معارج التنظيم والتصنيع اتسع فيها نطاق هذا القطاع، وزادت أهميته. ويلاحظ أن الاستثمار الأجنبي في الخدمات كان يستولي على نحو من ٢٥% من مجموع الاستثمارات الأجنبية عام ١٩٨٠، ثم ارتفع إلى ٥٠% في بداية التسعينات، وانصبت معظم تلك الزيادة في الخدمات المالية. وقد نمت هذه التجارة بمعدل ١٣% عام ١٩٩٥ لتبلغ حوالي ١١٧٠ مليار دولار.

يشمل قطاع الخدمات أنشطة كثيرة متنوعة، صنفتها مجموعة مفاوضات التجارة في الخدمات في اثني عشر قطاعاً رئيسياً و ١٥٥ قطاعاً فرعياً، مثل العمل المصرفي والتأمين والتشييد والمقاولات والخدمات الاستشارية المهنية والصيانة والاتصالات والنقل والسياحة.

ومن المستوقع إزالة الحواجز التنظيمية والإدارية أمام موردي الخدمات الأجانب إلى سيطرة المؤسسات الأجنبية ذات الكفاءة العالية في توريد الخدمات. تلك الكفاءة تعتمد ضمن اعتبارات أخرى على مستوى الدخل للدولة الأم وعلى المستويات المهنية والتعليمية لأفرادها، وهي سمات متوفرة في الصناعة على نحو ملحوظ، مما يجعلها تتمتع بميزات يصعب على موردي الخدمات في عالمنا الإسلامي المنافسة فيها. وربما كانت الميزة الوحيدة لدى بعض الدول النامية التي تتمتع بكثافة سكانية عالية توفر كفاءات فنية رخيصة نسبياً. إن من الواضح أن معظم المؤسسات الخدمية في العالم الإسلامي تعمل ضمن النطاق المحلي، وهي لا تملك الإمكانيات المالية والتقنية والإدارية، كما لا تملك الخبرات التراكمية التي تمكنها من خوض غمار المنافسة العالمية، ولذا فإن فتح مجالات الخدمات

الدولية أمامها لن يفيدها كثيرا. ولا ريب أن انفتاح الدول الإسلامية الآن على الأسواق العالمية متفاوت؛ ولذا فإن الدول الأكثر انغلاقا الآن ستواجه مشكلات جمة عند الانفتاح التام على الأسواق العالمية؛ حيث إن البنى والمؤسسات الخدمية فيها متخلفة بسبب عدم وجود أي منافسة خارجية في الماضي. وربما حدثت مكاسب في المستقبل من وراء حرية التجارة في الخدمات من خلال الاستفادة من الخبرات التي ستدخل إلى السوق المحلية، ومن خلال فتح المجالات الدولية أمام المؤسسات المحلية القوية والقدرة على المنافسة؛ لكن ذلك سوف يتوقف على درجة وعي الحكومات ورجال الأعمال وعلى الطريقة التي ستفتح بها على العالم، ومدى قدرتها على الاستفادة من الفرص التي يتيحها ذلك. وربما كان قطاع الخدمات المالية هو أكثر القطاعات إحراجا للمؤسسات المالية المحلية؛ فالبنوك الإسلامية الملتزمة بالأحكام الفقهية لا تستطيع القيام بكل الأعمال المصرفية التي تقوم بها البنوك الربوية، كما هو معروف. أما البنوك الربوية الموجودة في العالم الإسلامي، فهي ضعيفة محدودة الإمكانيات، إذا ما قورنت بنظيراتها في الدول الصناعية، وعلى سبيل المثال فإنه ليس هناك من الألف مصرف المصنفة على قمة المصارف العالمية سوى ٤١ مصرفا عربيا؛ لأن القدرات المالية المتوفرة في العالم الإسلامي محدودة إذا ما قورنت بما هو موجود في البلدان الصناعية الكبرى، كما أن كثيرا من المال الإسلامي مهاجرا إلى تلك البلدان، ومودع في خزائن مصارفها. وعلى كل حال فإن من المتوقع أن يحدث ارتباط كبير في البداية، وانسحاب الصغار من مقدمي الخدمات من السوق ليتنامى عالم الكبار أكثر فأكثر، وينحصر الصغار إلى أننى حد وفق أنجديات العولمة

B. حقوق الملكية الفكرية: لا علاقة في الأصل لمسألة حقوق الملكية الفردية وحماية الأفكار بتحرير التجارة، ولكن جرى الاهتمام بها بعدما أضحت

قيمة السلع تكمن بشكل متزايد في محتواها الفكري (أي التقنية والتطوير والإبداع الإنساني) حيث تصاحب ذلك مع نمو التجارة في السلع المزورة والمقلدة؛ إذ صارت تشكل ما بين ٣ و ٦% من مجمل التجارة العالمية؛ مما دعا الدول الصناعية إلى الوقوف بصرامة في وجه الدول النامية حيال هذه المسألة.

قوانين حماية الملكية الفردية تشمل تشكيلة واسعة من المكشفات والمنتجات والسلع، فهي تغطي براءات الاختراع وحقوق المؤلف والناشر وحقوق الأعمال الأدبية وأعمال الحسابات؛ كما تشمل براءات الاختراع في مجالات المنتجات الغذائية والكيميائية والأدوية... وغيرها.

ونرى الدول النامية أن الأسعار التي تتقاضاها الشركات الصناعية عالية إلى درجة كبيرة، ولا سيما بعض المنتجات التي تتمتع بحماية خاصة وحساسية اجتماعية بالغة مثل الأدوية والأغذية. والقوانين الجديدة سنطبق تدريجيا وسوف تحرم كثيرا من المواطنين في الدول الفقيرة من الحصول على بعض حاجاتهم الأساسية من السلع والمنتجات التي يستملها.

ونرى الدول الصناعية الكبرى أن (القرصنة) التي تتعرض لها الشركات، تكلفهم مليارات الدولارات، وتحد من قدراتها على تطوير منتجات جديدة؛ فوجود نظام فعال لمنح براءات الاختراع يشجع المخترعين على كشف اختراعات، كان من الممكن لولا الحماية أن تبقى أسراراً تجارية.

ولهذا فإنها رأت ضرورة رفع مدة الحماية للملكيات الفكرية لتصل إلى عشرين عاما لبراءات الاختراع، وخمسين عاما لحقوق الطبع، وعشرة أعوام لحقوق نقل الدوائر الإلكترونية، وبرامج الحاسوب.

إن قوانين الحماية الفكرية، تمثل إضافة لتعزيز نفوذ الدول الصناعية على حساب البلدان النامية والفقيرة؛ إذ إن حصة هذه الأخيرة من تلك المنتجات

ضئيلة جداً؛ فخلال السبعينات من القرن الماضي -مثلاً- لم تتمكن الدول النامية التي تمثل ثلاثة أرباع سكان الأرض من الحصول إلا على ٦% من ٣,٥ مليون براءة اختراع.

المسئلة العربية لا تنتج -مثلاً- من الأدوية إلا نحواً من ٤٢% من حجم استهلاكها؛ ومعظم إنتاجها ليس مخترعاً ولم ينشأ بسبب البحث العلمي، وإنما تنال الشركات المصنعة رخصاً لإنتاج من مخترعي الدواء الأساسيين.

إن اتفاقيات الملكية الفكرية سوف تحرم الدول النامية عامة من حقها في الحصول على المعرفة التقنية، ومن إجراء الكثير من البحوث العلمية والمعرفية، مما سيمارهم في تعميق الفجوة التقنية، نظراً لأنها لا تستطيع دفع ثمن الحصول على أسرار المنتجات التقنية نتيجة زيادة أسعارها بعد إطلاق يد صاحب البراءة وإعطائه قوة احتكارية مطلقة في مجال التصنيع والاستغلال التجاري.

١٢٢. اتفاقية الزراعة: القطاع الزراعي بطبيعته قطاع تابع، فهو يعتمد على كل من الصناعة و(المكننة) أثناء الإنتاج، ويعتمد على التجارة وأوضاعها أثناء التسويق؛ ولهذا فإن معظم الدول تحاول تقديم العون لهذا القطاع، وتدل بعض الدراسات أن بعض الدول الإسلامية (كـبعض الدول الخليجية) تقدم مساعدات للقطاع الزراعي، تساوي نحواً من ٥٣% من مجمل ناتجه. وقد استحوذت (الاتفاقية الزراعية) على الجانب الأعظم من الاهتمام أثناء المفاوضات الخاصة بدورة (الأرجواي) حيث رأى القائمون على شؤون (الجات) أن هناك انتشاراً واسعاً لسياسات الحماية في معظم البلدان. وقد دارت المناقشات حول ثلاثة محاور رئيسية هي: الدعم الداخلي للقطاع الزراعي، والإعانات المقدمة لتصدير المنتجات الزراعية، ومسألة الحرية في الوصول إلى الأسواق. وقد ترعمت الولايات المتحدة

الأمريكية ودول أخرى تعتمد على تجارة المحاصيل-كالحبوب ومشتقات الألبان واللحوم-الدعوة لتخفيض كل أشكال الدعم التي تقدم للمزارعين، ولا سيما تلك الخاصة بالمنتجات الزراعية التصديرية بحجة أن الوضع الحالي يتعارض مع روح اتفاقية (الجات) من ناحية، كما أنه يضعف حوافز الدول النامية لتشجيع استثماراتها في القطاع الزراعي. وقد تم وضع قوانين عديدة في شأن النفاذ إلى الأسواق وتخفيض الدعم الداخلي وخفض دعم التصدير.

مكانة القطاع الزراعي بين القطاعات الإنتاجية شديدة التباين بين دولة إسلامية وأخرى، ففي بلد مثل أفغانستان والصومال يمثل القطاع الزراعي القطاع الأهم والأكثر حيوية؛ على حين يساهم في الناتج السوري بنحو ٣١% وفي السودان ٣٤% وفي العراق ٣٢%. أما في البحرين وقطر والكويت، فهو لا يشكل أكثر من ١%، وعلى كل حال فإن الملحوظ أن عددا كبيرا من الدول الإسلامية يشهد تناميا في واردات الغذاء، وانكماشاً في صادراته الزراعية؛ وعلى سبيل المثال فإن حجم الواردات العربية من الأغذية بلغ عام ١٩٩٢ نحو عشرين مليار دولار، على حين بلغت حصيلة الصادرات نحو ٤,٦ مليار دولار في العام نفسه.

ومصادر التحدي في مجال الغذاء في العالم الإسلامي عديدة، منها ما يعود إلى الأوضاع الداخلية؛ ومنها ما يعود إلى اتفاقية التجارة في المنتجات الزراعية. وإذا تأملنا في الأوضاع الداخلية، وجدنا أن الطلب الداخلي على المواد الغذائية في حالة من التزايد المستمر بسبب الزيادة السكانية المطردة والتي لا يشهد العالم الصناعي شبيها لها، كما أن عددا من الدول الإسلامية يشهد تناقصاً في كميات المياه المطلوبة لتوسيع رقعة الأراضي المزروعة.

أضف على هذا أن سوء أحوال الريف أحدثت هجرة واسعة النطاق باتجاه المدن، والتي ترتب عليها هجر الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة. ومن المتوقع في ظل تقليص الدعم الزراعي للإنتاج والتصدير أن يزداد الوضع سوء.

أما التحديات الخارجية فتتمثل في خفض الدعم للإنتاج الزراعي وخفض مساعدات التصدير، حيث سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية في البلد المنشأ. ويتوقع بعضهم أن ترتفع أسعار المواد الغذائية بنسبة لا تقل عن ١٥%. نعم إن هذه الوضعية قد تؤدي إلى تعديل سياساتها الاقتصادية وإدخال تغييرات هيكلية على بنيتها الإنتاجية، لكن ذلك إذا حدث فإنه سيكون على المدى البعيد، أما في المدى القصير والمتوسط فإن الأوضاع الحالية تتطلب العمل على ضمان تدفق السلع الزراعية بأسعار رخيصة نسبياً حتى لا تندهور أحوال الفقراء والمحتاجين أكثر مما عليه.

كان بالإمكان أن تذكر المزيد من التحديات التي تولدها حركة العولمة إلا أن ما قمناه كاف لبيان الخطوط العريضة التي باتت واضحة، وبات علينا أن نفكر فيما يمكن عمله حيالها في الأرض. مشكلة الأمم الضعيفة أن إمكانيات استغلالها من الفرص المتاحة محدودة، ولكن هذا ليس من ذنوب العولمة، وإنما ذلك من جملة استحقاقات التخلف وأخطاء القرون وخطاياهم. ومهما كان الوضع فإننا مطالبون بأن نلتزم ما أشرنا إليه من الفرص والإمكانيات التي تتيحها العولمة، ونحاول الاستفادة منها؛ ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

ثالثاً: حقيقة العولمة

١- العولمة والهيمنة الدولية

المقومات الهيمنة الجديدة: انتهت الحرب الباردة بسقوط منظومة الدول الاشتراكية الأوروبية، وانتهى نظام القطبية الثنائية، وتبدلت قواعد اللعبة في العلاقات الدولية لصالح منظومة جديدة تمارس قوانينها في إطار عولمة شاملة لخدمة مصالح الرأسمالية الاحتكارية . وإثر انهيار المنظومة المذكورة أعلاه، وكذلك فشل استراتيجيات التنمية الاقتصادية للعالم الثالث، خرجت الليبرالية الاقتصادية المنتصرة الوحيدة، وقامت نفسها على أنها خط التطور الوحيد والعقلاني، كما أن الصراع الاقتصادي والطبقي ليس أكثر من وهم وخرافة على حد تعبير (صامويل هانتنغتون)، وهو لا يشكل أساس الصراعات، بل التمايزات الثقافية والدينية والعرقية والحضارية هي أساس الصراعات المحتملة

وهكذا فإن الفلسفات الاجتماعية الكبرى تغادر المسرح لصالح أطروحات الكلاسيكية الحديثة التي تعيد ترتيب الواقع على أساس أطروحاتها^(١). إلا أن ذلك لم يكن حسمًا نهائيًا على مستوى العلوم الاجتماعية، بل إن تناقضا بين اتجاهين أساسيين بدأ يتبلور، فإما أن الإنسان يصنع التاريخ، أو أن التاريخ محكوم بقوانين خارج حدود الإرادة البشرية تعمل كقوانين طبيعية^(٢). وإذا كان ثمة ميل في الفكر الاجتماعي الغربي من خلال سيطرة تيار الداروينية، ونظرية صراع البقاء والبحث عما يحدد سلوك المجتمع

(١) مدين جواد علي، التنمية الاقتصادية في ظروف العولمة (الإمكانيات والمحددات، حالة سوريا)، دراسة أعدت لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد جامعة دمشق /سوريا سنة ٢٠٠٠، ص ٧٨.

(٢) سمير أمين، نقد روح العصر، ترجمة د. فهميه شرف الدين، دار الفارابي، بيروت

/لبنان سنة ١٩٩٨، ص ١١٤

(مجموع الأفراد) في ميدان البيولوجيا ، وكذلك من خلال المبالغة في استخدام النماذج الرياضية والقياسية، فلا شك أن ذلك يرجع إلى جملة من العوامل . حيث أشار الدكتور جورج قرم قائلا^(١) : (إن السبب هو في ردة الفعل اللاواعية من قبل هؤلاء على الاستلاب المعرفي الذي تم نتيجة انتقال القرار من الاقتصادي إلى التكنوقراطي).

وفي الواقع أن الانزلاق الذي شهده الفكر الاجتماعي لا ينفصل بأي حال من الأحوال عن إستراتيجية الرأسمالية المنتصرة، التي تتطلع إلى صياغة نظام يحقق لها أهدافها على المستوى العالمي، وهذا النظام يستلزم شروطا أساسية على صعيد الفكر، فحسب الدكتور عارف دليلة بما يلي^(٢):

- تسخير العلم والمعرفة.

- إضفاء الصفة الطبيعية الخالدة على القوانين الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها قوانين إلهية مطلقة

(قانون الطلب والعرض....إلخ).

كما نحا علم الاقتصاد باتجاه النمذجة المنطقية الرياضية والقياسية، مما أدى إلى تضيق مساحة علم الاقتصاد السياسي وتغيب الاقتصاديين لصالح التكنوقراط والفنيين، الأمر الذي جعل علم الاقتصاد يفتقر لأبرز خصائص وشروط العلوم الاجتماعية الحقيقية على حد تعبير الدكتور عارف دليلة وهي:

- أن يكون الموضوع جزءا من جوانب المجتمع أو العالم .

(١) جورج قرم - الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث، مجلة العلوم الاجتماعية العدد (٠٢) سنة ١٩٩٨، جامعة الكويت، ص ٣٦.

(٢) عارف دليلة بحث في الاقتصاد السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي، دار الطليعة بيروت/لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٧، ص ٢٧، ص ٣١

- أن تتوفر لديه القدرة على دراسة الواقع من خلال تطوير منهجيات تحليل وطرق وأدوات .

- ارتباط العلم ارتباطاً إيجابياً بمصالح التقدم الاجتماعي.

٢.أسباب الهممنة الثقافية: ثمة تساؤل يطرح هو : ما هي الأسباب التي دفعت بالعلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد في العالم النامي لن يكون علماً تابعاً ومقلداً ، وبالتالي بعيداً عن هموم المجتمعات النامية وغاياته التاريخية الكبرى، الأمر الذي سهل تكريس التبعية الاقتصادية؟.

لا يمكن تفسير ذلك بغير السياسة العلمية في العالم النامي وطبيعة النخب الفكرية التي أنتجت تلك السياسة، والتي هي بالأساس نخب طامحة للسلطة والجاه والنفوذ ولكن على قاعدة التحالف مع السلطة الحاكمة التي تشكل جزءاً من البنية الفوقية للعلومة. إذا يشير الدكتور برهان غليون إلى ذلك قائلاً : (إنه وهما الأكبر للخروج من مأزقها السياسي حتى يصبح العلم الوسيلة الوحيدة للارتقاء لطبقة ليس لها لا ملكية ولا ألقاب، وعندئذ يحل لقب دكتور أو مهندس محل ألقاب تقليدية سابقة كالأبائنا والأقندي وغيرها ولا يخدم على كل حال إلا كلقب اجتماعي وسياسي) ^(١). إنها نخبة غير قادرة على البحث ولا تمتلك شروط ومقومات الباحث والاستشراف والتميز، والتالي فهي نخبة ينقدح الشك في يقينها وتستعد للتخلي والانقلاب على مبادئها وأهدافها كلما اقتضى الأمر ذلك، وفي طبيعتها يقول الدكتور برهان غليون : (إن هذه الطبقة لا تخدم حتى ولو كانت يسارية لأنها لا تأخذ العقائد الثورية إلا جانبها الفلسفي وتسمى الجوانب الجوهرية لهذه العقائد والمتمثلة بأولوية الممارسة العلمية على الصراع الفكري ، بأولوية الانتماء لطبقة على

(١) برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية مؤسسة الأبحاث العربية بيروت/لبنان،

الطبعة الرابعة، ١٩٨٦، ص ١٢٤

الإيمان بأفكارها ، وألوية الصراع الطبقي على الصراع السياسي ونزاعه القيادية والحزبية.

ونتيجة للتبعية الفكرية، إضافة إلى القوة المعنوية للحضارة الغربية التي تجسد أساسها في التفوق الغربي اقتصاديا وعسكريا وتكنولوجيا ومن ثم سياسيا، فقد تمكنت الدول الغربية من إدخال الشك إلى دائرة اليقين في حقيقة وجود شعوب العالم الثالث وتنمية الإحساس لديها بالقصور الذاتي والرغبة في المحاكاة والتقليد. لذا بات من السهولة على أيديولوجيا العولمة أن تفرض نفسها وسلطانها ومنطقها وقيمها تحت مظلة الليبرالية الجديدة ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين.

٢- آليات تنمية عقدة القصور الذاتي وتكريس الهيمنة: لبيان هذه الآليات علينا أن نطرح السؤال الآتي:

كيف تمكنت الرأسمالية تنمية الإحساس بالقصور الذاتي ؟

في هذا الإطار يميز الدكتور عارف دليلة ثلاث حقَب أساسية في العلاقات بين القوانين الموضوعية ومستويات الوعي^(١) :

١- المرحلة الأولى : كانت التجربة والممارسة تسبق الوعي أي أن النظرية كانت غائبة تماما .

٢- المرحلة الثانية : قفز الوعي إلى المقدمة وأصبحت التجربة والممارسة تتم بناء على وعي مسبق .

٣- المرحلة الثالثة : سيطرت المذاهب النفعية فقد أصبح تطور الوعي والعلم والمعرفة يجري من خلال علاقة متبادلة مع تطور التجربة التي تحركها المصلحة الخاصة.

(١) عارف دليلة بحث في الاقتصادي السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي

العالمي، دار الطليعة بيروت/لبنان، الطبعة الثانية ١٩٨٧، ص ٢٨

في الواقع إن تطور الوعي كان قد اقترن بتطور التجربة الذاتية في الغرب التي تحركها وتقف وراءها المصلحة الخاصة، وقد شجع الوعي عملية الإنفاق على البحث والتطوير واختزال الزمن الفاصل مابين الابتكارات والإبداعات والاكتشافات العلمية والمعرفية وبين تطبيقاتها العملية في الواقع الملموس، إذا يشير حسيرفان في كتابه الشهير المعنون (التحدي الأميركي) إلى ذلك بوضوح حيث يورد قائمة بالفترات الزمنية التي انقضت مابين الاكتشاف العلمي وبين تطبيقه موضحاً أن الفترة تراجعت من أكثر من ١٠٠ سنة في حالة التصوير الفوتوغرافي إلى أقل من ٥ سنوات في تصنيع الدوائر الإلكترونية، وتضاعف المعرفة لم يقتصر فقط على العلوم الأساسية والطبيعية (٥٠) سنوات في علوم الأحياء، ٢٤ شهراً في معارف الهندسة الوراثية)، بل امتد ليشمل العلوم الإنسانية أيضاً حيث تتضاعف المعرفة فيها كل عشر سنوات^(١). بينما تطور الوعي لمعظم بلدان العالم الثالث جاء بخلاف ذلك، أي أن تطور الوعي لم يقترن بتطور التجربة الذاتية.

ومنه يمكن القول : إن الوعي الذي تقدمه العولمة عبر وسائلها لبلدان العالم الثالث، هو وعي غير مقترن بتجربتها الذاتية بل وعي كان نتيجة لبنى مختلفة لها خصوصياتها الخارجية وذلك من خلال سلسلة متتالية من أشكال السيطرة الخارجية المختلفة. لذا فإن آثار العولمة وفعلها في هذه البنى سيتجلى بعملية فرض أنماط جديدة من الوعي على بنى متخلفة لا تزال تعيش أسيرة الخصوصية المزعومة والفلسفات الخاصة.

فألية تنمية الإحساس بالقصور الذاتي تقتضي : مركزية (أوروبية غربية/أمريكية) لتفرض مفاهيم العولمة وقيمها على الحلقات الأضعف في النظام العالمي، وهذا يتجلى بشكل واضح من خلال أعمال المفكرين

(١) فؤاد مرسى - الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت سنة ١٩٩١،

والمنظرين الغربيين التبريرية، التي تركز على العوامل الذاتية في تفسير مشكلات العالم الثالث، فقد اتجهت معظم النظريات الاقتصادية الغربية التي وقّع صاحبها كثير من المفكرين في العالم النامي (كنظرية نمو الإنتاج الآسيوي والليبرالية الجديدة والماركسية، نظرية التكاليف النسبية المقارنة والبنسوية والوظيفية، وما بعد الحداثة، ونظريات الإصلاح الاقتصادي الجديدة، والتنشيط الاقتصادي والتكيف الهيكلي واستراتيجية تشجيع الصادرات ونظرية السوق الشرق أوسطية والشراسة الأورو متوسطية.... إلخ)، اتجهت جميعها إلى تفسير التخلف ومشكلات التنمية الاقتصادية وتحدياتها بأسباب داخلية ذاتية فقط (ثقافية، دينية، سياسية) متجاهلة الدور التاريخي للاستعمار والسياسات الاقتصادية والعسكرية للدول الغربية في تكريس التخلف وتشويه التنمية الاقتصادية^(١).

إن دحض أسس نظرية التوسع الرأسمالي لا يحتاج إلى جهد كبير، حيث أنه تكفي معاناة سريعة لواقع العالم الثالث، الذي يعيش التفاوت في توزيع الدخل وضعف فاعلية الخدمات الاجتماعية والفقر والبطالة وطبيعة الأنظمة وملاحق التبعية الشاملة محصلة طبيعية لمنطق التوسع وآلياته، فتوسع التشكيلات الأكثر تطوراً في المجتمعات المتخلفة لا يؤدي إلى إعطاء المجتمع المتخلف مستوى أرقى من تطور قوى الإنتاج، بل أنه يقوم بتعطيل قوى الإنتاج القائمة ويكفيها لإشباع حاجاته^(٢).

وثمة أسلوب آخر للتنمية الإحساس بالقصور الذاتي لدى شعوب الأطراف المتمثل في الأسلوب المتسبع في إدارة الأزمات القائمة بين الشمال

(١) سمير أمين، ما بعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت/لبنان

الطبعة الثانية ١٩٩٢، ص ٥٨

(٢) يوري ف. كاشانيفسكي، عبودية - طاعة - أم أسلوب إنتاج آسيوي، ترجمة

د. عارف نائلة، دار الطليعة بيروت /لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٠، ص ١٠٧

والجنوب، حيث أكد الدكتور سمير أمين > إن النظام الاقتصادي الذي تنتجه السوق العالمية يجب أن يكتمل بنظام عسكري قمعي يضمن فعلا قمعا فاعلا لتمرّد الجنوب وخطاب السلطات بشأن إصلاح النظام العالمي خطابا خبيثا ومزدوجا يتشوق بالأخلاق والحق والعدالة من أجل تقنيع الدفاع الوقح عن مصالحه، وفي الحقيقة لقد تبينّت الآن إستراتيجية الأطلسي وتبلورت بشكل يعكس انسجامها مع هذه الرؤيا للنظام العالمي وهي تقوم على فعل مزدوج يقوم على ترك الأوضاع التي تهدد النظام الإمبريالي في العالم الثالث في حالة تعفن واهتراء والتكمير بالحد الأقصى من العنف للقوة المتصاعدة التي تهدده.^(١)

والمبدأ الذي يحكم الأزمات الأولى أي تلك التي لا تهدد النظام الإمبريالي، أو ما يطلق عليها اسم الأزمات ذات التوتر المنخفض، أو نزاعات الحدة الدنيا هو تعبير الدكتور سمير أمين: > دعها تهترئ وشجعها في الإهتراء < ولقد اتجه البنّتاغون الأمريكي إلى تركيب ما يدعى بنظرية نزاعات الحدة الدنيا، وهي نظرية توليها الاستراتيجية الأمريكية أهمية بالغة وتعني إطالة أمد الوضع المتأزم من خلال تشجيع الأصولية الثقافية والعرقية والسلفية^(٢).

وفي الواقع إن أسلوب الإدارة بالأزمات بات من أنجع السبل التي تستخدمها الرأسمالية العالمية لتكريس الهيمنة والتخلف وتكليف الأطراف لصالح متطلبات نمو المركز. وفي هذا الإطار، لابد من الإشارة إلى أن تكريس الهيمنة وتنمية العجز أو الإحساس بالقصور الذاتي تعدى إلى

(١) سمير أمين، إمبراطورية الفوضى مرجع سابق ذكره، ص ١٣

(٢) سيار الجميل، العولمة واختراق الغرب للقوميات الأسبوية، متغيرات النظام

الدولي القادم مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٧، جانفي ١٩٩٨ مركز دراسات

الوحدة العربية، بيروت /لبنان ص (٦٦-٧٧).

نطاق ممارسات أخرى، ينتكز بدءاً من دبلوماسية المؤتمرات والمجالس إلى دبلوماسية الأساطيل والبوارج الحربية إذا ما شقت عصا الطاعة وتحت حجج وذرائع شتى كالديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية الأقليات ومكافحة الإرهاب والمخدرات وتهديد الأمن الإقليمي والدولي.

وقد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أبعد من ذلك في تقنين الهيمنة وتشريعها، حيث أصدرت سلسلة من الموائيق والقوانين التي تنتج لها التدخل بذرائع شتى ليمس هيمنتها ومعاقبة الدول الخارجة عن القانون الدولي (من المنظور الأمريكي)، كقانون دامتو Damto الذي يعاقب الشركات التي تشكل استثمارات في إيران أو العراق (قبل غزو ٢٠٠٣/٠٣/٢٢) أو ليبيا (قبل الاعتراف بضلوعها في حادثة لوكربي ١٩٨٨) ما يزيد عن ٢٠ مليون دولار. وكذلك قانون حماية الأقليات الصادر عن لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي وقوانين العقوبات الاقتصادية والحصار على العراق وليبيا وإيران وسوريا والهند والباكستان (قبل هجمات ١١/٠٩/٢٠٠١) بحجة دعم الإرهاب وإجراء التجارب النووية.

كما أصدرت لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس وثيقة مبادئ تتضمن معايير جديدة للاعتراف بدول جديدة بتاريخ ١٩٩١/٠٩/٠٤ سميت (وثيقة حقوق تقرير المصير للشعوب) وتلا إعلان أوروبي لذات الهدف بتاريخ ١٩٩١/١٢/١٦، وكل ذلك يهدف إلى زرع التشكيك في ذات الشعوب النامية وخلق قناعة لديها بأنها تفقر ككيانات إلى الكثير من عناصر الشرعية ومقوماتها، بل شروط الوجود وعوامل التماسك والالتحام على قاعدة دولة - أمة.^(١)

(١) مدين جواد علي، مرجع سابق ذكره، ص ٨٣.

أ. أهداف الهيمنة : بالطبع إن ما أشرنا إليه فيما تقدم لا يهدف إلا لتكريس الهيمنة الأمريكية وتقنينها ووضعها في إطار الشرعية الدولية. بحيث يصبح الالتزام بها واجبا والخروج عليها عصيانا. ومنه فإن لهذه الهيمنة جملة من الأهداف :

ب. أهداف سياسية : الخضوع لمنطق التراكم في المحيط لصالح المركز وإعادة الكمبرادورية إلى السلطة في العالم الثالث.

ج. أهداف اقتصادية : تهدف بصورة أساسية إلى توسيع دائرة العجز عن طريق تحقيق شروط الاعتماد على الذات أو إستراتيجية نفى النفي على حد تعبير الدكتور عارف دليلة، وذلك من خلال تعظيم أهمية مصادر الريوع الخارجية الأمر الذي سيدفع اقتصاديات الدول النامية إلى مزيد من التبعية الاقتصادية^(١).

د. أهداف ثقافية اجتماعية : تهدف إلى ضرب الإصلاحات وتغيير منظومة القيم والأفكار. وإذا كانت أهداف الهيمنة في الأطراف قد تبلورت بشكل واضح، فهي بلا شك تشكل وسيلة تضبيب جديدة للرأسمال العالمي، كما تشكل أيضا هدفا حقيقيا للمشروع السياسي الأمريكي الجديد الذي عبر عنه روبرت كايهان من وجهة نظر أمريكية محضة > إن الهيمنة تخلق الاستقرار بواسطة احترام مجموعة من قواعد اللعبة <^(٢).

وباختصار لا بد من الإشارة إلى أن التاريخ يعيد ذاته، فعندما قامت الثورة الصناعية في بريطانيا دعا رواد الاقتصاد السياسي آنذاك لتطبيق الحماية

(١) عارف دليلة «مرجع سابق ذكره» ص ٢٠٣

(٢) سيار الجميل، العولمة واختراق الغرب للقوميات الآسيوية، متغيرات النظام الدولي القادم مجلة المستقبل العربي، العدد ٢١٧، جانفي ١٩٩٨ مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت /لبنان ص ٥٥.

حتى يشكك مساعد الصناعة البريطانية، وبعد أن اشتد عودها جاءت نظريات الليبرالية الكلاسيكية ونظرية المزايا النسبية المقارنة وغيرها، أي أن الفكر في الغرب جاء لخدمة الرأسمالية الصناعية الناشئة، واليوم ومع الانتقال لثورة المعلومات والإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة تأتي الليبرالية الجديدة بالعولمة لخدمة التوسع للرأسمالي الجديد^(١).

٥- خصائص الهيمنة المعاصرة :

في الواقع إن الهيمنة لا تشكل فصلاً جديداً في العلاقات الدولية، وهذا تنبؤته الوقائع التاريخية والممارسات السياسية والاقتصادية والتشريعية والفكرية التي اتبعتها الدول الرأسمالية تجاه المستعمرات والدول التابعة لها. ولعل الأبرز والأهم الذي يؤكد تاريخية القهر والهيمنة الاستعمارية تجاه المستعمرات والتي تهدف أساساً إلى تدمير بنيته السكانية وتفرغها من شعوبها، وأبرز ملامح تلك السياسات تتمثل بما يلي^(٢):

- حروب الإبادة الجماعية ضد السكان الأصليين للمستعمرات وعمليات القتل والتشريد واستنزاف الموارد البشرية في أعمال التنقيب عن الثروات، فقد تراجع سكان المكسيك جراء تلك السياسات من ٢٥ مليون نسمة في منتصف القرن السادس عشر إلى ١,٥ مليون نسمة في منتصف القرن السابع عشر أي بمعدل ٩٠ % وتراجع سكان البيرو خلال نفس الفترة بمعدل ٩٥ % .
- تجارة الرقيق وما ترتب عليها من نقل قسم كبير وبصورة قسرية من أبناء إفريقيا إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، هذا

(١) مدين جواد علي، مرجع سابق ذكره، ص: ٨٤

(٢) عبد الله سعيد هدية، خالد محمد خالد محمد السيد سعيد، حوار الشمال والجنوب وأزمة التقسيم الدولي للعمل والشركات المتعددة الجنسيات، دار الشباب للنشر بيروت / لبنان للطبعة الأولى ١٩٨١، ص ٧٨.

وتشير الإحصاءات الواردة في هذا الصدد إلى أنه تم نقل ما بين ٦٠ مليون إلى ١٠٠ مليون شخص إفريقي إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٤٤٢ - ١٧٠٠)^(١).

- لجأت الدول الاستعمارية في إطار جهودها الرامية لفتح الأسواق وفرض التخصص والتقسيم الدولي للعمل ونهب الفوائد إلى أساليب أخرى قوامها القهر والهيمنة، فقد شنت بريطانيا قائدة قطار العولمة في القرنين السابع عشر والثامن عشر حربا تكميرية ضد الصين (حرب الأفيون ١٨٣٩-١٨٤٢) والتي انتهت بهزيمة الأخيرة وتوقيعها معاهدة نانكينغ، وكذلك شنت فرنسا ضد الصين حرب الأفيون الثانية ١٨٥٦ - ١٨٦٠ وبهذا الأسلوب أيضا فرضت بريطانيا بموجب معاهدة مينون عام ١٧٠٣ على البرتغال التخصص بإنتاج النبيذ الذي لم يكن إطلاقا قائما على أساس الإرادة الذاتية أو المصلحة الفعلية للبرتغال.

في الواقع إن للهيمنة المعاصرة مجموعة من الخصائص النوعية تتمثل بما يلي^(٢):

١- تتم في إطار ملتبس ظاهره اجتماعي/إنساني قوامه حقوق الإنسان والأقليات والديمقراطية والشفافية والحريات الشخصية والدفاع عن الحرية ومكافحة الإرهاب، وهذا ما نجده شكلا في المبادئ التي طرحها زعماء الولايات المتحدة الأمريكية "مبدأ مقاتلي الحرية" لرونالد ريغان، "مبدأ جنود السلام" لجورج بوش وكلينتون

(١) رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف سلسلة عالم المعرفة الكويت سنة ١٩٨٧،

ص ٢٦

(٢) مدين جواد علي، مرجع سابق ذكره، ص ٨٥.

وكذلك مبادئ النظام العالمي الجديد، وبالطبع كلها تعطي للولايات المتحدة الأمريكية قدرة كبيرة على التدخل في شؤون الآخرين وفرض الشؤون اللازمة لتحقيق مصالحها أما باطنه فهو عنصري واستغلالي.

٢- هيمنة مقننة تحت غطاء الأمم المتحدة وحلف الناتو وقوانين وتشريعات الكونغرس الأمريكي والبرلمان الأوروبي ومجلس العموم البريطاني والأدلة عديدة على ذلك (غزو العراق وتكميره بحجة أسلحة الدمار الشامل في حين لم يجدوا أثرا لذلك سنة ٢٠٠٣، كوسوفو، رواندا، كوت ديفوار وغيرها)

٣- هيمنة جماعية لدول متجمعة حلف بالكامل (مجموعة الثمانية)، الشمال ضد الجنوب.

وهي خصائص تميز الهيمنة الحالية عن الهيمنة التاريخية التي كانت تتم بشكل مكشوف (احتلال عسكري مباشر) ولأهداف عنيفة غابقتها النهب، وهي أيضا فردية تتفادها دولة بمفردها ،وبغض النظر عن أسس أو قانون دولي حيث أن قسما كبيرا بل جميعها (أي المنظمات والتشريعات) لم تكن قد تجسدت كمؤسسات أو شرائع قائمة على الأرض.

٢- العولمة والأمركة

لقد بدأ النموذج الأمريكي للعولمة في الظهور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، وبدأ دوره يتأكد كقوة عظمى قادرة على فرض نموذجها ورؤيتها على أغلب دول العالم بعد انتصار النموذج الأوروبي بشكل عام، والنموذج البريطاني بشكل خاص، وقد تنافس النموذج الأمريكي الممثل بالرأسمالية، والنموذج السوفييتي الممثل للاشتراكية فيما يطلق بالحرب الباردة .

تجسدت هذه السيطرة فيما يلي^(١) :

- تملك الولايات المتحدة الأمريكية ٢٦% من الناتج الإجمالي العالمي، مع أن عدد سكانها مجرد ٢٧٠ مليون، ونسبة النمو السكاني فيها متدنية بلغت (٠,٩ %) .
- إن السوق الأمريكية سوق كبيرة والمستهلك الأمريكي إذا ما وجد سلعة ذات جودة وسعر أقل من السلعة الأمريكية فسوف يتحول من السلعة المنتجة من الأمريكيين إلى السلعة القادمة، مع الأخذ بعين الاعتبار ردة فعل المنتجين والشركات الأمريكية ضد المنافسة أو الداخل الجديد حتى لا يحصل لها ما حصل لجنوب شرق آسيا.
- تفرد النموذج الأمريكي على الساحة الدولية بعد اختفاء النموذج السوفيتي، أن يفرض شروطه وبنوده ونماذجه على الآخرين، وأن يملئ القوانين التي يريدها وما على الآخرين إلا الإذعان لها، وهو ما يصفه فرنسيس فكريما انتصارا للديمقراطية الليبرالية على كل من الملكية الوراثية والفاشية والشيوعية المعاصرة، وهو ما يجعل حسب رأيه - الديمقراطية الليبرالية النقطة النهائية لتطور البشرية، بمعنى آخر الشكل النهائي للحكم البشري .

ما يهمنا في النموذج الأمريكي، سواء من الرؤساء الذين يعولمون الفسق والفجور عبر وسائل الإعلام، أو على الصعيد الداخلي للنموذج نفسه، وما تخله من أزمات خلال الثلاثين سنة التي تربع عليها، بدأ من المكاثرة التي ظهرت عام ١٩٥٠، وأحدثت أزمة داخلية كان لها تأثيراتها في السياسة الخارجية لوزارة الخارجية على إثر الإعلان عن قائمة الحزب

(١) كمال أبو شقرا، العولمة التجارية والإدارية والقانونية، منشورات دار الوسام

بيروت/ لبنان، الطبعة الثانية ٢٠٠١، ص ١١٩، ص ١٢٣

الشيوعي في أمريكا، هذا إضافة إلى تنامي دور الطبقة الوسطى، وتوسع قاعدتها الاجتماعية بالتوازي مع التطور المتغير، حيث غيرت بنية المجتمع الأمريكي، التي استمرت حتى عهد كينيدي الذي حاول إصلاح الفقر والتمييز العنصري، ثم بعد ذلك فضيحة ووترجيت التي أطاحت بنيكسون وعلى إثرها تعرضت للصدمة التكنولوجية سنة ١٩٧٣، حيث أصبحت هناك تحولات عميقة في الاقتصاد الدولي واقتصاد السوق. لقد تطور النموذج الأمريكي وأصبح يصدر إلينا عن طريق تلك المخلوقات التي نشأت منذ مائتي عام وتطورت نتيجة استغلال الإنسان واسترقاقه، سواء أكان ذلك بإحضاره من إفريقيا ليكون عبداً ليس إلا، أم كان استغلاله داخل المصانع والمناجم والمزارع. حيث ظهرت نظرية الإدارة العلمية على يد تايلور في بداية القرن العشرين، والتي كان لها تأثير في الإنتاجية في المستوى التشغيلي، من حيث تقسيم العمل والتخصص واختيار الموظفين والعمال على أساس علمي وتدريبهم ليصبحوا الأحسن في مجال تخصصهم، ما داموا سوف يستلمون أجورهم العادلة حسب إنتاجيتهم، وهو ما يعني أن الإدارة والعمال سوف يستفيدون، ولا تعارض بين مصالحهم .

واصلت تلك المخلوقات التطور والنمو بعد ذلك على مظاهر الخل والنقص والقصور التي تسود السوق الدولية،

سواء كان ذلك ناشئاً من عوامل الطبيعة كالمواصلات، أم من صنع الإنسان كالقيود التي تفرضها الحكومات أم ملازماً لطبيعة الأسواق والصفقات كحركة تذبذب أسعار الصرف والشروط الأخرى، أم بإنشائها لمشاريع مشتركة وأصبحت تلك المخلوقات تجسد كل ما يثير الاضطراب والارتباك، حتى شكلت النموذج الأمريكي، بعد أن مرت بمراحل تطور في الفكر الإداري من حيث نظرية المشاركة والسلوك

الإداري ونظرية العلاقات الإنسانية، التي كان رائداها مايو وماسلو وغيرهما، لينتهي هذا النموذج إلى مرحلة العولمة والمعلوماتية .

والحقيقة أن خطورة هذا النموذج وتحديه يكمن في تلك العلاقة ما بين المركز الرئيس في أمريكا وما بين الفرع أو المركز الإقليمي في الدول المضيفة، بحيث يقوم الأخير بالتصرف كما يتصرف المركز الرئيس، وهو ما يعيننا مرة أخرى إلى نظرية السلوك المؤسسي .

قد أطلق كتاب الإدارة والتسويق العالمي على هذا النموذج تسمية خاصة به وهي " نموذج الشركات العالمية الأمريكي "، ويتلخص في أنه نموذج الشركات العالمية المركزية التي تسيطر عليها الشركة الأم، سواء في الإدارة والرقابة والتحكم والأسلوب والمعلومات وحتى في العمليات، فالشركات تنطق بما ينطق به المركز الرئيس، والشركات التابعة تطبق النموذج الأمريكي بكل مضامينه، مما يعني أن الشركة التابعة في دولة ما ليست إلا وعاء لا ينطق إلا بما يسمع من دعاء ونداء من المركز الرئيسي في أمريكا . ولكن لا بد من الذكر أن السوق الأمريكية سوق كبيرة وبالتالي فإن مبيعات الشركة الأمريكية فيها أكثر من مبيعاتها في الخارج، فما إن يقطع الأمريكان المحيط الأطلسي تاركين وراءهم سوقا بحدود مائتين وثمانين مليون نسمة ليحطوا رجالهم بلندن، حتى يدركوا مدى المسافة والفارق ما بين صغر تلك السوق المستهدفة وهي السوق البريطانية التي لا تتعدى الخمسين مليون نسمة وسوقهم الوطنية، وبالتالي لا مجال للتكيف مع تلك الأسواق، ويكفي أن يكون الفرع أو الشركة التابعة هي صورة طبق الأصل لما في أمريكا ^(١).

(١) كمال أبوشقرا، مرجع سابق ذكره، ص ١٢٥، ص ١٢٦

إضافة إلى أن خطورة النموذج الأمريكي في أن مظاهر الثقافة الأمريكية تتنقل عبر هذه المخلوقات إلى كل سوق ومكان تصل إليه، وأصبحت تصل إلى كل بيت عبر الانترنت، أضف إلى ذلك هيمنة الشركات الأمريكية على المعلومات وحقوق الملكية الصناعية الفكرية والحاسوبية .

٢. العولمة والاقتصاد الياباني

اليابان بما لديها من قوة اقتصادية، بما يحيط بها من مضائق وندرة في الموارد الطبيعية، بما لديها من تاريخ حربي وهزائم وانتصارات وعقائد وفلسفات خاصة، كما لكونفوشيوسية التي تقوم على فضيلة الولاء للعمل والطيبة والصنق والعدالة والحكمة والإيمان وإجلال ذلك من قبل كل إنسان في إطار العائلة، وهو ما يعني أن الجميع ينتظمون بالعمل والإخلاص دون سلطة منصوب عليها، أو قلنون صادر أو دولة فعمل الياباني في شركة معينة مدى الحياة، والتفاني في العمل، شيء ما يجعل من الأخلاق رقيباً على الشخص، انعكس الطابع الكونفوشيوسي من العائلة إلى الشركة (خاصة أو عامة)، فأصبحت عقلية الولاء والتفاني في العمل موضوعاً في خدمة الدولة أو الشركة . كما أن الناحية الدينية الخاصة بتقديس الإمبراطور، التي لها جذور موغلة في القدم، وتعود إلى عام ٦٧٨ للميلاد لا تزال تسيطر على بعض الوزارات المهمة في اليابان كوزارة المالية والتي تبني فكرها ومبادئها وفق ما يمليه الواجب الوطني المقدس الذي هو فوق الدستور وتستلهم ذلك من الحق المقدس القديم ،الذي يحولها للهيمنة على النواحي المالية والميزانية وفق إجراءات معينة^(١).

إن كلا من الكونفوشيوسية والجانب الديني جعلتا من النموذج الياباني رؤية خاصة للعولمة والمنافسة، فما على الشركات إلا أن تحسن المنافسة في

(١) كمال أبوشقرا، مرجع سابق ذكره، ص ١٢٨، ص ١٢٩.

التجارة العالمية وفي سبيل الوصول إلى الهدف والأسواق، لامانع من التعاون والتفاهم واستغلال دول جنوب شرق آسيا من خلال إنشاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأصبحت تحسن علاقاتها مع الصين .وهو ما يدعو إلى أن العولمة بالمفهوم الياباني تختلف عن العولمة بالمفهومين الأوروبي والأمريكي، فهي لا تقوم على السيطرة والهيمنة على البيئة بل تقوم على التعاون مع البيئة.

ويتألف النموذج الياباني مع النموذج الأمريكي في مسائل كثيرة سواء أكانت الثقافة التي تحاصرها اليابان ولا تسمح لها بالدخول وتضعها تحت الرقابة، أم في الأسواق، أم في الإدارة المعروفة بالنموذج المورد العالمي الياباني وهو نموذج الشركات اليابانية، فقد اعتادت الشركات اليابانية على أن تسمتد المواد الخام ذات القيمة المضافة القليلة، ومن ثم تصديرها منتجات مصنعة ذات قيمة مضافة عالية، وهذا ما يتفق مع بنية واقتصاد اليابان، الذي لا يوجد فيه موارد ومصادر للمواد الخام، إن النموذج الياباني قائم على إستراتيجية المورد العالمي، حيث صمم على أساس أن جميع الأنظمة والدوائر في المؤسسة تعمل وتصنع لغايات التصدير للأسواق العالمية، وقد اتبعت اليابان ذلك في الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية أي من وقت قريب، حيث قام Nonaka بوضع نظرية التجديد الذاتي للشركات اليابانية كأسلوب جديد للعولمة، يختلف عن الأساليب والنماذج الأخرى . يقوم على فكرة خلق معلومات مؤسساتية عولمية، لأن مسألة العولمة للشركات اليابانية هي تحد .وقد وضع لهذا الأسلوب خطوات تبدأ بخطوة خلق رؤية جديدة داخل المؤسسة، ومهمة جديدة لها، وهو ما يعني التخلي عن الرؤية السابقة، وذلك كله للتكيف مع البيئة المتغيرة والجديدة .بعدها تأتي الخطوة الثانية وهي تفعيل مسألة خلق المعلومات المؤسساتية، وذلك بالتركيز على الاختلاف وعدم الاستقرار الوظيفي للموظف في مركزه أو الفرع الذي يوجد فيه، وهو ما يعني نقل الموظف من المركز الرئيس إلى

الفرع أو المركز الإقليمي لفترة معينة والعكر، وهذا ينعكس على التغييرات في المعلومات التي يحوزها كل موظف، وهو ما يجعل الرؤية التي يتم وضعها أكثر اتفاقاً مع العولمة والأسواق، أما الخطوة الثالثة فهي إثارة التعاون الديناميكي وذلك لحل المشكلات، وهذا ما يؤدي إلى نتائج مهمة وهي أن التقاطع الوظيفي المؤسسي يؤدي إلى ما يسمى بسنا رجي (٢+٢=٥) داخل المؤسسة، وهو ما يعني أن المؤسسة ككل أفضل من الأجزاء، فالمؤسسة أو الشركة لما تحويه من مركز رئيس ومراكز إقليمية وشركات تابعة حول العالم وأسواق، جميعها كوحدة واحدة أفضل من عمل كل جزء منها وحده، وهذا يولد في النتيجة عملية تداخل بين المختصين في الشركة من أنحاء العالم كافة. ثم تأتي الخطوة الرابعة وهي تحول المؤسسة وإعادة هيكلتها معلوماتياً، بحيث تتحول كمؤسسة كل ووحدة واحدة إلى مؤسسة متعلمة بالممارسة. حيث يؤدي إلى انسياب المعلومات وتحققها وتوزيعها على جميع أقسام ودوائر وفروع الشركات التابعة للشركة، وهو ما يعني أن المشاركة بالمعلومات بين جميع أعضاء المؤسسة بعد أن يتم نقلها وتفتيتها وتخصيبتها، تكون معلومات قادرة على التكيف مع البيئة العولمية الجديدة، وهكذا يتم أسلوب التجديد الذاتي، الذي يجب أن لا يتوقف وتقوم الشركات اليابانية الآن باستعماله كإستراتيجية عولمية جديدة .

* فالقاسم المشترك بين نجاح جميع هذه النماذج هو الذاتية والخصوصية والمنفعة الدنيوية، فهل تصمد هذه النماذج أمام صعوبات العولمة ومشكلاتها وتحدياتها، وأمام التحولات في مراكز القوى وأمام التغيير المستمر والتطور التكنولوجي، وتقلص العمر الافتراضي للمنتجات، والخسران الملازم لتقدم الزمن ؟^(١).

(١) كمال أبو شقرا، مرجع سابق ذكره، ص ١٣٢، ص ١٣٥.

١ النموذج الأوروبي للعولمة

لقد مر النموذج الأوروبي بتجارب كثيرة مع الأسواق والشعوب والدول في مرحلة من المراحل، حيث كانت تموده في البداية على إثر النهضة والثورة الصناعية، وبشكل خاص في القرنين الثامن والتاسع عشر، نزع الاستعمار والاستعباد للشعوب والأمم الأخرى، بحجج التعليم والثقافة، وكل ذلك كان يستر حقيقة أن النوازع والنوايا كانت اقتصادية وتجارية بحتة، فاستغلت ما استغلت، واستعبدت ما استعبدت، وسلبت ما سلبت، وكونت فائضا من رأس المال والوفرة بالموارد، تحت ستار مبدأ الحرية الاقتصادية، وتشكلت الشركات، لتدير أقاليم، وحتى أشباه قارات، كشركة الهند الشرقية، فكانت الحوض الذي ترعرعت فيه الرأسمالية... والسيطرة على البحار والعولمة البحرية التي قادتها في البداية كل من بريطانيا والبرتغال، حتى سيطروا على التجارة البحرية والزراعة الاستوائية، وقاموا أيضا باسترقاق الأفارقة كأيد عاملة رخيصة.

أدى الازدهار والرأسمالية الناتجة عن استغلال ثروات الأمم الأخرى وموردها إلى ظهور منافسين من أعضاء النموذج الواحد، حيث أدخلت هولندا بثلاث حروب مع بريطانيا في القرن السابع عشر، وذلك نتيجة المنافسة على البحار، التي كانت مفتاح التوسع الاستعماري والسيطرة على تجارة المستعمرات، وظهر في النموذج الأوروبي التخصص الإقليمي، مما أدى إلى التنافس والحروب، واللذين دفعا الأوروبيين إلى التفكير بالاكتماء الذاتي في كل القطاعات، وأعطى دفعة للرأسمالية التي ضاعفتها الثورة الصناعية أضعافا كثيرة، فكانت الحصيلة في القوة الرأسمالية، التي وفرت لأوروبا الهيمنة والسيطرة على قارات وشعوب تعادل ثلث الكرة الأرضية... وأدى هذا التنافس إلى خلق الحروب، كالحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، حيث تراجع النموذج الأوروبي وتقدم النموذج الأمريكي... ودخل النموذج الأوروبي

في نزاعات وحروب مع الدول التي كانت مستعبدة من قبله، واستقلت من الاحتلال والاستعمار الأوروبي.

النموذج الصيني للعولمة^(١)

لن نتعرض للصين كحضارة ضاربة في أعماق التاريخ، وحضارة متكفئة على ذاتها، ومتبذية لاستراتيجية الانغلاق، فقد تبنت الانفتاح التدريجي والإصلاح الاقتصادي التدريجي الناجح.

ما يهمنا في هذا المقام بالذات رؤية الصين للعولمة التي يلخصها لا وسي نعم للعولمة لا التغريب، يقول: "إن العولمة لا تعني لنا نحن الصينيين شيئا غير الأهمية المتنامية لآسيا في التجارة العالمية، وبالمحصلة تؤكد وضعها المركزي في قلب العالم"، والصين اليوم تتضمن هونغ كونج وتايوان، وهي القوة التجارية الثالثة في العالم، وتحصل على مائتي مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية. والحضور الأجنبي في الصين تدريجي ومراقب، ويهم الصين أن تكون المشروعات متنوعة، وليست أمريكية أو يابانية.. بالطبع يستغل النموذج الأمريكي والأوروبي مسألة حضور الإنسان في الصين كأداة ضغط لمزيد من فتح الأبواب أمام العولمة.

من الصعب جدا أن يندمج الأسلوب الصيني مع العالم إلا بمقدار ما يستفيده الصيني من العالم الآخر، وتلعب مسألة الثقافة في النموذج الصيني دورا مهما، فكان كنتاج للعالم الثقافي ما يسمى بنموذج البامبو "Bamboo".

إن الصينيين المغتربين في شرق آسيا وحول العالم، كانوا محط دراسة للأكاديميين والإعلام، وإن قوتهم الاقتصادية كبيرة جدا، فتشير الدراسات أن ٥٥ مليون صيني مغترب يتحكمون في ٢ ترليون دولار

(١) كمال أبو شقرا، مرجع سابق ذكره، ص ١٣٨

نقدا، أو موجودات قابلة للتسييل، وهم يشكلون ١٠% من سكان جنوب شرق آسيا و ٧٠% من اقتصاد هذه الدول، ويشكلون ٩ من كل عشرة بليونيرات، وثلاثي تجارة التجزئة، وأكثر أعمالهم عائلية .

إن السبب في هذا النجاح، بكل اختصار، هو الثقافة، فثقافة الصينيين التي تحترم التقاليد، وذات الجذور الكنفوشيوسية التي تجل الكبير، وقد خدمت الأعمال الصينية وحفظتها من التغيرات من قبل الاستراتيجيات للدول المضيفة، فالعمل الجماعي والمراقبة المركزية والقرارات الهرمية لن تتغير كثيرا. لقد أطلق على هذا التميز وهذه الظاهرة Bamboo Network لتمييزها ولقدرتها على تجاوز كل مشكلات اقتصاد الغرب وثقافته وقدراتها على الاستمرار لعدة أجيال، في حين أنه في الغرب لا تستمر الأعمال والشركات العائلية أكثر من جيل.

يمثل نموذج البامبو الصيني لنا فرصة لاستغلال الأليات المسلمة في كل دول العالم؛ لتكون شبكة من العلاقات التي تخدم المصالح التجارية والعولمة بالنسبة لأتمونجنا، وهذا يحتاج وحده إلى بحث ودراسة متكاملين، لسنا في معرض بحثها الآن بمقدار ما نبين أنها فرصة يجب اغتنامها، أما عن التهديدات، فلا نجد في النموذج الصيني أي تهديد لنا، اللهم إذا أخذنا برأي بعض المفسرين للقرآن في الصين بلد ١,٢٥ مليار نسمة، إنما هم ياجون وماجوج، وهذا يعلمه الله.

٦ النماذج الأخرى^(١)

بالطبع هناك نماذج أخرى، للنموذج الكوري، والنموذج التايواني، والنموذج الهندي، والنموذج الروسي والشيوعي، الذي أندثر وهوى بعد سبعين عاما؛ لأنه لم يدرك الطبيعة الإنسانية، وخصوصية الإنسان

(١) كمال أبوشقرا، العولمة التجارية والإدارية والتقنوية، منشورات دار الوسام

بيروت/ لبنان، الطبعة الثانية ٢٠٠١، ص ١٤٢

والمدافعة والمنافسة، وهناك بعض الدول الأفريقية والأمريكية، ولا يمكن أن نقوم ببحث هذه النماذج، فذلك يحتاج إلى بحث مستقل.

ما يهمنا من بحث هذه النماذج والتعرض لها أن نكون على علم بها، وقادرين على فهمها. فهم البواعث والمهمات والأهداف الخاصة بها... وقادرين على التداخل مع هذه النماذج والتعامل معها كمخلوقات لها وظائف وأهداف، وإذا استطعنا أن نتداخل معها، فنكون قادرين على التخطيط لتلك التحديات والتهديدات لكل نموذج على حدة، وقادرين على تحديد الفرص التي يوفرها كل نموذج، وذلك من خلال فهم العلاقة ما بين مراكز النموذج وفروعه ومراكزه الإقليمية... وقادرين على معرفة الهدف النهائي لهذه النماذج العولمية، وهو إيجاد المستهلك العالمي، وهو ما يوفر على الشركات نفقات ومصاريف كثيرة من خلال تعميمهم المنتج نفسه على المستهلكين العالميين.

نحن نعرف أن كل نموذج يعمل وفق ماضيه وثقافته، فالنموذج الأمريكي القائم على المركزية والتجديد والتطور وآخر مراحل الرأسمالية، يتفق مع البيئة الأمريكية، والنموذج الأوروبي القائم على خلفية التاريخ والحروب، الذي تعلم درسا من التاريخ، جعله يتوافر دون أن يكرر أخطاءه السابقة، نظرا لأن الأوروبيين متعدّدو الأعراق والقوميات، ولأنهم يملكون خلفيات عن الأسواق التي كانت في يوم من الأيام تدار من قبلهم، فهم يساوون بين المراكز الرئيسة والفروع، بحيث تصبح هذه الفروع أكثر انسجاما مع السوق المحلية، وذلك سبب من أسباب نجاحهم... والآن الأسلوب الياباني قائم وبشكل دائم على Kaisha، وهو استخدام الموظفين والموارد البشرية أحسن استخدام وبشكل دائم، وفي الوقت نفسه، وذلك نابع من فلسفتهم وماضيهم، فكان نجاحهم باهرا، والآن الكوريون يمثلون الفلسفة والاعتقاد بالمساهمة في تطوير الأهداف

الوطنية العامة للدولة المسمى بـ Chaebol، فقد نجح نسبيا، ولأن الصينيين يلتزمون فلسفة وأسلوب العمل العائلي، Family Business والنابع من معتقداتهم وإجلالهم للكبير في العائلة، فلقد نجحوا ليس في الصين فحسب، بل ما وراء البحار.

٧. الكذبات المختلفة للعولمة

بعد مرور فترة زمنية ليست بالبعيدة بدأ يتضح أن العولمة تحمل بين طياتها مجموعة من الأكاذيب كما وردها بعض المنظرين لها «نوجز بعض هذه الأكاذيب على سبيل المثال للاقتصاديين الألمانين (جيرالد بوكسبرغر - هارالد كليمنت) فيما يلي^(١):

الكذبة الأولى: عدم قابلية العولمة للقيادة أو التوجيه: إن العولمة آتية قدر مصيري علينا جميعا، والتفكير ليس ضروريا، قبل أو بعد حول مساوئ الاقتصاديات المعولمة، إذ لا يمكن إيقاف العولمة ولا شيء يمكن أن يقف في وجه هذه العملية لذا يتوجب على المرء أن يفعل الأفضل، والأفضل، والأفضل يكون دائما متناسقا مع الأنجع للمستثمرين ورجال الأعمال : أجور منخفضة، تكاليف أجور إضافية وضرائب الأرباح على أقلها، أعباء ضريبية منخفضة، وإعانات استثمار كبيرة. والدولة التي لا تريد دخول المنافسة الدولية، لا تملك خيارا آخر إلا شد الأحزمة أكثر فتتخلى عن الخدمات الاجتماعية، وتقلص حقوق العمال. بيد أن العولمة لا تختلف عن أي تطور سابق عليها، أصاب الأسواق والتجارة : إنها مشروع سياسي. ذلك إن العوائق والحوالز التي وقفت وتقف (والتي أريد لها سياسيا أن تكون) في وجه التجارة العالمية : عملات مختلفة، رسوما جمركية وتقييدات انتقال الرأسمال. يترتب على هذه العوائق تكاليف للشركات في

(١) جيرالد بوكسبرغر - هارالد كليمنت، الكذبات العشرة للعولمة ترجمة د. عدنان سليمان، سلسلة الرضا للمعلومات، دمشق/سوريا، الطبعة الأولى ١٩٩٩، ص ٦٣

التجارة العابرة للحدود. فتعيق حرية التجارة العالمية. أما إزالة هذه القيود والعوائق فتظل رهن قرارات سياسية .

والعمولة تعني التوسع المتزايد للفضاءات المتقابلة والمتصلة في سياق المنافسة الاقتصادية، منافسة السلع ورأس المال أو القوة العاملة والمجالات الاقتصادية لهذا النظام الكبير لم تكن موجودة في السابق بهذا الاتساع، فالدول تتفصل عن بعضها البعض عبر الحدود وتقرر بنفسها، حرية التجارة أو عدمها. لكن سياسة كهذه يتم التخلي عنها تدريجيا إذ يأمل المرء من جراء التجارة الحرة مزايا ومكاسب للجميع. والنتيجة أن العمولة ليست إلا تطورا أريد له وتقرر سياسيا، وفي كل الأحوال هي ليست قدرا مصيريا.

٢-الكذبة الثانية > الدولة الاجتماعية مكلفة جدا < :

ارتفع عدد السجناء في ألمانيا بين أعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٦ بنسبة ٢٥% ليصل إلى ٤٨٩٠٠ سجيناً، وهذه الزيادة بالدرجة الأولى تنبع من المدن الجديدة بعد الوحدة الألمانية التي يرتفع فيها معدل البطالة. فالمدن الكبيرة تحولت إلى مناطق يفضل تجنبها، وينتهي إلى مواقع اقتصادية غير جذابة، وكان التجار في المدن الداخلية قد أبدوا تخوفهم من فقدان زبائنهم بسبب الجريمة .

وعلى امتداد أوروبا يزداد السلوك الإجرامي العنيف للشبان، ويرجع السبب الأساسي إلى الفقر المتزايد للفئات الوسطى والدنيا في المجتمع. ففي هولندا، الدانمرك، إيطاليا، السويد تضاعف أعداد مرتكبي العنف بين سن ١٢ و ١٨ سنة ثلاث مرات خلال أعوام ١٩٨٥-١٩٩٥. بينما أظهرت بريطانيا زيادة في الجريمة بمعدل ٧٥%، في الوقت الذي يتحول

فيه مرتكبي العنف إلى الفئات الأصغر سناً^(١) بشكل متزايد فإن العائلات كثيفة الأولاد تعيش في الفقر، إذ لم تعد المساعدات الاجتماعية وتعيضات الأطفال تكفي لتوفير حياة كريمة لهم وتقريباً فإن هناك قرابة ٥٠ ألف طفل يعيشون في الشوارع بدون مأوى، كذلك ارتفع عدد الشبان متلقي المساعدات الاجتماعية في ألمانيا بين أعوام ١٩٨٧ و١٩٩٣ بنسبة ٦٠%، بينما يعيش في المدن الكبيرة كل سادس بين أعوام ١٥-١٨ على المساعدات الاجتماعية، في حين أنه يوجد أكثر من ٥٠ ألف من الشبان تحت السن الـ ٢٥ بدون عمل بالإضافة إلى ١٥٠ ألف من الذين لا يملكون أية فرصة تعليمية لعام ١٩٩٧.

إن تفكك الدولة الاجتماعية، لا يمر دون عواقب وتبعات اجتماعية مترتبة على تراجع الدولة، وليس عبثاً ارتفاع الجريمة بين الشبان بشكل مواز مع عملية التهميش والضغط الاجتماعي على هذه الفئات السكانية، فامتداد الأفق في سوق العمل والفقر لهما ثنهما. وكما تصور القاضي (Franz von Liszt) فإن أفضل سياسة لمكافحة الجريمة، هي سياسة جيدة في المجال الاجتماعي، وأسواق العمل .

إن الاتجاه لعولمة الاقتصاد يتسبب بانحدار اجتماعي للإنساني، فالخدمات الاجتماعية يتم تقليصها بغية الحصول على مزايا التكلفة في الفترة القصيرة الأجل. إذ يتوجب على الدول هنا مشاطرة هذا التوجه، بحيث لا تخسر المستثمرين المتوقعين. هكذا يندفع سياق إلغاء الخدمات الاجتماعية، والذي لم يتم إثباته أو تبريره من وجهة نظر اقتصادية. ويظل ذلك الاستمرار غير المنطقي في تقليص الخدمات الاجتماعية في سياق المنافسة المعولمة. حيث ينعكس هذا على الإنتاجية .

(١) جيرالد بوكسبرغر - هارالد كليمنت، مرجع سابق ذكره، ص ٧٥، ص ٧٦ ص ٩١،

٢. الكذب الثالثة > تعد العولة فرصة للتخلص من البطالة <: يقارب عدد العاطلين عن العمل في دول الإتحاد الأوروبي ٢٠ مليون إنسانا وفي فيفري ١٩٩٨ كان العدد في ألمانيا وحدها يصل إلى ٥.٠ مليون عاطلا، وهذا يشكل ١٣% من مجموع السكان القادرين على العمل، غير أن هذه الأعداد لا تعكس البطالة الحقيقية. ليعتبر المرء أولئك الذين تعبوا من البحث عن فرصة عمل، لكنهم يريدون العمل (ما يدعى بالاحتياطي الكامن) والذين يوجتون لفترة قصيرة لإعادة التأهيل، ثم المرغمون على الأعمال المؤقتة أو القصيرة، أو الذين أرسلوا إلى التقاعد مبكرا. هذا يعني أن هناك حاجة في ألمانيا إلى ٠.٨ مليون فرصة عمل ^(١) وهذا يطابق نسبة العاطلين الحقيقية والتي تصل إلى ٢٠%. إن الارتفاع الحاصل في البطالة نشأ جوهريا في سياق دفعيتين :- أزمة النفط العام ١٩٧٣/١٩٧٤ حيث تضاعف العدد آنذاك.

- الانكماش الحاصل بين ١٩٨١/١٩٨٣ حيث تضاعفت البطالة

مرة أخرى خلال سنتين

ومنذ صدمة أسعار النفط كانت البطالة تتراجع قليلا في أوقات الازدهار الاقتصادي. ويتحدث المرء عن ركيزتين ١٩٧٥-١٩٨٠ و ١٩٨٢-١٩٩٠. فعلى سبيل المثال ففي عام ١٩٩٦ حطمت البطالة في ألمانيا رقم الثلاثة ملايين بينما تجاوز الرقم في العام ١٩٩٧ إلى ٤,٣٦ مليون عاطل.

إضافة إلى ذلك إذا تم استخدام جميع الإمكانيات التكنولوجية المتاحة اليوم في المصانع والتي تستطيع أن تستبدل العمل الإنساني، سيتمكن زيادة

(١) جيرالد بوكسبرغر - هارالد كليمنزا، مرجع سابق ذكره، ص ٩٢ من ٩٤، ص ٩٥،

الاستغناء عن العمال وبالتالي سيرتفع معدل البطالة ،وفيما لو تم استنفاد جميع إمكانات الترشيد سيصبح في المستقبل القريب نظريا بالإمكان انتاج جميع السلع والخدمات من قبل ٢٠% من السكان، بينما يتحول ٨٠% الآخرين إلى عاطلين عن العمل. وبعيدا عن مستوى الأجور، والمعايير الاجتماعية والبيئية، فثمة عدد كبير من الناس يتحول بشكل مستمر إلى زائد لا لزوم له، ويمكن الاستغناء عنه ،وعندما تبرهن هياكل تنظيمية أو صناعية جديدة أنها أكثر فعالية من تلك القائمة يبادر مباشرة بالضغط، وبدون تأخير، أي شق الطريق المناسب للوصول إلى قيمة السهم - المساهمون، والريوع المناسبة، وكلما كانت الأسواق متشابكة مع بعضها البعض كلما كان حجم هذا الضغط أكبر.

وفي ظل اعتبارات إنسانية، تأتي الكذبة الصارخة لجدل العولمة، فإن العولمة توفر من فرص العمل أكثر مما تزيله منها ،.إن الميل نحو عولمة الاقتصاد هو الذي ينتج المشكلة، رغم الادعاء بقدرته (الميل) على حلها أولا فالبطالة هي نتاج أسواق العمل والسلع والخدمات المتنافسة مع بعضها البعض في السياق العالمي .إن العمل موجود كفاية، لكنه لا يحقق معدلا للإيرادات أو الربح يصل إلى ما نسبته ١٥% والعمل من أجل ملايين من الناس يظل موجودا ضمن فروع اجتماعية وبيئية مختلفة، لكن الرأسمال المعولم غير مستعد لتمويل هذه الوظائف، ويظل النمو الاقتصادي، الابتكار والتجديد، وظروف العمل المناسبة، مجرد وصفة قديمة للقضاء على البطالة . إذا تحيلها العولمة اليوم إلى عدم الفعالية التاريخية.

بالكذبة الرابعة <تتدخل الدولة كثيرا في الاقتصاد>: يكثر الحديث في الآونة الأخيرة عن الدولة الاقتصادية الاجتماعية، إذ يقع في صلب سياسة الحكومات بناء نظام اجتماعي فعال وبالتالي فإن نشاط الدولة متنوع، متعدد ومبرر كما تظهر الأمثلة التالية :

١- **ضمان الإطار القانوني**: يحتاج السوق إلى حيز يعمل فيه، حيث تعمل الدولة على بنائه وحمايته، الأمر الذي يتيح المنافسة الاقتصادية للسوق، ويضاف هنا منع قيام الاحتكارات .الكارتلات والمنافسة الهدامة وضمان حق التعاقد، هو أيضا من مهام الدولة، كما هو حماية المستهلك، والحماية في مكان العمل.

٢- **الإعانات المالية**: يتم تقديم المساعدات الحكومية لتطوير التقانات من أجل نضج السوق ورفع فعالياته، ومن أجل تجنب سقوط البنى والهياكل، أو من أجل صياغة برامج لتعويض البنى والهياكل وتطويرها . ثم تأتي فروع ومجالات أخرى كثيرة كموضوع المساعدات الحكومية : تقديم الإعانات لتأسيس الشركات، بناء السكن الاجتماعي، وتسهيلات ضريبية بأشكال مختلفة .وبعد كل هذا يتم رفض المعونات المالية للدولة باسم روح العصر النيوليبرالي، باعتبارها تدخلا مضرا بالسوق، وإعاقة لآلياته .

٣- **الخدمات العامة**: لنتترك المرء قرار بناء وتشيد مكاتب عامة للشركات الخاصة، هل كانت هذه الخدمات كما هي عليه اليوم؟إذ لا يزال مرغوبا اجتماعيا، أن يستطيع كل فرد التعامل مع المكاتب العامة، بدون سعر ذلك .من هنا يجب تقديم المساعدات لهذه البنى الاجتماعية، فهي لا تحقق أي ربح نقدي .ولذلك يتم تمويل هذه الخدمات العامة، عبر الضرائب المفروضة من قبل الدولة، وهناك الكثير من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، فكل المؤسسات الحكومية تأتي هنا : البنية التحتية للمواصلات (يسمح للجميع باستخدام الشوارع مجانا) ونظام التعليم.

٤- **المؤسسات والشركات الحكومية** : تدخل الدولة كرب عمل في مجالات عديدة، غير خاضعة للالتزام تحقيق الأرباح القصوى من جراء

الخدمات التي تقدمها .وفي الوصول إلى تحقيق أهداف مجتمعية، يجب قياس أداء المؤسسات الحكومية، وليس قياس أرباحها .فالا تصالات والتبريد والخطوط الحديدية كانت مؤسسات حكومية، لأنها كانت موضع تحقيق أهداف اجتماعية من قبيل التوصل إلى المعاملة بالمثل لجميع الناس ومن مختلف الأقاليم، أو لتحقيق الخدمات الأساسية قليلة التكلفة في فروع المواصلات، والاتصالات، بيد أن خصوصية هذه المؤسسات، تطرح تعظيم الربح، فوق أي هدف اجتماعي. يتوجب على الدولة، أن تتدخل في بعض الفروع والمجالات كرجل أعمال، فمن المنطقي تقديم خدمة محددة .

٥- **الضرائب البيئية:** إن الشركات التي تعمل باستمرار على تعظيم أرباحها في السوق، سوف تتخلى عن أية حماية للبيئة، طالما أن تلويثها للهواء، أو طرحها للمياه الملوثة في الأنهار لا يترتب عليه أية التزامات .وهنا تكون الدولة مطالبة إما بتصدير قوانين المنع، أو تحميل الشركات تكاليف الإضرار بالبيئة. ومن أجل تصحيح نتائج السوق، غير المرغوبة، وغير الاجتماعية يجب أن تتدخل الدولة .والسبب يبدو للدولة مطالبة بتصحيح الأخطاء الكثيرة، فالتنظيم والضغط، يحجم غالبا سلطة السوق لبعض الشركات الكبرى، من جهة أخرى تشكل الدولة الضمانة الوحيدة للمقاييس والاعتبارات البيئية والاجتماعية .من هنا تبدو إعادة الهيكلة وكأنها حماية للضعفاء، عند الحدود الدنيا للحماية ذاتها.

٥.الكذبة الخامسة: <بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية قدوة في خلق فرص العمل وتحقيق الرفاه>:في معظم الدول الصناعية، يرتفع الحد الرسمي للمسجلين العاطلين عن العمل، باستثناء بعض الدول القليلة، مثل الولايات

المتحدة وبريطانيا. فإن هاتين الدولتين تعدان القوة في تطبيق السياسة الاقتصادية النيو ليبرالية، حيث المياسة والاقتصاد لايفتآن من الإدعاء، بأن المياسة الاقتصادية النيوليبرالية تقود إلى المزيد من خلق فرص العمل والرفاء، ويقدم الفريقان الأمريكي والبريطاني كمثل حي على تخفيض معدل البطالة وكان المرء يصف الدول التي تسلك الطريق الأمريكي، بالفتور الاجتماعي الدائم. بيد أن مقارنة البطالة اليوم في بريطانيا (٦,٧%) وأمريكا (٦,٢%) مع دول الرفاء التقليدية فرنسا (١٢,٨%)، السويد (٩,٩%)، ألمانيا (١٠,٤%) تخرج بالاتطباع المعاكس لذلك^(١)، وما الأحداث التي وقعت في فرنسا في شهر نوفمبر ٢٠٠٥ إلا دليلا قاطعا على سلبيات العولمة، لما لقيته الطبقات المهاجرة والشباب ذو الأصول المغاربية والإفريقية من تهيش وبطالة وغيرها.

٦-الكذبة السادسة <ترويج الدول النامية من العولمة>: يعيش قرابة ٤,٥ مليار إنسان في تلك الدول التي تدعى بالدول النامية ٨٠% من الإنسانية هم فقراء ١,٣ مليار إنسان يتوجب عليهم العيش بأقل من دولار واحد في اليوم، أكثر من ٨٠٠ مليون إنسان لا يجدون طعاما كافيا، بينما ٨٠٠ مليون أخرى يتوجب عليهم التخلي عن الرعاية الصحية، وعلى الأكل هناك ٨٤٠ مليون بالغ لا يستطيعون القراءة أو الكتابة. وبصفة عامة يميز الإنسان تقريبا، أن معظم دول العالم هي دول نامية باستثناء الدول المتطورة جدا في أوروبا الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، كندا، واليابان. ودول العالم الثالث غير متجانسة إطلاقا، إذ يمكن للمرء أن يقسم هذه الدول إلى خمسة نماذج للتطور^(٢):

(١) جيرالد بوكسبرغر -هارالد كليمنتا، مرجع سابق ذكره، ص ١٤٥.

(٢) جيرالد بوكسبرغر -هارالد كليمنتا، مرجع سابق ذكره، ص ١٤٦.

- القوى الاقتصادية لجنوب شرق آسيا (ماليزيا، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة، تايلاند).
- الدول المصنعة حديثاً، ذات المراكز الصناعية القوية (المكسيك، الأرجنتين، البرازيل، الهند، الصين).
- دول الأوبك OPEC .
- دول المعسكر الشرقي المفقرة أو دول العالم الثاني سابقا .
- الدول التابعة، الأشد فقرا (إفريقيا، جزء من أمريكا اللاتينية، وآسيا).

طبعاً يجب الاعتراف بحق هذه الدول في الثروة والرفاه، غير أنه وفي ظل الصيغ المتداولة للعولمة ولتداعياتها فإن ما يحدث هو العكس. تعرف الأمم المتحدة الدول الأقل تطورا في العالم، كدول ذات دخل فردي أقل من ٣٢٠ دولار سنوياً، ويصل عدد هذه الدول إلى ٤٨ دولة، منها ٢٤ في إفريقيا، حيث يعيش قرابة ٥٧٠ مليون نسمة، أي أكثر من ١٢% من سكان العالم. وفي العام ١٩٦٠ كانت ٤٦ دولة الأشد فقراً في العالم تساهم بنسبة من التجارة السلعية العالمية لا تتجاوز ١,٤٦%، ولو أن العولمة تأتي لصالح هذه الدول، لكان عليها رفع هذه المساهمة العالمية، لكن الذي يحدث، عكس ذلك تماماً. ففي بداية التسعينات من القرن العشرين كانت مساهمة هذه الدول الأشد فقراً، لا تزال عند ٠,٦% وحتى عام ١٩٩٥ انراجعت هذه النسبة إلى ٠,٤%، وفي العام ١٩٨٠ كانت مساهمة الدول ١٠٢ الأشد فقراً في التبادل السلعي هي ٧,٩% من التجارة العالمية، إلا أنها انخفضت إلى ١,٤% لعام ١٩٩٠. ورغم كل ذلك، فإن المنظمات والمؤسسات الدولية التي تفضل وتشجع التجارة الحرة (منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، البنك العالمي)

لا تقتناً بالحديث عن نعم وفضائل التجارة الحرة، على الدول الفقيرة تحديدًا تطورات مماثلة أخرى تظهر حركة التدفقات الرأسمالية على المستوى الكوني، أن ٨٠% من هذه التدفقات كانت تتحرك داخل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وبالمجال الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا (إن أهمية الدول الأقل تطورا قد انخفضت من ١٤% لعام ١٩٨٢ إلى الصفر في عام ١٩٨٩. وحين يستتقي المرء الدول المصنعة حديثا حيث لا يجذب القسم الأكبر من الدول الأشد فقرا باستثناء التبرعات والمساعدات الثنائية، فالقارة الأفريقية استطاعت أن تجذب قرابة ٣ مليار دولار أمريكي لعام ١٩٩٣ كرأس مال استثماري، في الوقت الذي كان هروب الرأسمال فيه أكثر من التدفقات إلى هذه القارة. فالرصيد سالب كما هو الحال قبل ١٠ سنوات. واليوم ٣٥٨ ملياردير عالمي، أغنياء بذلك الطريقة التي تماثل فيها ثرواتهم مجموع ما يملكه ٢,٨ مليار إنسان، أي قرابة نصف سكان العالم، وباستبعاد وتهميش الدول النامية من التجارة العالمية وحركة الرأسمال العالمي، ازدادت فجوة الدخل بين العالم الأول والعالم الثالث. ففي عام ١٩٦٥ كان الدخل الفردي في الدول السبع الأكثر غنى ٢٠ مرة أكبر مما هو عليه في الدول السبع الأشد فقرا. وفي عام ١٩٩٥ وصلت هذه العلاقة إلى ٤٠ ضعفا وبينما كان عام ١٩٦٠ يملك ٢٠% من أغنياء العالم فقط ٣٠ مرة من الدخل ٢٠% من الدول الأشد فقرا، تغيرت هذه العلاقة لتصل في عام ١٩٩٠ إلى ٦٠ ضعفا. وإذا ما أخذ التوزيع غير العادل للدخل داخل الدول ذاتها بعين الاعتبار، فصّبح العلاقة، أن ٢٠% الأغنياء داخل هذه الدول يملكون ٥٠% ضعفا على الأقل لما تملكه نسبة ٢٠% الأكثر فقرا. وفيما إذا سار التطور، كما هو اليوم، فإن القرن الواحد والعشرين سيجلب الكوارث لدول العالم الثالث، فالسلع ورأس المال لا تتدفق على الدول الفقيرة، بل

تسمع بها، وتعاني من صخبها، وباستثناء الدول الصناعية المتطورة جدا، فمن النادر أن يكون هناك رابح من العولمة. وإذا ما احتسب المرء التكتفقات التجارية (للعشرين سنة القادمة) سيلاحظ انخفاض مساهمة إفريقيا، والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وروسيا وأوروبا الشرقية من ٣٩,٢% عام ١٩٧٠ إلى ٢٦,٤% عام ١٩٩٠ ثم إلى ٥% لعام ٢٠٢٠. إنه الانفكاك والإقصاء. الانقسام الجديد بين العالم المتزايد اندماجا وتشابكا، وبين القسم الذي يتزايد استبعاده..

* إذا فالعولمة لها وجوها متعددة وكذلك أفنعتها. فهي ليست بالوضوح أو الصراحة أو الشفافية التي يتشوق بها كل المنتبعين لها، ونكمن خطورتها في منظومتها المعقدة المتشابكة التي تحتاج دائما إلى رؤية إستراتيجية شاملة ومتجددة في مرونة بالغة حتى يمكن تقليل الحيرة التي تنتج عن التردد بين وجوها متعددة الخفية التي يمكن أن تكون مغرية وجاذبة، فالعولمة لاتعرف الرحمة أو التهاون أو التهادن أو التردد أو التراجع^(١).

(١) نبيل راغب، أفنعة العولمة السبعة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة /مصر

سنة ٢٠٠١، ص ٢٣.

الفصل الثاني

العولمة الاقتصادية

الفصل الثاني

العولمة الاقتصادية

أولا - العولمة الاقتصادية وأنواعها

١- مفهوم العولمة الاقتصادية

الفصل الثاني

العولمة الاقتصادية

التعريف العولمة الاقتصادية :

كما سبق وأن بيينا أن هناك تعاريف متعددة ومتشعبة، فكل باحث ينظر إليها من وجهة نظر معينة ،وحسب مجال دراسته واختصاصه وبالتالي لم يكن هناك اتفاق حول تعريف جامع لها، نظرا لتشعب مجالاتها لاسيما في جانبها الاقتصادي الذي يشمل العديد من القطاعات منها الإنتاجي، والخدمي والتكنولوجي، والتسويقي والإداري ،والمالي .ومن أهم التعريفات التي تناولت العولمة الاقتصادية هي^(١):

- العولمة تشير إلى عملية تعميق الاعتماد المتبادل بين المؤثرين في الاقتصاد العالمي في المجالات متعددة منها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وخاصة رأس المال .
- العولمة هي تحول العالم إلى سوق واحدة تزداد فيها المنافسة على جميع الأصعدة.
- العولمة الاقتصادية تعني فتح الحدود أمام تدفق السلع والخدمات والأفكار ورؤوس الأموال، وعدم وضع العراقيل والصعوبات على عمليات الاستيراد والتصدير .

٢.عولمة الإنتاج

المتتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة نجد أن هناك مجموعة رئيسية من المتغيرات التي تحدث على نطاق واسع والمتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية والدولية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتساعد الثورة التكنولوجية وتكامل الأسواق العالمية في مجال السلع والخدمات، ومنه

(١) السيد ياسين - العولمة والطريق الثالث -الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر

تستحق عولمة الإنتاج بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتقبلور من خلال اتجاهين^(١):

الاتجاه الأول: عولمة التجارة الدولية: حيث يلاحظ أن التجارة الدولية

زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات من القرن العشرين حيث بلغ معدل النمو للتجارة العالمية ضعفي النمو للنتائج المحلي الإجمالي العالمي. فعلى سبيل المثال زاد معدل نمو للتجارة العالمية بحوالي ٩% عام ١٩٩٥ ، بينما زاد الناتج العالمي بنسبة ٥ % فقط، وبالطبع زاد نصيب التجارة العالمية، فالشركات متعددة الجنسيات تقف وراء تزايد معدل نمو التجارة العالمية بقوة بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي ،ويضاف إلى ذلك أن ٩٠ % من التجارة العالمية دخل في مجال التحرير.

الاتجاه الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر^(٢): ينطوي على تلك

المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أو كلها في مشروع معين في دولة غير دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكية المطلقة لمشروع الاستثمار، بالإضافة إلى قيامه بتحويل موارد مالية، وتقديم مستويات متقدمة من التكنولوجيا والخبرة الفنية في مجال نشاطه إلى الدولة المضيفة.

- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر: إضافة إلى الخصائص التي تم

التطرق إليها في الفصل الثالث من القسم الأول، هناك جانب آخر من الآراء والنظريات التي تناولت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

(١) عبد الحميد عبد المطلب -العولمة واقتصاديات البنوك -الدار الجامعية الإسكندرية مصر ٢٠٠١، ص ٣٢.

(٢) عمر صقر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية مصر ٢٠٠١، ص (٤٧)، (٤٨)، ص(٥٩).

بالدراسة والتحليل ومن تلك النظريات: نظرية عدم كمال السوق، نظرية المنشأة الصناعية، نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، ونظرية الموقع . وقد أوضحت هذه النظريات أنه يلزم توافر جملة من الخصائص في الاستثمار الأجنبي وهي:

- غياب المنافسة الكاملة في الدول المضيفة وانخفاض المعروض من السلع في تلك الدول، مع عدم قدرة شركاتها الوطنية على منافسة الشركات الأجنبية .

- أهمية التفوق التكنولوجي كمحدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى التأكيد على أهمية المزايا المكانية التي تتمتع بها الدول المضيفة .

- احتفاظ الشركات بالخبرة الفنية والاختراعات والابتكارات التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات المحلية في الدول المضيفة.

- الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج يجب أن يحقق أرباحا أكبر من تلك التي يحققها في الداخل مع امتلاكه مزايا احتكارية أو شبه احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة.

وقد تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول شمال إفريقيا حيث يعتبر جذب الاستثمار الأجنبي من القضايا ذات الأهمية الكبرى وهذا ما يوضحه المثال الخاص بالجزائر: بلغ التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر حوالي ٩٧ مليون دولار خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٥) ويمثل ذلك نحو ٧% من التدفق لدول شمال إفريقيا، وحوالي ٠,٩ % من إجمالي التدفق للدول النامية خلال تلك الفترة. في حين انخفض المتوسط السنوي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال

الفترة (١٩٨٦ - ١٩٩٧) إلى نحو ١٠ مليون دولار، وتمثل ذلك حوالي ٠,٦ % من إجمالي التدفق لدول شمال إفريقيا وصفر % تقريبا من الدول النامية، وبذلك تدهور التدفق النسبي للجزائر بنسبة ٨٧ % بالنسبة لمجموعة دول شمال إفريقيا وبنحو ١٠٠ % بالنسبة للدول النامية.

٢. العولمة المالية.

A. تطور العولمة المالية: ^(١)

إذا كانت للعولمة الاقتصادية جذور تعود إلى القرن الخامس عشر حسب العديد من الدراسات أي مع زيادة تبادل السلع بين الأمم آنذاك (كما بينا في الفصل السابق)، فإن العولمة المالية حديثة النشأة نسبيا، فعملها لا يتجاوز أربعين سنة على أكثر تقدير، حيث تتمثل في ذلك التشابك والترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية والمالية لمختلف الدول، وبدأت تتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي ورفع الحواجز في الولايات المتحدة وبريطانيا ما بين (١٩٧٩-١٩٨٢)، لتضم باقي الدول الصناعية الأخرى، ومهما يكن فقد مرت بالمراحل التالية :

١. مرحلة تدويل التمويل غير المباشر: امتدت هذه المرحلة من (١٩٦٠ -

١٩٧٩) وتميزت بمايلي:

- تعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة بصورة مستقلة.
- ظهور وتوسع أسواق (العملات) بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية.
- سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية، أي التمويل بوساطة بنكية.

(١) محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة، ملتقى دولي حول العولمة جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠١ ص ٩٤ ص ٩٦، ص ٩٧.

- انهيار نظام الصرف الثابت بسبب عودة المضاربة على العملات القوية (الجنيه الإسترليني، الدولار).

- انهيار نظام بريتون وودز في ١٥ أوت ١٩٧١، وإنهاء ربط الدولار والعملات الأخرى بالذهب وبذلك ظهرت أسواق الصرف المعروفة اليوم.

- ظهور أسواق الأوراق المدينة مثل سندات الخزينة.

- زيادة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث.

- إنشاء البنوك الأمريكية في كافة أنحاء العالم، والتي منحت العديد من القروض.

٢- مرحلة التحرير المالي: امتدت هذه المرحلة من (١٩٨٠-١٩٨٥) وتميزت بمايلي:

- المرور إلى مالية التسوق، أو اقتصاد السوق المالية وصاحب ذلك ربط الأنظمة المالية والنقدية الوطنية بعضها ببعض وتحرير القطاع المالي.

- انتشار واسع للتحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي، وذلك بعد رفع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة للرقابة على حركة رؤوس الأموال.

- توسيع وتعميق الإبداعات المالية بصفة عامة، والتي سمحت بجمع كميات ضخمة من الانخار العالمي وإجراء عمليات المراجعة الدولية في أسواق السندات .

- التوسع الكبير في أسواق السندات وصناديق المعاشات المختصة في جمع الانخار، وهي تتوفر على أموال ضخمة وغايتها تعظيم إيراداتها في الأسواق العالمية.

٢- مرحلة تعميم المراجعة وضع الأسواق المالية الناشئة^(١): امتدت هذه المرحلة من

١٩٨٦ إلى غاية الآن وتميزت بما يلي:

- ضم العديد من الأسواق الناشئة من أوائل التسعينيات من القرن العشرين وربطها بالأسواق المالية العالمية مما شكل الحدث الهام والأخير في مشوار العولمة المالية.

- تحرير أسواق المواد الأولية وزيادة حجم التعامل فيها.

- زيادة الارتباط بين الأسواق المالية العالمية بمختلف أجنحتها إلى درجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحدة، وذلك باستعمال وسائل الاتصال الحديثة وربطها بشبكات التعامل العالمية .

- تحرير أسواق الأسهم حيث كانت الانطلاقة من بورصة لندن ١٩٨٦ بعد إجراء الإصلاحات البريطانية المعروفة (Big-Bang)، وتبعتها بقية البورصات العالمية بعد ذلك مما سمح بربطها ببعضها البعض وعولمتها على غرار أسواق السندات .

- الانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية، والتي كلفت الاقتصاد العالمي آلاف الملايير من الدولارات وإفلاس الكثير من البنوك والمؤسسات المالية .

ومهما تكن مراحل العولمة المالية فإن هذه الظاهرة قد انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم ومست معظم الدول لتسيطر الدائرة المالية على الاقتصاد العالمي في وقت قصير نسبيا، وينتظر أن يصبح الاقتصاد العالمي ممولا في قسط منه بواسطة الأدوات المالية .

(١) محفوظ جبر، مرجع سابق ذكره ص ٩٨

B - العوامل المفسرة للعملة المالية^(١)

تضافرت عوامل عديدة في توفير المناخ الملائم لتغذية زخم العملة المالية التي بدأت في التبلور منذ ما يربو على ربع قرن من الزمان، وكان أهم العوامل المفسرة لها :

١. اتنامي الرأسمالية المالية : لقد كان للنمو المطرد الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا أساسيا في إعطاء قوة الدفع لمسيرة العملة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي حققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج، وصارت الرأسمالية ذات طابع ريعي . تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره على الصعيد العالمي . لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية (قروض، استثمارات مالية) بشروطه الخاصة .

ولقد ارتبط هذا النمو المطرد للرأسمالية المالية أيضا بظهور (الاقتصاد الرمزي) وهو اقتصاد تحركه رموز ومؤشرات الثروة العينية أي: الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية .

٢. عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية^(٢) : حدثت موجة عارمة

من تدفق رؤوس الأموال الدولية ناتجة عن أحجام ضخمة من المدخرات والفوائض المالية التي ضاقت الأسواق الوطنية عن استيعابها، فالتجعت نحو الخارج بحثا عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى.

٣. ظهور الاستثمارات المالية: ارتبطت العملة المالية بظهور كرم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين ،فإلى

(١) جمال الخطيب ،العملة والأسواق العربية لرأس المال ،مؤسسة طابا ،الطبعة الأولى عشرين ٢٠٠٢ ص١٧ .

(٢) جمال الخطيب مرجع سابق ذكره ص١٨ ، ص١٩ ، ص٢٠ ، ص٢١ ، ص٢٢ .

جانب الأدوات التقليدية المتداولة (الأسهم، السندات)، أصبح هناك عدد يد من الأدوات الاستثمارية منها المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية وتشمل: المبادلات، المستقبلات، السقف، الخيارات، وكل هذه الأدوات تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وقد ظهرت هذه الأدوات الجديدة تحت تأثير عاملين وهما :
أ- الاضطرابات التي سادت سوق الصرف الأجنبي بعد الاتجاه نحو تعويم أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة بحيث باتت الضرورة ملحة إلى ظهور تلك الابتكارات لتأمين الحماية للمستثمرين.

ب- المنافسة الشديدة بين المؤسسات المالية لاسيما تلك التي دخلت حديثا إلى السوق فاستخدمت هذه الأدوات الجديدة من أجل تجزئة المخاطر وتحسين السيولة .

٥- التقدم التكنولوجي: ساهم هذا العنصر في مجالات الاتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، وهو الأمر الذي كان له أثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحللين الماليين يصفونها كما لو أنها شبكة مياه في مدينة واحدة.

٥- التحرير المالي المحلي والدولي: لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباطا وثيقا بعمليات التحرير المالي الداخلي والدولي، وقد زادت معدلات النمو للتدفقات وسرعتها خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعاملات الجارية والرأسمالية.

٦- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية: حدثت تغيرات هائلة في صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين وعلى وجه

الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، وفي هذا الصدد تشير إلى مايلي :

أ-توسع البنوك في نطاق أعمالها المصرفية، على الصعيدين المحلي والدولي.

ب-دخل المؤسسات المالية غير المصرفية كمنافس قوي للبنوك التجارية في مجالات الخدمة التمويلية فخلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٥) انخفض نصيب البنوك التجارية في الأصول المالية الشخصية من ٥٠% إلى ١٨% وفي مقابل ذلك ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى نحو ٤٢%.

ج-من خلال المنافسة القوية التي تستشعرها البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجالات الخدمات التمويلية، قامت بعمليات الاندماج فيما بينها، وتوسيع مجال نشاطها.

C مؤشرات العولمة المالية^(١): في العقد الأخير من القرن المنصرم ،أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا حيث قفزت التدفقات المالية بين الأسواق المالية قفزة هائلة ويكفي للدلالة على ذلك أن نتبع مؤشرين هما :

المؤشر الأول: الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام ١٩٨٠ ،بينما وصلت إلى ما يزيد عن ١٠٠% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام ١٩٩٦ ، وإلى ما يزيد عن ٢٠٠% في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام .

(١) عبد الحميد عبد المطلب مرجع سابق ذكره ص ٣٤، ص ٣٥

- **المؤشر الثاني:** الخاص بتطور تدول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت من ٢٠٠ مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي ١,٢ ترليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٥، وهو ما يزيد عن ٨٤% من الاحتياطيات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام . ومن ناحية أخرى يلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال ،ويقصد بذلك إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال، والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية، وتحرير حساب رأس المال، ومن ثم قابلية حساب رأس المال للتحويل ترتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات.

ثانياً أدوات العولمة الاقتصادية

١- الشركات متعددة الجنسيات

- تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

المفهوم: تعددية الجنسيات هو تعريف لكلمة أوروبية مكونة من أصلين (Multi) متعدد و (Nation) أمة أو دولة مضافاً إليها اللاحقة والتي تعيد صيغة المصدر من الفعل المتعدي ويعني فعل القيام بالعملية المعنية، أي نقل مستوى النشاط من مستوى جنسية واحدة إلى جنسيات متعددة.

٢- اصطلاحاً: في الحقيقة لا يوجد في أدبيات علم الاقتصاد مفهوم موحد أو تعريف دقيق للمؤسسات متعددة الجنسيات ويمكن إبراز أهم التعريفات فيما يلي^(١):

(١) جاك أدا -عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، مرجع سابق ذكره

ص ١١١

(٢) ١. أمير نوف، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتحدة، ترجمة د. علي

محمد نقي عبد الحسين القزويني ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ١٩٨٦،

ص(٣٥،٣٦).

يرى الاقتصادي الكندي (ب- ماتيوز): أن الشركات المتعددة الجنسيات هي الشركات تقوم بـ : "عمليات كبيرة جدا في البلدان الأخرى وتمتلك هناك طاقات إنتاجية كبيرة وتمارس نشاطها في ستة بلدان على الأقل. " ويعرفها (ب- فرون) على أنها: "عبارة عن اتحاد المصالح يتعاون أعضاؤه في حالات معينة لبلوغ أهداف مشتركة وفي حالات أخرى يتنازعون بصدد مختلف الأولويات. "

كما يعتبرها البعض (الشركات متعددة الجنسيات): هي إحدى السمات الأساسية للعولمة فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا، والخبرات التسويقية والإدارية، وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية ،ويضاف إلى ذلك أن تلك الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة تلعب دور العائد في الثورة التكنولوجية التي نقلت الفن الإنتاجي إلي أن يصبح فنا إنتاجيا كثيف المعرفة، وبالتالي فهي من هذا المنظور تعمق الاتجاه نحو العولمة وبالتحديد العولمة الاقتصادية^(١).

٢. المنظمات والاتفاقيات

يستند النظام الاقتصادي العالمي، الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية(كما بينا سابقا) على ثلاث مؤسسات كبرى دولية تقوم بإرساء قواعد وبنیان هيكل للعولمة ودعم مجالاتها الرئيسية الثلاث وهي : عولمة للتجارة، عولمة التمويل، عولمة الاستثمار ، ليصبح كل شيء معلوم ،من أجل بناء عولمة فعالة ،ومنه فإن

(١) عبدا لمطلب عبد الحميد، آلية التعامل، القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين، منشورات أكاديمية السادات، مصر ١٩٩٥، ص ٢٣٤.

هذه المنظمات الثلاثة تبني وتؤسس للعلومة وتشرف على تكوين البنية التحتية لها وهي:

المنظمة التجارية العالمية (W T O)^(١): أصبحت منظمة التجارة العالمية أحد الركائز الأساسية في نظام العولمة لأنها المشرفة الرئيسية على نظام التجارة في النظام العالمي الجديد . وقد حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي أنشئت عام ١٩٤٨ كاتفاق متعدد الأطراف، حيث تضع وتنظم إطارا عاما في التجارة الدولية. وعلى مدى عمر (الجات) أضيفت العديد من التعديلات والاتفاقيات من خلال جولات المفاوضات التجارية التي بلغت ثمانية جولات، وكان آخرها جولة الأوروغواي . وأصبحت منظمة التجارة العالمية هي المنظمة الرئيسية المسؤولة عن تنفيذ العولمة على المستوى التجاري والاقتصادي . تضم المنظمة ١٣٤ دولة حتى جانفي ١٩٩٩ وتشارك بنحو ٩٥% من حجم التجارة الدولية، وتضع مجموعة من القواعد والقوانين التي تلتزم بها الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات والأفكار، وتحدد حقوق والتزامات الدول الأعضاء في إطار عام واسع ومتعددة الأطراف. تضع المنظمة إطارا عاما للالتزامات الدولة في التخفيضات الجمركية تتضمن حدا أعلى من التعريفات على المنتجات المختلفة مع وجود جداول تتضمن ذلك، ومن أجل حماية المنافسة فإن منظمة التجارة العالمية تقوم بمكافحة الممارسات التجارية غير العادلة مثل الدعم الحكومي للصادرات، أو لجوء بعض المصدرين إلى تخفيض أسعار المنتجات المصدرة عن الأسعار المحلية وهو ما يعرف بالإغراق، ومنه

(١) محسن أحمد الخضيرى، العولمة الإيجابية، مجموعة النيل العربية، مصر ٢٠٠٠ ص (١٠٠-١٠٢).

فإنها قد أسهمت في تأكيد تيار العولمة، وعولمة الأسواق واتجاه الدول إلى الاستفادة من مزاياها التنافسية.

٢- صندوق النقد الدولي^(١): أنشئ الصندوق بموجب اتفاقية بريتون وودز التي عقدت في يوليو ١٩٤٤ وأصبحت نصوصها نافذة في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥، وعقدت الجلسة الافتتاحية لمجلس محافظي الصندوق في ٠٨ مارس ١٩٤٦. وظيفة الصندوق هي: دعم استقرار أسعار الصرف، والمحافظة على التدابير المنظمة لصرف بين الدول الأعضاء لئلا يتنافس على تخفيض أسعار الصرف، وللمساهمة في إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، وإزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والتي تعوق نمو التجارة الدولية، وبث الثقة بين الدول الأعضاء من خلال جعل موارد الصندوق ميسورة لها بضمانات ملائمة، ومن ثم إتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى التدابير التي من شأنها أن تقضي على الرخاء الوطني أو الدولي .

وفي واقع الأمر فقد استطاع الصندوق أن يعمل على تدعيم التعاون الدولي من خلال التنظيم الدائم، وتوفير الأجهزة اللازمة للتشاور والتعاون حول حل المشكلات النقدية الدولية، وساهم مساهمة فعالة في النمو المتوازن للتجارة العالمية من خلال توفير التمويل اللازم لها.

يتجه الصندوق في الوقت الراهن إلى دراسة امتداد إشرافه إلى ميزان المعاملات الرأسمالية لموازين المدفوعات للدول الأعضاء، وفي الوقت نفسه الدفع نحو إيجاد عملة إلكترونية دولية يصدرها هو ليتحول في المستقبل إلى بنك مركزي عالمي للعالم كله.

(١) محسن أحمد الخضيرى، مرجع سابق ذكره ص ١٠٣ ص (١٠٤-١٠٦).

٢. البنك الدولي: هو أحد مؤسسات اتفاقية بيريترن وودز في يوليو ١٩٤٤، وأنشئ البنك عام ١٩٤٥. بدأ في ممارسة نشاطه في يونيو ١٩٤٦، ولقد جاء إنشاؤه لتلبية الحاجة الماسة إلى رأس المال لتمويل الأعمال وإعادة البناء لما دمرته الحرب العالمية الثانية وتنمية اقتصاديات الدول المتخلفة. ومن ثم أعطى البنك حق منح أو ضمان القروض التي تقدم لمشروعات تحقق أغراضه، وهو يمثل قمة التعاون بين رأس المال الخاص ورأس المال الحكومي العام في مجال الاستثمار الدولي.

و بالإضافة إلى عمليات الإقراض وضمان القروض فإن البنك يقدم العديد من الوظائف أهمها:

أ- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصاديا، وهي تقدم كجزء جوهري من الأعمال التحضيرية لعمليات الاقتراض، مثل تحديد أسبقية المشروعات، وإيداع النصح والتدابير الإدارية والتنظيمية لتنفيذ هذه المشروعات.

ب- تشجيع الاستثمار الخاص بما يضمن نمو واسع للقطاع الخاص، بما يساعد على تأصيل العادة الادخارية وإيجاد قدرة على تشغيل المدخرات بطريقة إنتاجية، واجتذاب رؤوس أموال إضافية ورجال أعمال إلى محيط النشاط الاقتصادي.

ج- فض النزاعات المالية بين الدول الأعضاء، وتدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية.

وفي هذا الإطار فقد تطور البنك الدولي وتوسعت أنشطته للدرجة التي معها أصبح يرمز إليه كمجموعة تضم ثلاثة مؤسسات رئيسية يطلق عليها مجموعة البنك الدولي وهذه المؤسسات هي :

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير. الرابطة الدولية للتنمية. مؤسسة التمويل الدولية.

وتعمل المجموعة على المساعدة في تحقيق التقدم الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة.

إن هذه المؤسسات الكبرى للعولمة (منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) ليست هي التي تسعى لتحقيق العولمة، ولكن هناك مؤسسات أخرى تعمل على تحقيقها وهي:

- الأحزاب والمنظمات السياسية على اختلاف اتجاهاتها .

- الاتحادات والمؤسسات ذات الطابع الدولي .

- الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمي وصفوة العلماء.

٢. العقوبات الاقتصادية والتدخل العسكري.

العولمة تيار فكري لا يعمل على تسهيل تدفق الاستثمارات الغربية إلى أرجاء الأرض فحسب، ولكن تعمل على تعميم الرؤى والمعايير الغربية، ومن الواضح أن للغرب ولا سيما أمريكا يفضل استخدام المنظمات الدولية لتحقيق رغباتها وإلا فإنها تسن العقوبات على نحو منفرد وبما أنها المسيطر الوحيد على العالم حاليا فهي التي تقوم بفرض العقوبات الفردية (ثمة فكرة مفادها أنه على الأمريكيين فعل أي شيء ولو أضر بهم)، وقد أصدرت كذلك هذه العقوبات حتى ولو كانت على عائقها، كما أصدرت منظمة أمريكية رئيسية تقريرا أدرجت فيه ٢١ قانون ومرسوم متعلق بالعقوبات، ولقد مست العديد من دول العالم سوءا ما كان منها مفروضا من قبل مثل ما هو حال كوبا، إلى ما هو جديد من عقوبات مثل العراق وسوريا، وهو ما يوضح بالأمنلة التالية^(١) :

(١) عبد الكريم بكار، مرجع سابق ذكره، ص(٥٥).

١- قانون محاسبة سوريا : تزايد التأييد في مجلس النواب الأمريكي لمشروع قانون يستهدف المزيد من العقوبات الأمريكية على سوريا. حيث وصل عدد المؤيدين لمشروع القانون ٢٩٣ نائب من بين أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم ٤٣٥، وهو ما يعني توفيراً يزيد على الأغلبية الضرورية لتمرير مشروع القانون وانتظار تحرك مماثل في مجلس الشيوخ. وتتص مسودته على مطالبة سوريا بوقف ما يصفه بالإرهاب، ووقف تطوير أسلحة الدمار الشامل، ووقف الاستيراد غير القانوني للنفط العراقي، وافتعال قضية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني فيفري ٢٠٠٥، ومن شأن مشروع القانون فرض حظر على حصول سوريا على استثمار الشركات الأمريكية أو حظر كامل على الصادرات الأمريكية لسوريا باستثناء الأدوية والغذاء. وأصبح مشروع القانون ساري المفعول بعد أن وقعه الرئيس الأمريكي (جورج بوش) في ديسمبر ٢٠٠٣ وينتظر تطبيقه في وقت ليس بالبعيد .

٢- العقوبات الاقتصادية على العراق: بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١، أصبح العراق في نظر الولايات المتحدة يمثل تهديداً لدول المنطقة، وعنصر لعدم الاستقرار وقاعدة للإرهاب الدولي، ومن هنا بدأت أمريكا تفكر في كيفية إضعاف العراق ابتداء من العقوبات التي فرضت عليه، وصولاً إلى حرب الخليج الثالثة في ٢٠ مارس ٢٠٠٣ وما نتج عنها من احتلال للعراق وسقوط النظام الحاكم وسنذكر بعض أهم القرارات المفروضة على العراق :

أ- القرار ٦٦١ الصادر في أوت ١٩٩٠ وكان هدفه فرض حظر شامل على العراق عقب اجتياحه للكويت.

ب- القرار ٩٨٦ الصادر في أبريل ١٩٩٥ وكان هدفه السماح للعراق ببيع ما يصل مقداره ٢ مليار دولار من النفط العراقي كل ٦ أشهر.

ج- برنامج النفط مقابل الغذاء : الذي وقع عليه العراق مع الأمم المتحدة في ١٩٩٦ والذي يعتبر امتداد للقرار ٩٨٦، وهو لا يعني أن كل عائلات النفط العراقي يمكن استخدامها لشراء احتياجاته من الخارج، حيث وزعت كما يلي ١٣% تذهب لمحافظة الشمال، ٢٥% للجنة التعويضات في جنيف، ٢٠٢% كمصاريف إدارية للأمم المتحدة، ١٠,٨% لتغطية مصاريف لجنة المفتشين عن الأسلحة . باختصار لا تبقى لدى العراق سوى ٥٣% منذ بداية البرنامج.

د- القرار ١٤٠٩ الذي جاء كبديل لما يسمى بالعقوبات الذكية .

وكانت كل هذه القرارات وغيرها تهدف إلى تكريس الهيمنة الأمريكية على العراق، في محاولة لإضعافه واستنزاف ثرواته النفطية والاقتصادية والعلمية .

٢- العقوبات على ليبيا : فرضت العقوبات على ليبيا من طرف الولايات المتحدة وبريطانيا بعد حادث سقوط الطائرة فوق بلدة لوكا ربي في اسكتلندا، وقد سبقها هجوم أمريكي على ليبيا سنة ١٩٨٦ وكانت العقوبات قد فرضت سنة ١٩٨٨، وشملت فرضا للحصار على الأجواء الليبية وبعد أن سلمت ليبيا المتهمين في قضية إسقاط الطائرة للمحكمة الاسكتلندية، وصدر الحكم الذي نص على دفع ليبيا لتعويضات مالية لعائلات الضحايا والاعتراف بمسؤوليتها عن الحادث .

وقد حددت الولايات المتحدة عدة خطوات يتعين على ليبيا تحقيقها لرفع الحصار عنها وهي :

- الكشف عن كل شيء بشأن تفجير الطائرة .
- دفع التعويضات، وتحمل الحكومة الليبية مسؤوليتها عن الحادث .
- كشف وتفكيك برنامج التسلح النووي والتوقف عن الدعم الكلي للإرهاب.

وفي نهاية المطاف اعترفت لبيبا بكل التهم التي وجهت لها، حيث سلمت المتهمين إلى محكمة العدل الدولية وحوكموا بأحكام متفاوتة، إضافة إلى دفع تعويضات لأهالي الضحايا، ومن ثم رفعت عنها العقوبات سنة ٢٠٠٠

ثالثاً - العولمة الاقتصادية واستراتيجيات التنمية

١- إخفاق العولمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي.

أخفقت العولمة في الوفاء بما قطعته من عهود في مجالات النمو، وزيادة فرص التوظيف، ورفع الأجور، وتحقيق المزيد من الرخاء كما أعلنها مناصرو التجارة الحرة والتدفقات المالية. ففي بيئة يحفها النمو البطيء والمتقطع للاقتصاد العالمي، توزعت منافع العولمة على نحو غير متكافئ بين البلدان وعلى مستوى البلد الواحد، واتسعت هوة الدخل بين الأغنياء والفقراء، وازدادت حدة الفقر في العديد من البلدان النامية. وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في البلدان المتقدمة ١٧ ضعف مثيله في البلدان النامية، وذلك في مستهل التسعينات من القرن العشرين، كما ارتفعت تلك النسبة لتصل إلى ١٢٠ في عام ٢٠٠٠. ومن المكسيك يأتي أحد الأمثلة الصارخة على كيفية عدم تماشي العهد الذي قطع بالتحريض مع الواقع الفعلي. فقد قامت المكسيك بإصلاح بعيد المدى في السياسات التجارية اعتباراً من عام ١٩٩٤. وخلال السنوات العشر الأولى من دخول اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) حيز التنفيذ، كان صافي مكاسب المكسيك من الوظائف محدوداً، كما تم خسارة ما يقرب من ٣٠ بالمائة من الوظائف الخاصة بمصانع التجميع خلال التسعينات من القرن العشرين. وصارت الرواتب الحقيقية لمعظم العاملين أقل عنها قبل الاتفاقية، وازدادت حدة عدم المساواة، وأضحت الخسائر في الزراعة المكسيكية تعني أن فقراء الريف قد نفخوا ثمن التعديل الذي أدخلته اتفاقية نافتا، وذلك حسب ما صرح به وقف كارنيجي للسلام

الدولي. وبضيف الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، السيد روبنز ريكوبيرو، أن "التجارة وحدها لا تكفي لتأمين التنمية". فهناك حاجة لمراجعة استراتيجيات التنمية على المستويين الدولي والوطني. فعلى المستوى الدولي، هناك أدلة دامغة على أن الخدمات الخارجية الناشئة عن النظم المالية والتجارية الدولية، مثل عدم استقرار تدفقات رأس المال الخاص وتذبذب أسعار السلع، تتذر بقيام أزمات وانتكاسات في البلدان النامية. وتغذي تلك الكوارث بدورها حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، وتحول دون تحقيق النمو، وتزيد من حدة الفقر. وتفرض مستويات الدين ثقيلة الوطأة، والتي تنسم في بعض الأحيان بعدم الاستدامة، في البلدان النامية خطراً على النظام المالي الدولي لابد وأن يتم التصدي له^(١). أما على المستوى الوطني، فجاءت نتائج الإصلاحات الاقتصادية الحرة التي جرت خلال التسعينات من القرن الماضي مختلطة: فانسجم النمو الاقتصادي بصورة عامة بالخمول، كما أدت الخصخصة، وتحرير التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر إلى مزيد من التركيز للصناعة. وقوبلت وصفة التنمية التي تقوم على وضع سياسات يفترض وأن تلاءم الجميع بالرفض على نطاق واسع لصالح إدراك الحاجة للتنوع في وضع استراتيجيات وطنية للتنمية. وبينم هذا الأمر على أن تضطلع الدولة بدور محوري في خلق بيئة بها سياسات مواتية لاستثمارات القطاع الخاص وللمنو الاقتصادي.

٢- تحرير التجارة الخارجية مع بطء في النمو الاقتصادي.

ارتفع نصيب البلدان النامية من التجارة العالمية، من حوالي ٢٤ بالمائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٢ بالمائة في عام ٢٠٠٠. بيد أن هذا النمو في

(١) مؤتمر الانكساد الحادي عشر، سلوبالو، البرازيل (١٣-١٨) جوان ٢٠٠٤، إعداد

قسم الاعلام الأمم المتحدة ٢٠٠٤. على موقع www.inctad.com

صادرات البلدان النامية يتركز بصورة كبيرة: فتنتج شرق آسيا ما يزيد على ٧٥ بالمائة من الصادرات المصنعة للعالم النامي، فضلاً عن نسبة أعلى من المواد ذات التكنولوجيا المتقدمة، بينما لم تشهد جنوب آسيا ومنطقة جنوب الصحراء الإفريقية سوى زيادة طفيفة لا تتجاوز ٢ % في نصيبها من التجارة، وذلك على حسب ما أعلنته هيئة أوكسفام. وفي أغلب البلدان النامية، لم تتم ترجمة الصادرات الأعلى إلى نمو أسرع في إجمالي الناتج المحلي. كما نجد أنه لاسيما في أكثر البلدان فقراً، والتي يقع أغلبها في إفريقيا ولا تزال تعتمد بصورة ضخمة على الصادرات من السلع الأولية غير النفطية والمساعدة الإئتمانية الرسمية، لم يتحقق من النمو الاقتصادي سوى قليل. وتسنّى لبلدان الجنوب أن تحرر تجارتها بصورة أسرع من البلدان الصناعية بالشمال، مما أدى إلى زيادة الواردات في حين تراجعت المساعدة الإئتمانية الرسمية. يزيد هذا الوضع من تفاقم المحنة التي تواجهها البلدان التي تنن بالفعل من وطأة الدين الخارجي الثقيل، الأمر الذي يحد بشكل متزايد من استدامتها. وتستوعب التزامات الدين في العديد من البلدان نسبة كبيرة من الدخل الذي يتحقق من الصادرات. وتعتبر مبادرة البلدان الفقيرة تعبئة المديونية التي تهدف إلى تخفيف الدين، والتي ترتبط بالإدارة الاقتصادية الرشيدة، خطوة هامة، إلا أنها لن تكون كافية لضمان استدامة الدين في المستقبل. وتعتمد الكثير من البلدان النامية، خاصة بلدان أمريكا اللاتينية، حالياً على التدفقات الداخلة لرأس المال الخاص لتمويل أوجه العجز في حساباتها الحالية. غير أن التقلب في الأسواق المالية الدولية، وتدفقات رأس المال قصيرة الأمد إلى البلدان النامية كثيراً ما خلقت بعض المشكلات في إدارة أسعار الفائدة وأسعار الصرف على نحو يساعد على الحفاظ بصورة مستدامة على النمو الاقتصادي. وفي سبيل الحيلولة دون وقوع كوارث مالية في البلدان

النامية، لابد للمجتمع الدولي من النظر في كيفية إضفاء مزيداً من الاستقرار والتساوي والاستدامة على تدفقات رأس المال الخاص. ويحث الأونكتاد على إقامة نظام عالمي سليم للرقابة على تدفقات رأس المال قصيرة الأمد وتلك القائمة على المضاربة، والتحذير لدى احتمال حدوث تقلب فيها^(١).

٢- إعادة التفكير في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية والتحديات المستقبلية

هناك الآن اتفاق واسع حول الحاجة لإعادة التفكير في استراتيجيات التنمية، وذلك على المستويين الدولي والوطني. فينطلب الترويج للتنمية خلق مناخ مواتي للأعمال، وإتاحة الموارد لتلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية. يستدعي الأمر مزيداً من التماسك بين الرؤى الوطنية والدولية للتجارة والتنمية، الأمر الذي يعني أنه ينبغي للتسيق بين السياسات المالية، والنقدية، وتلك الخاصة بالتكنولوجيا على المستوى الدولي أن يخلق بيئة تسمح لاستراتيجيات التنمية الوطنية بالنجاح. وهذا هو السبب وراء اختيار التماسك ليكون المحور الرئيسي لمؤتمر الأونكتاد الحادي عشر. ووفقاً لما جاء على لسان الأمين العام للأونكتاد، روبنز ريكوبيرو، فإن الاجتماع الذي يتخذ من ساو باولو مقراً له يهدف إلى "رعاية التماسك بين العمليات العالمية واستراتيجيات التنمية الوطنية، مع التركيز على العلاقة بين مفاوضات التجارة والقطاع المنتج". تقدم تجربة البلدان النامية الناجحة دروساً في استراتيجيات التنمية الوطنية التي يتم العمل بها بالفعل. ومن بين تلك الدروس الهامة أنه من شأن الاستثمار المستدام والذي يتسع نطاقه على نحو سريع أن يحفز التحول في الهيكل الاقتصادي من القطاع الأولي إلى التصنيع والخدمات، والتي ترتبط بما

(١) مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر، ساو باولو، البرازيل (١٣-١٨) جوان ٢٠٠٤، إعداد

قسم الاعلام الأمم المتحدة ٢٠٠٤. على موقع www.inctad.com

يشتمل عليه هذا لاحقاً من ارتفاع في الإنتاجية. ومن بين الدروس الأخرى أن الزيادة المطردة في الاستثمار لا يمكن أن تتحقق من خلال الاكتفاء بالاعتماد على قوى السوق والاستثمار الأجنبي المباشر وحده؛ فلابد للدولة أيضاً أن تلعب دوراً نشطاً. كذلك ينبغي للحكومات الوطنية تشجيع توفير الإقراض، وخلق إطار قانوني سليم للأعمال، وإرساء البنية التحتية، ورعاية القوة العاملة المستتيرة. ويمكن في الوقت نفسه للترتيبات الإقليمية في التجارة والمال، وأوجه التحسن التي تطرأ على البنية التحتية الإقليمية أن تحفز النمو وأن تخلق أسواقاً أرحب، وبالتالي تقلل الاعتماد على الأسواق التقليدية^(١).

لا يمكن للعولمة والتحرير أن يحلا محل القوى المحلية للنمو. فمن شأن التكامل الحذر والذي يتم إدارته بصورة حسنة إلى داخل الاقتصاد العالمي، والذي يتم ترتيبه وتكييفه على نحو يتلاءم مع مستوى التنمية الاقتصادية والمؤسسية لكل بلد، أن يدعم المستثمرين والمنتهجين المحليين. فتتقيد السياسات الاقتصادية المحلية في البلدان النامية لاسيما سياسات التجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا- في الوقت الراهن بالالتزامات الدولية الخاصة بالتجارة والاقتراض، الأمر الذي يدعو إلى إعادة النظر في القضايا ذات الصلة بمنح المساحات الملائمة للسياسات الوطنية والمرونة في السياسات في البلدان النامية، واستكشاف الكيفية التي يمكن بها استغلال هذه المساحة في السياسات على نحو أكثر كفاءة.

(١) مؤتمر الابتكاد الحادي عشر، سولوبولو، البرازيل (١٣-١٨) جوان ٢٠٠٤، إعداد

قسم الاعلام الأمم المتحدة ٢٠٠٤. على موقع www.inctad.com

الفصل الثالث

آثار العولمة الاقتصادية

الفصل الثالث

آثار العولمة الاقتصادية

أولاً آثار العولمة الاقتصادية على الاقتصاد العالمي

إن آثار العولمة الاقتصادية عديدة ومتنوعة، نوجز بعضها منها على سبيل المثال :

أعولة الفقر

منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين، أدت برامج الاستقرار الاقتصادي الكلي وبرامج التكيف الهيكلي التي فرضت من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البلدان النامية (كشرط لإعادة التفاوض بشأن المديونية الخارجية). إلى رمي مئات الملايين من الأشخاص في مستنقع الفقر. وعلى النقيض من روح اتفاقية بريتين وودز التي كانت غايتها إعادة البناء الاقتصادي وثبتت أسعار الصرف الأساسية، نجد أن برنامج التكيف الهيكلي يسهم بصورة موسعة في زعزعة العملات الوطنية وفي تدمير اقتصاديات البلدان النامية. لقد انهارت القدرة الشرائية الداخلية، وعم الجوع وأغلقت المستشفيات وعادت إلى الظهور أمراض معدية مثل السكربن الرئوي والملاريا والكوليرا، وأغلقت المدارس وحرم مئات الملايين من الأطفال التمتع بحقوقهم في التعليم الابتدائي، وعلى الرغم من أن مهمة البنك الدولي تكمن في محاربة الفقر وحماية البيئة، إلا أن رعايته المشاريع الكهرومائية ومشاريع الزراعة الصناعية على نطاق واسع أدت إلى زيادة عملية تدمير وتخريب البيئة، كما تسببت في طرد وتشريد عدة ملايين من الأشخاص من أماكنهم بصورة إجبارية. شملت إعادة الهيكلة الاقتصادية على المستوى الكلي المصالح الجيوسياسية العالمية. وقد حدث ذلك بعد الحرب الباردة بحيث استخدم التكيف الهيكلي لغرض نفس اقتصاد الكتلة السوفيتية القديمة وتدمير نظام الشركات الحكومية فيها.

ومنذ نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين أصبح العلاج الاقتصادي لصندوق النقد والبنك الدوليين يطبق في أوروبا الشرقية ويوغسلافيا، وفي الإتحاد السوفيتي السابق، وقد كانت نتائجه الاقتصادية والاجتماعية مدمرة^(١).

وعلى الرغم من الآليات القسرية المختلفة لبرنامج التكيف الهيكلي، إلا أنه طبق أيضا في البلدان المتقدمة منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي. ومع ذلك فإن المعالجات الاقتصادية الكلية (تحت ولاية الحكومات الوطنية) تميل لتكون أقل قسوة من تلك المعالجات المفروضة في بلدان الجنوب والشرق، أما المبادئ النظرية والإيديولوجية فهي متشابهة جدا، وكانت المصالح المالية العالمية بحد ذاتها تحظى بالاهتمام دائما، أما المبادئ التي تتعلق بإصدار العملة فقد طبقت عالميا، وإن عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي أصابت الدول الغنية أيضا في التصميم، بحيث كانت النتائج تتمثل في البطالة والأجور المنخفضة وتهميش قطاعات واسعة من السكان، فضلا على إيقاف النفقات الاجتماعية وإلغاء الكثير من المنافع التي حصل عليها في حق الرفاهية الاجتماعية .

لقد أدت سياسة الدول إلى تدمير بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأصيب فقراء المدن من الدول الغنية بسوء التغذية بسبب انخفاض مستوى استهلاك الأغذية لديهم. وحسب ما ورد في إحدى الدراسات الحديثة، فإن عدد الذين صنفوا كجوع في الولايات المتحدة الأمريكية، قد بلغ ثلاثين مليون إنسان .

(١) ميسل دوفسكي، عولمة الفقر، ترجمة جعفر علي حسين السوداني، مراجعة: محمود خالد المسافر، عماد عبداللطيف سالم، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، العراق ٢٠٠١ ص ٤٣.

ومنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، كان يجري توثيق تأثير التكيف الهيكلي، بما فيه إلغاء الحقوق الاجتماعية للنساء والنتائج البيئية الضارة الناجمة عن الإصلاح الاقتصادي. وعلى الرغم من اعتراف مؤسسات بريتون وودز بالتأثير الاجتماعي للتكيف إلا أنه لم يستهدف أي تغيير في الاتجاه السياسي. وفي الحقيقة فإنه منذ نهاية الثمانينات، أصبحت الوصفات السياسية لصندوق النقد والبنك الدوليين (التي تفرض حالياً باسم تقليص الفقر) والتي زامنت مع انهيار الكتلة الشرقية، أكثر قسوة وخالية من الرحمة.

يتميز النظام المالي الدولي الجديد، سواء كان في الجنوب أم في الشرق أم في الشمال، بقيام طبقة الأقلية المميزة بالاستحواذ على معظم الثروة وذلك على حساب الغالبية العظمى من السكان. كما أن هذا النظام يتغذى على الفقر البشري. وهو الذي يولد التفرقة الاجتماعية ويشجع على العنصرية وعلى النزاعات العرقية ويقضي على حقوق المرأة ويرمي بالدول، وعلى الدوام، في فلك المواجهات المدمرة فيما بينها.

وإضافة إلى ذلك فإن الإصلاحات - التي يجري تطبيقها بوقت واحد في أكثر من مئة بلد - هي التي تقود إلى عولمة الفقر، هذه العملية التي تقضي على الوجود الإنساني وتدمر المجتمع في الجنوب وفي الشرق وفي الشمال. كما تؤدي المؤسسات العالمية دوراً مهماً في عملية إعادة الاقتصاديات الوطنية. ويكون كل من المصادقة على اتفاقية الـ GATT (الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة) وتأسيس منظمة التجارة العالمية WTO في عام ١٩٩٥، إطار تطوير النظام الاقتصادي العالمي. إن مهمة منظمة التجارة العالمية تنطوي على تنظيم التجارة العالمية لمنفعة البنوك الدولية والشركات متعددة الجنسية، وكذلك مراقبة تنفيذ السياسات التجارية الوطنية. أما الجات فإنها تنتهك الحقوق السياسية للشعوب وبشكل خاص في ميادين الاستثمار الأجنبي، والشؤون الحياتية وحقوق الملكية الفكرية (كما أظهرنا سابقاً عند التطرق لتحديات العولمة)..

إن ما تقدم يعبر عن ظهور تقسيم ثلاثي جديد للسلطة يركز على التعاون الوثيق بين صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية لغرض مراقبة السياسة الاقتصادية للدول النامية، أما العلاقة بين المؤسسات الموجودة في واشنطن وبين الحكومة الوطنية فقد حددت في ضوء نظام التجارة الجديد (الذي ظهر بعد انتهاء أعمال دورة أوروغواي، في مراكش، وبعد تأسيس منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥). ولم يعد فرض الوصفات السياسية، التي يقدمها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعتمد فقط على اتفاقيات القروض على المستوى الوطني (التي لم تكن اتفاقيات موجبة الالتزام قانونياً)، لأن الكثير من فقرات برنامج التكيف الهيكلي (على سبيل المثال، تحرير التجارة ونظام الاستثمار الأجنبي) قد أدخلت وبشكل دائم في فقرات اتفاقية منظمة التجارة العالمية. وإن هذه الفقرات تستخدم كقاعدة للتجكم بالدول (وفرض الشروط) وفق القانون الدولي.

٢. وصفة صندوق النقد الدولي.

لقد طبقت وبوقت واحد هذه الوصفة، المتضمنة النقشف بالميزانية، وتخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة وبيع الملكية العامة إلى القطاع الخاص، في أكثر من مئة بلد مدين، وهكذا فقدت هذه البلدان سيادتها وسيطرتها على السياسة النقدية والمالية. وأعيد تنظيم بنوكها المركزية ووزاراتها المالية (بالتواطؤ دائماً مع البيروقراطية المحلية)، وألغيت مؤسساتها وأقيمت فيها وصاية اقتصادية. وكونت فيها المؤسسات المالية الدولية حكومة موازية مترفعة على المجتمع المدني. أما البلدان التي لم تقبل بأهداف وغايات صندوق النقد الدولي فقد وضعت في القائمة السوداء^(١).

(١) ميشل دوفسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق ذكره ص ٤٥

وعلى الرغم من أن برنامج التكيف الهيكلي قد تم تبنيه باسم الديمقراطية وما يسمى بحسن الإدارة. إلا أنه يستلزم دعم الجهاز الأمني الداخلي: فالقمع السياسي - وبالتواطؤ مع أفراد النخبة في العالم الثالث يدعم ما يوازيه من عمليات القمع الاقتصادي، إن حسن الإدارة والدفاع عن الانتخابات متعددة الأحزاب تعد شروطها إضافية مفروضة من المانحين والدائنين. فطبيعة الإصلاحات الاقتصادية نفسها مازالت تمنع تطبيق الديمقراطية الحقيقية. وهكذا يعني أن تطبيقها يتطلب (على العكس من روح الليبرالية الانجلو- سكسونية) دعم الجيش والدولة المستبدة باستمرار. إن التكيف الهيكلي يشجع على قيام المؤسسات المزيفة. و الديمقراطية البرلمانية للوهمة التي تقوم بدورها برعاية عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية.

إن الوضع في العالم الثالث برمته يبعث على اليأس الاجتماعي وغياب الصورة المستقبلية وفيما يخص السكان الذين أصابهم الفقر بسبب لعبة التأثيرات المتبادلة لقوى السوق. ويتمثل هذا الوضع بالقمع الشديد للتظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي كانت تجري ضد برنامج التكيف الهيكلي، وهذا ما حدث في كاركاس في عام ١٩٨٩، فقد أعلن الرئيس كارلوس اندريس بيريز حالة الطوارئ بعد أن أدان بشدة صندوق النقد الدولي لممارسة نوعا من النظام الاقتصادي المطلق الذي يميئ ليس بالرصااص وإنما بالجوع، وأرسل وحدات نظامية من قوات المشاة والقوات البحرية لغرض مهاجمة مناطق الفقر المدقع (مجمعات الأكواخ) الواقعة في التلال التي تطل على العاصمة. فالتظاهرات الاحتجاجية التي اندلعت في كاركاس، ضد صندوق النقد الدولي جاءت نتيجة لزيادة أسعار الخبز بنسبة ٢٠٠%، وقد قتل فيها الكثير من الرجال والنساء والأطفال من دون تمييز. ونقلت على أثرها في الأيام الثلاثة الأولى مائتا جثة إلى

مراكز حفظ القتلى في كاراكاس حتى دفنت التوابيت، وفي تونس قام الشبان العاطلون عن العمل في جانفي من عام ١٩٨٤، بأكبر تظاهرات احتجاجية ضد زيادة أسعار المواد الغذائية. أما في نيجيريا فقد تظاهر الطلبة في عام ١٩٨٩، ضد برامج التكيف الهيكلي، إلى أن يغلق مجلس القوات المسلحة ست جامعات في البلاد. وفي عام ١٩٩٠ حدث في المغرب، إضراب عام وتظاهرات شعبية ضد الإصلاحات الحكومية التي جرت تحت رعاية صندوق النقد الدولي. وفي المكسيك، حدث تمرد جيش تحرير زاباتا في عام ١٩٩٣، في منطقة شيا باس الواقعة في جنوبي البلاد. أما في الاتحاد الروسي فقد قام الشعب، في عام ١٩٩٣، بالتظاهرات الاحتجاجية واحتلال البرلمان الروسي. وهكذا نواليك.... فالقائمة طويلة لا تعد ولا تحصى. وبالتالي يقود التكيف الهيكلي إلى شكل من أشكال الإبادة الجماعية عن طريق البرامج الاقتصادية التي يسببها التلاعب المقصود في قوى السوق. وعندما تقارن هذه الجريمة مع الأنواع الأخرى من الجرائم التي اُفترفت في مراحل متعددة من التاريخ الاستعماري (على سبيل المثال الأعمال القسرية والعبودية) فإن تأثيراتها الاجتماعية تكون مدمرة. إن برامج التكيف الهيكلي تؤثر بصورة مباشرة في وجود أكثر من أربعة مليارات إنسان. وإن تطبيقها في عدد كبير من البلدان المدينة يصب في صالح تدويل السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي التي يشرف عليها مباشرة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعملان باسم المصالح السياسية والمالية (على سبيل المثال: نادي باريس ولندن، ومجموعة السبع).

إن هذا الشكل الجديد من أشكال الهيمنة الاقتصادية والسياسية من استعمار السوق يجعل الشعوب والحكومات خاضعة للتأثيرات المتبادلة المحايدة ظاهريا لقوى السوق.

أما البيروقراطية الدولية الموجودة في واشنطن فقد استغلتها الدائنون الدوليون والمؤسسات متعددة الجنسية، لقدرتها على تنفيذ نوع من الخطط الاقتصادية العالمية التي تؤثر في وجود أكثر من ٨٠% من سكان العالم . وفي العالم لم تمارس السوق الحرة التي تعتمد أدوات الاقتصاد الكلي، وفي أية مرحلة من مراحل التاريخ دورا بهذه الأهمية في تقرير مصير الدول ذات السيادة

٢- التغيير الجذري ليهياكل الاقتصاد الوطني.

إن إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي تحت توجيه المؤسسات المالية الموجودة في واشنطن تنكسر على الدول النامية باستمرار، إمكانية بناء اقتصاد وطني: بحيث أدى تحويل السياسة الاقتصادية الكلية إلى تحويل بعض البلدان إلى مناطق اقتصادية مفتوحة وبعض الاقتصاديات الوطنية إلى (احتياطي) للأيدي العاملة الرخيصة والمواد الطبيعية إن تطبيق العلاج الاقتصادي لصندوق النقد الدولي يستهدف تخفيضاً أكثر في قيمة الأسعار العالمية للسلع، لأن هذا يجبر مختلف الدول على توجيه اقتصادياتها الوطنية تلقائياً نحو سوق عالمية راكدة^(١). وتكمن في قلب النظام الاقتصادي العالمي بنية تجارية، إنتاجية وائتمانية غير متساوية تقوم بتحديد موقف الدول النامية في الاقتصاد العالمي، فما طبيعة هذا النظام الاقتصادي العالمي الطارئ؟ وعلى أية بنية من الفقر العالمي وعدم المساواة في الدخل يتركز هذا النظام ؟

إن عدد سكان العالم سيصبح، حوالي ٦ مليارات نسمة بحلول سنة ٢٠١٥ ،خمسة مليارات منهم تقريباً يعيشون في بلد فقير، وبينما تسيطر البلدان الغنية (التي يعيش فيها تقريباً ١٥% من سكان العالم) على ٨٠% من إجمالي الدخل العالمي، نجد أن مجموعة "البلدان منخفضة الدخل" (والتي تمثل

(١) ميشل دوفسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق ذكره ص ٤٨

٦٥% من سكان العالم، بما فيها الهند والصين)، ويعيش فيها ٣ مليارات نسمة، لم تحصل في عام ١٩٩٣، إلا على ٥% تقريبا من إجمالي الدخل العالمي، وهي نسبة أقل من إجمالي الناتج المحلي لفرنسا ومستعمراتها في أعالي البحار. أما الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء قاطبة والتي يعيش فيها نحو ٦٠٠ مليون نسمة، فإن ما تحصل عليه تقريبا يساوي نصف إجمالي الناتج المحلي لولاية تكساس. إن مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض (بينها الدول الاشتراكية، والاتحاد السوفيتي السابق) والتي تمثل نحو (٨٥%) من سكان العالم، يكون نصيبها (٢٠%) تقريبا من إجمالي الدخل العالمي (انظر الجدول الموالي). وفي العديد من الدول المدينة في العالم الثالث انخفضت القيمة الحقيقية للأجور في القطاع الحديث بنسبة تزيد على ٦٠% منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين. أما الوضع في القطاع غير الرسمي والبطالة فقد أصبح حرجا جدا. فعلى سبيل المثال، انخفضت في نيجيريا القيمة الحقيقية للحد الأدنى للأجر بحدود ٨٥% خلال الثمانينات (أثناء الحكومة العسكرية للجنرال إبراهيم بابا نجيد). وفي فيتنام كانت الرواتب أقل من عشرة دولارات شهريا، بينما وصل السعر المحلي للرز إلى مستواه العالمي، وذلك نتيجة لبرنامج صندوق النقد الدولي الذي عملت على تطبيقه حكومة هانوي، حتى أصبح مدرس الثانوية في العاصمة الفيتنامية، والحاصل على مؤهل جامعي، يتسلم على سبيل المثال، مرتبا شهريا يقل عن ١٥ دولارا أمريكيا. وفي بيرو وبعد الإجراءات الاقتصاديةية الصارمة التي رعاها صندوق النقد الدولي وقام بتطبيقها الرئيس البرتوفوجي موري في أوت من عام ١٩٩٠ ازدادت أسعار الوقود ٣١ مرة بين ليلة وضحاها. وارتفع سعر الخبز ١٢ مرة. وانخفضت القيمة الحقيقية لأجر الحد الأدنى بحدود ٩٠% (قياسا إلى ما كانت عليه في منتصف السبعينات من القرن العشرين).

توزيع الدخل العالمي (١٩٩٢)

نسبة الدخل إلى الإجمالي العالمي %	الدخل القلي (مليارات الدولارات)	حصة الفرد من الدخل (بالدولار)	نسبة سكان إلى الإجمالي العالمي %	السكان (بملايين) منتصف ١٩٩٢	
					الدخل المنخفض
٤,٩	١١٦٦,٥	٣٧٩	٥٦,٠	٣٠٧٧,٨	العالم الثالث
١,٣	٣٠٠,٥	٥٢٠	١٠,٩	٥٩٩,٠	الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء
١,٥	٣٧٠,٣	٣١٠	٢١,٧	١١٩٤,٤	أسيا الجنوبية
٢,٤	٥٧٧,٤	٤٩٠	٢١,٤	١١٧٨,٤	الصين
					الدخل المتوسط
١٢,٢	٢٩٢١,٧	٢٣٩٧	٢٢,٢	١٢١٨,٩	العالم الثالث الإجمالي
١٧,١	٤٠٧٧,٦	٩٥١	٧,١	٤٢٩٦,٧	العالم الثالث
٤٠,٤	١٠٤٥,٥	٢٦٦٥	٧,١	٣٩٢,٣	أوروبا الشرقية و الاتحاد السوفييتي
٢١,٥	٥١٣٣,٧	١٠٩٥	٨٥,٢	٤٦٨٩,٠	إجمالي الدول الفقيرة
٧٨,٥	١٨٧٥٨,٣	٢٣٠٩٠	١٤,٧	٨١٢,٢	دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
١٠٠,٠	٢٣٨٩٢,٠	٤٣٤٣,٠	١٠٠,٠	٥٥٠١,٥	الإجمالي العالمي

المصدر: الأرقام أعلاه مستندة إلى بيانات البنك الدولي World

Development Report; Washington. ١٩٩٥ P. ١٦٢

كما كان لنهاية الحرب الباردة تأثير عميق في التوزيع العالمي
للدخل. وحتى وقت قصير مضى كانت أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي

تعدان جزءاً من الشمال المتقدمة، أي بمعنى أنهما بلغا مستويات معينة من التقدم في مجالات الاستهلاك المادي، والتعليم، والصحة والتطور العلمي... الخ بحيث يمكن مقارنتها بصورة واسعة مع المستويات الموجودة في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من كون الدخل المتوسط بمجموعها تعد دخولا منخفضة، إلا أنه مع ذلك اعترف الباحثون في الغرب بالمنجزات التي قامت بها دول الكتلة الشرقية وخاصة في مجالي الصحة والتعليم، إن هذه الدول يصنفها الآن البنك الدولي على أنها اقتصاديات نامية إلى جانب البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في العالم الثالث، وقد جاء هذا التصنيف كونها أصبحت بلدانا فقيرة بسبب الإصلاحات التي يرعاها صندوق النقد الدولي. وتظهر جمهوريات آسيا الوسطى إلى جانب سورية والأردن وتونس ضمن ترتيب الدخل المتوسط الأدنى، بينما يقترب الاتحاد الروسي من البرازيل في ما يخص حصة الفرد من الدخل البالغ ثلاث آلاف دولار أمريكي. إن التغير في المراتب يعكس نتائج الحرب الباردة وعملية التراجع إلى مرتبة العالم الثالث غير المعلنة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق.

إضافة إلى هذا فقد تضاعف تأثيرا لخطاب الاقتصادي المهيمن، منذ بداية الثمانينات، في المؤسسة الأكاديمية والبحثية في جميع أنحاء العالم، وضعف التحليل النقدي بصورة كبيرة جدا، حتى أصبح ينظر إلى الحقيقة الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة فردية من العلاقات الاقتصادية الوهمية التي تهدف إلى إخفاء التلاعبات بالنظام الاقتصادي العالمي. إن الدارسين المنتمين للتيارات الاقتصادية الرئيسية يقدمون نظريات الاقتصاد للتطبيقي وإن المبدأ الاقتصادي المهيمن لا يقبل لا بالاختلافات ولا بالمناقشات بشأن المقياس النظري الأساس له: ذلك أن المهمة الرئيسية للجامعات تكمن في تنشئة جيل من الاقتصاديين الملتزمين

والأمناء الذين يحافظون على المبادئ والأسس الاجتماعية المتعلقة باقتصاد السوق العالمية، وبالطريقة نفسها، اخذ المتقنون في العالم الثالث ينضمون، تصاعديا إلى دعم المقياس الليبرالي الجديد. أي أن تكويل "علم" الاقتصاد يدعم بلا تحفظات، عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية العالمية. إن هذا المبدأ الليبرالي الجديد "الرسمي" هو الذي يبتدع بنفسه أيضا نموذج المضاف الذي يشمل على الخطاب الأخلاقي والأدبي، ويتركز على التنمية المستدامة وعلى ((تقليص الفقر)) وبالوقت ذاته يعمل على تحريف وإخفاء القضايا السياسية المتعلقة بالفقر وبحماية البيئة والحقوقي الاجتماعية ومن النادر أن تقوم هذه "الإيديولوجية- المضادة" بتحدي معالجات السياسة الليبرالية الجديد. وفي داخل هذه الإيديولوجية- المضادة (التي تمولها بسخاء مؤسسات الأبحاث) وجد دارسو التنمية ثغرة مشجعة، تمثل دورها في إيجاد نوع معين من النقاش الانتقادي (داخليا لهذا الخطاب المضاد) من دون المماس بالأسس الاجتماعية لنظام السوق العالمية. ويؤدي البنك الدولي دورا أساسيا في هذا الخصوص من خلال تشجيعه الأبحاث عن الفقر وعن ما يسمى (بالأبعاد الاجتماعية للتكيف). إن هذا التركيز الأخلاقي وفي التصنيف حسب الأسبقيات (على سبيل المثال : تقليص الفقر، القضايا المتعلقة بالعدالة.... الخ) يعطي وجهها إنسانيا لمؤسسات برتون وونز ويمنحها نوعا من مظاهر الالتزام بالتغيير الاجتماعي.

ومن النادر جدا أن يكون هذا التحليل تهديدا للبرنامج الاقتصادي الليبرالي الجديد إذا ما فصل عمليا، عن فهم الإصلاحات الاقتصادية الرئيسة على المستوى الكلي.

على الرغم من أن التباين الاجتماعي والاختلاف في الدخل قد ازداد بين الدول من جهة وفي داخل الدولة نفسها من جهة أخرى، إلا أن إخفاء حقيقة الفقر العالمي مازالت تتم من خلال التلاعب بالإحصاءات الرقمية

السدخل. يقدر البنك الدولي بأن ١٨% من العالم الثالث هم من شديدي الفقر و٣٣% فقراء إذ جاء في دراسته المهمة، التي تصلح مرجعا لقضايا الفقر العالمي، إن الخط الأعلى للفقر يتمثل في حصول الفرد على دولار واحد في اليوم، وهذا يعني أن دخله السنوي سيكون ٣٦٥ دولارا. وعليه فإن الفئات السكانية في الدول التي يكون فيها الدخل الفردي أكثر من دولار واحد في اليوم، تصنف بأنها ليست من الفئات الفقيرة وبعبارة أخرى، فإن أرقام البنك الدولي تصلح، من خلال التلاعب بالإحصاءات الرقمية للدخل، في تقديم الفقراء في الدول النامية على أنهم يمثلون الأقلية في هذه الدول.

لقد ازداد استخدام الكيل بمكيالين والقياس بمقياسين في ما يخص القياسات العلمية لقياس الفقر فعلى سبيل المثال، يقدر البنك الدولي بأن ١٩% فقط من السكان في أمريكا اللاتينية وفي البحر الكاريبي يعدون فقراء وهو تحريف شديد للواقع خاصة عندما نعلم أن هناك واحدا من خمسة أمريكيان في الولايات المتحدة يعيش (حسب معلومات دائرة الإحصاء) تحت خط الفقر. (مع العلم أن حصة الفرد الواحد من الدخل في الولايات المتحدة تكون بحدود ٢٠ ألف دولار تقريبا)

عماقتصاد العمل الرخيص

لقد صاحب عولمة الفقر نوع من الإصلاح في الاقتصاديات الوطنية للبلدان النامية ونوع من إعادة تحديد أدوار هذه الدول في النظام الاقتصادي العالمي الجديد^(١). حيث أن للإصلاحات الاقتصادية على المستوى الكلي في الإطار الوطني والتي طبقت في آن واحد بعدد كبير من البلدان دورا رئيسيا في تنظيم المستوى العالمي كما أن الفقر العالمي

(١) ميشل دوفسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق ذكره ص ٩٤

بات يكون إحدى الفقرات التي أدخلت في قائمة العرض، ولاسيما أن النظام الاقتصادي العالمي يقوم على الأيدي العاملة الرخيصة.

لقد تميز الاقتصاد العالمي بانتقال جزء أساس من القاعدة الصناعية للبلدان المتقدمة إلى أماكن توفر الأيدي العاملة الرخيصة في البلدان النامية، ولذلك بدأت تنمية اقتصاد الصادرات القائم على الأيدي العاملة الرخيصة في جنوب شرقي آسيا في عقدي الستينات والسبعينات، خاصة في مجال "الصناعة كثيفة العمل" ونظرا لكون تنمية الإنتاج الذي أنجزته الأيدي العاملة الرخيصة في الخارج، كانت متقيدة في البداية بعدد من مراكز التصدير مثل (هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان وكوريا الجنوبية)، فإنها لم تنشط إلا في أعوام السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.

و مع نهاية عقد السبعينات من القرن العشرين بدأ يظهر جيل جديد من مناطق التجارة الحرة الذي أخذت أقطاب النمو الرئيسة فيه تظهر في جنوب شرقي آسيا، والشرق الأقصى، والصين، والبرازيل، والمكسيك وأوروبا الشرقية. وتضم هذه العولمة للإنتاج الصناعي سلسلة واسعة من المنتجات المصنعة. بحيث تشمل الصناعات في العالم الثالث على العديد من ميادين إنتاج (السيارات، بناء السفن، تجميع الطائرات، إنتاج الأسلحة.... الخ)، وعلى الرغم من استمرار العالم الثالث في تأديته دور المنتج الرئيسي للمواد الأولية، إلا أن الاقتصاد العالمي المعاصر لم يعد يقدم في بنيته، التقسيم التقليدي بين " الصناعة " وبين " الإنتاج الأولي " (وعلى سبيل المثال، المدولة بشأن شروط التجارة بين منتجي المواد الأولية وبين المنتجين الصناعيين). ولاسيما أن جزءا كبيرا من الصناعة العالمية ينجز في جنوب شرقي آسيا والصين وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية.

إن هذا التطور، على المستوى العالمي، للصناعة القائمة على الأيدي العاملة الرخيصة (في ميدان الإنتاج الأكثر تقدماً وأهمية) يفرض ضغطاً على الطلب الداخلي الخاص بالنشاطات الاقتصادية الفردية في العالم الثالث، وتمسكاً في قوة العمل الصناعية الرخيصة المستقرة والمنظمة في جو سياسي "مضمون". إن هذه العملية تستند إلى تدمير الإنتاج الوطني الخاص بالسوق الداخلية (أي بمعنى تدمير الصناعات البديلة للاستيراد) في بلدان العالم الثالث وتعزيز اقتصاد الصادرات القائم على الأيدي العاملة الرخيصة ومع اختتام دورة الأوروغواي، وإنشاء منظمة التجارة العالمية WTO في عام ١٩٩٥، امتدت حدود "مناطق التجارة الحرة" تلك القائمة على الأيدي العاملة الرخيصة لتشمل الأراضي الوطنية للدول النامية كافة.

لقد أسهمت إعادة هيكلة الاقتصاديات الوطنية، التي ترعاها مؤسسات بريتون وودز، في إضعاف الدولة، إذ تعطلت الصناعات التي تنتج للسوق الداخلية مما أدى إلى إفلاس الشركة الوطنية. إن تقلص الاستهلاك الداخلي الناجم عن برنامج التكيف الهيكلي يفرض نوعاً من التقييد المناسب في تكاليف الأيدي العاملة، وفي هذا تتجسد "الخطوة الخفية" للبرنامج: بحيث أن ضغط الأجور في العالم الثالث وأوروبا يصلح كأساس لانتقال النشاط الاقتصادي من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة.

إن عولمة الفقر هي المسؤولة عن تطور اقتصاد الصادرات القائم على الأيدي العاملة الرخيصة على النطاق العالمي. وإن إمكانات الإنتاج تنتم بكونها واسعة نتيجة لوفرة العمال الفقراء من ذوي الأجور الرخيصة والمشتريين في جميع أنحاء العالم. وعلى النقيض من ذلك فالدول الفقيرة لتأخر فيما بينها، إذ أن الشعب الفقير لا يستطيع أن يخلق سوقاً للبضائع التي ينتجها.

إن الطلب الاستهلاكي يقتصر تقريباً على ١٥% من سكان العالم ويتركز بصورة واسعة في الدول الغنية التابعة لمنطقة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وفي هذا النظام، وعلى النقيض من القاعدة الشهيرة للاقتصاد الفرنسي جان باتيست ساي، فإن العرض لا يوجد الطلب عليه . بل على العكس، إن الفقر يعني الكلفة الوطنية للإنتاج: بحيث يعد إحدى فقرات الاقتصاد القائم على الأيدي العاملة الرخيصة (من جهة العرض)

إن الشعار اليوم هو الموت أو التصدير أما إحلال الواردات والإنتاج للسوق المحلية فما هما إلا مفهومان مهملان للدول إن تخصص على وفق ميزتها النسبية التي تكمن في وفرة الأيدي العاملة فيها وفي أجورهم المنخفضة، أما سر "النجاح الاقتصادي" فيكمن في تشجيع التصدير مما حدا بالبنك وصندوق النقد الدوليين أن يقوموا بتشجيع المصادرات غير التقليدية في عدد كبير من الدول النامية في آن واحد، بحيث اندفعت هذه البلدان جنباً إلى جنب مع المنتجين في أوروبا الشرقية الذين يعتمدون على الأيدي الرخيصة أيضاً، إلى نوع من التنافس المستمر في الوقت الحاضر.

إن الجميع يرغب في التصدير إلى الأسواق الأوروبية أو الأمريكية نفسها: فالفائض في العرض يجبر المنتجين في العالم الثالث على تخفيض أسعارهم، وتهبط الأسعار التي يحددها للقطاعات الصناعية بشدة في السوق العالمية بطريقة مشابهة جداً لهبوط أسعار السلع الأولية، وتسهم المنافسة بين الدول النامية وضمن الدولة الواحدة منها، في ضغط الأجور والأسعار. ويؤدي تشجيع المصادرات (عندما يمارس في عدد كبير من الدول في آن واحد) إلى الإنتاج الوفير وإلى انخفاض الإيرادات الناجمة عن التصدير. وفي هذا ينتهي إلى تخفيض أسعار السلع وعائدات التصدير التي يسدها الدائنون الخارجيون.

فضلا على ذلك، فإن إجراءات الاستقرار الاقتصادي المفروضة في الجنوب وفي الشرق تنعكس في اقتصاديات الدول الغنية: لأن الفقر في العالم الثالث يسهم في لكماش الطلب على الاستيراد عالميا، الأمر الذي يؤثر بدوره في للنمو الاقتصادي ونمو العمل في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية .

إن التكيف الهيكلي يحول الاقتصاديات الوطنية إلى مجالات اقتصادية مفتوحة ويحول الدول إلى إقليم بحيث تصبح هذه الدول " احتياطات " للأيدي العاملة الرخيصة وللمواد الطبيعية. ومع أن هذه العملية تقوم على عولمة للفقر وعلى انضغاط الطلب على الاستهلاك عالميا، غير أن تشجيع الصادرات في الدول النامية لم ينجح إلا في عدد محدود من المناطق ذات الأيدي العاملة الرخيصة. وبعبارة أخرى، يمكن القول أن القيام بنشاطات تصديرية في آن واحد في عدد كبير من الأماكن يؤدي إلى تنافس كبير بين الدول النامية سواء في ميدان الإنتاج الأولى أم في ميدان الإنتاج الصناعي ونظرا لعدم اتباع الطلب العالمي، سيرافق القدرة الإنتاجية الجديدة الناشئة في بعض الدول نوع من الانحدار الاقتصادي "وسريح للعمال" في مناطق معينة من العالم الثالث.

ماذا يحدث عندما يطبق الإصلاح الاقتصادي على المستوى الكلي في أ ن واحد في عدد كبير من الدول؟ إن الذي يحدث في الاقتصاد العالمي المترابط في ما بينه، هو أن برامج التكيف الهيكلي التي تطبق في الإطار الوطني ستؤدي "بمجموعها " إلى تكيف عالمي في هيكليات التجارة العالمية والنمو الاقتصادي.

و يمكن أن نفهم بوضوح تأثير التكيف العالمي على العلاقات التجارية: حيث أن تطبيق سياسات تشجيع التصدير في عدد معين من بلدان العالم الثالث يؤدي إلى عرض فائق في الأسواق الخاصة بالسلع، يصاحبه هبوط

في الأسعار الدولية لهذه السلع. ولذلك فإن حجم الصادرات في العديد من الدول التي خضعت للتكثيف الهيكلي، ارتفع جوهرياً. غير أن قيمة عوائد هذه الصادرات انخفضت كثيراً، وبعبارة أخرى يمكن القول أن هذا التكثيف الهيكلي العالمي (الذي يقتضي عولمة السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي) ينعكس في هبوط كبير بأسعار السلع ويشجع على الانتقال السلبي للموارد الاقتصادية بين الدول المدينة والدائنة.

كما تؤدي العولمة دوراً رئيسياً في تفكيك الاقتصاد الوطني لأي بلد مدين وفي إعادة تركيب علاقة جديدة مع الاقتصاد العالمي. أي أن الإصلاحات الاقتصادية تقتضي تفكيك / إعادة تركيب هياكل الإنتاج والاستهلاك الوطنيين. إن انخفاض الأرباح الحقيقية يؤدي إلى انخفاض كلف الأيدي العاملة وهبوط معدلات الاستهلاك العام (للسلع الضرورية) للغالبية العظمى من السكان. ومن جانب آخر، فإن "إعادة تركيب" الاستهلاك يتميز بازدياد "الاستهلاك ذو الدخل المرتفع" عن طريق تحرير التجارة والتدفق النشط للسلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية المستوردة لجزء صغير من السكان. و إن هذا "التفكيك/إعادة التركيب" للاقتصاد الوطني^(١) وإيمانه في الاقتصاد العالمي القائم على الأيدي العاملة الرخيصة يقتضي الانخفاض في الطلب الداخلي (وفي مستويات المعيشة): لأن الفقر، الأجور المنخفضة والأيدي العاملة الوفيرة تعد "فقرات" داخلية في جانب العرض. ويكون الفقر وانخفاض تكاليف الإنتاج القاعدة الآلية في تفعيل الإنتاج المكرس للسوق الخارجية.

إن التطبيق الآني لبرامج التكثيف الهيكلي في البلدان المدينة يعمل على تسريع نقل الصناعة اليدوية من المجمعات الصناعية الموجودة في

(١) ميشل دوفسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق ذكره، ص ٩٧.

البلدان المتقدمة إلى مناطق الأيدي العاملة الرخيصة في العالم الثالث وأوروبا الشرقية. وعلاوة على ما تقدم يمكن أن نضيف بأن القدرة الإنتاجية الجديدة (لأغراض التصدير) الناجمة عنها تتم في إطار الطلب العالمي البطيء ومنخفض النمو. وإلى هذا " الاهتمام الكبير" في إيجاد قدرة إنتاجية (لأغراض التصدير) في بلد أو في أكثر من بلد في العالم الثالث، تعود عملية تعطيل موارد الإنتاج" ومن ثم عملية انحدار النظام الاقتصادي العالمي.

إن "التفكيك" لا يضمن إعادة التركيب "الجيد" أي بمعنى أن الإزالة التدريجية للصناعة المحلية التي تنتج للسوق الداخلية لا تضمن إقامة نوع جديد من العلاقة المستقرة والقابلة للتطبيق مع السوق العالمية. وبعبارة أخرى أن انضغاط كلفة الأيدي العاملة (لصالح العرض) لا يضمن وحده سوى نمو قطاع التصدير وإمماج الاقتصاد الوطني للعالم الثالث في السوق العالمية (كما لا يضمن تنمية الصادرات الصناعية). فهناك مجموعة من العوامل الاقتصادية والجيو سياسية والتاريخية هي التي ستحدد الموقع الجغرافي لهذه الأقطاب الإنتاجية الجديدة التي تقوم على الأيدي العاملة الرخيصة المكرسة للسوق العالمية.

ويجري التوجه نحو إقامة إعادة التركيب في المناطق ذات الوظائف النوعية في الاقتصاد العالمي، حيث أن تكوين الأقطاب الجديدة النشطة للاقتصاد القائم على الأيدي العاملة الرخيصة في المكسيك، وأوروبا الشرقية، وجنوب شرقي آسيا يناقض بقوة الوضع الذي يسود القسم الأكبر من الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء وفي أجزاء من أمريكا اللاتينية.

على الرغم من أن الكثير من مناطق العالم غير مدمجة بصورة نشطة في الاقتصاد العالمي القائم على الأيدي العاملة الرخيصة، إلا أنها تمتلك

احتياجات مهمة من تلك الأيدي العاملة، بحيث تؤدي دورا مهما في تحديد كلف العمل في الإطار العالمي، وفي حالة حدوث الإضرابات التظاهرات التي يقوم بها العمال، بما فيها الضغوط الاجتماعية من أجل زيادة الأجور، في بعض هذه الأماكن من العالم الثالث، يتمكن رأس المال غير الوطني من نقل صناعته، أو عبء صفقات إنتاجية جديدة في أماكن بديلة. إن هذا يعني أن وجود دول احتياطية يستهدف كبح الأجور وتكاليف العمل في اقتصاديات التصدير (القائمة على الأيدي العاملة الرخيصة) الأكثر نشاطا (مثل شرقي آسيا، المكسيك، الصين، و أوروبا الشرقية).

ولذلك فإن تحديد مستويات الأجور في الدول النامية لا يعتمد ليس على هيكل السوق الوطنية للعمل فحسب، وإنما على الأجور السائدة في الأماكن المزدحمة بالأيدي العاملة الرخيصة أيضا، وهكذا يكون مستوى كلف العمل مرتبطا بوجود نوع من الأماكن العالمية لاحتياطي اليد العاملة الرخيصة المكونة من جيوش الاحتياط في البلدان المتخلفة. إن هذا الفائض في سكان العالم أصبح يحدد الهجرة الدولية لرأس المال المنتج في الميدان الصناعي نفسه، من بلد إلى آخر: حيث يقوم رأس المال الدولي (المشتري المباشر أو غير المباشر لقوة العمل) بتغيير السوق الوطنية للعمل، ومن جهة نظر رأس المال، فإن هذه الجيوش الاحتياطية تكون في مكان دولي واحد للاحتياط، يكون فيه العمال - في مختلف الدول - أمام منافسة مفتوحة فيما بينهم، وتصبح البطالة العالمية محركا لتراكم رأس المال العالمي الذي ينظم كلف العمل في كل اقتصاد وطني على حدة وينظم الفقر العالم الكلف الدولية للعمل. أما الأجور في إطار كل اقتصاد وطني على حدة، فإنها تحدد أيضا من خلال العلاقة بين المدينة والريف. أو بمعنى آخر أن الفقر الريفي ووجود كتلة كبيرة من العمال الزراعيين بلا أرض

وعاطلين عن العمل يؤدي إلى تشجيع الأجور الوطنية في الاقتصاد الصناعي الحضري. لقد هبط بصورة مأساوية، إسهام الأجور في الناتج المحلي الإجمالي في العديد من اقتصاديات التصدير القائم على اليد العاملة الرخيصة، وذلك في أعوام الثمانينات. فعلى سبيل المثال، أدت برامج التكيف الهيكلي، في أمريكا اللاتينية، إلى انكماش كبير في الأجور من حيث إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي ومن حيث النسبة المئوية للقيمة المضافة إلى الإنتاج. أما في ما يتعلق بأجور العاملين في الدول المتقدمة فإنها تكون تقريبا ٤٠% من القيمة المضافة إلى الإنتاج، في حين تكون هذه النسبة في أمريكا اللاتينية وفي جنوب شرقي آسيا بحدود ١٥%. كما أن تطوير الصناعات القائمة على اليد العاملة الرخيصة في العالم الثالث يأتي انعكاسا لغلط المعامل في المدن الصناعية التابعة للدول المتقدمة، بحيث أثرت الموجة الأولى من عمليات الغلق بصورة واسعة في مناطق (كثيفة العمل) للصناعة اليدوية الخفيفة، ولا تزال جميع قطاعات الاقتصاد الغربي (وجميع أصناف قوة العمل) تتأثر، ومنذ الثمانينات، بإعادة هيكلة الشركات الصناعية الفضائية والهندسية، ونقل إنتاج السيارات إلى أوروبا الشرقية والعالم الثالث، وغلق صناعة الحديد.... الخ.

لقد رافق تطوير الصناعة اليدوية في مصانع مساحيق التجميل وفي مناطق عمليات التصدير التي تقع مباشرة إلى الجنوب من منطقة ريو غراندي Rio Grande الواقعة على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك^(١)، في أعوام الثمانينات من القرن العشرين، القيام بتسريح العمال والبطالة في المراكز الصناعية التابعة للولايات المتحدة وكندا.

(١) ميشل دوفسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق ذكره، ص ٩٨.

وقد سادت عملية التحويل هذه الاقتصاد المكسيكي برمته نتيجة لخضوعه لمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية نافتا NAFTA وبالطريقة نفسها قامت الشركات الوطنية اليابانية بتحويل صناعاتها القائمة على الصناعة اليدوية إلى تايلاند أو الفلبين ،لأن العمال هناك يمكن التعاقد معهم بثلاثة أو أربعة دولارات في اليوم الواحد، وأخذت الرأسمالية الألمانية تتوسع إلى أبعد من الحدود الغربية لبولونيا بهدف الرجوع إلى مجالها الحيوي السذي كان سائدا قبل الحرب العالمية الثانية،وفي خطوط التجميع في بولونيا وهنغاريا وجمهورية التشيك وسلوفاكيا،تكون كلفة العمل(التي هي بحدود ١٢٠ دولارا شهريا)أقل بكثير من كلفة العمل في الاتحاد الأوروبي،بحيث أن عمال صناعة السيارات في ألمانيا يتسلمون أجرا بحدود ٢٨ دولار بالساعة. وضمن هذا السياق، تكون البلدان الاشتراكية القيمة منتسبة إلى الاقتصاد العالمي القائم على الأيدي العاملة الرخيصة،وعلى الرغم من المصانع المدمرة ومعدلات البطالة المرتفعة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية القديمة، إلا أن الأشياء الأكثر ربحية للرأسمالية كانت تتجسد في توسيع قاعدتها التي تعتمد الصناعة اليدوية نحو أوروبا الشرقية. ونقل كل فرصة عمل تفقد وتحول إلى العالم الثالث،هبوطا في الاستهلاك بما يوازيها في الدول المتقدمة،وعلى الرغم من أن غلق المعامل وتسريح العمال تعرضها عادة وسائل الإعلام على أنها حالات منزلة ناجمة عن إعادة هيكلة الشركات إلا أن تأثيرها الكلي في الإيرادات الحقيقية وفي العمل يكون مدمرا، أما أسواق الاستهلاك فيصيبها الانهيار بسبب إقدام عدد كبير من الشركات(في مختلف الدول)على تقليص قوة عملها في آن واحد، وينعكس هبوط المبيعات بدوره في الإنتاج بحيث يسهم في سلسلة لاحقة من حالات الإفلاس وغلق المعامل،وهكذا نواليك.

لقد اشدت انخفاض مستويات الإنفاق في النصف الشمالي للكرة الأرضية بسبب إزالة القيود عن سوق العمل: حيث تسودها حالة عدم ثابت مؤشر الأجور، العمل الجزئي، الفترة، التقاعد المبكر وفرض ما يسمى بالاستقطاعات الطوعية للأجر، إن ممارسة هذه العملية التكميرية، (التي تنقل العبء الاجتماعي للبطالة إلى الفئات العمرية الشابة) تؤدي بدورها إلى منع دخول جيل بأكمله إلى سوق العمل. وبعبارة أخرى، إن الإزالة التدريجية للصناعات في البلدان المتقدمة تسهم في انكماش سوق الطلب الذي يقضي بدوره على جهود الدول النامية من أجل بيع المصنعة يدويا إلى سوق غربية منكمشة. إنها عبارة عن دورة سيئة: حيث يسبب فيها تلة الصناعات إلى الجنوب وإلى الشرق، نوعا من تغيير محل النشاط الاقتصادي والبطالة في البلدان النامية، الأمر الذي يميل بدوره إلى دفع الاقتصاد العالمي نحو الكساد الشامل. إن هذا النظام يتميز بفترة محدودة على الإنتاج، غير أن عمل توسيع الإنتاج-أي نقل الإنتاج المادي من اقتصاديات ذات أجور عالية إلى أخرى ذات أجور واطنة-يسهم في انكماش المصروفات (التي ينفقها المطرودون من العمل على سبيل المثال) الأمر الذي يجعل من الاقتصاد العالمي-في النهاية-يسير نحو طريق الركود الشامل.

لقد أخذ التغيير في مجال النشاط الاقتصادي^(١) يزداد شيئا فشيئا على المستوى القاري لكل كتلة تجارية على حدة، ويتجسد هذا في قيام كل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بإنشاء "معازل للأيدي العاملة الرخيصة" في مواقع قريبة جدا من حدودها الجغرافية، وفي ما يتعلق بأوروبا فإن خط لودر نيسي (Oder- Neisse) يمتد إلى بولونيا مثلما يمتد خط ريو

(١) ميتل دوفسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق ذكره، ص ١٠٥.

غراندي Rio Grande إلى المكسيك، وتؤدي المتارة الحديدية القديمة الدور نفسه الذي تؤديه منطقة ريو غراندي. فهي تقبل اقتصاد الأجور العالية في أوربا الغربية عن اقتصاد الأجور المنخفضة في الكتلة السوفيتية القديمة. وحتى الآن لا تزال اتفاقية نافتا NAFTA تختلف عن اتفاقية ماستريخت Maastricht التي تسمح بالانتقال الحر للأيد العاملة داخل دول الاتحاد الأوروبي - لأنها نصت في بنودها على أن ريو غراندي RIO Grande تفصل بين سوقين مختلفين للعمل بحيث أغلقت وحدات إنتاجية في الولايات المتحدة وكندا وحولت إلى المكسيك، المكان الذي تكون فيه الأجور واطنة بما لا يقل عن عشرات مرات عما هو في أمريكا وكندا، إن السمات الأساسية لاتفاقية لنافتا NAFTA تتمثل في عدم انتقال الأيدي العاملة ورفع القيود التعريفية أكثر مما تتمثل في التجارة الحرة. وطبقا لاتفاقية نافتا، تستطيع الشركات الأمريكية تقليص كلف العمل إلى أكثر من ٨٠% من خلال نقل عملياتها الإنتاجية إلى المكسيك أو من خلال التعاقد على تنفيذ هذه العمليات الإنتاجية داخل ذلك البلد. إن هذه الآلية لاتقيد الصناعة اليدوية أو الأنشطة من أن تستخدم الأيدي العاملة غير الماهرة : إذ لاشيء يمنع انتقال الصناعات ذات التقنية العالية من الولايات المتحدة إلى المكسيك، التي يمكن التعاقد مع المهندسين والعلماء فيها بمئات قليلة من الدولارات. وأن هذا التغيير المكاني يؤثر بقوة في قسم كبير من اقتصاديات الولايات المتحدة وكندا، بما فيها قطاع الخدمات.

لقد أدت اتفاقية النافتا منذ بدايتها إلى تقليل فرص العمل وانخفاض الأجور الحقيقية، بحيث أدى نقل الصناعات إلى المكسيك على تدمير مراكز العمل وتقليص الأجور الحقيقية في الولايات المتحدة وكندا، ويرجع السبب في تفاقم هذا الانكماش الاقتصادي إلى اتفاقية

النافتا: لأن العمال المفصولين في الولايات المتحدة وفي كندا لم يستخدموا في القطاعات الأخرى للاقتصاد، ولم تبتدع طرائق جديدة للنمو الاقتصادي كنتيجة لانتقال الصناعات. وأن انخفاض الاستهلاك، الناجم عن عمليات طرد العاملين وغلق المعامل، يؤدي إلى انكماش عام في المبيعات وفي عدد فرص العمل، وأخيرا إلى المزيد من عمليات طرد العاملين من القطاع الصناعي. فضلا على ذلك، تعمل اتفاقية النافتا على تشجيع دخول الشركات الأمريكية وكندا إلى السوق المكسيكية من خلال إحلالها محل الشركات الوطنية القائمة، إن الهدف هو تنمية التركيز الصناعي، وإزالة الشركات المتوسطة والمتوسطة والصغيرة وكذلك السيطرة على جزء من اقتصاد الخدمات في المكسيك عن طريق نظام منح الامتيازات. وبذلك تقوم الولايات المتحدة بتصدير كسادها إلى المكسيك التي لا يساعد فيها الفقر والأجور الوطنية على التوسيع بالطلب، باستثناء إحدى الأسواق الصغيرة للاستهلاك المميز. وفي كندا، أدت اتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع الولايات المتحدة في عام ١٩٨٩ إلى القضاء على اقتصاد الشركات الفرعية: إذ أغلقت الشركات الكندية الفرعية وحولت إلى مكاتب إقليمية للمبيعات. لقد أسهم إنشاء اتفاقية النافتا في تفاقم الكساد الاقتصادي: لأن الاتجاه يسير نحو تقليص الأجور وفرص العمل في الدول الثلاث للكتلة. وبما أن القدرة الإنتاجية عالية إلا أن القيام بتوسيع الإنتاج (عن الطريق تحويل العمليات الإنتاجية للولايات المتحدة وكندا إلى المكسيك) أسهم في انكماش الاستهلاك. لقد أدى التركيز المتنامي للدخل والثروة في أيدي فئة اجتماعية قليلة (سواء في الدول المتقدمة أم في جيوب تأثيرية صغيرة في العالم الثالث وأوروبا الشرقية) إلى النمو النشط في اقتصاد السلع الكمالية: التي تشمل على الرحلات والترفيه، السيارات، السلع الالكترونية وأجهزة الاتصالات المتطورة.... الخ. وأن الإعفاء من الضرائب الخاصة بطرق السيارات

والنقل الجوي، يعد من النقاط الأساسية الاستهلاك الحديث الخاص بالفئات الغنية وباقتصاد الرفاهية اللذين توجه إليهما كميات كبيرة من الموارد المالية، وبينما كانت مساحة السلع الاستهلاكية المتوفرة للفئات الغنية جدا تتسع بشكل متجاوز للحدود تقريبا، كانت حالة الانكماش السري (ومنذ أزمة الدين في بداية الثمانينات من القرن العشرين) في مستويات استهلاك الغالبية العظمى من سكان العالم. بحيث قلص استهلاك السلع الأساسية (نحو ٨٥% من سكان العالم) إلى عدد صغير من المواد الأولية الضرورية والسلع الأساسية، وهذا يناقض التنوع الواسع في السلع المتوفرة للأقلية الغنية في المجتمع. ومع ذلك، فإن النمو النشط في استهلاك السلع الكمالية يعطي متنفسا مؤقتا لاقتصاد عالمي يطارده الكساد، لذلك فإن سرعة هذا النمو، تتناقص على الدوام ركود قطاعات إنتاج السلع والخدمات الأساسية. إن ركود إنتاج الأغنية وبناء المساكن وركود الخدمات الاجتماعية الأساسية في العالم الثالث وأوروبا الشرقية يناقض ظهور فئات صغيرة مميزة اجتماعيا ومع تنمية استهلاك السلع الكمالية. إن أفراد النخبة في الدول المدينة، بما فيهم العملاء السابقون والأعيان الجدد في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، هم أبطال هذه العملية وهم المستفيدون منها على حد سواء، ويمكن في الوقت الحاضر مقارنة التفاوت الاجتماعي والتفاوت بالدخل في كل من هنغاريا وبولونيا مع ما يناظرهما من التفاوتات الموجودة في أمريكا اللاتينية. فعلى سبيل المثال يمكن شراء سيارات (Porsche-Carrera) من شركة بورش هنغاريا Porshe- Hungria في قلب العاصمة بودابست بمبلغ متواضع بحدود (٩,٧٢) مليون فلورين. وهو أكثر مما يحصل عليه عامل هنغاري من متوسطي الدخل طيلة حياته، أي ما يحصل عليه في سبعين سنة من عمله في قطاع الصناعة.

إن هيكل الأجور الوطنية في العالم الثالث، وتأثيرات إعادة هيكلة الاقتصاد وتأثيرات الكساد في الدول المتقدمة لا تخدم تنمية الاستهلاك الواسع ولا التحسين العام في القدرة الشرائية، ولذلك فإن نظام الإنتاج العالمي يهدف على الدوام إلى سد حاجة الأسواق المحدودة ذات الدخل العالمي سواء في الشمال أم في الجيوب الصغيرة في الجنوب والشرق. ويظهر مما تقدم، أن الأجور والكلف الوطنية للإنتاج تقود إلى قدرة شرائية منخفضة وإلى طالب غير كفاء وتعد هذه العلاقة المتناقضة إحدى السمات الأساسية للاقتصاد العالمي القائم على الأيدي العاملة الرخيصة : أي بمعنى أن الذين يقومون بالإنتاج هم ليسوا الذين يستهلكونه.

ما الاقتصاد الريعي.

لقد ظهر مع الإزالة التدريجية للصناعة اليدوية، نوع من الاقتصاد المربح في الدول الغنية- متركز في قطاع الخدمات بحيث اجتنب أرباح الصناعة اليدوية في العالم الثالث، أما اقتصاد التقنية العالية، القائم على ملكية المعرفة العلمية الصناعية (Know- How) وعلى مشاريع المواد وعلى البحوث والتنمية... الخ، فإنه يتوقف على قطاعات الإنتاج المادي، بحيث يستحوذ قطاع الخدمات على القيمة المضافة إلى المادة المصنعة يدويا. وإضافة إلى ذلك وبغض النظر عن دفع الضرائب ورسوم الترخيص نظير استخدام التقنية اليابانية والغربية، فإن أرباح المنتجين في العالم الثالث يستحوذ عليها وبصورة ثابتة، موزعو المفرد والجملة في البلدان المتقدمة. ويبقى الإنتاج الصناعي متوقفا على رأس مال الابتكارات المختصة. وتأتي تنمية ما يسمى بالصناعة في العالم الثالث نتيجة لعملية إعادة الهيكلة العالمية للإنتاج. ففي الدول المتقدمة تكمن أطراف النمو في قطاعات الإنتاج غير المادي (التقنية العالية، بما فيها

مشروع اختراع المواد، اقتصاد الخدمات، البنية التحتية التجارية والمالية، الاتصالات، النقل (ولا تكمن في المنتج المادي المصنع بحد ذاته^(١)).

إن هذا اللا تصنيع الواضح للبلدان الصناعية يحتاج إلى أن يكون مفهوما : لأن معنى مصطلح صناعة حدثت فيه تغيرات عميقة. وأن أطراف النمو ذات التقنية العالية أخذت تجرب نوعا من التنمية السريعة على حساب الصناعات التقليدية القديمة، التي أقيمت تاريخيا في البلدان المتقدمة انطلاقا من بداية الثورة الصناعية.

مازلنا نهتم بالاقتصاد العالمي الذي يقوم فيه عدد كبير من الاقتصاديات الوطنية بإنتاج سلع مصنعة يدويا لغرض تصديرها إلى أسواق بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وما عدا بعض الاستثناءات التي تستحق التقدير كالاقتصاديات لبعض الدول (مثل كوريا، البرازيل، المكسيك) فإن بلدان هذه المنطقة لا تعد حاليا بلدانا (جديدة التصنيع)، لأن عملية جعلها صناعية تأتي بصورة واسعة نتيجة لانتقال الإنتاج إلى مناطق الأيدي العاملة الرخيصة في العالم الثالث، وتكون هذه العملية مشروطة بإصلاح الاقتصاد العالمي، وبعبارة أخرى فإن لامركزية وانتقال الإنتاج المادي إلى العالم الثالث كان السبب فيها ما يرجع إلى الاختلافات الكبيرة المساندة في الأجور بين الدول الغنية والدول الفقيرة بحيث هذه الأخيرة دولا منتجة فقط للسلع الصناعية الضرورية، أما الإنتاج الوفير للسلع الصناعية الذي يجري على مستوى العالم، فإنه يؤدي ضمن هذا السياق، إلى تخفيض حاد في الأسعار مثلما يحدث مع عملية العرض الفائض التي تميز أسواق السلع الأولية، أما دخول الصين

(١) التمويل والتنمية، مجلة ثلاثية تصدر عن صندوق النقد الدولي عدد مارس

إلى تقسيم العمل الدولي، في نهاية السبعينات، وهو الذي أحدث تغيير في بني الإنتاج الوفير.

إن تطبيق برنامج التكيف الهيكلي الذي يتم في عدد كبير من البلدان تحت رعاية صندوق النقد الدولي، يسهم أيضا في تدعيم هذا النوع من الاقتصاد المربح : لأن كل بلد (وهو يناض البلدان النامية الأخرى) يكون ملزما في إنتاج المسلسلة نفسها من السلع الضرورية والسلع المصنعة لأغراض السوق العالمية، وبينما تكون المنافسة هي التي تميز إنتاج السلع المادية في البلدان النامية، إلا أن القنوات التجارية الدولية- مثل أسواق الجملة والمفرد في البلدان المتقدمة- تكون خاضعة لسيطرة الاحتكارات المتحدة. إن هذا التنافس المزدوج والاحتكار، يعدان من السمات الرئيسة التي تميز بها نظام التجارة العالمي. أما التنافس الذي يجري بلا هوادة بين المنتجين المباشرين، الموجودين باستمرار في مختلف البلدان نتيجة لهيكل العرض العالمي الزائد، يناقض البنية الاحتكارية للسيطرة التي يقوم بها عدد صغير من الشركات العالمية على التجارة الدولية وعلى براءات الاختراع الصناعية وعلى تجارة المفرد والجملة... الخ.

نظرا لأن السلع المصنعة في البلدان النامية تستورد بأسعار (فوب FOB) دولية منخفضة جدا، فإن للقيمة المسجلة لاستيرادات بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من البلدان النامية تكون منخفضة نسبيا، (إذا ما قورنت مع إجمالي الصفقات التجارية، وكذلك مع قيمة الإنتاج المحلي)، وما أن تدخل هذه السلع إلى أسواق الجملة والمفرد في البلدان الغنية حتى تتضاعف أسعارها مرات عديدة، حتى يصبح سعر المفرد للسلع في العالم الثالث أكبر بعشرات مرات من السعر الذي استوردت هذه السلع، وبهذه الطريقة تنشأ قيمة مضافة بشكل اصطناعي داخل

اقتصاد الخدمات في البلدان الغنية من غير أن يجري أي نوع من الإنتاج المادي وتضاف هذه القيمة إلى إجمالي الناتج المحلي للبلد الغني، وعلى سبيل المثال، فإن سعر المفرد للبن يكون أعلى بحدود سبعة إلى عشرة أضعاف من سعر فوب (FOB) و بحدود عشرين مرة تقريباً المدفوع للمنتج الزراعي في العالم الثالث.

البن ترتيب الأسعار (بالدولار)

السعر	نسبة الجزء المتراكم من القيمة المضافة %	
٠,٢٥٠	٤,٠٠	السعر المدفوع للمنتج
١,٠٠	١٠,٠٠	سعر فوب FOB الدولي
١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	سعر المفرد النهائي
*مرتكزة على أسعار (FOB) التقريبية (في بداية التسعينات من القرن العشرين) وعلى أسعار المفرد في سوق أمريكا الشمالية (في بداية التسعينات من القرن العشرين) وأن الأسعار المدفوعة للمنتج تختلف بصورة جدية من بلد إلى بلد لآخر.		

وبعبارة أخرى، يمكن القول أن الجزء الأكبر من أرباح المنتجين الأوليين يذهب إلى التجار والوسطاء وبائعي الجملة والمفرد، وهذه العمليات متشابهة لما يحصل من الاستحواذ على الأرباح الناجمة عن غالبية السلع المصنعة في أماكن الأيدي العاملة الرخيصة في الخارج.

تأثير العولمة الاقتصادية على الاقتصاديات الناشئة

١- الأزمة المكسيكية

كانت المكسيك حتى نهاية عام ١٩٩٤، البلد الذي أغرى المستثمرين وحقق وعوده بليبرادات خيالية لهم، ذلك لأن ((البيزو)) كان مرتبطا بالدولار الأمريكي، وقد قدم حينها فوائد مرتفعة جدا . فقد استثمرت المليارات من الدولارات في المكسيك، وبدأ أن مستوى التطور المتحقق هو الطريق الصحيح، بحيث تنضم المكسيك إلى دول جنوب شرق آسيا (دول النمور Tigerstaten) من حيث قدرتها للتغلب على أزمة المديونية ((للعالم الثالث)) بنجاح. غير أن أجراس عيد الميلاد ١٩٩٤ قد أسكتت المدائح، ليظهر أن حاجة المكسيك هي أكثر من مليار دولار لضمان قدرة الدولة الائتمانية. فقد أعلنت الآلاف من الشركات إفلاسها، في الوقت الذي تحول فيه مئات الآلاف إلى عاطلين عن العمل ((الأزمة الأولى للقرن الحادي والعشرين)). ما الذي حدث فعلا ^(١)؟

في ٠١ جانفي ١٩٩٤ بدأ العمل بمنطقة التجارة الحرة لشمال الأطلسي (NAFTA). ودولها كانت : كندا، الولايات المتحدة، وبلد نام هي المكسيك . إذ أريد بانضمام المكسيك إلى هذه المنطقة، تقديم نموذج على أن البلدان النامية في وضع يسمح لها باللاحق واختصار المسافات، من خلال التجارة الحرة . غير أنه في عام ١٩٩٤ كانت المكسيك قريبة من إعلان العجز المالي، وفي نفس الوقت لتأسيس ((النافتا)) من عام ١٩٩٤، بدأ التمرد في ((شيابس)) (Chiapas) إحدى دول الإتحاد المكسيكية، بالقرب من غواتيمالا،

مدعومة بجيش التحرير الانفصالي (EZLN) وهذا التوقيت لم يكن مصادفة . إذا جاء ((إعلان جبهة EZLN رفضها القاطع ((للنافتا)) ..

(١) ميشل دوفسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق ذكره، ص ١١٢.

لأنها في الشكل المتفق عليه، سوف تهدد الوجود الأساسي لملايين الفلاحين الصغار ،و في سياق محاولة كبح التمرد عسكريا بوحشية، على الدولة المكسيكية- وبسبب من الضغط الدولي العام - أن تقدم للاتصاليين مبادرة وقف القتال من طرفها، وحتى العفو العام أخيرا. غير أن المتمردين(العصابات) يملكون تأييدا قويا من السكان ويتحركون في ((الإقليم بحرية كما السمك في الماء)). ولم يكتف التمرد برفضه ((الليبرالية الجديدة)) بل بدأ يهز الأركان الأساسية لسياسة ((المجدد سالينس (Salinas) الذي أراد أن يجعل بلاده أكثر جذبا للرأسمال الأجنبي. وفي عام ١٩٩٤ تم قتل مرشح الرئاسة (كولوسيو colosio) المطيع للرئيس الديكتاتوري المهيمن على السلطة. كذلك في نفس العام تم اغتيال سياسي آخر رفيع المستوى . وقد زادت الولايات المتحدة الأزمة سوءا عندما رفعت سعر الفائدة. إلى جانب عدم الاستقرار السياسي الداخلي، هناك مسألة أخرى وهي أن سندات الدين المكسيكية راحت تخسر مقابل ((الجانبيية.. الأمريكية، كإشارة واضحة لأزمة البيزو المقبلة)). إذا بدأ رأس المال المرتبط بالاستثمارات قصيرة الأجل ينسحب نحو الولايات المتحدة، ذلك لأن البيزو قد فقد خلال أسبوع واحد ٤٠% من قيمته بسبب الطلب المنخفض ((مما اضطر الرئيس المكسيكي للتضحية بوزير المالية، والتشديد على الإصلاح الفوري لموازنة الدولة))، وللاحتفاظ بالثقة المالية للحكومة، وفر الرئيس الأمريكي ضمانات قروض للمكسيك بما يزيد عن ٤٠ مليار دولارا أمريكيا. ((الآن لم يعد المستثمرون يضمنون بخروج المكسيك من الدولار، بل يعرفون ذلك)) وخلافا لكل التوقعات، فقد بدأت الأزمة بالتفاقم، إذ لم يكن واضحا . فيما إذا كان الرئيس الأمريكي ((كلينتون)) سيحصل على الأموال التي وعد بها، إذ تناصره الأغلبية الجمهورية في الكونغرس العداء)).

انطلاقاً من هذه المعطيات، راح المستثمرون في الدول ((المصنعة حديثاً)) يتخوفون، من أن يحدث لهم ما حدث في المكسيك . لذلك وفي كل مكان من العالم بدأ الرأسمال ينتقل إلى العملات الصعبة، كما الدولار والمارك الألماني. وقد كان ضرورياً، ومن خلال أثر كرة الثلج المتدحرجة، أن يوفر صندوق النقد الدولي، والرئيس الأمريكي ((كلينتون)) وخلال ٢٤ ساعة قرض المساعدة الأكبر، منذ خطة ((مارشال)) (Marshall) وبدون أية مراقبة برلمانية أو للمرة أولى استطاعت المكسيك، من خلال ٥٠ مليار دولاراً، أن تضمن قدرتها الائتمانية، وبفضل هذه المساعدة السخية، لم يعد يتوجب عليها، الخروج من نهج الليبرالية الجديدة، أو أن تفرض المراقبة على القطع الأجنبي . وبعد هذا ((الانكماش)) فقد البيزو نصف القيمة التي مثلها قبل أشهر قليلة. بينما تقلصت الميزانية الحكومية، فبدأت أجواء التوتر في الأسواق المالية، ((كان يمكن حدوث كارثة حقيقية عالمية، لو توجب على المكسيك تطبيق الرقابة على العملات الأجنبية، كي توقف هروب الرساميل، وأخيراً نجحت مصداقية التطور الموجه عبر السوق، بعد أن كان موضوع رهان بالسقوط)) .

بيد أن الوضع كان مختلفاً على صعيد السكان المكسيكيين. إذ تمت خسارة ٢,٤ مليون فرصة عمل خلال أقل من نصف عام، بعد أن احتاج إنجازها لأكثر من سبع سنوات . وبنفس الوقت أعلنت ٦٠ ألف شركة بناء الإفلاس. كما تقلص الناتج الاجتماعي الإجمالي بما نسبته ١٠% ، أما معدل البطالة فقد تضاعف، حيث ارتفع من ٣,٧% لعام ١٩٩٤ إلى ٦,٥% لعام ١٩٩٥، بينما ارتفع معدل التضخم إلى ٣٥% في الوقت الذي تقلص فيه الاستهلاك الخاص حوالي ١٢% . إن تخفيض سعر صرف عملة ما، أو تهديد القدرة الائتمانية وفقدان الثقة المالية يسفر عن مشكلتين: وهذا

يعني بالنسبة للسكان، أن النقد الأجنبي أصبح مرتقعا ومكلفا أكثر، وأن التضخم يزداد من خلال ارتفاع الأسعار المستمر. الصناعة والشركات التجارية المعتمدة سلعاً أجنبية، تقارب الإفلاس هذا من جهة، ومن الوجهة الأخرى، فهذا يعني بالنسبة للمستثمرين الأجانب والمضاربين: الخسارة، إذ لن يقدموا على الاستثمار ثانية في بلد كهذا، إلا في حال ارتفعت الفائدة بشكل كبير. وفي النهاية إن حالة كهذه تدفع بالدولة نحو الشلل الاقتصادي. من هنا، يمكن القول: إن القرض الضخم للمكسيك (الذي لا تزال حتى اليوم ترزح تحت معضلة سداده) قد ساعد المكسيك من جهتين، إذ أن فقدان الثقة بالدولة، كان بمثابة الشر الأكبر. وعند هذا المثال، نتيح بعض جوانب العولمة، التعرف على الأوليات الخطيرة التالية:

أولاً: يتأثر رأس المال المستثمر لفترة قصيرة، اليومية بشكل سريع. إذ يمكن القول لو أن المكسيك قد منحت قروضا حكومية طويلة الأجل لأمكن تفادي وقوع الأزمة، ولو وقعت لكأنت تبعاتها أقل كرائية مما هي عملية بالفعل: عشرات الآلاف من الشركات التي تعرضت للإفلاس، ملايين من العاطلين عن العمل والأزمة أصابت جميع الفئات الاجتماعية. فمن أصل ٢٥ مليونيرا كانوا قبل وقوع الأزمة، لم يبق بعدها إلا عشرة.

ثانياً: إن موجات المضاربة دفعت بالأزمة للتفاقم، ونقلتها إلى أسواق أخرى. إذ توجب بسببها تخفيض العملة الاندونيسية والهنغارية، لأن المضاربين بدأوا يتخوفون هناك. لقد أظهرت الأزمة عدم مصداقية أسواق الرأسمال، وخطأ الارتهان لاشتغالها بدون رقابة شديدة. إذ توجب على الأرجنتين مضاعفة أسعار الفائدة، لوقف نزيف الرساميل المستثمرة هناك. ثالثاً: في مواجهة السوق، كان العصيان في ((شيا باس)) باعتباره تمرداً مضاداً للبرالية الجديدة وكانت الضغوط الاجتماعية والحرمان.

وكل هذا الرد الذي فرضه منطق الأزمة، دفع بالرأسمال للهزوب، فزادت أحوال الناس سوءا. وكان ذلك عقاب المدافعين عن أنفسهم ضد قوانين السوق الحرة. إن الوضع الحياتي في (شيا باس) هو اليوم، أسوأ بكثير مما كان عليه قبل الأزمة.

رابعاً: تغاير الأزمة المكسيكية الأزمات الأخرى السابقة عليها. إذ يمكن ببساطة أن نقصد الدولة قدرتها التفاوضية أمام القوة المالية لأصحاب الرساميل.. ((طبعا لقد استفاد المضاربون من قرض المليارات- يجيب مدير صندوق النقد الدولي منتقدياً، ويضيف بصراحة: إن العالم يقع في قبضة هؤلاء الصبية))، وانطلاقاً من الأزمة المكسيكية ازدادت قروض صندوق النقد الدولي القصيرة، من باب الحيلة. إذ تخدم هذه الحيلة من حيث المبدأ، البلدان المعرضة للأزمات، فيما لو سحب المضاربون أموالهم وهددوا الثقة المالية للدولة. بحيث أن المضاربين الذين تتأخر ردود أفعالهم ولو لساعة واحدة لا يخرجون خالي الوفاض. بيد أن إدارة الأزمة على نحو كهذا تجئ غالباً على حساب السكان. فعندما يتم سحب مبالغ كبيرة من الاستثمارات في بلد ما، ولأي سبب كان: أرباح أكثر في مكان آخر، عدم استقرار سياسي، أو مزاجية أحد المستثمرين الكبار، فإن من يدفع الثمن هنا، هم السكان أيضاً حيث يتركون ضحية للمضاربين وهم عديمي المقدرة. وفي مقابل كل هذا، وسوء الحالة، لم يتم اتخاذ أية إجراءات بعد الأزمة المكسيكية، فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لن يستطيعا وقف موجات المضاربة في سوق الرأسمال العالمية.

٢- أزمة جنوب شرق آسيا

منذ منتصف العام ١٩٩٦ ارتفعت قيمة الدولار مقابل معظم عملات الدول الصناعية، بشكل كبير. ولأن بلدان جنوب شرق آسيا، تربط عملاتها بهذا الدولار، فقد ارتفعت أسعار منتجاتها في الأسواق العالمية، وبالتالي

انخفضت مبيعاتها بالإضافة إلى ذلك، فإن معدل التضخم في هذه الدول، ومنذ فترة طويلة، يقع عند ٢ إلى ٤ درجات بالمتوسط، أعلى من مثيله في الولايات المتحدة، وذلك فإن تكلفة العمل في هذه الدول قد ارتفعت كثيرا وبسبب ارتفاع نصيب صادرات هذه الدول (جنوب شرق آسيا) من الناتج الاجتماعي الإجمالي ماليزيا ٧٩%، تايلاند ٢٩%، كوريا الجنوبية ٢٧%، الفلبين ٢٥%) وتبعيتها المرتفعة للواردات، كان الميزان التجاري سالبا جدا (رصيد قيمة الصادرات - قيمة الواردات). أما المضاربون فقد عرفوا (بحكم مهنتهم)، أن الارتباط بالدولار لن يصمد طويلا. لكن هذه الدول كانت تعتمد على هذا الارتباط. إذ أن تخفيض قيمة النقد، يرفع من قيمة الواردات والقروض (الفائدة ترتفع) فتتخفف الثقة بفترة الاقتصاد على الأداء. بالإضافة إلى ذلك، أصبح من المعروف، وبسبب الفساد والمحاباة والمحسوبية، أن الرأسمال غالبا ما يتجه إلى عقارات مغالى في تقييمها، أو إلى (المشروعات الجبارة للبنية التحتية)^(١). فالرأسمال يذهب هناك، حيث يمكن تحقيق أعلى الإيرادات، إذ يتم التقليل من شأن حدوث المخاطر، ويغضض المستثمرون أعينهم أمام احتمال حدوث إحدى الكوارث. إلى أي مدة يملك نقادا الاتجار بالعملة في الأسواق الكونية غير المراقبة، الحق في ممارسة هذا النقد، ذلك ما يظهره سير الأزمة، فقد ابتدأت بتخفيض النقد التايلاندي في ماي ١٩٩٧، وإلى جانب فائض الإنتاج في أسواق العقارات، وصناعة السيارات، وإنتاج الحديد، كانت الأزمة قد بدأت منذ وقت طويل في الإنتاج المنخفض الأجور للصناعات النسيجية، والأحذية والألعاب. وحتى تطور فروع الكمبيوتر قد أصيب بالشلل. وفي سياق هذه الوقائع الاقتصادية، كان ارتباط العملة التايلاندية

(١) جيرالد بوكسبرغر - مارالد كليمنت، الكذبات العشرة للعملة مرجع سابق ذكره،

((البات)) (Baht) بالدولار قد خرج عن الثقة به. حيث حقق المضاربون أرباحا خيالية جراء تخفيض العملة التايلاندية. إذ توجب على بنوك الإصدار، استخدام معظم احتياطاتها النقدية، لرد موجات المضاربين، بيد أن كل ذلك لم يعد ينفع كثيرا، حيث فقد ((البات)) التايلاندي حتى جوان ١٩٩٨ مايقارب ٧٠% من قيمته. نائب رئيس الوزراء الماليزي ((أنور إبراهيم)) اتهم بمرارة ((التجارة غير الأخلاقية بالعملات)) وأضاف لقد عملت دول إقليمنا طيلة ٤٠ عاما بجهد لتبني اقتصادا وطنيا، ثم يأتي أحد المجرمين، مثل ((جورج سوروس)) بثرواته الهائلة، لهدم كل شيء . لقد تجاهل ((أنور إبراهيم)) أن المضاربين، كسوروس مثلا، يمكنهم المضاربة، من خلال استخدام تلك البنى أو الهياكل الاقتصادية التي يبدو واضحا أن ((نائب رئيس الحكومة)) يثني عليها جيدا. ومن أجل تطويق الأزمة، نظم ((صندوق النقد الدولي بالاتفاق مع اليابان، حزمة مساعدة لتايلاند، وصلت إلى ١٧ مليار دولارا، وحتى الصين ((تبرعت)) بمليار دولار، واقترحت اليابان إقامة صندوق الإنقاذ الآسيوي))، بما قيمته ١٠٠ مليار دولار. وقد توجب على تايلاند تقليص إنفاقها الحكومي، ورفع الضرائب. حيث أغلق ٥٦ بنكاً مديناً من قبل الحكومة كاستجابة لتوجيهات صندوق النقد الدولي في منحه القروض، ولإعادة اكتساب ثقة المودعين والسكان بالنظام المالي التايلاندي. وبالعكس ما كان صندوق النقد الدولي يأمل، فإن الحسابات المصرفية للبنوك المستقرة، قد تم نهبها أيضا . كذلك، وبغير ما توقع ((الصندوق))، فقد توسعت الأزمة عبر تايلاند، إلى جميع دول جنوب شرق آسيا. ولأن التطورات، في ماليزيا، كوريا الجنوبية وإندونيسيا، جرت مشابهة لما في تايلاند، فقد أمكن المضاربة بعملات هذه البلدان، بدون أية أخطار، إذ فقدت من قيمتها حوالي ٨٠% .و لأن معظم هذه الدول تستورد المواد الغذائية، فقد تضاعفت أسعارها أربع

مرات. وبنفس الوقت، فإن ارتفاع البطالة، وانخفاض الأجور، ترافق مع خلافات حادة، ونهب المحلات التجارية للصينيين (في اندونيسيا) الذين تم تحميلهم مسؤولية هذه الكارثة الاقتصادية. حيث تم طرد ١,١ مليون عاملاً أجنبياً، ونظير ذلك في ماليزيا . كذلك، توجب على ماليزيا إيقاف العمل في مشروعات كبيرة، وفي البنية التحتية. وفي كوريا انهارت كبرى شركات الحديد والصلب: ((هانبو Hanbo)) وأصبحت شركة السيارات ((كيا Kia)) مهددة بالإغلاق أيضاً، واستناداً للتقديرات، فإن معدل البطالة في كوريا الجنوبية، كما هو في تايلاند، قد تضاعف لعام ١٩٩٧. وحتى سبتمبر ١٩٩٧ كانت قد أغلقت حكومة كوريا الجنوبية تسعة عشر بنكاً، والحكومة الاندونيسية ستة عشر بنكاً آخر لنفس الأسباب، حيث لحقت هذه الدول بتايلاند.

فقبل كل شيء هبطت أسعار الصرف في اندونيسيا إلى الحضيض، والتي لم يستطع لا صندوق النقد الدولي، ولا حتى الحكومة الديكتاتورية (لسوهارتو) تحريك الأسواق المالية، لإعادة اكتساب الثقة بنظام النقد الاندونيسي. وفي واقع الأمر، فإن دول جنوب شرق آسيا، كانت قد مولت انتعاشها الاقتصادي، عبر قروض أجنبية كبيرة، والتي لم تستطع سدادها، لاسيما بعد تخفيض قيمة عملاتها. فالقيمة التقديرية لدين كوريا الخارجي تجاه إحدى عشرة دولة صناعية في العالم، تضاعفت عشرة مرات خلال شهر واحد ووصلت إلى ٢٠٠ مليار دولاراً في جانفي لعام ١٩٩٧. بعد ذلك، أترك المرء غياب شفافية النظام المالي والنقدي، والحجم الكبير لنظام الفساد، الذي تجلّى أكثر وضوحاً في اندونيسيا، حيث قدر المرء ديون تايلاند (و معظمها غير الحكومي) وكوريا الجنوبية واندونيسيا، بأكثر من ٤٠ مليار دولاراً. وبعد أن ارتفعت حرارة المستثمرين وسحبهم لأموالهم، توجب على المؤسسات الدولية: كصندوق النقد، والبنك

الدولسي، مساعدة الدول الصناعية الغربية للبدء بمحاصرة الأضرار والخسائر، إذ حاولت المحافظة على القدرة الائتمانية لهذه الدول، ولأجل ذلك كان توفير مبالغ جديدة من المليارات أسبوعيا ضروريا، وحتى فيفري ١٩٩٨ وصلت القروض إلى ١٠٠ مليار دولارا. وهذه المرة، وفي ظل ظروف متفاقمة، توجب القضاء على اقتصاد الفساد، وكل الاستثمارات المغامرة، وبنفس الوقت، كان منح القرض مشروطا بالترام بالتوجهات الليبرالية الجديدة، الأمر الذي زاد من ضعف اقتصاديات هذا الإقليم. وتنفيذ هذه التوجيهات من الغرب، بأن الحكومات ((يجب أن ترفع الفائدة، فلا تتم حماية الشركات المدينة، بينما يجب إلغاء استثمارات عجيبة)). كل هذا، أنتج نقدا متزايدا للصندوق والبنك الدوليين، من قبل علماء الاقتصاد الغربيين، نوي للتوجهات النيوليبرالية. وحتى اليابان، فقد طالبتها الأزمة مباشرة، إذ أن ٢٥% من صادراتها تذهب إلى هذا الإقليم (جنوب شرق آسيا) الذي تعرضت قوته الشرائية لتراجع كبير. وقد منحت البنوك اليابانية قروضا كبيرة لهذا الإقليم المتعرض للأزمة. إذ أصبح من المتعذر عليه سداد هذه القروض، بعد التخفيض الذي حصل على عملاته. ولأن معظم البنوك اليابانية، تملك غالبا، أسهم وعقارات، بالإضافة إلى حملة الأسهم، الذين قبلوا كضمانات، فقد بنت هذه البنوك سيولتها، على أمل عدم انخفاض قيمتها. لكن انخفاض أسعار العقارات ٨٠% وانهار العديد من البنوك (عام ١٩٩٥)، دفع بالأسهم للتراجع منذ أشهر، بينما لم تعد قروض هذه الدول تنرا أرباحا، وجعل البنوك اليابانية الكبيرة، تدخل في صعوبات مالية كبيرة. فأكبر رابع بنك ياباني ((ياماتشي yamaichi))، أعلن في نوفمبر ١٩٩٧ إفلاسه، بينما ترك وراءه مديونية ضخمة تصل إلى ٩١,٥ مليار مارك ألماني. في الوقت الذي أصبحت فيه ثلاثة بنوك أخرى كبيرة، وبعض مؤسسات التأمين

الرئيسية، عرضة للإفلاس. ومن جراء كل ذلك أصبح المستثمرون اليابانيون أكثر تعرضا للتضرر، بينما كانت البلاد تتزلق نحو الانكماش الاقتصادي . وهكذا، تكشفت النتائج في جنوب شرق آسيا، كدليل عملي على الأسواق المالية العالمية غير المراقبة، أما المؤسسات والمنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، فقد تجلت مهمتها في ضمان القدرات المالية للدول المتضررة من الأزمة وذلك، سواء لحماية مستثمري الدول الصناعية، أو لتخفيض وقع الأزمة على هذه الدول. بيد أن مقارنة الأسباب الحقيقية للأزمة، نادرا ما تمت مناقشتها. فبغير أسعار صرف ثابتة، تستطيع البلدان جذب الأموال بتكلفة قليلة، وبذلك تستطيع تمويل ((المعجزة الاقتصادية)) بأموال خارجية، وتعيش في ازدهار اقتصادي، طالما استمرت هذه المناخات. وعندما تتغير هذه المناخات - ولماذا يحدث دائما - تسرند جميع العواقب وتبعات أسواق رأس المال العالمية، على المكان:

تحكم الأسواق المالية في عمل الحكومات، وفي مقابل إملاءات الصندوق والبنك الدوليين، لا تستطيع الحكومات الديمقراطية (تاييلاند)، أو الديكتاتورية (اندونيسيا) أن تحمي نفسها، إذ تقيدها شروط منح القروض. ففي تاييلاند أسفر ذلك، عن تغيير الحكومة، والخبراء الذين تم اقتراحهم من صندوق النقد الدولي، تحولوا إلى ((مراقبين)) للحكومة تهدف المساعدات المالية الكبيرة من الدول الصناعية، والقروض الكبيرة لصندوق النقد الدولي، إلى مساعدات في السيطرة على الأسواق المالية غير المراقبة. بيد أن كل هذا، كان يتمحور حول إدارة الأزمة، لا لتجنب حدوث الأزمة مرة أخرى، فصندوق النقد الدولي قام منذ عام ١٩٦٥ بمساعدة ٨٩ بلدا، منها ٣٢ بلدا أصبحت الحالة فيها أسوء، وفي النصف المتبقي لم تتحسن الحالة مطلقا، فنصيب الفقر قد ارتفع من ٣٠% إلى

٥٠% من جراء هبوط قيمة العملات، بينما راحت الفجوة، بين الأغنياء والفقراء، تزداد اتساعاً. وبالرغم من الانتعاش الاقتصادي لعشرات السنين، فقد انعكس الوضع الاقتصادي مجدداً على السكان. ((ففي مصانع الأحذية والجينز، لمنتشرة على أطراف جاكرتا، تحصل النساء الشابات من الأجر ما يمكنهن من الحصول على الغذاء والنوم في مساكن جماعية سيئة.. واليوم يحصلن على أقل من ذلك بكثير. بينما قادت مرحلة الازدهار الاقتصادي، إلى زيادة التراكم الرأسمالي، حيث استطاعت المدن الكبيرة. مواصلة تطور متسارع، الأمر الذي وفر لروؤس الأموال المقترضة والموظفة في العقارات وفروع الاقتصاد الأخرى، الأرباح الخيالية، (بسبب من عائدات التصدير أيضاً). وهكذا تقدم المكسيك، ودول جنوب شرق آسيا، المثال الحي ((لأزمة نهاية القرن العشرين)). . الأزمة المترتبة على الأسواق المالية (الرأسمال والعملات غير المراقبة). والتي أظهرت بشكل جلي، عدم قابلية السيطرة على الأنظمة المالية العالمية، قدمت نظرية التجارة الحرة، أسواق الرأسمال الحرة، باعتبارها مصدراً للثروة والرفاه، والعقلانية الاقتصادية. فالرأسمال يناسب بشكل آلي، حيث يكون الانتفاع منه على أشده، يبدأ. أن هذه المنافسة بين المراكز العالمية تنذر بالعواقب السيئة على السكان. فمن أجل جذب المستثمرين والرأسمال تدخل الاقتصاديات مع بعضها البعض، في تنافس بلا رحمة. إنه السباق من أجل، الضرائب المنخفضة وتقليص الخدمات الاجتماعية والرقابة على مختلف الفروع الاقتصادية. هذا السباق، الذي يخدم في نهاية ملاكي الثروات الهائلة، فيجعل من الصعب جداً، الاستنتاج بأنه مصدراً للرفاه. مع ذلك، يستمر الإيمان بإيديولوجية المنافسة الكونية بين السلع والرأسمال، وتستمر الرؤية والوعد، بأن السوق هي الدواء الشافي، والحظ الأكبر. وعلى مذابح أيديولوجية التجارة الحرة:

النظرية النقدية، والليبرالية الجديدة، تتم التضحية بحق الوجود الإنساني الكريم، بالأمان الاجتماعي، وبيئة سليمة ونظيفة. ليس من حوار جاد في مجتمعنا، وليس الأفعال الإنسانية الواعية، بل السوق هي التي تقرر، بشأن حجم الإنجاز والفعل القادرين عليه نحن بصدد الدولة الاجتماعية والبيئة. و هكذا، فالمنافسة العالمية، ليست إلا نتاج إرادة سياسية. وبالارتباط مع ((النقدية)) و ((الليبرالية الجديدة)) دخلت أيديولوجية التجارة الحرة، موكب الانتصارات على صعيد كوني. ولا ينأى هذا الأساس النظري، وتستمر محاولة صناع القرار السياسي، ورجال الأعمال، من خلال قرارات أحادية الجانب، لتسويق عقيدة الليبرالية الجديدة، والنقدية، وحركة الاقتصاد الكوني، وجعلها أكثر قبولا.

ثالثاً - تأثير العملة على هياكل الاقتصاديات الناشئة

١. تسعير المنتجات بالعملة الأكثر تداولاً عالمياً

في الوقت الذي يوجد فيه تفاوت كبير بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة فيما يخص كلف المعيشة، نجد أن تخفيض العملة وتحرير التجارة وإزالة القيود من السوق المحلية للسلع (ضمن برنامج التكيف الهيكلي) سيؤدي إلى دلورة الأسعار المحلية وإن هذه الأسعار، وخاصة أسعار السلع الضرورية، تكون أعلى من معدلاتها في السوق العالمية، وعلى الرغم من أن هذا النظام الاقتصاد العالمي الجديد يركز على تدويل أسعار البضائع وعلى سوقها العالمية المتكاملة كلياً، إلا أنه يعمل باستمرار على الفصل الواضح بين نوعين مختلفتين من "أسواق العمل" وبعبارة أخرى. إن هذا النظام للسوق العالمية يتميز بالازدواجية في هيكلية الرواتب وفي كلفة الأيدي العاملة، مما أدى إلى تقسيم الدول إلى غنية وفقيرة. وفي الوقت الذي تتوحد فيه الأسعار وترتفع عالمياً، تكون الرواتب (وكلفة الأيدي العاملة) في العالم الثالث وفي أوروبا الشرقية أقل بمقدار سبعين مرة مما عليه في بلدان منظمة التعاون

والتنمية الاقتصادية (OECD)، فضلا على الاختلافات الحاصلة في الدخل بين الأمم. تأتي الاختلافات الواسعة جدا في الدخل بين الفئات الغنية وفئات الدخل المحدود في كل بلد بحيث يتركز في الأقل (٦٠%) من الدخل الوطني في العديد من بلدان العالم الثالث بأيدي (٢٠%) من السكان من ذوي الدخل المرتفع. وإن (٧٠%) من عائلات المناطق الريفية في العديد من البلدان لنامية متوسطة ومنخفضة الدخل يحصلون حسب حصة الفرد الواحد - على ١٠% - ٢٠% من متوسط الدخل الوطني. وإن هذه الاختلافات الواسعة بين الدول وضمن الدولة الواحدة تأتي نتيجة لتركيبية تجارة السلع، وللتنظيم الدولي غير المتساوي للعمل، الذي ينسب على العالم الثالث، ومؤخرا إلى بلدان الكتلة الشرقية القديمة، موقف التبعية في النظام الاقتصادي العالمي لقد توسعت الاختلافات خلال الثمانينات والتسعينات كنتيجة لإعادة تكوين "الاقتصاديات الوطنية وفق نماذج مختلفة.

٢. تحرير الأسعار والتجارة.

يسنادي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بضرورة إلغاء ما يسمى بالتشوهات في الأسعار. وإن تثبيت الأسعار يكمن في إلغاء جميع أنواع الإعانات وطرق التحكم فيها، بحيث يصبح التأثير مباشرا في الإيرادات الحقيقية (سواء في القطاعات الرسمية أم في القطاعات غير الرسمية) ^(١).

إن عدم انتظام أسعار الحبوب المحلية وتحرير استيراد البضائع الضرورية يعدان إحدى السمات الرسمية لبرنامج تحرير الأسعار. ويرتكز هذا البرنامج أيضا على أسعار عناصر الإنتاج والمواد الأولية. وعند تكيف الإجراءات الرئيسية مع تخفيض قيمة العملة تنجم عن ذلك ارتفاعات جوهرية في الأسعار المحلية للأسمدة والعناصر الزراعية

(١) جيرالد بوكسبرغر - هارالد كليمنت، مرجع سابق ذكره، ص ٥٩

والمعدات... إلخ، والتي تؤدي بدورها إلى تأثير مباشر في هيكل التكاليف في غالبية قطاعات النشاط الاقتصادي . كما أن إعادة تركيبة التجارة حسب مؤسسات بريتون وودز نوعا من الميل المضاد للصادرات الذي يعمل على إيقاف التطور في اقتصاد الصادرات ويصب في صالح تطور السوق المحلية، ويؤدي إلى نوع من التوظيف السيئ للموارد . فحتى الآن لا توجد سوى براهين قليلة تشير إلى إلغاء التعريفات التي قد سهل على انحراف الموارد لصالح الصادرات . ومن الثابت أن برنامج تحرير التجارة يشتمل على إلغاء الحصص الاستيرادية وعلى تخفيض وتوحيد التعريفات . أما ما ينجم من هبوط في الإيرادات الجمركية فإن له تأثيرا كبيرا أيضا على الإيرادات العامة للدولة . إن هذه الإجراءات لا تنعكس فقط على العجز بالميزانية مما يؤدي إلى تفاقم الاختلال المالي، وإنما تمنع أيضا السلطات من قيامها باختيار التعريفات والحصص في تقنين استخدام العملات الصعبة القليلة المتوفرة لديها . وبينما يكون الهدف من إلغاء نظام الحصص وتقليص قيود الحماية التعريفية يكمن في جعل الصناعة الوطنية أكثر تنافسا، نجد أن تحرير التجارة يؤدي بصورة لا لبس فيها إلى انهيار الصناعة المحلية (والعودة بها إلى السوق الداخلية) . وتقوم هذه الإجراءات أيضا بتغذية تدفق السلع الكمالية، في حين أن العبء الضريبي على الفئات ذات الدخل المرتفع يكون منخفضا نتيجة لتخفيض ضريبة الاستيراد على السيارات والسلع الاستهلاكية المعمرة، ولا تنقيد السلع الاستهلاكية بأن تحصل محل الإنتاج المحلي، لأن هذا الجنون الاستهلاكي المدعوم بأموال مفترضة (عن طريق قروض قصيرة الأجل) يؤدي إلى زيادة حجم الدين الخارجي .

٢- تسعير المنتجات الاستراتيجية والمنافع العامة

في إطار العولمة تقوم الدولة بتنظيم أسعار المشتقات النفطية تحت إشراف البنك الدولي. وتسهم الزيادات المتعددة في أسعار الوقود والخدمات العامة، بصورة مؤكدة، في زعزعة الإنتاج المحلي، بحيث أن سعر البنزين المرتفع (بأعلى من معدلات السوق العالمية) ^(١) ينعكس سلباً على هيكل تكاليف الصناعة والزراعة الوطنيتين. وأن تكاليف الإنتاج أعلى على الدوام من سعر البيع المحلي للسلعة مما يؤدي إلى إفلاس القسم الأكبر من صغار المنتجين ومتوسطيهم. وإضافة إلى ذلك، فإن الزيادات الدورية في أسعار المشتقات النفطية التي يفرضها البنك الدولي (وبالتفاهم المقترن بتحرير استيراد السلع) لها فعل الضريبة نفسه على الثقل الداخلي التي تهدف إلى إلقاء المنتجين المحليين خارج أسواقهم الخاصة. وأن السعر المرتفع للبنزين يسهم في نخر قيمة الشحن الداخلي. أما أسعار النفط وزيت المحركات المرتفع بإفراط (قياساً إلى الرواتب المنخفضة جداً)، إذا ما دمجت مع الضرائب المتعددة والرسوم التي يدفعها المستهلك لبناء الجسور والطرق، فإنها ستلحق الضرر بهيكل تكاليف المواد المنتجة في داخل البلد وتصب في الغالب في صالح البضائع المستوردة. تعد تكلفة النقل المرتفعة التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية في الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء واحدة من العوامل الرئيسية التي تمنع المزارعين من بيع منتجاتهم في السوق المحلية، ضمن منافسة مباشرة مع المنتجات الزراعية المدعومة بقوة، والتي تستورد من أوروبا وأمريكا الشمالية. وعلى الرغم من الاختلاف في النوعية، إلا أن الرسوم والضرائب الداخلة في أسعار الوقود والخدمات العامة لها النتائج نفسها التي نجمت عن الضريبة المفروضة على النقل الداخلي بعد أن أدخلتها إلى الهند شركة الهند الشرقية البريطانية في نهاية القرن الثامن عشر.

(١) ميشل دوفسكي، عولمة الفقر، مرجع سابق ذكره، ص ٧٤.

٤. ضرورة تغيير أهداف السياسة الاقتصادية.

تشمل السياسات الاقتصادية جميع الإجراءات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي (كالسياسات التجارية، والمالية، والنقدية، وسياسات التوظيف، والاستثمار والاستهلاك، وتخصيص الموارد، وتوزيع الدخل الوطني، والإنفاق العام والدعم والتمويل.... الخ). وفي هذا الإطار، لابد من الإشارة أن الهاجس الأساسي الذي كان ولا يزال يحكم رسمي السياسات الاقتصادية، والأنظمة السياسية في العالم المتخلف بشكل عام، كان يتمثل بأولوية الاستقرار السياسي والاجتماعي على حساب عملية التنمية الاقتصادية وتصريف الأزمات الآتية حتى وإن كان ذلك على حساب المستقبل (تسيير أزمات على حساب التسيير الإستراتيجي أي إدارة أزمات)، ولا أدل على ذلك من الإخفاق التتموي الذي منيت به جميع تجارب التنمية الاقتصادية للدول المتخلفة. إن السياسات الاقتصادية اللاعقلانية نسبيا والتي أعطت الأولوية للاستهلاك على حساب الادخار، وتوسيع نطاق التوظيف والاستخدام على حساب الإنتاجية والربحية والكفاءة والمردودية، والإفراط في الاستيراد بغض النظر عن التصدير، والإفراط في ممارسة الحماية التجارية (الجمركية والنقدية) وتقديم الدعم والظروف الاحتكارية للمنتجات المحلية وعدم دفع هذه الأخيرة لرفع قدرتها التنافسية بكل ذلك بات مرفوضا في ظرف العولمة المعاصرة واتجاهات التحرير الاقتصادي طبقا (لشروط برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي واستحقاقات المنظمة العالمية للتجارة كما بيننا سابقا)، والتي تجمع كلها على ضرورة التخلص من الدعم والحماية وتقليص الإنفاق، ورفع القيود على تحركات الرساميل والخصوصية وتطبيق برامج التحرير التجاري والمالي والنقدي. وهي تحولات تشكل بصيغتها المطروحة تحديا كبيرا لرسمي السياسات الاقتصادية ومن ثم للأنظمة السياسية في العالم المتخلف، حيث أنها (أي

تلك الطروحات) وضعت الأنظمة السياسية التي تأكلت مشروعاتها بعد إخفاقها في إنجاز التنمية الاقتصادية وعجزها عن الوفاء بوعودها لجماهيرها موضعتها بين سندان إخفاقها ورغبتها في السيطرة السياسية وبين مطرقة الجماهير التي تطالب قانتها بتأمين الحاجات الأساسية ولو بهذا الأدنى، وإلا ما هي الغاية الأساسية وما هو مبرر وجودها في سدة الحكم؟^(١) وفي الواقع إن الموقف الصعب للأنظمة السياسية للبلاد النامية عامة ينبع من ناحية تعكس مدى قدرة هذه الأنظمة على تأمين حاجات الجماهير على قاعدة عدم التدخل في الحياة الاقتصادية بما يتماشى والنموذج الليبرالي الذي تطرحه العولمة. خاصة وأن هذه الأخيرة تدفع بالدولة للتخلي عن جميع الأساليب والسياسات الاقتصادية السابقة التي ساعدت الدولة على إحكام قبضتها على مفاتيح الاقتصاد ومن هنا تطرح جملة من التساؤلات :

- هل يمكن للسياسة الاقتصادية الليبرالية التي تفرضها العولمة مساعدة الطبقات الحاكمة بما عليه على ضمان شروط الاستثمار في قمة الهرم وموقع القرار، وإشباع الرغبات المتنامية للشعب بوقت واحد؟
- هل ستتمكن هذه الأنظمة من إيجاد صيغة توفيقية جديدة بين شروط العولمة واستحقاقاتها من جهة وبين آليات ووسائل بقائها في سدة الحكم؟

* وفي النهاية تشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة الاقتصادية أن لها تأثير واسع النطاق على اقتصاديات الدول ويمكن إبرازه في النقاط التالية:

(١) مدين جواد علي، مرجع سابق ذكره، ص ١٣٢، ص ١٣٣

- تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية، أو السيطرة عليها مما ترتب عليه انتقال مركز الثقل الاقتصادي من الوطني إلى العالمي عبر المؤسسات العالمية، وهو ما يمكن اعتباره بمثابة نقلة نوعية جديدة في تاريخ الاقتصاد العالمي .
- تزايد سطوة للمؤسسات والمنظمات الاقتصادية العالمية في مجال فرض النظم الاقتصادية الدولية، وهو ما تضطلع به بعض المنظمات الدولية.
- تنامي الاتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل على المستوى العالمي في ظل عولمة الإنتاج.
- تزايد سطوة الشركات متعددة الجنسيات وهيمنتها على الاقتصاد العالمي .
- تزايد درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل على المستوى العالمي، حيث أصبح الاقتصاد العالمي في ظل - العولمة الاقتصادية - اقتصادا موحدا أو نسقا اقتصاديا عالميا مترابط الأركان بحيث لم يعد من الممكن لأي اقتصاد وطني أن يعمل بمعزل عن المؤثرات العالمية.
- سيادة الفكر الاقتصادي الليبرالي على النظام الاقتصادي العالمي، حيث برز نظام آليات السوق والذي تمثل في تخلي غالبية الدول عن أساليب التخطيط المركزي وتقليص التدخل الحكومي .
- تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الفائقة وتراجع الحاجة إلى القوة العاملة البشرية .
- الارتفاع الشديد في النزوح نحو الاستهلاك، أي تحويل كل شيء إلى سلعة تباع وتشتري والترويج لثقافة المستهلك العالمي.

القسم الثالث التنمية المستدامة

تقييد: أصبح مصطلح التنمية المستدامة، شائع الإستعمال على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة بورتلاند) في عام ١٩٨٧ . حيث دعت اللجنة إلى التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للخطر احتياجات أجيال المستقبل . فقد أبرز تقريرها الحاجة إلى معالجة الاحتياجات الإنمائية والبيئية في وقت واحد .

منذ ذلك الحين، تم الإضطلاع بجهد كبير في محاولة لتحديد الآثار العملية لمفهوم التنمية المستدامة على مختلف المستويات الجهوية والوطنية والدولية .

للإلمام بالموضوع من جوانب مختلفة سأحاول التطرق إلى العناصر الآتية:

- (١) ماذا نعني بالتنمية المستدامة؟
- (٢) ضرورة التنمية المستدامة؟
- (٣) ما هي نظرة رجال علماء الإقتصاد للتنمية المستدامة؟
- (٤) تقييم برامج التنمية المستدامة (من النظرية إلى التطبيق) والمبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة؟
- (٥) أهداف التنمية للقرن الواحد والعشرين؟
- (٦) نظرة حول التنمية المستدامة في الجزائر؟

الفصل الأول

مفهوم التنمية المستدامة

الفصل الأول

مفهوم التنمية المستدامة

إن هذه العبارة تتكون من كلمتين :

التنمية : هذا المصطلح ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وبالأخص بعد ظهور الدول المستقلة حديثاً (التي كانت عبارة عن مستعمرات). وتعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لتكون في مستوى تطلعات هذه الشعوب ،وبمعنى آخر (التنمية الإقتصادية هي العملية الهادفة إلى القضاء على التخلف وتطوير مختلف فروع الاقتصاد الوطني عبر الاستفادة من أحد الوسائل التكنولوجية واستخدامها في شتى الميادين الانتاجية .لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية)

المستدامة:دائمة حاضرة ومستقبلا.

-إلا أن مؤتمر ريودي جانيرو لسنة ١٩٩٢ سلط عليها الضوء بصورة واضحة .حيث أن المبدئين الثالث والرابع الذي خرج به المؤتمر يعرف التنمية المستدامة بأنها(ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو والحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل).

وبعبارة أخرى (عملية التنمية التي تلبي أمانى وحاجات الحاضرين دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجات للخطر).

*كما أنه أشار (لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ،ولايمكن التفكير بمعزل عنها).

هذان المبدآن اللذان تقررا باعتبارهما جزء من جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الحادي والعشرين ينطويان على بعض الدلالات العميقة للغاية بالنسبة لاستخدام وإدارة الموارد الطبيعية والنظام الإيكولوجي والبيئة.

مما سبق علينا أن نتساءل ما معنى (بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل).

أي تحقيق العدالة في تلبية حاجات جميع الشعوب في الجيل الحالي والعدل في تلبية حاجات أجيال المستقبل وأجيال الحاضر مع تحقيق التوازن بين التنمية (بمختلف جوانبها) وصيانة البيئة.

أولاً عناصر التنمية المستدامة:

تتألف من ثلاث عناصر رئيسية هي النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة .

أ-العنصر الاقتصادي: يستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النمو الأمثل وبكفاءة . ويشير مفهوم " الاحتياجات " الأساسية لفقراء العالم الذين ينبغي إيلائهم الأولوية الأولى

ب-العنصر الاجتماعي: يشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاه الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان . كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع، والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في وضع القرار .

ج-العنصر البيئي: يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الأيكولوجية والنهوض بها .

وقد اعتنقت العديد من الدول المتقدمة والنامية على السواء مفهوم التنمية المستدامة، وتطور تصور هذا المفهوم مع مرور الزمن، إذ أنه كان سابقاً يركز على البعد البيئي وأصبح حالياً يركز على للتنمية المستدامة بوصفها عملية تشمل على أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية.

وقد ركزت التعاريف الحديثة بصورة أوضح على ثلاث ركائز للاستدامة اقتصادية وبيئية واجتماعية. وهذه الركائز تبرز الحاجة إلى أن تؤخذ بالحسبان ليس الناحية البيئية للاستدامة، أو حتى النواحي البيئية والاقتصادية لها، بل أيضا نواحيها الاجتماعية. والتفكير بشأن الاستدامة الاجتماعية ليس متقدما بعد مثل التفكير بالركيزتين الأخيرتين.

ثانيا: ضرورة التنمية المستدامة

لقد كان مؤتمر الأرض بمثابة إشارة موجهة إلى العالم برمته، بأنه بعد عشرات السنين من اعتبار البيئة كتقيض للنمو الإقتصادي، أصبح السياسيون في نهاية الأمر يدركون الرابطة الحاسمة والتكامل الدائم بين الإثنين. ولابد للبشرية أن تتعلم كيف تعيش في نطاق حدود البيئة الطبيعية باعتبارها موفرة لمختلف المدخلات ومستقبله لجميع النفايات على حد سواء، ولا بد لنا أن نتعرف أنه حتى ولو لم يصل التدهور البيئي إلى المستويات المهددة للحياة، فإنه من الممكن أن يسفر عن تكد كبير في نوعية العالم الذي نعيش فيه، ولابد من إيجاد طريقة مالتمكين كل الناس في الوقت الحاضر من الإستمتاع بالمياه الصالحة للشرب، والهواء النقي والتربة الخصبة من هنا جاءت ضرورة التنمية المستدامة.

١- إنتاج الغذاء: يرى خبراء الأمم المتحدة للتنمية أن تعداد العالم حاليا يقدر ب ٥,٥مليار نسمة ويتزايد عالميا بمتوسط ١,٧% وسيصل إلى ٨,٥ مليار نسمة بحدود ٢٠٢٥ مما يؤدي في النهاية وصول عددا للسكان إلى ١١,٥مليار نسمة سنة ٢٠١٥. إن هذه الأرقام تكون لها دلالة كبيرة بالنسبة لسكان اليوم، وذات أهمية بالغة بالنسبة للأجيال القادمة. وعليه سوف يصل الإستهلاك من الأغذية إلى الضعف، ومع أن معدل النمو للإنتاج الغذائي المطلوب هو ١,٦% سنويا، وحسب التقدير دائما سيكون أقل من معدل ٢% الذي تحقق في نهاية القرن العشرين (الثلاثين سنة الأخيرة).

ومنه فإن علماء الزراعة يتفقون على أن المهمة تكون أكثر صعوبة لأن كثيرا من مصادر النمو السابق لم تعد متاحة في الوقت الحاضر. ويوجد الآن خياران أساسيان هما:

أ- تكثيف الإنتاج الزراعي في الأراضي المستغلة فعلا .

ب- التوسع في مساحات جديدة.

فمع نهاية القرن العشرين كان الخيار تكثيف الإنتاج مسيطرا، وإن هو السبب في أكثر من ٩٠% من النمو الزراعي. والآن أصبح من الصعب أن تكون ثورة خضراء جديدة أن تكرر المكاسب الضخمة التي تحققت في الحصول على الخيرات. ولن يكون التحدي متمثلا في زيادة الإنتاج بل في كيفية انجاز ذلك بطريقة أقل ضررا مما حدث في الماضي. إذ أن المشاكل البيئية القائمة بالفعل والمترتبة عن تكثيف الإنتاج (انتقال المواد الكيميائية عن طريق المياه والحيوانات، ارتفاع المياه في الصحراء الجزائرية، ارتفاع نسبة الملوحة وما شابه ذلك)وصلت إلى حدود خطيرة في بعض مناطق العالم (نعود إلى تأثيرها على الجزائر) وستندهور بدرجة أكبر إذا لم تتبع سياسات أفضل.

١٢ التلوث والتعويض: رغم كثرة التعريفات التي تتناول مفهوم التلوث؛ إلا أنها تتفق جميعها حول كونه عملية تغيير في مكونات وعناصر البيئة.

التلوث : يعني كل تغير كمي كيفي في مكونات البيئة الحية وغير الحية؛ لاقتدر البيئة على استيعابها دون أن يختل توازنها كوجود أية مادة أو طاقة في غير مكانها وزمانها وكميتها المناسبة ؛ فالماء يعد ملوثا إذا ما أضيف إلى التربة بكميات تحلل محل الهواء فيها ؛ والأملاح عندما تتراكم في الأراضي الزراعية بسبب قصور نظم الصرف تعتبر ملوثات ؛ والنفط من مكونات البيئة لكنه يصبح ملوثا عندما يتسرب إلى مياه البحار والمحيطات.

أنواع التلوث :

منذ القدم وجدت الملوثات ،لكن النظام الإيكولوجي الطبيعي لم يسمح لها بالتوسع والانتشار لأن بنيته المتماسكة كانت دائما قادرة على استيعابها مما يجعلها محدودة في الزمان والمكان،انما بسبب التطور الصناعي الحالي الهائل أصبح من المعتذر إحصاء وحصر هذا الحشد الضخم من الملوثات التي لم تقف عند حد، بل هي في ازدياد مستمر يترافق طردا مع التنمية الصناعية، ويمكن تصنيف هذه الأنواع فيما يلي :

الملوثات البيولوجية:

تعتبر أقدم الملوثات التي ترافق تاريخها مع ظهور الكائنات الحية، وهي عبارة عن حيوانات تسبب أضرارا وأمراضا للإنسان والحيوان والنبات فحبوب لقاح بعض الأزهار تسبب لبعض الناس الحساسية في الجهاز أو الجلد، والفيروسات التي تنتشر في الجو تسبب أمراضا كالزكام والأنفلونزا والحصبة وشلل الأطفال، والبكتيريا تسبب أمراضا كالسل وأمراض الرئة، والجراد يهلك الأخضر واليابس .

هذا إضافة أنواع عديدة من الفطريات والحشرات فالفطريات هي كائنات حية، تشكل مملكة مستقلة، وهي رصاصية التغذية أو تتغذى أو تتغذى على بعض المواد العضوية، والقليل منها يعيش طفيلية والفطريات تقسم إلى أربعة مجاميع تشمل الفطريات الزقية، والخيطية، والطحلبية، والناقصة، ومن ناحية الحجم تنقسم الفطريات إلى قسمين هما: فطريات صالحة للأكل إلا القليل منها سام وتناوله يؤدي إلى التسمم الفطري، وربما يؤدي إلى الوفاة .

أما الحشرات فهي كائنات حية تصنف مع المفصليات التي تقع مع الحيوانات الراقية اللاعقارية وتشمل مجموعة الذباب والبعوض والجراد والعنكبيات والعقارب والصراصير، وتعيش معظم الحشرات حياة حرة

ومنها ما يتغذى على الأعشاب، ومنهل ما يتغذى على حيوانات أصغر منها أو على بقايا المواد العضوية، وتعيش بعض الحشرات حياة طفيلية . والسواقة أن الطبيعة هنا هي التي تتكفل بأمر هذه الملوثات البيولوجية التي تستغذى من بعضها البعض، فالتجراثيم تقتك ببعضها، والقوارض والعظائيات تستغذى على الحشرات والطيور تلتهم هذه الأخيرة وهكذا دواليك، وكل ذلك في نطاق توازن النظام الإيكولوجي، كما يمكن تلافي خطر الكثير منها باستخدام ميكائزات دفاعية وتقنيات تطيعة، طبيعة هي أيضا، كالتدوي ببعض الأعشاب والنباتات وتغليف النفايات وتطعية الأطعمة .. الخ وقد قال الرسول (ص) : "إن الله عز وجل لم يضع داء إلا وضع له شفاء" أما المبيدات الحشرية المستعملة حاليا، فهي تقضي على الحيوانات الضارة والنافعة في نفس الوقت إضافة إلى أحتوائه على مركبات كيميائية ضارة وسامة.

بـد الملوثات الكيميائية: وهي ناجمة في الغالب على النشاط الزراعي والصناعي المتزايد لإشباع حاجات البشر، حيث اقترن هذا النشاط باستخدام مواد كيميائية شديدة الضرر على البيئة بشكل عام، كالمخصبات والمبيدات التي تستخدم في الزراعة، موعبات الرذاذ (Aérosols) والتي يؤدي تصاعد مكوناتها للغلاف الغازي إلى تآكل طبقة الأوزون، وتساهم المنشآت الصناعية في تلويث الهواء لما يخرج من مداخنها من شوائب وأبخرة وغازات، بالإضافة إلى تلويثها للمجاري المائية نظرا لأن أغلب هذه المنشآت يقام عادة على شواطئ الأنهار والبحار، وبالتالي تلقي بنفاياتها في مياهها، ولأن العديد من تلك النفايات ذات تأثير سام، فإنها تلحق ضررا بالغاً على كافة عناصر البيئة وتستهلك قدرا كبيرا من الأكسجين الذائب في المياه.

ويمكن توزيع الصناعات التي تسبب الملوثات الكيميائية كما يلي:

صناعة الأدوية - الصناعات الغذائية(ملوثات عضوية - ملوثات كيميائية - الأسمدة الكيميائية - المضافات الحيوية - العلائق - الهرمونات - المعادن - التلوث النفطي - الملوثات الغازية.

ج- الملوثات الفيزيائية : وهي كافة أنواع الملوثات التي لا تنتمي إلى أي من فئتي الملوثات السابقة وأهمها : التلوث الضوضائي والحراري الإشعاعي والكهربائي .

* التلوث الضوضائي :

وينجم عن الأصوات الحادة التي تتجاوز شدتها الحد الأقصى الطبيعي للقدرة على استيعابها ؛ فالصوت يكون مسموعا إذا كان يقع بين حدي عتبتين صوتيتين ، مصادر التلوث للضوضاوي عديدة وتتركز عادة في المدينة منها :

- الأصوات الصادرة عن عشرات الآلاف من السيارات ووسائل النقل الأخرى التي تجري في طرقات هذه المدن ؛ والتي لا تتوقف ليل ونهارا .

- الأصوات الصادرة عن آلات الحفر ؛ وبعض الآلات الأخرى المستخدمة في أعمال البناء والتشييد

- الضوضاء الصادرة عن مختلف المنشآت الصناعية الصغيرة مثل ورشات النجارة والمسابك وإصلاح السيارات وما إليها .

- ويتداخل مع كل هذه الضوضاء خليطا من الأصوات العالية الصادرة عن أجهزة المذياع والتلفزيون وأجهزة التسجيل المنتشرة اليوم في المحلات التجارية وفي المنازل والمقاهي وفي كل مكان، إضافة إلى سوء استخدام مكبرات الصوت من قبل الباعة المتجولين أثناء النهار، وحتى وقت متأخر من الليل، هذا إضافة إلى ضجيج الطائرات النفثة، خصوصا

العملاقة التي تخترق جدار الصوت، وأصوات الانفجارات الشديدة الناجمة عن الحروب والعمليات الإرهابية التي عمت أرجاء العالم .

ألتلوث الداخلي : تتوزع أسبابه إلى فئتين:

فئة الأخطار في تصميم المباني من حيث عدم ضمان التهوية المطلوبة مما يجعلها مبان مريضة ناحية .

فئة الغازات أو الأبخرة غير المرئية من ناحية ثانية ؛ وهذه تشمل الأبخرة التي تتصاعد من أجهزة تصوير المسندات والوثائق أو من ورق المنسوج والسائر ؛ وورق الجنران والسجاد أو من مواد التنظيف

أضف إلى ذلك كله أجهزة التكيف والتدفئة المركزية ؛ وثمة غازات غير مرئية وملوثة تنبعث من هذه الأجهزة ؛ ولا ننسى المراوح ؛ إذ يخرج من بعضها تراب غني بالمواد العضوية أو العفن الفطر ؛ وعليه فلا يستغرب أحدنا إذا أصيب بأمراض فطرية رغم كونه يعيش في مستوى عال من النظافة والرفاهية .

بدا الملوثات الفضائية :

يكاد الفضاء يصبح كالأرض ؛ مزدحما بالمركبات الفضائية والأقمار الصناعية التي تستمد طاقتها من شحنات من المواد النووية ؛ وتدور على ارتفاعات منخفضة تصل إلى ٢٦٠ كلم

فقط ؛ وعندما يتعثر عمل هذه الأقمار ؛ ويصعب التحكم فيه من المحطات الأرضية، فلا يمكن توجيهه، ويكون مصيره السقوط على الأرض ولا يعرف مكان سقوطه قبل ١٢٠ دقيقة من حدوث ذلك، هذا إضافة إلى تصادم وتحطم المركبات الفضائية التي تشكل حطامها نفايات فضائية، وكذلك تحطم النيازك في الفضاء البعيد، وسطها على الأرض مع ماتحمله من عناصر وغازات .

ج- التلوث المعنوي:

يُندرج في إطاره التلوث الفكري والأخلاقي والنفسي والإعلامي والتربوي... الخ، وبهذا الصدد يرى العالم "شبابو" أن أزمة البيئة تتصل بطبيعة الناس وتصرفاتهم فيقول "إننا نحتاج إلى مجموعة أخلاقيات وسلوكيات جديدة تتعاطف مع البيئة" فهو يرى أن المجاعة والكارثة إنما يأتيان من سوء استخدام الموارد.

وإذا كان التاريخ يتضمن تعاقب فترات من النهضة وأخرى من الانحطاط، فإن عصر النهضة الذي شهده النصف الأول من هذا القرن العشرين استتبع عصر انحطاط في النصف الثاني منه، ولا شك بأن سبب ذلك هو التكنولوجيا الحديثة التي كانت بمثابة عملة ذات وجهين: وجه تنموي مادي، ووجه تراجع معنوي.

أسباب ومصادر التلوث وطرق انتشاره : يعتبر الإنسان أول عوامل التلوث وتدمير النظام البيئي الكوني مما صنعتته يدها ن لقد انتشر التلوث في البر والبحر والجو ليفسد ما خلقه الله، ويعود بالعواقب الوخيمة على الإنسان نفسه، ومع ظهور الملوثات تضافرت كل عوامل الطبيعة رغما عنها، على نشرها في كل أرجاء المعمورة بحيث قلما تسلم اليوم منطقة في العالم من آثار التلوث. فما هي أسباب وأساليب انتشار التلوث والملوثات .

١-العوامل الطبيعية

٢-العوامل البشرية

أولاً: الأرض والتربة .

(أ) استنزاف موارد الطبيعة.

(ب) لحفر والتقيب.

(ج) المباني الإسمنتية

(د) التصحر .

ثانيا : تلوث الهواء.

ثالثا:تلوث المياه.

رابعا : التلوث الداخلي.

خامسا: الحروب (الحرب العالمية الثانية)

فضلا عنه، حسب خبراء الأمم المتحدة .سوف تكون ٩٠% من الزيادة السكانية في العالم في المناطق الحضرية ،مما يخلق مشاكل كبيرة ومفزعة من التغير الاجتماعي والمؤسسي، وبالتالي ارتفاع نسبة الاحتياجات الاستثمارية في القاعدة الهيكلية (ا لبنى التحتية)، والحد من التلوث، والعمل على توفير المياه الصالحة للشرب لكل شخص في السنوات الأربعين القادمة .سيطلب مد الخدمات إلى ٣,٧مليار نسمة من المقيمين في المدن .كما أن الحيلولة دون تفاقم التلوث في بعض البلدان ذات النمو السريع سوف يتطلب خفض التلوث بالنسبة لوحدة الإنتاج الصناعي بمقدار ٩٠ % خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٣٠.

٢.التزايد السكاني: كلما ازدادت أعداد البشر ومستوى أنشطتهم ازداد الضغط على النظم البيئية الهشة، ففي عشية الثمانينات من القرن العشرين تم تدمير من ٧% إلى ١٠% من الغابات الإستوائية والأراضي الرطبة، كما تم استنزاف العديد من طبقات المياه الجوفية ،وتلوث المناطق الساحلية بدرجة غير مسبوقه خير دليل (الجزائر - فرنسا- الخليج العربي- شواطئ المحيط الأطلسي بسبب غرق بعض البواخر الحاملة للبترول).

ثالثاً: نظرة العلماء والباحثين للتنمية المستدامة

إنه لمن المستحيل التطرق إلى التنمية المستدامة دون التعرض إلى أهمية الأخلاق والثقافة والعلوم، هذه الموضوعات تجعل مختلف إختصاصات العلم يعيشون في قلق من مهندسين إلى سياسيين إلى اقتصاديين إلى اجتماعيين. ومع ذلك أليس من حق كل إنسان أن يسعى لتحقيق معادته ؟ ما هو الحق الذي يخول لأي منا أن يخير شخص آخر كيف يعيش؟ أليس هناك قدر محدود محتوم للتقدم والتكنولوجيا الجديدة ؟ وأليس السوق الحر هو أفضل حكم؟

للإجابة على هذه التساؤلات يجب أن تكون للتنمية المستدامة ذات أبعاد أخلاقية مقسمة للشقين :

١- علاقة بين سكان مختلف أنحاء المعمورة

٢- علاقة بين الإنسان والأرض والنباتات والحيوانات في العالم بأسره.

* نلاحظ أن أغلب الدول المتقدمة تستهلك أكبر بكثير من الدول المتخلفة من الطاقة والموارد الطبيعية، فعلى سبيل المثال: يستهلك ما بين ٣٠ إلى ٤٠ مرة ما يستهلكه الفرد في الولايات المتحدة عن بقية دول العالم، وما يعادل ٢٠٠ مرة ما يستهلكه الفرد في الدول المتخلفة. إذ يجب دفع التنمية المستدامة قدماً مما يؤدي :

- إلى تقليل التفاوت والتباين في أساليب الحياة والاستهلاك العالمي .

- تحسين البيئة المحلية والمحافظه عليها .

- مساهمة كل واحد في حل مشكلات إدارة البيئة العالمية الخطيرة ذات الاهتمام العالمي المشترك، مثل تغيير المناخ العالمي ومشكلات المحيطات والغابات والبحار وغيرها.

إذ يجب أن تكون هناك أخلاق بيئية بأن جميع النباتات والحيوانات وجدت على الأرض لخدمة الإنسان، وأن الحياة تمثل جزءاً من الخلق وأنه يجب احترامها وحمايتها.

كما أن كل الديانات السماوية تحث الإنسان على المحافظة على البيئة ومنها الدين الإسلامي الحنيف، لقوله تبارك وتعالى (وسخر لكم الأرض والجبال لتستخرجوا منها حلية). والرسول الأعظم محمد(ص): (الناس شركاء في ثلاث النار والماء والكلاء). صدق رسول الله.

وجهة نظر علماء الإقتصاد :يعرف علم الإقتصاد بأنه مجموع

النظريات والقوانين التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع، هذه العلاقات تنشأ عن طريق تبادل السلع والخدمات بهدف تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع .

من هنا ينصب علم الإقتصاد على :

١-تلبية الحاجات . ٢- تحقيق الرفاهية للبشرية.

٣-الاستخدام الأمثل لمختلف الموارد (مالية- مادية- بشرية).

من هنا يساعد علم اقتصاد البيئة على تقريبنا من التنمية المستدامة، وذلك بالعمل بصورة أفضل على إدراج الإهتمامات البيئية والاجتماعية ضمن الأساليب المختلفة لإتخاذ القرارات .

إن درجة تنمية العالم الصناعي تاريخياً على الناتج الإقتصادي، فليس من الغريب أن يكون النموذج الذي تبنته الدول النامية يقسم إلى عدة مراحل :

- بعد الحرب العالمية الثانية احتل النمو الإقتصادي المكانة الأولى .

- في الستينات من القرن العشرين لوتكز على قضايا اجتماعية مثل

التخفيف من الفقر، وإعادة توزيع الدخل.

- أما في الثمانينات فقد اتسع النموذج ليشمل مفهوم التنمية المستدامة (اقتصاديا - بيئيا).

* إن راسمي السياسة في جميع أنحاء العالم يحاولون بصورة متزايدة الإهنداء إلى خيارات مستدامة، والهدف هو استخلاص الحد الأقصى من الرفاهية من الأنشطة الاقتصادية مع المحافظة على رصيد الأصول الاقتصادية، والإيكولوجية والاجتماعية والثقافية أو زيادته على مر الزمن (لضمان استدامة الدخل والعدالة فيما بين الأجيال).

من هنا أصبح الإهتمام باقتصاد البيئة على جميع المستويات، بهدف تحقيق الحد الاقتصادي الأمثل وتخصيص الموارد تخصيصا ناجعا.

A - على مستوى المشروع الاقتصادي: من بين مبادئ البنك العالمي لسنة ١٩٨٩ هو التقييم البيئي والتطورات الحديثة في تقييم الآثار المختلفة الناتجة عن العمليات الإنتاجية (النافعة والضارة التي تصيب الغير). إذ يجب تقييم الموارد الطبيعية المتاحة مثل مياه البحار والبحيرات أو طريق عام، أو أرض عمرانية .

مع وجود ما يزيد بكثير على مليار نسمة من الفقراء الذين يعيشون في جميع أنحاء العالم على أقل من دولار يوميا يجب على معدي السياسات الاقتصادية العمل على تضيق الفجوة بين دخل الفقراء ودخل الأغنياء، وتقييم الفقر واستهداف الفئات المتضررة على أنها أكثر فائدة.

B على مستوى الاقتصاد الكلي: تؤثر السياسات على النطاق العرض للاقتصاد الوطني على قاعدة الموارد الطبيعية، وينبغي أن تكون الإصلاحات العريضة التي تنهض بالكفاءات وتحد من الفقر مساعدة أيضا للبيئة، وتصحيح نظام الحسابات الاقتصادية تصحيحا بيئيا:

- تقييم النشاط الاقتصادي.
- تقييم الإنتاج والخدمات .
- تقييم الدخل الوطني الصافي.

C على المستوى الدولي : تصاعدت أسباب القلق من الآثار الإقليمية (مثل الأمطار المصحوبة بالحمضيات ارتفاع درجة الحرارة، الأعاصير، الزلازل وغيرها). والقضايا العالمية (مثل استنفاد طبقة الأوزون، احتمرار الكرة الأرضية وفقدان التنوع البيئي، تلوث المياه الدولية). أدت هذه المشكلات العامة والطويلة إلى أفكار جديدة حول عدم اليقين، وعدم القدرة على الإرتداد وعمليات الخصم المبنية على عنصر الزمن، ومن ذلك مثلا أنه حتى تكون الآثار غير يقينية، فإن الإستدامة توجي بضرورة فرض حدود على تدهور الموارد ولاسيما إذا كانت الآثار في المستقبل مما يتعذر عكس اتجاهه، ولها وقع الكارثة تبلور سياسة توافقية للحد من ظاهرة انبعاثات غازات دفيئة للحيلولة دون الإحتراق المحتمل للكرة الأرضية . كما أن هناك جهود يجري بذلها لتحسين آلية امتصاص الآثار من أجل تعبئة الموارد وتخصيصها بصورة ناجعة وعادلة.

رابعا: التنمية المستدامة من النظرية إلى التطبيق والمبادئ العشرة للعقيدة البيئية

حدثت ثورة هائلة خلال التسعينات من القرن العشرين، في الوقت الذي أصبحت فيه الاستدامة البيئية بالتدرج موضوعا مهما في صنع السياسة في أنحاء العالم، وشهدت هذه المرحلة تغيرا عميقا في الارتباط القائم بين التنمية الاقتصادية والبيئة الطبيعية ومقترحات التنمية المستدامة التي تضمنها تقرير لجنة بورتلاند في عام ١٩٨٧. يوجد أعمال القرن الواحد والعشرين الصادر عن مؤتمر ريو دي جانيرو لسنة ١٩٩٢. كانت موضع خلاف في ذلك الوقت، ولكنها أصبحت الآن مقبولة على نطاق واسع بين مختلف صانعي السياسات والقرارات الاقتصادية. ومن بين هذه المقترحات مايلي :

- رابطة حاسمة وإيجابية وتامة بين التنمية الإقتصادية والبيئية
- تكاليف السياسات الاقتصادية غير الملائمة على البيئة تكاليف مرتفعة للغاية .

- ينبغي أن يسترشد النمو الاقتصادي بالأسعار التي تتضمن القيم البيئية

- لما كانت مشكلات البيئة لاتعترف بالحدود، فإن الحاجة تكون ماسة أحيانا للتعاون العالمي والإقليمي لاستكمال الأعمال الوطنية والإقليمية.

غير أن القبول الواسع لهذه المقترحات لم يكفل تنفيذها على نحو فعال. فحسب تقارير البنك العالمي وصندوق النقد الدولي معظم مشكلات البيئة مازالت تزداد كثافة، وليس هناك في كثير من البلدان ما يدعو إلى للتنازل ومسح ذلك فإن الوعي متزايد في عدد من البلدان الأخرى يقود إلى العمل، حيث بدأ صانعو السياسة في جعل أموالهم ورأسمالهم السياسي يتوافق مع شفافية بياناتهم، وقد أعدت حوالي ١٠٠ دولة استراتيجية وطنية للبيئة، وثمة تغيرات ملموسة في التصدي لقضايا البيئة أصبحت بادية في نصف عدد هذه البلدان .

إذ تتلقى حاليا ٦٨ دولة دعما ماليا وتقنيا من البنك الدولي، من أجل إصلاح للسياسة البيئية والاستثمارات المتصلة بها، ويبلغ إجمالي القروض الموجهة لهذه العملية حوالي ١٤ مليار دولار.

فإذا أضيف لها التمويل الذي تتولاه البلدان ذاتها فإن الاستثمارات تبلغ أكثر من ٢٥ مليار دولار.، وهذه الاستثمارات تغطي مشكلات : - التلوث الصناعي. - إدارة المناطق الساحلية. - إدارة المناطق المحمية. - المحافظة على التنوع البيولوجي.

مع بداية القرن الواحد والعشرين بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة تبناها البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقوم على عشر مبادئ أساسية:

المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل. فكانت خطة العمل البيئي لأوروبا الشرقية

(سابقاً) التي أعدها البنك العالمي والاتحاد الأوروبي، وكل البلدان الأعضاء في المنطقة تمثل جهداً رائداً ومؤثراً في هذا الصدد، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للأثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة. وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية. ففي دراسة جرت سنة ١٩٩٢ تبين أن التلوث بالرصاص من أهم مشكلات البلد ثم مشكلات الأميانت، وأمكن التوقف عن استخدام البنزين المحتوي على مادة الرصاص، والآن حوالي ٥٠ دولة تعمل جدياً على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع المحلي.

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار: كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، ولاتستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب مرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليدياً في البلدان الصناعية، ومن ثم بدأت التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال ببلدان عديدة مثل (التشيك، الشيلي، المكسيك).

إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجاً متعدد الفروع، وبناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة العمل سوياً على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

المبدأ الثالث: اعتناء فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة، والحد من الفقر، ونظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع. فعلى سبيل المثال انخفض الدعم بمقدار النصف للطاقة في البلدان النامية. انخفض الدعم على مياه الري التي تبلغ أكثر من ٨٠% من كل المياه المستخدمة، إجراء بعض الدول مثل جنوب إفريقيا -الفلبين — كولومبيا. إصلاحات زراعية تعتمد وتستند على قواعد السوق ويتم عن طريق التفاوض، ويتوقع أن تكون له آثار مفيدة على البيئة.

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا: إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاثات وتدفق النفقات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج. تفرض الصين رسوما على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتقوم تايلندا وماليزيا بفرض نفس رسوم على النفقات.

المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الادارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل : فرض ضرائب على الوقود، أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأضرار البيئية فعلى سبيل المثال اندونيسيا سنة ١٩٩٦ أدخلت نظاما يتكون من خمس نجوم لتقييم الداء البيئي، ومثل هذه الحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام يكون لها غالبا تأثير أقوى من النهج الأكثر تقليدية.

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام الإيزو ١٤٠٠٠ الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة.

توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات، وتحسين كفاءة الطاقة.

المبدأ السابع: الإشراك الكامل للمواطنين: عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية:

- ١- قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات .
- ٢- أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حولا ممكنة على المستوى المحلي.
- ٣- أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة.
- ٤- إن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا: يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل: (الحكومة - القطاع الخاص - منظمات المجتمع المدني، وغيرها) وتنفيذ تدابير متظافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية: فبوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، ومن أمثلتها ففي

دول أوروبا الشرقية سابقا تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص من خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من ٦٠% إلى ٨٠% بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل مع استثمار قليلة، وفي مصر أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداة مصانع الصلب إلى تحويل أدائها من أسوأ إلى أفضل أنواع الاداء التي تمارس في العالم النامي.

المبدأ العاشر : إدماج البيئة من البداية: عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وأصبحت معظم الدول تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة. كما أنها تجعل من العالم البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.

٥ مما سبق نستنتج أن المبادئ العشرة يسترشد بها الآن جيل جديد من صانعي السياسة البيئية في العالم، والعقيدة البيئية الجديدة التي تتميز بمزيد من التشدد في إدماج تكاليف ومنافع البيئة في تقرير السياسة. يجعل من السكان مكان الصدارة في الاستراتيجيات البيئية، ويشخص ويعالج البواعث السلوكية للإضرار بالبيئة.

كما أن هذه المبادئ تعتبر تحديا عاجلا للغاية، وهو تحد يتطلب من الاقتصاديين وكل رجال العلم والمسؤولين المشاركة على نحو كامل في مجابهته.

خامسا : أهداف التنمية للقرن الواحد والعشرين

افتتح القرن الجديد بإعلان لم يسبق له مثيل عن تضامن وتصميم لتخليص العالم من الفاقة، فأعلان الأمم المتحدة للألفية الصادر سنة ٢٠٠٠ والتبني في أكبر تجمع لرؤساء الدول على الإطلاق، ألزم البلدان الغنية والفقيرة

ببذل كل ما تستطيعه لاستئصال الفقر، وتعزيز مبادئ الكرامة والمساواة الإنسانية، وتحقيق السلام والديمقراطية والإستدامة البيئية، ووعد قادة العالم بالعمل على تحقيق الأهداف الملموسة للدفع بالتنمية وتخفيض الفقر بحلول سنة ٢٠١٠ أو قبل ذلك. وفي دعوة إلى المشاركة بين البلدان الفقيرة والغنية، يحدد تقريرين عن التنمية البشرية للعالم ٢٠٠٣ الصادر عن برنامج المتحدة الإنمائي، وتقرير عن التنمية في العالم لسنة ٢٠٠٤ الصادر عن البنك العالمي. خطة عمل جديدة (تعاهد التنمية للألفية)، وتلزم هذه الأهداف التي صادقت عليها جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة ببذل المزيد من الجهد في البدء بمعالجة المداخل غير الكافية، والواسع الانتشار، وعدم المساواة بين الجنسين، والتدهور البيئي والافتقار إلى التعليم والرعاية الصحية والمياه النظيفة. وتتضمن أيضا إجراءات تقوم بها البلدان الغنية لتخفيض الديون وزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة والتبادل التجاري معها ونقل التقنيات إليها .

من الصعب التكيف في وقت يكون أكثر ملائمة لحشد الدعم لمثل هذه الشراكة العالمية، إذ شهد العالم سنة ٢٠٠٣ نزاعا عنيف من ذي قبل، وانتهاكا للقوانين الدولية وأبسط حقوق الإنسان باسم الديمقراطية. مصحوبا بتصاعد التوتر الدولي والخوف من الإرهاب ولربما يحاول البعض وجوب إبقاء الحرب على الفقر في منزلة ضئيلة الشأن إلى حين تحقيق النصر في الحرب على الإرهاب، لكنهم مخطئون في ذلك. فالحاجة إلى استئصال الفقر لا تتنافى مع الحاجة إلى جعل العالم أكثر أمنا. وهذه رؤية إعلان الألفية .

وفيما يلي الأهداف الإنمائية الألفية الجديدة : مع تحديد نقاط البدء في عام ١٩٩٠، من المقرر بلوغ كل من هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ .

١. القضاء على الفقر المدقع والجوع : العمل على تخفيض عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بنسبة النصف حسب التوقيت الآتي :

- بين ١٩٩٥ إلى ٢٠١٥ أنقاص نسبة من يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف.

- بين ١٩٩٥ إلى ٢٠١٥ أنقاص نسبة من يعانون من الجوع إلى النصف.

٢. تحقيق التعليم الابتدائي الشامل: ضمان أتمام الأولاد والبنات على السواء مرحلة الدراسة الابتدائية بحلول عام ٢٠١٥.

٣. تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين النساء من أسباب القوة: إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي، والمفضل حدوث ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وفي جميع مستويات التعليم خلال فترة لا تتجاوز العام ٢٠١٥.

٤. تخفيض نسبة وفيات الأطفال: تخفيض معدل وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة الثلثين بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥.

٥. تحسين صحة الأمهات : بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥ تخفيض معدل وفيات الأمهات بنسبة ثلاثة أرباع.

٦. مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا، والأمراض الأخرى: بحلول عام ٢٠١٥ وقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة / الإيدز ومتابعة مبادئ العمل على عكس اتجاهه..

٧. ضمان استمرارية البيئة: دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه، وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية.

- العمل على تخفيض عدد الأشخاص الذين لا يحصلون على مياه الشرب بنسبة النصف .

- إدخال تحسينات هامة على حياة ما لا يقل عن مائة مليون شخص من سكان الأحياء الفقيرة بحلول ٢٠٢٠.

٨- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية : العمل على زيادة المساعدات الإنمائية الرسمية، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق. وذلك من خلال :

- مزيد من التطور لنظام تجاري ومالي منفتح، متوقع السلوك غير تمييزي (يشمل الالتزام بالحكم الصالح والتنمية وتخفيض الفقر).

- معالجة الاحتياجات الخاصة لأهل الدول نموا.

- التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال إجراءات قطرية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على المدى الطويل.

- بالتعاون مع الدول النامية، تطوير استراتيجيات لإتاحة العمل اللائق والمنتج لمن هم في سن الشباب.

- التعاون مع القطاع الخاص، جعل فوائد التقنيات الجديدة وبخاصة تقنيات المعلومات والاتصالات متوفرة.

• هناك ثلاث نقاط تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية الثالثة :

١- لكي يكون النجاح في بلوغ الأهداف دائما، يجب أن يستند إلى إصلاحات على مستوى النظام بأكمله من أجل مساندة التقدم

٢- التركيز على هذه النتائج لا يعني التركيز على الخدمات التعليمية والصحية وحدها. فالنتائج الصحية والتعليمية تتوقف على عوامل أخرى كثيرة، بحيث لا يفيد التركيز عليها وحدها - وهي عوامل تشمل كل شيء ابتداء من معرفة الآباء وسلوكهم، وحتى سهولة وأمان الوصول إلى عيادة صحية أو مدرسة، أو التكنولوجيا المتاحة لتحقيق النتائج.

٣- في البلدان التي حققت بالفعل الإتمام الشامل للمرحلة الابتدائية أو تخفيض معدلات وفيات الأطفال والأمهات، لا يزال مهما الاحتفاظ بروح الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة -أهداف محددة زمنيا مستندة على النتائج بهدف تركيز الإستراتيجيات.

ولاختصار هذه الأهداف إليك الجدول الآتي:

	متوسط معدل النمو السنوي لتسليم الفرد من الناتج المحلي (%) سوريا	الهدف (%)	النمو في عام ٢٠١٥ وحتى (%)	الهدف (%)	النمو في عام ٢٠١٥ وحتى (%)	معدل تنمو الدراسة الإنمائية		معدل وفيات الأطفال من العاسة
						النمو في عام ٢٠١٥ وحتى (%)	الهدف لكل ألف مولود حي	
شرق اسيا	٥,٥	١٤	٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٩	٢٦
أوروبا واسيا الوسطى	٣,٦	١	١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٥	٢٦
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١,٨	٨	٨	١٠٠	١٠٠	٩٥	١٧	٣٠
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١,٤	١	١	١٠٠	١٠٠	٩٦	٢٥	٢١
جنوب اسيا	٣,٨	٢٢	١٥	١٠٠	١٠٠	٩٩	٤٣	٢٩
أفريقيا	١,٢	٢٤	٣٥	١٠٠	١٠٠	٥٦	٥٩	١٥١

المصدر: توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي من اعداد البنك الدولي (عرض عام لسنة ٢٠٠٤ ص ٣)

الفصل الثاني

القمم الرئيسية للتنمية المستدامة.

الفصل الثاني

القمم الرئيسية للتنمية المستدامة.

أعلن في قمة الأرض التي عقدت ريو ديجانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢ أنه " ينبغي على الحكومات بالتعاون مع المنظمات الدولية، حسب الاقتضاء، أن تعتمد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة ... وينبغي لهذه الإستراتيجية أن تعزز مختلف السياسات والخطط القطاعية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنفذة في البلد المعني وأن توفق بينها .

* سم التأكيد في الدورة الاستثنائية للجمعية العام للأمم المتحدة التي عقدت في عام ١٩٩٧ لاستعراض جدول أعمال القرن الواحد والعشرين على أن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة هي آليات مهمة لتعزيز أولويات السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والربط بينها ، وأهيب بجميع البلدان أن تكمل بحلول عام ٢٠٠٢ صياغة ووضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة تعكس إسهامات ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية .

* قام رؤساء دول وحكومات ١٤٧ دولة وحكومة في سبتمبر ٢٠٠٠ بالتوقيع على إعلان الألفية، وأكدوا مجدداً دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة بما في ذلك المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١ والمتفق عليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (قمة الأرض) ويشمل الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بهذه المسألة هدفاً يتعلق بالاستدامة البيئية ينص على " دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وتلاني الخسارة في الموارد البيئية "

* عقد في غانا خلال الفترة من ٧-٩ نوفمبر ٢٠٠١ المحفل الدولي المعني بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وبعد استعراض الخبرات المكتسبة في هذا المجال، تم الخروج بدليل يتضمن إرشادات لإعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة : إدارة التنمية المستدامة في

الألفية الجديدة بهدف تعزيز الحوار بشأن استراتيجيات التنمية المستدامة وتجديد الالتزام بصياغتها وتنفيذها .

* تم التأكيد في القمة العالمية للتنمية المستدامة التي عقدت في جوهانسبرغ سبتمبر ٢٠٠٢م على ضرورة أن تستكمل كافة الدول وضع إستراتيجية للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٠٥م وقد أكدت مقررات جوهانسبرغ على أن أولويات التنمية المستدامة تتركز في المسائل الأساسية التالية : المياه، والطاقة، والصحة، والزراعة والتنوع البيولوجي، بالإضافة إلى الفقر، والتجارة، والتمويل، ونقل التكنولوجيا، والإدارة الرشيدة، والتعليم والمعلومات والبحوث.

أولاً- تواريخ هامة في مسيرة التنمية المستدامة

١٨٢٧ : ج.ب. فورير، وصف ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة عن طريق الاحتباس الحراري.

١٨٧٣ : إنشاء المنظمة الدولية للأرصاد الجوية التي صارت في ما بعد منظمة الأرصاد الجوية العالمية.

١٨٩٨ : يقترح العالم الكيميائي السويدي س. أرهنيوس أن انتشار CO_2 ، وبسببها الاحتباس الحراري، يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع متوسط حرارة الأرض.

١٩٥٧ : فتح العالم الأمريكي ج. بلاس النقاش حول مسؤولية الإنسان في التغير المناخي. وانطلقت القياسات المنتظمة لغاز CO_2 في هاواي والألاسكا.

١٩٦٧ : تبدأ العالمان س. ما نابل ور. يثيرالد بتضاعف تركيز غاز CO_2 في الجو من هنا إلى غاية بداية ق XXI وارتفاع متوسط درجة الحرارة بـ ٢,٥م°.

١٩٧٩ : المؤتمر الدولي الأول حول البيئة تحت رعاية المنظمة العالمية للإرصاد الجوي.

١٩٨٨ :إنشاء المجموعة ما بين الحكومات للخبراء حول تطور المناخ (GIEC) .

١٩٩٠:أول تقرير لـ (GIEC) يؤكد أن تغير المناخ مؤكد علميا. المؤتمر الثاني العالمي حول المناخ: تمخض عن معاهدة تحدد إطار المفاوضات بين ١٣٧ دولة والمجموعة الأوروبية.

١٩٩٢ :توقيع الاتفاقية - إطار المعاهدة حول التغيرات المناخية (GIEC) من طرف ١٥٤ دولة خلال ندوة ريو (RIO). المؤتمر الأول للأطراف الموقعة في برلين حول تنفيذ الالتزامات المأخوذة في مؤتمر ريو. تؤكد وثيقة برلين مسؤولية الدول المصنعة.

١٩٩٦ :المؤتمر الثاني: للأطراف الموقعة على (CCCC) بحنيف: التقرير الثاني لـ GIEC شارك في صياغته ٢٠٠٠ عالم: "هناك مجموعة من العناصر تشير إلى التأثير المحسوس للإنسان على المناخ العالمي".

١٩٩٧ : المؤتمر الثالث للأطراف الموقعة على (CCCC) بطوكيو: تبني معاهدة في ست نقاط تصنع تنظيمًا لطرح الغازات ذات الاحتباس الحراري على المستوى الدولي.

١٩٩٨:المؤتمر الرابع للأطراف الموقعة على (CCCC) لـ BUENOS Aires : تأجيل المسائل الهامة لحلها خلال المفاوضات اللاحقة، والتي حدثت في برنامج عمل.

ثانياً اتفاقية كيوتو اليابان

إن ندوة كيوتو تمثل منعطفا هاما في ما يخص حماية دولية للبيئة. لقد شارك في هذه الندوة أكثر من ١٠ ألف مشارك من مختلف الأفاق، حيث ألقى ١٢٥ وزيرا بتصريحات خلال أكثر من أسبوع من المفاوضات الحادة، تبني الأعضاء الأطراف في CCCC اتفاقية كيوتو، التي صادقت عليها أكثر من ٦٠ دولة في نوفمبر ١٩٩٨.

١. الحد من نشر الغازات: تضمنت الاتفاقية لأول مرة أهدافا كمية صارمة للحد من نشر الغازات المتباین حسب الدول. هذه الالتزامات المكروه تخص ٦ غازات ذات الاحتباس الحراري (CH_4 , CO_2 , N_2O وثلاثة غازات أخرى بذيلة لغاز كلور وفليور وكربور (Chloro fluorocarbure) وتعنى فقط الدول المسماة دول (الدول المتطورة لـ OCDE ودول أوروبا الوسطى والغربية). وقد التزم الاتحاد الأوروبي بتقليص نسبة انتشار الغازات بـ ٨ % بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ مقارنة مع مستواه في ١٩٩٠. ووعدت الولايات المتحدة بتقليص قدره ٧ %، وكندا والمجر وبولونيا، واليابان بـ ٦ %. وزيلندا الجديدة وروسيا، وأوكرانيا كانت نسبة التقليص لديها ٠ (صفر). ويمكن للنرويج وأستراليا وإيرلندا أن يرفع من نسبة انتشار الغاز على التوالي بـ ١,٥ و ١٠ %. مجتمعة، فإن هذه الالتزامات سوف تؤدي إلى الحد من انتشار الغاز بنسبة ٥,٢ % بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٢ مقارنة مع ما كان عليه الحال في ١٩٩٠.

٢. سوق الحقوق في التلوث: إن الأطراف المنظمة للبروتوكول حددت آليات اقتصادية جديدة تمنح لكل دولة حقوقا في نشر غازات ذات الاحتباس الحراري. وبمجرد اكتساب هذه الحقوق، فإن الدولة ومن ورائها المؤسسات، يمكنها مبادلة هذه الحقوق، مؤسسة بذلك سوقا للمسموحات القابلة للتفاوض. هكذا، فإن هذه الاتفاقية صادقت على التخلي عن

الاقتراح الأوروبي القاضي بفرض ضريبة يجري تطبيقها على المستوى الدولي على الطاقة مثلا (ضريبة توبين). كما تتوقع الاتفاقية إنشاء "ميكانيزم للتنمية النظيفة" التي تسمح للمؤسسات بتمويل مشاريع للحد من انتشار الغازات في الدول النامية مقابل الحصول على حقوق إضافية في التلوث. إن فكرة اللجوء إلى آليات السوق لتسيير الطبيعة ليست جديدة، ولكن خلق سوق عالمية مصطنعة يعتبر حدثا فريدا وجوهريا.

نتائج مؤتمر كيوتو: سوف نركز هنا على جانب الجزاءات فقط وإليك بعضا منها :

١- العقوبات : تعتبر مسألة العقوبات عقبة أخرى في بروتوكول كيوتو. تملك بعض الاتفاقات، مثل بروتوكول مونريال حول طبقة الأوزون، نظاما مؤسما على العقوبات التجارية، تقع على عاتق من يخالفه. إن نظاما مسئلتهما من أحكام هذا القانون لا يكون متكيفا مع مسألة التغير المناخي، فالمحروقات داخلة في صناعة معظم المنتجات الخاضعة للمبادلات الدولية. على المستوى الدولي، وفي غياب دركي عالمي (سلطة عالمية)، يبدو إذن صعبا فرض عقوبات اقتصادية على حكومات لا تحترم التزاماتها بخصوص التقليل من الغازات ذات الاحتباس الحراري. يركز احترام البروتوكول إذن على البحث عن مشروعية من طرف الدول اتجاه المجموعة الدولية والرأي العام.

٢- مساهمة للدول السائرة في طريق النمو ؟ لم تعمل مفاوضات كيوتو إلا على توسيع شق الهوة بين الشمال والجنوب حول إستراتيجيات مكافحة الانحباس الحراري. وهذه نقطة أساسية. أثناء ندوات الأطراف الموقعة للاتفاقية السابقة تم قبول فكرة مفادها أن الدول السائرة في طريق النمو لا ينبغي عليها أن تأخذ على عاتقها التزامات مكرهة بسبب المسؤولية التاريخية للدول المصنعة في بحث الغازات ذات الاحتباس الحراري. في

كيوتو، تراجعت الولايات المتحدة عن هذا الموقف. لقد اصطدمت بالمعارضة الصارمة للدول السائرة في طريقة النمو، والتي ترى أن الدول الغنية يجب أن تكون القوة فيما يخص تقليص بعث الغازات. مع ذلك يبدو ضروريا أن دولا مثل الصين، والهند، والبرازيل التي تزداد مساهمتها في تقوية الاحتباس الحراري تدخل طرفا في الاتفاق. وفي مصلحتها ذلك سواء لأسباب اقتصادية أو من أجل تحسين نماذج التنمية لديها. غير أنه لابد من أجل ذلك، أن يحدد لمشاركتها شروط تأخذ بطبيعة الحال مستلزمات التنمية لديها.

ثالثاً مؤتمر جوهانسبورغ حول التنمية المستدامة وضرورة مراجعة أولويات

واستراتيجيات عمل الهيئات المحلية للتنمية والبيئة

حظي مؤتمر التنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبورغ ما بين ٢٦ أوت و٤ سبتمبر ٢٠٠٢ باهتمام بالغ من قبل خبراء وأخصائيي التنمية والبيئة والنشطاء على الصعيد العالمي، والملفت أنه قبل انعقاده، سرت توقعات عديدة تنبأت بفشله وعدم قدرته على الوفاء بالأمال المعقودة عليه وعجزه عن تقديم العلاجات الناجعة لحل جملة المشاكل البيئية والتنمية والانسانية الملحة التي تحيط بكوننا الأرض.

انعقد المؤتمر بعد مرور ١٠ سنوات على قمة الأرض الأولى التي التأمّت في "ريو دي جينيرو" في البرازيل والتي أسفرت وقتئذ عن إطلاق جملة مبادرات دولية رائدة في مجالي البيئة والتنمية المستدامة كاعتماد "أجندة ٢١" وإقرار اتفاقيتي كيوتو والتنوع البيولوجي.

تأمل الكثيرون أن يؤدي هذا المؤتمر الدولي الجديد الى تعزيز العمل البيئي والتنموي على الصعيد العالمي عبر الخروج بخطة عملية لمعالجة قضايا الفقر وتدهور الأوضاع البيئية، وخصوصاً تلك المشكلات التي تواجه دول الجنوب النامية والأشدّ فقراً. ومن وجهة نظر الناشطين

والناشطات البيئيين والخبراء إضافة إلى بعض مسؤولي الدول، يقاس التقدم في هذه المجالات بمدى تحقيق أهداف محددة. لذا سعى الجميع إلى دفع المشاركين والمشاركات في المؤتمر إلى اعتماد أهداف واضحة قابلة للقياس في كل من محاور العمل والبرامج الطموحة التي اعتمدت قبل ١٠ سنوات.

لكن النتائج جاءت برأي الكثيرين مخيبة للأمال واعتبرت تراجعاً عن المسير الذي تمّ انجازه في الماضي.

التأم المؤتمر على مدى ١٠ أيام وتوجّ باجتماع قمة لرؤساء الدول المشاركة دام يومين. وقد سبق المؤتمر وواكبه منتدى عالمي مواز للمنظمات غير الحكومية شارك فيه نحو ٣٠,٠٠٠ ناشط وناشطة ينتمون إلى منظمات وهيئات وجمعيات وحركات بيئية ونسائية واجتماعية وغيرها. أما المؤتمر الرسمي، فحضره مندوبون يمثلون ١٩٥ بلداً ونحو ٩,٣٠٠ مشارك، منهم ٤,١٠٠ مندوب رسمي و ٢,١٠٠ صحفي.

سبق انعقاد المؤتمر مؤشرات عديدة تنبأت بالفشل، ان لم يكن بالمراوحة، أبرزها:

- ١- السجل الباهت لتنفيذ المقررات السابقة اتفاقية كيوتو.
- ٢- غياب الإرادة السياسية لدى الحكومات عموماً، لا سيما حكومات الدول الصناعية وتعارض مصالحها مع طموحات الفقراء والناشطين البيئيين
- ٣- خرق الولايات المتحدة لشبه الاجماع العالمي حول مسائل البيئة والتنمية الأساسية وتفردها بقرارات أحادية الجانب خدمة لمصالحها، ومن أبرز تلك القرارات إصرارها على عدم توقيع اتفاقية كيوتو .
- ٤- ضعف مواقف حكومات دول الجنوب عموماً.

٥- عدم التوصل الى اتفاق بين أبرز الفرقاء دول الشمال والجنوب.

كما كان متوقعاً، قاومت الدول الصناعية اجمالاً وبقوة، خصوصاً الولايات المتحدة اعتماد أي قرارات دولية محددة الأهداف وملزمة. واستعاضت عنها بسلسلة مبادرات فردية أقحمت فيها كبريات الشركات الصناعية بصفة شريك أساسي. الا أنه برز خلال المؤتمر تمايز بين موقفى الاتحاد الأوروبي من جهة والولايات المتحدة واليابان من جهة أخرى. فمواقف الاتحاد الأوروبي كانت تتصف عموماً بقدر أكبر من الليونة في التعاطي مع عدد من الملفات الرئيسية، كمسألة الانحباس الحراري واتفاقية كيوتو التي يؤيدها الاتحاد. لكن على الرغم التباين في بعض المسائل، فقد كان ثمة توافق بين الدول الاقتصادية الكبرى على عدم الالتزام بتقديم أية مساعدات اضافية كبيرة للدول النامية أو تقليص الاضرار بمصالح قطاعات المزارعين. والمعلوم أن القوى الاقتصادية الكبرى الغربية تمنح المزارعين في بلدانها دعماً مالياً بماوي ٥ أضعاف المساعدات المقدمة للدول النامية. كما يقرّ المسؤولون في تلك الدول أن هذا النوع من الدعم للمزارعين يسدّ أبواب تلك الدول أمام منتجات دول العالم الثالث، لا بل يؤدي إلى إغراق أسواقها بمنتجات البلدان الصناعية مما يلغي فرصة المنافسة. ويرى المراقبون في ذلك تناقضاً قاضحاً مع سعي الدول الصناعية الى فتح الأسواق العالمية أمام حرية التجارة وهو الأمر الذي يُعتبر احد ركائز مسار العولمة.

خرج مؤتمر التنمية المستدامة بخطة عمل طويلة من أبرز بنودها:

- ١- الإقرار بضعف التقدم المحرز منذ مؤتمر ريو سنة ١٩٩٢
- ٢- إعادة التأكيد على المقررات السابقة الخاصة بتمويل التنمية ومحاربة الفقر التي لم ينجح سوى توصيات غير ملزمة، وتشجيع حركة التجارة العالمية.

٣- المياه والصرف الصحي: تعهدت الشعوب بخفض عدد السكان المحرومين من الصرف الصحي بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، وهو العام ذاته المحدد كهدف لتوصيل المياه النظيفة لنفس العدد من سكان العالم. وتعهدت الولايات المتحدة بتقديم ٩٧٠ مليون دولار للمشاريع المرتبطة بذلك خلال ثلاث سنوات. كما أطلق الاتحاد الأوروبي، مبادرة تسمى "المياه من أجل الحياة". وتلتف الأمم المتحدة ٢١ التزاماً آخر بقيمة ٢٠ مليون دولار.

٤- الطاقة: تعهد المشاركون بزيادة كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة النظيفة، لكنهم لم يحددوا موعداً زمنياً أو أهدافاً، وتدعم خطة العمل خطة أفريقية لتوفير الطاقة لأكثر من ثلث سكان القارة خلال خمس سنوات لتعزيز استخدام الطاقات المتجددة ورفع كفاءة الطاقة في الدول الفقيرة. وأعلن الاتحاد الأوروبي عن شراكة قيمتها ٤٠٠ مليون دولار، وقالت الولايات المتحدة إنها ستستثمر ٤٣ مليون دولار خلال العام ٢٠٠٣ كما تلتف الأمم المتحدة ٣٢ التزاماً بالشراكة بقيمة مليون دولار.

٥- الصحة: وافقت القمة على أنه بحلول العام ٢٠٢٠ سوف يتعين استخدام الكيماويات وتصنيعها بطرق لا تضر بالناس والبيئة. وأكدت الولايات المتحدة على خطط لاتفاق ٢٣ مليار دولار حتى نهاية العام ٢٠٠٣ على مشاريع الصحة وصندوق عالمي لمكافحة الإيدز، والملاريا، والدرن، والأمراض الفتاكة الأخرى. وتلتف الأمم المتحدة ١٦ التزام شراكة بثلاثة ملايين دولار في شكل تعهدات.

٦- الزراعة: قالت الولايات المتحدة أنها سوف تستثمر ٩٠ مليون دولار العام القادم في برامج للزراعة المستدامة، وتلتف الأمم المتحدة ١٧ طلب شراكة بتمويل جديد قدره مليوناً دولار.

٧-التنوع البيئي: تعهدت دول العالم بخفض الخسارة في التنوع البيئي بحلول العام ٢٠٠٤ و"بتقليل كبير" في معدل انقراض الأنواع النباتية والحيوانية بحلول العام ٢٠١٠، كما تعهدت أيضاً بإعادة المصايد لأقصى إنتاجها المستدام بحلول عام ٢٠١٥ وتأسيس شبكة من المناطق البحرية المحمية بحلول عام ٢٠١٢، وأعلنت الولايات المتحدة عن مشروع للغابات بقيمة ٥٣ مليون دولار من العام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٠٥، وتلت الأمم المتحدة ٣٢ مبادرة شراكة بقيمة ١٠٠ مليون دولار في شكل تمويل جديد.

ويبقى السؤال ما إذا كانت تلك الهيئات سوف تقوم بمراجعة أولوياتها واستراتيجيات عملها على ضوء هذا الفشل الأخير الذي يضاف إلى السجل غير المشجع للمؤتمرات الدولية المشابهة، أم تستمر بمراهنتها الخاسرة التي لن تؤدي أكلها بالنسبة لأكثرية الفقراء في دول العالم الثالث.

رابعا- المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية

في الفترة من ١٤-٢ ديسمبر ٢٠٠٧ بالي - اندونيسيا

تشارك مجموعة من الدول في قمة بالي باندونيسيا في قضية مكافحة التغير المناخي. فحتى الرابع عشر من ديسمبر ٢٠٠٧ وهو موعد انتهاء القمة، يفترض أن تضع الدول المشاركة خارطة طريق لمفاوضات تهدف إلى تمديد بروتوكول كيوتو إلى ما بعد العام ٢٠١٢. إلا أن البحث عن سبل التقليل من انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري مسؤولية قررت بعض المنظمات الغير حكومية وبعض الأفراد تحملها بغية حماية البيئة والكرة الأرضية، وخصوصا وأن الدراسات العلمية الأخيرة تبين أن نسب ثاني أكسيد الكربون تتزايد بشكل متسارع، وأنها أكثر بكثير مما كانت عليه خلال العقد الماضي.

أن جهود الأفراد والمنظمات الغير حكومية في مكافحة الاحتباس الحراري أطلقت ناقوس الخطر حول التغير المناخي إلا أنها لا تكفي ما لم تدعم بقرارات سياسية شجاعة من قبل الدول الصناعية العظمة المعنية بالأمر أولاً وأخيراً.

اعالية المؤتمر: قبل عقد مؤتمر بالي الذي افتتح في الفترة من (٣-١٤- ديسمبر ٢٠٠٧) باندونيسيا لمناقشة الاضطراب في المناخ، صدر تقرير متشائم بالبيئة والتلوث عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية. تناول الشأن البيئي بعبارات من نوع «عدم مساواة وعدالة واضطرابات وغيرها»، ووصف من خلالها القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الشائكة التي رأى أنها في صلب الملفات الساخنة المدرجة في مؤتمر "بالي العالمي حول المناخ".

وتمحورت نقاشات بالي (بين ٣ و ١٤ ديسمبر ٢٠٠٧). حول سخونة الأرض رافعة شعارات من نوع «حتمية التضامن الإنساني في عالم منقسم» في إشارة إلى ضرورة الإنصات إلى «صوت مجموعتين من الأفراد لا صوت لهم على الصعيد السياسي: فقراء العالم الثالث وأجيال الغد».

١. فاعليات الاجتماعات:

- بدأت الاجتماعات بعقد اجتماع لمجموعة ٧٧ والصين ثم خلاله مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بتفعيل صندوق التكيف، وفيما يلي أهم النقاط التي نوقشت:

أ- الثقة

ب- الجهات التنفيذية

ج- المراجعة

• وأهم ما تم الاتفاق عليه كآري المجموعة هو:

أ- يجب تحديد احتياجات الدول النامية من الصندوق بشكل واضح.

ب- إذا قام مرفق البيئة العالمي بالإدارة فيجب تحديد قواعد العمل الدور الحقيقي للمرفق

ج- يوجد فجوة في الاتصال بين دول المجموعة ولا بد من التوصل لحل لهذه المشكلة

د- يقوم التصويت على الموافقة على تمويل مشروعات الناقل المقدمة بطريقة صوت واحد لكل دولة، وفي حالة وجود عضو بمجلس الإدارة من إحدى الدول التي تقوم بتقديم مشروع للحصول على تمويل، يكون صوته بديلاً عن صوت الدولة حتى لا يحتسب بصوتين

هـ- عدد الاجتماعات السنوية لمجلس الإدارة - اجتماعين

• اتضحت خلال المناقشات أن دول الاتحاد الأوروبي واليابان تؤيد قيام المرفق بإدارة الصندوق، مؤكدين أنه جهة ذات خبرة جيدة في الإدارة المالية، وأن المقترح المقدم يحتوي على العديد من التفاصيل التي لا حاجة لها في الوقت الحالي ويجب التركيز على تفعيل الصندوق أولاً

• بينما أصرت مجموعة ٧٧ والصين على رأيها بأن صندوق الناقل يتبع لاجتماع الأطراف، وأنه لا بد من أن يكون لاجتماع الأطراف السلطة في متابعة ومراقبة الجهة التي ستقوم بالإدارة، ولا بد أن تخضع جهة الإدارة لمحددات العمل التي تم الاتفاق عليها.

- أكد الاتحاد الأوروبي على ضرورة أن تقوم سكرتارية UNFCCC بتقديم المساعدة لسكرتارية صندوق التأقلم، كما طلب الاتحاد ضرورة توفير مشروعات تأقلم جادة في أسرع وقت
- طالبت الدول الجزرية الصغيرة بضرورة وضع برنامج واضح المعالم لتسهيل الحصول على التمويل، وأيدتها في ذلك الدول الأقل نمواً، والتي أكدت أيضاً على أن التمويل المتاح حالياً لا يفي باحتياجات كل الدول لتغطية تكاليف التأقلم، ويجب وضع أولويات للحصول على التمويل .

٢- تقييم عام:

- اتضح من المناقشات الموقف المتشدد لدول الاتحاد الأوروبي، وإصرارهم على دعم مرفق البيئة العالمي لإدارة صندوق التأقلم
- كان حضور الدول الأفريقية - الأكثر تأثراً بمردودات التغيرات المناخية، والمأمول أن تكون أكثر الدول استفادة من ميزانية صندوق التأقلم - مقتصر على مصر، وكينيا، وغامبيا، وجنوب أفريقيا

- من الأهمية أن تتقدم مصر بالترشيح لعضوية مجلس إدارة صندوق التأقلم - سواء عضواً أساسياً أو
- ضرورة إعداد مشروعات تأقلم في القطاعات المهددة، والانتهاء من إعداد الإستراتيجية الوطنية للتأقلم .

- أن تشمل اتفاقية ما بعد كيوتو أهداف كمية محددة قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل بالإضافة إلي ترتيبات خاصة لتحويل ونقل التكنولوجيا وتوفير الدعم اللازم لذلك وبناء القدرات وإجراء تقييم أعم واشمل للتأثيرات المحتملة لتغيرات المناخية علي الدول النامية .

٢. ملف الاحتباس الحراري: مخاطر متنوعة ترافق تغيرات مناخ العالم

من أعقد الملفات التي طرحت على المؤتمر هو مشكلة الاحتباس الحراري وتغير المناخ حيث تمحور حول :

١- الارتفاع للهافاجئ لله في درجات الحرارة : أقرت لجنة تابعة للأمم المتحدة تقريراً مناخياً اعتبر نقطة تحول كبرى، وقالت اللجنة إنه يتعين على العالم أن يتصرف بسرعة لمنع وقوع أسوأ النتائج المتوقعة في مجال تغير المناخ.

ففي أعقاب أحداث شائعة أجروها في مدينة فالنسيا الإسبانية، وافق العلماء المشاركون على وثيقة يأملون أن يرسموا من خلالها إطار الحوار بشأن المرحلة القادمة من مكافحة التغير المناخي.

وقد أقرت الوثيقة بحقيقة أن الاحتباس الأرضي "بين إلى درجة لا لبس فيها" وقالت إن هذا قد يؤدي إلى عواقب "وخيمة ومفاجئة ويصعب وقفها" في المستقبل..

وكان المندوبون إلى اجتماع للجنة الدولية لتغير المناخ قد أوجزوا آلاف الصفحات من التحليلات العلمية وأضافوا إليها العناصر التي وردت في التقارير الثلاثة السابقة لهذا العام حول علم تغير المناخ والعواقب والتكيف والخيارات التي تخفف من حدة المشكلة.

يذكر أن بان كان قد دعا في وقت سابق هذا الشهر للتحرك بسرعة من أجل السيطرة على مشكلة التغير المناخي التي تحتاج العالم، وذلك خلال زيارته للقارة القطبية الجنوبية لتفقد آثار الاحتباس الحراري. وتعهد بان خلال زيارته بجعل مسألة إيجاد حلول ناجعة لهذه المشكلة من أولويات عمله.

وقال بيل هاري، عالم المناخ الاسترالي، إن هذا التقرير هو الأقوى الذي تصدره اللجنة الدولية للتغير المناخي، لكنه يوضح أنه لا يزال هناك وقت لتدارك الوضع.

ومن بين الاستنتاجات الرئيسية التي توصل إليها التقرير أن التغير المناخي بات "مؤكدًا ولا مجال للتشكيك فيه"، وأنه من المرجح بنسبة تزيد على ٩٠ بالمئة أن تكون انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بفعل البشر السبب الرئيس في تغير المناخ، وأن تداعيات ذلك يمكن تلخيصها بتكلفة معقولة".

ويعزز هذا التقرير النبذة التي استخدمت في التقارير السابقة وخاصة في التحذير من أن تغير المناخ قد يجلب "تداعيات مفاجئة ولا يمكن منعها". وقد تشمل هذه التأثيرات الذوبان السريع للأنهار الجليدية وانقراض أنواع من الحيوانات.

وقال هانز فيرولمي، مدير برنامج التغير المناخي في منظمة ديليو ديليو إف البيئية، "إن تغير المناخ قائم، فهو يؤثر على حياتنا واقتصادياتنا، ونحن بحاجة لفعل شيء تجاهه".

وأضاف "بعد هذا التقرير، ليس باستطاعة أي سياسي أن يقول إنه لا يعرف ما هو تغير المناخ أو ما الذي عمله بصدده".

وقدمت منظمة ديليو ديليو إف خلال مؤتمر صحفي شهادات لشهود على تغير المناخ من مختلف مناطق العالم.

وقال أحد الشهود، وهو راعي لقطعان أياثل الرنة في النرويج وهو من الشعوب الناطقة بلغة "سامي": "تأخر الشتاء شهرا ونصف الشهر عن المعتاد، لقد لاحظنا طيوراً وحشرات ليس لها أسماء في لغتنا".

١٢ الامم المتحدة تقول على تقرير علمي للتحرك في مجال تغير المناخ: قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، إن على الحكومات أن تفعل المزيد من أجل محاربة ارتفاع درجة حرارة الأرض في ضوء تقرير علمي صادر عن الأمم المتحدة الذي يصف الضرر الواقع للطبيعة على أنه مخيف لدرجة خيالية.

وأضاف بان محدثا لمندوبي أكثر من ١٣٠ دولة في بلنسية "هذا التقرير سيقدم رسميا الى مؤتمر (التغير المناخي) في بالي" مشيدا بالمندوبين الذين وافقوا على قواعد استرشادية معتمدة بشأن مخاطر التغير المناخي أمس. بحسب رويترز.

وقال "لقد مهد ذلك بالفعل الساحة لتحقيق انفراجة حقيقية.. اتفاق على بدء مفاوضات تهدف من أجل اتفاق شامل للتغير المناخي يمكن لجميع الدول أن تتبناه".

وخص بان بالذكر الولايات المتحدة والصين أكبر بلدين ييثان انبعاثات للغاز مسببة لظاهرة الاحتباس الحراري. ولا يلتزم البلدان بأي قيود خاصة بخفض الانبعاث كما تفعل الدول الكبرى. ورحب بمبادرة البلدين ودعاهما لبذل المزيد.

وقال بان في مؤتمر صحفي "أنتطع لأن أرى الولايات المتحدة والصين تلعبان دورا بناء اعتبارا من مؤتمر بالي.. يمكن للبلدين أن يتوليا إدارة الأمر بطريقتهما".

وأشار الى أنه شاهد الجروف الجليدية تتكسر في القارة المتجمدة الجنوبية ورأى الانهار الجليدية الذائبة في شيلي. وزار غابات الامازون التي قال انها "اختنقت" جراء ارتفاع درجة حرارة الأرض.

٢٢ آسيا خط المواجهة الاول مع مخاطر التغير المناخي: حذر خبراء البيئة من أن قارة آسيا هي الأكثر عرضة للمخاطر الناجمة عن ارتفاع درجة حرارة الأرض نتيجة التغير المناخي.

جاء ذلك في سياق تقرير أعده تحالف يضم ٢١ من وكالات للبيئة والمساعدات الانسانية منها أصدقاء الأرض والسلام الأخضر وأوكسفام بالتعاون مع الهيئة الدولية للبيئة والتنمية.

وحذر التقرير من أن الظواهر المرتبطة بالتغير المناخي تهدد التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي حقته دول القارة الآسيوية على مدى العقود الماضية.

٤- إطلاق ثاني أكسيد الكربون ارتفع في ٤٠ دولة صناعية والأمم المتحدة تحذر من تحول الجزر إلى فردوس مفقود: قال كبير المسؤولين المناخيين بالأمم المتحدة في افتتاح مؤتمر مهم تعده الهيئة الدولية حول المناخ في بالي امس إن قرارات الحكومات هذا الاسبوع ستحدد ما إذا كانت الجزر في العالم ستتحول إلى «فردوس مفقود» بفعل الآثار المدمرة للاحتباس الحراري. واتهم يفو دي بوير رئيس سكرتارية حماية البيئة في الأمم المتحدة، الدول الصناعية الكبرى بعدم فعل ما يكفي من أجل حماية البيئة. ويهدد الاحتباس الحراري خصوصا اندونيسيا الأرخبيل الذي يمكن أن يفقد ألفي جزيرة في حال ارتفع مستوى مياه المحيطات.

الفصل الثالث
نظرة حول التنمية المستدامة
في الجزائر

الفصل الثالث

نظرة حول التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيد : نشير هنا إلى أن دراستنا ستركز حول تأثير القطاع الصناعي على البيئة فقط من خلال ما يفرزه من بقايا ونفايات. هذا القطاع الذي اعتبر خلال السبعينات والثمانينات قطاعا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، فحظي باهتمام كبير ووجهت له مبالغ ضخمة متزايدة مقارنة مع باقي القطاعات الأخرى وبذلك أصبح يشغل حيزا كبيرا في الاقتصاد الجزائري، وبالتالي يتوجب عليه تلبية الحاجات الوطنية المتزايدة ودفع عجلة التنمية في البلاد، لكن المهام التي أسندت إليه والتي تتجاوز نطاقه، جعل تسييره سلبيا إكثالي ومع الاستعمال اللاعقلاني والارشيد لموارده وطاقاته، حيث بقي يعمل بنسبة ٥٠% من إمكانياته الإنتاجية، جعل مردوده غير مقبول لا من ناحية حجم الإنتاج ونوعيته وتكاليفه، ولا من ناحية الكم الهائل من الفضلات والنفايات من المواد السامة، ومع ذلك كان مدعما تدعيا كليا من الخزينة العمومية، ولم يؤخذ بعين الاعتبار التأثير السلبى على البيئة من سنة إلى أخرى.

وبتسبب تطور حجم المواد السامة التي يفرزها القطاع الصناعي سنويا، يكتشف حجم الكارثة وأثرها السلبى على المجتمع والاقتصاد والبيئة. فحسب إحصائيات ١٩٨٩:

فإن قطاع النسيج وحده بلغت نفاياته ١٠٦٦٢ طن موزعة موزعة على النحو الآتي:- ٤٩٨٧ طن قطن. - ٢٨٠٣ طن صوف. - ١٨٦٠ طن مواد صناعية صافية. ٨٢٥ طن مواد صناعية مدمجة. - ١٨٧ طن مواد أخرى.

لتصل سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٢١١٥٤ طن.

كما أن بقايا الجلود في منتصف الثمانينات حوالي ٥٠٧٦ لتصل بداية التسعينات إلى ٧١٦٥ طن وتصل مع بداية القرن الواحد والعشرين إلى ٢٠٠٠٠ طنا سنويا.

كما قدرت خلال الثمانينات نفايات المناطق الصناعية والوحدات العمومية والخاصة لمدينة الجزائر لوحدها والتي تلقى في مزبلة وادي السمار بأكثر من ٨٠٠٠ طن يوميا متمثلة أساسا في الورق والخشب والخردة والحديد والزجاج، البلاستيك، النحاس، ومختلف المواد الكيماوية الأخرى، معنى هذا أنها وصلت سنة ٢٠٠٠ إلى ١,٥ مليون طن سنويا. هذه صورة جد مختصرة عن تطور حجم النفايات الصناعية في الجزائر . كما أن جل المجمعات الصناعية استوطنت بالقرب من المجمعات السكانية وما لهما من تأثير سلبي على حياة المواطنين. وكل مواطن يشعر بهذه الحقيقة يوميا.

-أولآثار التنمية الصناعية-

للتنمية بصورة عامة آثار سلبية عديدة:

A-الصحة العمومية والبيئة :

فعلى سبيل المثال لا الحصر : مركب الإسمنت لمدينة الشلف يتسبب سنويا في خسارة الإنتاج الفلاحي للمنطقة بمقدار ١ مليون دج، ويتسبب مركب الأسمدة الفوسفاتية لمركب الحجار بـ ١,٥ مليون دج . أما مركبي الأسمت لكل من حامة بوزيان (قسنطينة) ومفتاح (البلدية) فقد قضى على كل المنطقة الفلاحية وخاصة حقول الفواكة. بزيادة على أن القطاع الصناعي يستهلك كمية كبيرة من المياه مع ندرتها مقابل طرحه للمياه الممتلئة والسوائل الخطيرة والنفايات الصناعية الأخرى السامة دون معالجة حيث ترمى في المزابل العمومية أو في البحار أو تترك في المناطق المهجورة دون مراعاة لشروط الأمن والصحة العمومية

والبيئة. فيناء على الإحصائيات الصادرة عن الهيئات الوطنية فإنه: مع بداية التسعينات أكثر من ١٠٠٠٠٠ طن وحل الهيدكسيد المعدني، و ١٦٠٠ طن وحل الزئبق و ١٥٠ طن فايات سامة و ٤٠٠ طن وحل الدهون و ١٠٠٠ طن نفايات السولفات و ٣٠٠ طن أحماض مستعملة. منتشرة عبر التراب الوطني ولا عجب من هذا الوضع مادام قد صرح بعض المسؤولين في مرحلة ما " أن الجزائر لاتضحي بتتميتها في منبج البيئة بل أنها "تكون جد سعيدة بمساعدة البلدان الصناعية لحل مشاكلها المتعلقة بالتلوث بتحويل موادها الأولية على أرض الجزائر"، ودون التفكير أن الدولة تتحمل مصاريف جد ضخمة لما يترتب عن النفايات من تلوث للبيئة وتدهور للمحيط وانتشار للأمراض وتدهور للتربة وفقدان للتنوع الحيوي وتغيرات جوية متقلبة ويمكننا جمع وتلخيص مشاكل البيئة مايلي:

تلوث الهواء: تطرح الوحدات الصناعية الكثير من ملوثات الهواء كالمغازات السامة والغبار والدخان وغيرها والتي تفرض تكاليف خطيرة على الصحة والإنتاجية، فالمستويات الهائلة للدخان والغبار مسؤولة عن الوفيات المبكرة لما يفوق ٣٠٠ ألف إلى ٧٠٠ ألف سنويا، وعن نصف حالات السعال المزمن وامرض التنفس المزمنة الأخرى. إن المشاكل الصحية لسكان حي وادي السمار والكاليتوس بالجزائر العاصمة، وسكان المناطق المجاورة لمركب الإسمنت في حامة بوزيان بقسنطينة أو بالشلف أو مركب الأميانت ببرج بوعريريج، ومركب الأسمدة الفوسفاتية بعنابة إلا مثلا على ذلك. وتأثير التلوث على الإنتاجية يظهر من خلال القيود المفروضة على النشاط الصناعي في الأوقات الحرجة وتأثير الأمطار الحمضية الناتجة عنه في الغابات والأجسام المائية وفي المحيط الطبيعي بشكل عام.

B-تلوث المياه وندرتها: تتسبب الوحدات الصناعية في تلويث المياه بما تطرحه من مواد سامة وملوثة ومواد كيميائية صلبة أو سائلة، هذا زيادة على استعمالها المفرط للثروة المائية رغم ندرتها. فحسب إحصائيا الأمم المتحدة فإن أكثر من مليوني وفاة سنويا يعزى لتلوث المياه، وفي الجزائر في كل سنة (أكثر من ١٥٠ وفاة سنويا بسبب الأمراض المنتقلة عن المياه كالتييفويد والكليرا وغيرها). إضافة إلى افتقار مليار نسمة إلى المياه الصالحة للشرب في البلدان النامية وحوالي ١,٧ مليار نسمة إلى سبيل الحصول على الصرف الصحي . وهذا الوضع المذهل يسبب ٩٠٠ مليون نسمة لأمراض الكوليرا والتييفويد .

مما دفع بالدولة إلى زيادة الإنفاق على توفير المياه للمدن والأرياف . كما أن الإفراط في ضخ المياه الجوفية يؤدي إلى انزلاقات في الأرض وغمر بالمياه (كظاهرة تساعد المياه في الصحراء - وادسوف - ورقلة). حيث أضر على الإنتاج الفلاحي بشكل كبير وإن استمر الحال على ما هو عليه فقد تصبح المنطقة في وقت ما غير قابلة للإسكان هذا بالمقابل أن نقص المياه يؤدي إلى شل النشاط الصناعي.

C-تلوث الأراضي الزراعية: إن ما تنتجه الوحدات الصناعية من النفايات الصلبة مثل بقايا المواد الإسمنتية وبدون معالجتها وطرحها في المزابل العمومية مما يؤدي إلى انتشار الأمراض الخطيرة بفعل القمامة العفنة وانسداد المجاري المائية، وما يتسرب من محاليل فتطلق في المياه الجوفية خليطا ساما يؤثر على التربة وعلى مصادر وخزانات المياه .زيادة على ما تسببه من حرائق وتلوث للمحيط والجو .

ثانيا - الجانب التشريعي لتسيير النفايات في الجزائر

يهدف المحافظة على البيئة، ومحاربة الانعكاسات السلبية للتنمية الاقتصادية والنشاطات المختلفة صدر القانون رقم : ٠١-١٩ المؤرخ في : ١٢ ديسمبر ٢٠٠١ والذي سوف نتطرق إلى بعض من بنوده:

المبادئ تسيير النفايات: يركز تسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها على المبادئ التالية:

- الوقاية والتقليص من انتاج وضرر النفايات.
- تنظيم فرز النفايات .
- تثمين للنفايات بإعادة استعمالها، أو برسكلتها.
- المعالجة البيئية العقلانية للنفايات.
- إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وأثارها على الصحة والبيئة ، وكذلك التدابير المتخذة للوقاية من هذه الأخطار والحد منها أو تعويضها.

٢. النفايات وأنواعها:

١. النفايات: السبقايا الناتجة عن عمليات التحويل والإنتاج أو الإستعمال، وبعبارة أخرى كل مادة أو منتج يقوم المالك أو الحائز بالتخلص منه أو قصد التخلص منه، أو يلزم بالتخلص منه أو بإزالته.

٢. أنواع النفايات :

- A- النفايات المنزلية وما شابهها: كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والنفايات المماثلة الناتجة عن النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية وغيرها .
- B- النفايات الضخمة: كل النفايات الناتجة عن النشاطات المنزلية والتي بفعل ضخامة حجمها لا يمكن جمعها مع النفايات المنزلية وما شابهها.

C- النفايات الخاصة: كل النفايات الناتجة عن النشاطات الصناعية

والزراعية والعلاجية والخدمات وكل النشاطات الأخرى والتي
بفعل طبيعتها ومكونات المواد التي تحتويها لا يمكن جمعها ونقلها
ومعالجتها بنفس الشروط مع النفايات المنزلية .

D- النفايات الخاصة الخطرة: كل النفايات الخاصة التي بفعل مكوناتها

وخاصية المواد السامة التي تحتويها يحتمل أن تضر بالصحة
العمومية أو بالبيئة.

E- النفايات الهامة : كل النفايات الناتجة لاسيما عن استغلال المحاجر

و المناجم وعن أشغال الهدم والبناء أو الترميم والتي لا يطرأ عليها
أي تغيير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي عند إلقائها في المفارغ
والتي لم تلوث بمواد خطيرة أو بعناصر أخرى تسبب أضرارا
يحتمل أن تضر بالصحة العمومية، أو بالبيئة.

٣ - واجبات متعي النفايات: إن المشرع الجزائري حدد بدقة واجبات كل

منتج للنفايات حسب نوعيتها

A- متعي النفايات الخاصة : ينشأ مخطط وطني لتسيير النفايات

الخاصة من قبل وزارة البيئة مع التنسيق مع الوزارات المكلفة بالصناعة
والطاقة والصحة والفلاحة والنقل والتجارة والجماعات المحلية وتهيئة
الإقليم والموارد المائية والتعمير والمالية والدفاع وكل مؤسسة معنية،
متضمنا الأسس الآتية :

- جرد كميات النفايات الخاصة لاسيما الخطرة منها المنتجة سنويا

على مستوى التراب الوطني .

- الحجم الإجمالي لكمية النفايات المخزنة مؤقتا وكذلك تلك المخزنة

بصفة دائمة مع تحديد كل صنف منها.

- المناهج المختارة لمعالجة كل صنف من أصناف النفايات .
- تحديد المواقع ومنشآت المعالجة الموجودة.
- الإحتياجات فيما يخص قدرة معالجة النفايات مع الأخذ بعين الإعتبار القدرات المتوفرة وكذا الأولويات المحددة لإنتاج منشآت جديدة مع مراعاة الإمكانيات الإقتصادية والمالية الضرورية لوضعها حيز التطبيق.
- الواجبات :- يجب على منتجي النفايات الخاصة ضمان تسيير النفايات الخاصة على حسابهم الخاص.
- يحظر خلط النفايات الخاصة الخطرة مع النفايات الأخرى.
- يجب أن تخضع النفايات الناتجة عن النشاطات العلاجية لتسيير خاص .وتكون إزالة هذه النفايات على عاتق المؤسسات المنتجة لها، ويجب أن تمارس عملية الإزالة بطريقة يتفادى من خلالها المساس بالصحة العمومية أو بالبيئة.
- يمنع منتج النفايات الخاصة الخطرة أو الحائز لها من تسليمها أو العمل على تسليمها إلى أي شخص آخر غير مستقل لمنشأة مرخص لها بمعالجة هذا الصنف من النفايات ..
- يحظر إيداع وطمر وغمر النفايات الخاصة الخطرة في غير الأماكن والمواقع والمنشآت المخصصة لها.
- يلزم منتجوا أو حائزوا النفايات الخاصة الخطرة بالتصريح للوزير المكلف بالبيئة بالمعلومات المتعلقة بطبيعة وكمية وخصائص النفايات. كما يتعين عليهم توريا تقديم المعلومات الخاصة بمعالجة هذه النفايات وكذلك الإجراءات المتخذة والمتوقعة لتفادي إنتاج هذه النفايات بأكبر قدر ممكن.

B. النفايات المنزلية وماشابهها:

١- التسيير: ينشأ مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية وماشابهها، متضمنا :

- جرد كميات النفايات المنزلية وماشابهها والنفايات الهامدة المنتجة في إقليم البلدية مع تحديد مكوناتها وخصائصها.
- الاحتياجات فيما يخص قدرات معالجة النفايات لاسيما المنشآت التي تلبي الحاجات المشتركة لبلديتين أو مجموعة من البلديات مع الأخذ بعين القدرات المتوفرة.

- الاختيارات المتعاقبة بأنظمة جمع النفايات ونقلها وفرزها مع مراعاة الإمكانيات الاقتصادية والمالية الضرورية لوضعها حيز التطبيق.

٢- الواجبات: تقع مسؤولية تسيير النفايات وما شابهها على عاتق البلدية والجماعات المحلية.

- تنظيم البلدية في إقليمها خدمة عمومية غايتها تلبية الحاجات الجماعية لمواطنيها في مجال جمع النفايات المنزلية وما شابهها ونقلها ومعالجتها عند الاقتضاء.

ثالثا: تجربة الجزائر في مجال التنمية المستدامة.

بالرغم من وجود تدخلات جريئة للسلطات الجزائرية في مجال التنمية المستدامة، إلا أنه يجب الذكر بأنها غير منتظمة وغير خاضعة لتقييم النتائج المحرزة، وسنحاول ذكر أغلب مجالات التدخل:

١. في مجال التلوث المائي: تتعلق الأعمال الجارية بإعادة تأهيل الشبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير، بإعادة تأهيل شبكات ١٠ مدن يفوق عدد سكانها ٠٢ مليون نسمة، وإعادة تأهيل ٢٤ محطة للتصفية دون أن ننسى مبادرات الشراكة مع الدول الأوروبية لتحسين تسيير الموارد

المائية، مع توسيع التنازل عن الخدمة العمومية للماء لصالح القطاع الخاص وإعادة النظام التعريفي للماء، وتأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد فيه، ويقدر البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة الموارد المائية والمتعلق بتجديد وتوسيع منشآت التمرين بالماء بمبلغ ١٧٠ مليون دينار أنجزت منه ٠ بالمائة.

٢. في مجال التلوث الجوي: إن المصادر الرئيسية للتلوث الجوي في الجزائر هي السيارات والصناعة وترميد النفايات، وقد اتخذت في هذا المجال عدة إجراءات أهمها اختيار أنواع من الوقود تكون خالية هي ومخلفاتها من الملوثات والتحول إلى مصادر جديدة للطاقة كالكهرباء أو الطاقة الشمسية (كمال الشرقاوي غزالي، ١٩٩٦) حيث بدأت بتعميم استعمال غاز البترول المميع كغاز وقودي وإدخال البنزين الخالي من الرصاص حيث نسجل في الوقت الحالي حوالي ٤٠,٠٠٠ سيارة حولت إلى غاز البترول المميع، وإنجاز ١٦٠ محطة منتشرة عبر كافة الإقليم وإن كان هناك مصنع تكرير وحيد لإنتاج البنزين الخالي من الرصاص بسكيكدة.

وفي المدة الأخيرة، خصصت مصانع الإسمنت ووحدات الامينت-الإسمنت استثمارات جديدة لتجديد أو إقامة تجهيزات مضادة للتلوث فقد استثمرت سوناطراك ٢٧٢ مليون دولار أمريكي للتقليل من تلوث الغازات المحروقة واحترام التزاماتها لا سيما الناتجة عن معاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية وبنفاقية مونريال المتعلقة بالمواد المضعفة لطبقة الأوزون، تنفذ الجزائر برنامجا واسعا مخصصا لحماية الجو كأعداد برنامج وطني لحماية طبقة الأوزون، وإنجاز حوالي ٣٠ مشروع مخصصة لإزالة المواد التي تسهم في إضعاف طبقة الأوزون، وتشجيع الاقتصاد في الطاقة ومكافحة التلوث.

٣. في مجال النفايات الحضرية والصناعية: إن عملية جمع وإخلاء النفايات الحضرية في الجزائر تتم في ظروف مقبولة نوعا ما، غير أن هذه الإزالة لا زالت تجري في ظروف لا تؤمن أية حماية للبيئة، خاصة تفريغها في مزابل فوضوية على الرغم من محاولات إقامة مزابل مراقبة، كون الموارد المالية لا تسمح سوى بجمع ونقل النفايات وإن كانت كبريات المدن قد خصصت لها استثمارات معتبرة بغرض التقليل من آثار النفايات على البيئة وسيشرع في وقت قريب في تنفيذ برنامج خاص بتحديث نظام جمع وإخلاء النفايات بفضل قرض قيمته ٢٦ مليون دولار أمريكي منحه البنك الإسلامي لولاية الجزائر. كما أن وضعية النفايات الصناعية هي الأخرى باعثة على القلق، وإن كانت حوالي ٥٠ بالمائة من الوحدات الصناعية قد جهزت بأنظمة مضادة للتلوث إلا أن معظمها معطلة حاليا لذلك جهزت مؤخرا ١٥ وحدة صناعية بمحطات تصفية غير أن تشغيلها يبقى اتفاقيا، ومن جهة أخرى تعكف سوناطراك على دراسات حول المعالجة الكيماوية لأحوال البترول عوض طمرها وهذا تحقيقا للمواد ٠٣-١٠ من القانون رقم ٠٣-١٠ مؤرخ في ١٩ جمادى الأولى عام ١٤٢٤ الموافق ١٩ يوليو ٢٠٠٣ المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

٤. في مجال تلوث البحر والناطق الشاطئية: إن إقامة جل مشاريع وبرامج التنمية النقيية والملوثة على الشريط الساحلية زاد من تدهور الوضعية وبالتالي سعت الدولة سنة ١٩٩٢ بعد تمويل صندوق البيئة العالمية للبرنامج المغربي لمكافحة التلوث الناجم عن المحروقات بشراء معدات الكفيلة بمكافحة التلوث البترولي وتجهيزات ومواد المخابر، وإعادة تشغيل محطات تفريغ زيوت البواخر وتكوين الاطارات المختصة وتنظيم المرور في الموانئ، ومن جهة أخرى وعلى غرار بلدان الحوض المتوسطي،

بادرت الجزائر بمساعدة برنامج عمل البحر الأبيض المتوسط بإعداد مخطط للتهيئة الشاطئية وقد انتهت دراسته الأولية الخاصة بالمساحة الحاضراتية للجزائر العاصمة، وفي حالة بلوغ هذا المشروع نتائج حسنة، يتم توسيعه إلى مناطق ساحلية أخرى، وقد قدرت كلفة إزالة أوحال الموانئ الرئيسية بمبلغ مليون دينار ٣,٦٠٠.

٥. في مجال الغابات وحماية السهوب: ترمي الاستراتيجية الحالية إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة ومراعاة احترام البيئة من جهة أخرى والعمل على قدم وساق لإعادة تهيئة ٣ ملايين هكتار من السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المعنية بالانجراف، ولكن العمل الجبار الذي تجدر الإشارة إليه هو عملية مكافحة الجراد الصحراوي حيث تم رش أكثر من ١٤٠٠ هكتار من الأراضي الموبوءة ببرقات الجراد الصحراوي في سياق تجربة المبيدات البيولوجية المشتركة بين الجهات المعنية بوقاية المزروعات الجزائرية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) التي أكدت بأن هذا المضاد الحيوي (العضلة الخضراء) المتكون من بذور الفطر ومزيج من الزيوت النباتية والمعدنية أفضل من المبيدات التقليدية كونه غير سام لبني البشر ولا توجد له تأثيرات جانبية ببنية أخرى، وقد قدر البرنامج الخماسي لحماية الأراضي وتوسيع الغابات بمبلغ ٢٥ مليار دينار.

٦. في مجال حماية التراث الثقافي: يمثل التراث الثقافي الأثري خاصة سندا للذاكرة الجماعية، وعلى الرغم من أهميته التاريخية والثقافية إلا أنه يعاني مشاكل أهمها: السلب المنتظم للمنحوتات والأواني لما قبل التاريخ وبيعها في الخارج، وسلوكيات التخريب والخريشات التي يتركها المارة لإبراز الرسوم لالتقاط الصور، ونهب الصخور المنحوتة لتستعمل كمواد للبناء بشرشال وجميلة.. لهذا الغرض فتحت عدة ورشات تعمل حاليا على ترميم

التراث التاريخي، وإعادة الاعتبار للمكتسبات التاريخية وتخص العملية ١٨ ولاية منها الجزائر العاصمة ب ١٥ موقع، الأغواط، قسنطينة، وهران، غرداية... وقد خصص الغلاف المالي لحماية التراث التاريخي والثقافي ب ١١٤,٠٠٠ دينار

٧ في مجال التربية والتحسيس البيئي: إن السياسة البيئية الناجعة هي تلك التي تمهد الطريق أمام نشوء وعي وثقافة بيئية، وهي التي تربط النظام الإيكولوجي بالنظام التعليمي حيث تم إدراج دروس حول البيئة في الطور التعليمي الأول، وطبع كتاب مدرسي لمقياس التربية البيئية للطور الثاني، كما أسست برامج إذاعية وتلفزيونية حول البيئة تشاركها الصحافة المكتوبة العمومية والخاصة في معالجة ونشر مواضيع إيكولوجية.

رابط استراتيجية الدولة في مجال التنمية المستدامة

وضعت استراتيجية لل عشرية من ٢٠٠١-٢٠١١ تتركز حول تحقيق الأهداف التالية :

أ- إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية: حيث يتم تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة بضمان تنفيذ البرامج المسطرة التي يكون فيها استعمال الموارد الطبيعية وتقديم خدمات بيئية سليمة متوافقة مع متطلبات صلاحية البيئة والتنمية المستدامة.

بد العمل على النمو الاستدام وتقليص ظاهرة الفقر: من خلال القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، موضوعه عقلنة الإعمار والتطور البشري الذي تقوم عليه التنمية المستدامة والتي أصبح الاستثمار فيها أمرا ضروريا حيث تسمح بالإسهام في بناء مجتمع متضامن والتخفيف من ظاهرة الفقر.

ج- حماية الصحة العمومية للسكان: من خلال التربية والتحميس البيئي لحدث المواطنين على احترام القواعد البيئية فيغيروا سلوكياتهم بصفة إرادية تجاه البيئة سواء بواسطة المعلمين والمربين أو الجمعيات الفاعلة أو الشخصيات المحلية... لنصل لتحقيق المثل القائل "درهم وقاية خير من قنطار علاج".

* إن التنمية المستدامة تقوم على أربعة ركائز أساسية تعمل الدولة الجزائرية على تطويرها ومتابعتها وهي الركيزة البشرية، الركيزة المؤسساتية، الركيزة القانونية، والركيزة المالية.

المراجع

قائمة المراجع

١/ باللغة العربية:

- ١) إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في التطور الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، سنة النشر غير محددة.
- ٢) وجدي محمود حسين، مذكرات في التطور الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، سنة النشر غير محددة.
- ٣) عزمي رجب، الاقتصاد السياسي، دار العلم للملايين، طبعة خامسة، سنة النشر غير محددة.
- ٤) سيد قطب، العدالة الاجتماعية.
- ٥) رجال الفكر والدعوة في الإسلام.
- ٦) عبد الله شريط، الفكر الأخلاقي عند ابن خلدون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٧٥.
- ٧) عبد المجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع سنة ١٩٧٨
- ٨) ناصر الدين سعيدون، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية ١٨٠٠-١٨٣٠ م، د.
- ٩) رفعت المحجوب، الاشتراكية، "دراسة في الاقتصاد السياسي" دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٦.
- ١٠) إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في التطور الاقتصادي، سنة النشر غير محددة.
- ١١) محمد عبد العزيز عجيمة، محمد صحراوي إسماعيل، التطور الاقتصادي، سنة للنشر غير محددة.
- ١٢) محمد البشير شنييتي، للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب أثناء الاحتلال الروماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، ١٩٨٤

- ١٣) شارل أندري حوليات، تاريخ إفريقيا الشمالية، ج ١، ترجمة مزالي، تونس، سنة النشر غير محددة.
- ١٤) الخطيب جمال، العولمة والأسواق العربية لرأس المال، مؤسسة طابا، الطبعة الأولى عشرين مصر ٢٠٠٢.
- ١٥) أمير نوف، الأطروحات الخاصة بتطور الشركات المتعددة، ترجمة د. علي محمد نقي عبد الحسين القزويني، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ١٩٨٦.
- ١٦) الخضير محسن أحمد، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، مصر ٢٠٠٠.
- ١٧) الحمش منير، العولمة ليست الخيار الوحيد، دار الأهالي للتوزيع - حمش / سوريا، سنة ٢٠٠١
- ١٨) أمين سمير، نقد روح العصر، ترجمة د. فهميه شرف الدين، دار الفارابي، بيروت / لبنان سنة ١٩٩٨
- ١٩) أمين سمير، ما بعد الرأسمالية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت / لبنان الطبعة الثانية ١٩٩٢.
- ٢٠) أمين سمير، إمبراطورية الفوضى، ترجمة د. سناء أبو شقراء، دار الفارابي، بيروت / لبنان الطبعة الأولى ١٩٩١.
- ٢١) ادا جاك - عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، ترجمة وتعليق د. حبيب مطانيوس، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر - حمش - سوريا سنة ١٩٩٨
- ٢٢) المرسى سيد حجازي، المنظمة العالمية للتجارة، الدار الجامعية مصر ٢٠٠٠.
- ٢٣) الموسوي ضياء مجيد - اهتزازات في أبس العولمة - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر، ٢٠٠٥.

- ٢٤) الموسوي ضياء مجيد - النظرية الاقتصادية الكلية - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر - ١٩٩٣
- ٢٥) الحوات محمد علي، العرب والعولمة، مكتبة مديولي القاهرة مصر سنة ٢٠٠٢.
- ٢٦) المنذري سليمان، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مديولي القاهرة، سنة ٢٠٠٤.
- ٢٧) المسافر محمود خالد - العولمة الاقتصادية هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب بيت الحكمة، بغداد، العراق، ٢٠٠٢.
- ٢٨) أبويوح محمد عمر حامد، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات البلدان النامية، الدار الجامعية، مصر ٢٠٠٣.
- ٢٩) أبو شقرا كامل، العولمة التجارية والإدارية والقانونية، منشورات دار الوسام بيروت/ لبنان، الطبعة الثانية ٢٠٠١.
- ٣٠) البابا طلال - قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث - دار الطليعة بيروت ١٩٨٣ .
- ٣١) الدوري محمد أحمد - التخلف الاقتصادي - ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر. ١٩٨٣ .
- ٣٢) بن نبي مالك - المسلم في عالم الاقتصاد - دار الشروق - القاهرة - ١٩٧٢ .
- ٣٣) برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت/ لبنان، الطبعة الرابعة، ١٩٨٦.
- ٣٤) بكار عبد الكريم، العولمة، دار الإعلام للنشر والتوزيع عمان /الأردن سنة ٢٠٠٠.
- ٣٥) جالبرايث - تاريخ الفكر الاقتصادي (الحاضر صورة الماضي)، ترجمة أحمد فؤاد بليغ سلسلة عالم المعرفة - الكويت سنة ٢٠٠٠.

- ٣٦) هانس بيتر مارتن، هارولد شومان : فخ العولمة، ترجمة د. عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت ١٩٩٨
- ٣٧) هارالد كليمنستا -جيرالد بوكسبرغر، الكذبات العشرة للعولمة ترجمة د. عدنان سليمان، سلسلة الرضا للمعلومات «دمشق/سوريا، الطبعة الأولى ١٩٩٩ .
- ٣٨) هدية عبد الله سعيد، خالد محمد خالد ،محمد السيد سعيد، حوار الشمال والجنوب وأزمة التقسيم الدولي للعمل والشركات المتعددة الجنسيات ،دار الشباب للنشر بيروت /لبنان الطبعة الأولى ١٩٨١
- ٣٩) زكي رمزي، التاريخ النقدي للتخلف ،سلسلة عالم المعرفة الكويت سنة ١٩٨٧ .
- ٤٠) زلوم عبد الحي-نذر العولمة- المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت سنة ٢٠٠٠
- ٤١) حنفي حسن ،صادق جلال العظم، ما لعولمة، دار الفكر، دمشق /سوريا، سنة ٢٠٠٠ .
- ٤٢) ياسين السيد - العولمة والطريق الثالث -الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر ١٩٩٩ .
- ٤٣) يوري.ف.كانشانيفسكي، عبودية -إقطاعية - أم أسلوب إنتاج آسيوي، ترجمة د. عارف دليلة، دار الطليعة بيروت /لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٠ .
- ٤٤) مرسي فؤاد - الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، الكويت سنة ١٩٩١
- ٤٥) ميشيل دو فمكي، عولمة الفقر، ترجمة جعفر علي حسين السوداني، مراجعة: محمود خالد المسافر، عماد عبد اللطيف سالم، بيت الحكمة، الطبعة الأولى، بغداد، العراق ٢٠٠١ .

- ٤٦) نعيم تشو مسكي، ماذا يريد العم سام، ترجمة عادل المعلم - دار الشروق، عمان / الأردن سنة ١٩٩٩.
- ٤٧) نبيل راغب، ألقنة العولمة السبعة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة / مصر سنة ٢٠٠١.
- ٤٨) عبد الحميد عبد المطلب - العولمة واقتصاديات البنوك - الدار الجامعية الإسكندرية مصر ٢٠٠١
- ٤٩) عبد الحميد عبد المطلب، آلية التعامل، القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين، منشورات أكاديمية السادات، مصر ١٩٩٥.
- ٥٠) عابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة ١٩٩٣.
- ٥١) عارف دليلة، بحث في الاقتصادي السياسي للتخلف والتقدم والنظام الاقتصادي العالمي، دار الطليعة بيروت/لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٧.
- ٥٢) صقر عمر، العولمة وقضايا معاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية مصر ٢٠٠١
- ٥٣) فوكوياما فرنسيس، نهاية التاريخ والعالم الآخر، ترجمة وتعليق د.حسين الشيخ، دارا لعلوم بيروت، ١٩٩٣.
- ٥٤) قطب سيد - العدالة الاجتماعية في الإسلام - دار الشروق مصر ١٩٧٤.
- ٥٥) المحرر: ف.دوجلاس موشيت ترجمة بهاء شاهين سمبدي التنمية المستدامة الدار الدولية للإستثمارات الثقافية - مصر سنة ٢٠٠٠.

٥٦) أ.فَحي دردار- البيئة في مواجهة التلوث- دار الأمل- تيزي وزو- الجزائر ٢٠٠٢ .

٥٧) د.محمد دويدار - مبادئ الاقتصاد السياسي - الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ١٩٨٢

٥٨) يسرى دعيس: تلوث الهواء وكيف نواجهه، ط٢، الإسكندرية، ١٩٩٦.

٥٩) محمد السعيد فرح: ما... علم الاجتماع ؟ منشأة المعارف، الإسكندرية، دون ذكر السنة

٦٠) عصمت مـ.وجد الشعلان: التلوث البيئي،مراجعة حامد أحمد والطيب حاج علي أحمد، ط١، منشورات جامعة المختار، البيضاء، ١٩٩٦.

٦١) حسن أحمد شحاتة: تلوث البيئة ، السلوكيات الخاطئة وكيفية مواجهتها، ط١، مكتبة الدار، العربية، مصر، ٢٠٠٠.

٦٢) حسن أحمد شحاتة: التلوث الضوضائي وإعاقة التنمية، ط١، الدر العربية للكتاب، ٢٠٠٠.

٦٣) رمضان محمد القذافي: الصحة النفسية والتوافق، ط٣، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٨

٦٤) كمال الشرقاوي غزالي: من أجل بيئة أفضل- التلوث البيئي، العقدة والحل- مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٦.

- 1) Antoni ,Opinions About Economics Laws.
- 2) G. E. kink, a Short History on the Middle East, 1954
- 3) Histoire des Economiques, Dalloz.
- 4) W.A Lewis , Economic Survey , 1919 -39 , P.23
- 5) G. Picard, la civilisation de l'Afrique Romaine 1959
- 6) L. Homo, l'Italie Primitive et les débuts de l'impérialisme Romaine, Paris, 1953.
- 7) Boutin , la Connaissance des Villes Fortes et Batteries .publie par G. Esquer, Paris
- 8) Algérie-environnement, publication trimestrielle ,no3,2000.-A
- 9) Environnement –Enjeux et Défis, revue de collectivités locale, · publication périodique,n0 2,Juin1997.
- 10) Ministère de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement : Plan National d'Action pour l'Environnement et le Développement Durable.2002.
- 11) Santé plus :Biodiversité des zones arides, mensuel des formations et d'informations médicales ,no 61,Alger,1998.

١. التمويل والتنمية فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي: عدد سبتمبر ١٩٩٥، عدد مارس ٢٠٠١، عدد مارس ٢٠٠٠، سبتمبر ١٩٩١، مارس ١٩٩٢، سبتمبر ٢٠٠٢، جوان ١٩٩٦، جوان ١٩٩٨، ديسمبر ١٩٨٨
٢. الأستاذ: ميلود تومي - النفائات وضرورة معالجتها إقتصاديا - مجلة العلوم الإنسانية عدد ١٦ ديسمبر ٢٠٠١ جامعة منتوري قسنطينة
٣. محفوظ جبار، العولمة المالية وانعكاساتها على الدول المتخلفة، ملتقى دولي حول العولمة جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠١

المنشورات والطبعات

بالعربية:

- (١) البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقرير التنمية في العالم عام ١٩٧٩.
- (٢) الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية-التقرير السنوي لسنة ١٩٩١
- (٣) صندوق النقد الدولي، إحصائيات سنة ١٩٩٣.
- (٤) الأمم المتحدة، إحصائيات سنة ١٩٩٧.
- (٥) الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي لسنة ١٩٩٦.
- (٦) البنك العالمي، تقرير التنمية لسنة ١٩٩٥.
- (٧) قانون يتعلق بتسيير النفائات ومراقبتها وإزالتها(قانون رقم : ١٩-٠١ المؤرخ في : ١٢/١٢/٢٠٠١)
- (٨) وزارة تهيئة الإقليم والبيئة:تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، ٢٠٠٠.

الأطروحات والرسائل الجامعية.

- (١) مدين جواد علي - التنمية الاقتصادية في ظروف العولمة -
كلية الاقتصاد - جامعة دمشق - الجمهورية العربية السورية -
سنة ٢٠٠٠، أطروحة دكتوراه.
- (٢) خبابه عبدالله - سياسة الأسعار في إطار العولمة - كلية العلوم
الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة الجزائر - الجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية - سنة ٢٠٠٧ - أطروحة
دكتوراه.

الفهرس

فهرس المواضيع

الصفحة	الموضوع
٩	المقدمة العامة
٣١	القسم الأول الوقائع الاقتصادية من التاريخ القديم إلى بداية القرن العشرين
٣٥	الفصل الأول الأحداث الاقتصادية في التاريخ القديم
٣٥	١- النظام البدائي
٣٨	٢- نظم الحضارة بدءاً من نظام الرق
٣٨	٣- الحياة الاقتصادية في عهد الرق
٤٣	٤- للفترة التمهيدية لنشأة النظام الإقطاعي
٤٩	الفصل الثاني الوقائع الاقتصادية في البلاد الإسلامية قبل الاستعمار الرأسمالي
٤٩	١- الشريعة الإسلامية وأثرها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية
٥٠	٢- الطبقات والمجتمع الإسلامي
٥٩	الفصل الثالث الاقتصاد الإقطاعي في أوروبا
٥٩	١- العوامل التي إلى قيام الإقطاعية
٦٠	٢- الزراعة الإقطاعية
٦٣	٣- العوامل التي أدت إلى انهيار الزراعة الإقطاعية

الصفحة	الموضوع
٦٤	٤- انتشار النظام الحرفي
٧٠	٥- انفصال الحرفة عن الزراعة
٧١	٦- خصائص وجوهر النظام الإقطاعي
٧٩	الفصل الرابع النهضة الاقتصادية وبناء النظام الرأسمالي
٧٩	١- تحول الزراعة من النظام الإقطاعي إلى الرأسمالية
٨٤	٢- الإشراف والمساعدة الحكومية للنشاط الزراعي
٨٦	٣- الرأسمالية التجارية
٩٨	٤- الثورة الصناعية
٩٥	٥- الرأسمالية المالية
١٠٣	الفصل الخامس الوقائع الاقتصادية المعاصرة
١٠٣	الجزء الأول الأزمات الاقتصادية ومشكلة الكساد
	١- الأزمات الاقتصادية من القرن التاسع عشر إلى مطلع
١٠٣	القرن العشرين
	٢- الأزمات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى وأزمة
١٠٥	عام ١٩٢٩ العالمية الكبرى
١٠٧	٣- نشأة الكساد
١٠٨	٤- أسباب الكساد

الصفحة	الموضوع
	الجزء الثاني
١٠٩	التقلبات النقدية ومشكلة التضخم
١٠٩	١- التقلبات النقدية
١١٢	٢- التضخم النقدي
	الجزء الثالث
١١٤	إعادة بناء الاقتصاديات الرأسمالية
١١٦	١- تحاليل لبعض النظريات والآراء حول مصير الرأسمالية
١١٨	٢- بناء الاقتصاديات الرأسمالية
١١٨	٣- اتباع السياسات الاقتصادية الموجهة
	الجزء الرابع
١١٩	بناء الاقتصاديات الاشتراكية
	١- الجانب الاقتصادي للمدرسة الاشتراكية القائمة على
١١٩	أساس الفكر الماركسي
١٢٠	٢- الزراعة الوطنية بعد قيام الاشتراكية
١٢١	٣- الصناعة الوطنية بعد قيام الاشتراكية
١٢٢	٤- سياسة التوجيه الاقتصادي
١٢٣	٥- مشروعات السنوات الخمس
	الفصل السادس
١٢٩	الوقائع الاقتصادية في إفريقيا قبل الاستعمار الرأسمالي
١٢٩	١- الوقائع الاقتصادية في شمال إفريقيا في العهد الروماني
١٣٣	٢- الوقائع الاقتصادية بعد الفتوحات الإسلامية
١٣٤	٣- العهد العثماني

الصفحة	الموضوع
١٣٩	القسم الثاني
	العولمة
١٤٥	الفصل الأول
	ماهية العولمة
١٤٥	١- نشأة العولمة
١٦٣	٢- مفاهيم حول العولمة
١٦٤	١- من يقود العولمة
١٧١	٢- تعريف العولمة
١٧٤	٣- الفرص التي تقدمها العولمة
١٧٦	٤- تحديات العولمة
٢٠٧	٣- حقيقة العولمة
٢٠٧	١- العولمة والهيمنة الدولية
٢١٨	٢- العولمة والأمركة
٢٢٢	٣- العولمة والاقتصاد الياباني
٢٢٥	٤- النموذج الأوروبي للعولمة
٢٢٦	٥- النموذج الصيني للعولمة
٢٢٧	٦- النماذج الأخرى
٢٢٩	٧- الكنبات المختلفة للعولمة

الصفحة	الموضوع
٢٤٣	الفصل الثاني العولمة الاقتصادية
٢٤٣	١- مفهوم العولمة الاقتصادية وأنواعها
٢٤٥	١- مفهوم العولمة الاقتصادية
٢٤٥	٢- عولمة الإنتاج
٢٤٨	٣- العولمة المالية
٢٥٤	٢- أدوات العولمة الاقتصادية
٢٥٤	١- الشركات المتعددة الجنسيات
٢٥٥	٢- المنظمات والاتفاقيات
٢٥٩	٣- العقوبات الاقتصادية والتدخل العسكري
٢٦٢	٣- العولمة الاقتصادية واستراتيجيات التنمية
٢٦٢	١- اخفاق العولمة في تحقيق الرخاء الاقتصادي
٢٦٣	٢- تحرير التجارة الخارجية مع بطء عمليات النمو
٢٦٥	٣- إعادة التفكير في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية
٢٦٩	الفصل الثالث آثار العولمة الاقتصادية
٢٦٩	١- آثار العولمة الاقتصادية على الاقتصاد العالمي
٢٦٩	١- عولمة الفقر
٢٧٢	٢- وصفا صندوق النقد الدولي

الصفحة	الموضوع
٢٧٥	٣- التغيير الجذري لهياكل الاقتصاد الوطني ...
٢٨٠	٤- اقتصاد العمل للرخص
٢٩٤	٥ -الاقتصاد الريعي
٢٩٨	٢- آثار العولمة على الاقتصاديات الناشئة
٢٨٩	١- الأزمة المكسيكية
٣٠٢	٢- أزمة دول جنوب شرق آسيا
٣٠٩	٣- تأثير العولمة على هياكل الاقتصاديات الناشئة
٣٠٩	١- تسعير المنتجات بالعملة الأكثر تداولاً عالمياً
٣١٠	٢- تحرير الأسعار والتجارة
٣١٢	٣- تسعير المنتجات الاستراتيجية والمنافع العامة
٣١٣	٤- ضرورة تغيير أهداف السياسة الاقتصادية
٣١٧	القسم الثالث
	التنمية المستدامة
٣٢٣	الفصل الأول
	مفهوم التنمية المستدامة
٣٢٤	١- عناصر التنمية المستدامة
٣٢٥	٢- ضرورة التنمية المستدامة
٣٣٣	٣- نظرة الاقتصاديين للتنمية المستدامة
٣٣٦	٤- المبادئ العشرة للعقيدة البيئية

الصفحة	الموضوع
	الفصل الثاني
٣٤٩	القمم الرئيسية حول التنمية المستدامة
٣٥٠	١- توارىخ هامة في مسيرة التنمية المستدامة
٣٥٢	٢- اتفاقية كيوتو
٣٥٤	٣- مؤتمر جوهانسبورغ
٣٥٨	٤- المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية" بالي لنونيميا
	الفصل الثالث
٣٦٩	نظرة حول التنمية المستدامة في الجزائر
٣٧٠	١- تأثير التنمية الصناعية
٣٧٣	٢- الجانب التشريعي لتسيير النفايات في الجزائر
٣٧٦	٣- تجربة الجزائر في مجال التجربة المستدامة
٣٨٠	٤- استراتيجية الجزائر في مجال التنمية المستدامة
٣٨٥	قائمة المراجع
٣٩٥	فهرس المواضيع

٢٠٠٨/١٠٩٢٢	رقم الإيداع :
I.S.B.N	الترقيم الدولي :
977-212-150-7	

Inv: 1229

Date: 19/5/2011

الوقائع الاقتصادية

العولة الاقتصادية - التنمية المستدامة

د. خبابية عبد الله د. بوقرة راجح

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
جامعة محمد بن عبد الوكيل
الجزائر



مؤسسة شباب الجامعة
40 ش د / مصطفى مشرفة
تليفاكس : 4839496 الإسكندرية
Email: shabab.elgamaa@yahoo.com



مؤسسة شباب الجامعة

40 ش د / مصطفى مشرفة

تليفاكس : 4839496 الإسكندرية

Email: shabab.elgamaa@yahoo.com

Bibliotheca Alexandrina



0945231